

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة منتوري قسنطينة
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

رقم التسجيل:.....
الشعبة: علوم الاقتصادية

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

إشراف:
الدكتور كمال

إعداد الطالبة:
شعور حبيبة
مرداوي

أعضاء لجنة المناقشة

أستاذ التعليم العالي	رئيساً	جامعة منتوري قسنطينة	أ/د/ عبد العزيز شرابي
أستاذ محاضر	مقررأ	جامعة منتوري قسنطينة	د/ كمال مرداوي
أستاذ محاضر	عضواً	جامعة منتوري قسنطينة	د/ خالد بوجعدار
أستاذ محاضر	عضواً	جامعة منتوري قسنطينة	د/ ناجي بن حسين

السنة الجامعية 2008/2007

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى روح أبي
إلى أمي
إلى كل من يسير في طريق العلم بإخلاص

الشكر و التقدير

الحمد لله الذي تتم بفضلته الصالحات، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملء
السموات والأرض وما بينهما كما ينبغي لجلال وجهه الكريم وعدد
خلقه وعظيم سلطانه. الذي وفقني إلى إتمام وإنجاز هذه المذكرة،
أسأله الإخلاص والقبول والرضى.

ثم أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور: مرداوي كمال على قبوله
الإشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة.
كما أتوجه بخالص شكري لجميع أساتذتي، وإلى كل من كان عوناً لي
في إتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

المقدمة

المقدمة

طبيعة وأهمية الموضوع:

إن الملاحظ للعلاقات الاقتصادية الدولية في الآونة الأخيرة يتجلى له بوضوح الزيادة المعتمدة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتبادلة بين الدول المختلفة، وبروز دور الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها القناة الأساسية التي يتم من خلالها نقل هذا النوع من الاستثمارات. بالإضافة إلى اشتداد المنافسة بين الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء من أجل الحصول على أكبر قسط ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعتبر المورد الأجنبي الأمثل لعملية التنمية لاقتصاديات الدول النامية بعد أن أثبتت الوقائع الاقتصادية عدم نجاعة المصادر الأخرى وخطورتها في كثير من الأحيان. فالدول النامية على وجه الخصوص قد أثقلتها أعباء الديون ووقفت عاجزة أمام الالتزامات المترتبة عن هذه الأخيرة والمتزايدة باستمرار، كما أن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة والمتمثلة أساساً في المحفظة الاستثمارية (محفظة الأوراق المالية) قد تسببت في حدوث أزمات مالية حادة مما انعكس على الأوضاع الاقتصادية وبالتالي الأوضاع السياسية والاجتماعية لكثير منها نتيجة حركية رؤوس الأموال المتسارعة.

وعلى صعيد آخر لقد ظهر الوعي ابتداء من الستينات والسبعينات بخطورة المشاكل المتعلقة بالبيئة، والتلوث الناتج عن أنماط التنمية الصناعية، تعميق التفاوت بين الأغنياء والفقراء نتيجة عدم العدالة في توزيع الدخل... الخ. وكانت كمحصلة لهذا بروز مفهوم التنمية المستدامة من خلال تقرير اللجنة العالمية للبيئة سنة 1987.

فبعد ما كان ينظر إلى النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في حجم الدخل فحسب، فإن المفهوم الحالي للتنمية -على اختلاف تسمياتها- يشمل جوانب عدة، اقتصادية، اجتماعية، بيئية، ثقافية وأخلاقية، حيث يعرفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) لسنة 1992 على أنها: عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية بشكل يهدف إلى إقامة تنمية تكون اقتصادياً، اجتماعياً واقتصادياً مستدامة.

ونتيجة لكل ذلك فإنه قد أصبح من الضروري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة من خلال سعيه إلى تحقيق الأرباح الأخذ بعين الاعتبار لهذه المستجندات والالتزام بمقتضيات التنمية بأبعادها المختلفة في هذه البلدان نظراً لما يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر من دور أساسي وديناميكي في عملية التنمية لاقتصادياتها كما سبق وأن أشرنا.

وفي إطار هذا السياق فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى البحث في مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر لمحددات التنمية المستدامة في الدول العربية على وجه الخصوص، وأن اختيارنا لهذا الموضوع يعود للأسباب الآتية:

أسباب اختيار الموضوع :

- 1- الأهمية البالغة التي أصبح يحتلها الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية، والدور الذي يلعبه في حركية النشاط الاقتصادي باعتباره أحد الركائز الأساسية للعولمة الاقتصادية.
- 2- اتجاه الدول النامية على وجه العموم والعربية على وجه الخصوص وتنافسها في استقطاب هذا النوع من الاستثمار، ويتجلى هذا التنافس في إطار سياساتها واستراتيجياتها الاقتصادية من خلال سعيها للحاق بركب الدول المتقدمة، ومواجهتها للصراعات والتحديات التي تعترضها في سبيل تحقيق ذلك.
- 3- إدراك طبيعة الشركات متعددة الجنسيات ومدى تأثيرها على استقرار وتنمية اقتصاديات الدول المضيفة، نظراً لثقل وزنها في الاقتصاد العالمي وتحكمها في مفاتيح الثروة والتطور العالميين.
- 4- بروز التنمية المستدامة كمفهوم وكحتمية في النشاط الاقتصادي العالمي تفرضها الأوضاع المتردية للبيئة والإنسانية قاطبة، وتقنها القوى والمؤسسات الدولية.

إشكالية البحث:

التساؤل الأساسي:

إن الأسباب السالفة الذكر، جعلتنا نتساءل عن حقيقة الآثار والانعكاسات التي تترتب عن نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر على أبعاد التنمية المستدامة في الدول النامية المضيفة. ومن هنا تجسدت إشكالية بحثنا في السؤال الأساسي التالي:

ما مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر لمتطلبات وضوابط التنمية المستدامة في الدول العربية؟.

ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات التالية:

التساؤلات الفرعية:

- أ- ما هي طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر؟.
- ب- ما المقصود بالتنمية المستدامة وأبعادها ومحدداتها المختلفة؟.
- ج- ما حقيقة الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدول العربية المضيفة؟.

فرضيات البحث:

وكإجابات محتملة للتساؤلات السابقة قمنا بوضع الافتراضات التالية:

- 1- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية تحقق نتائج إيجابية للدولة المضيفة، وهذا بالمقارنة إلى التدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي، إلا أنه لا يخلو من نتائج سلبية.
- 2- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين بعض جوانب التنمية المستدامة في الدول المضيفة.
- 3- غياب إستراتيجية وخطط واضحة لتحقيق التنمية المستدامة وعدم كفاية الوعي لدى حكومات وشعوب الدول العربية.
- 4- أن الدول العربية باعتبارها دول نامية غير قادرة إلى حد ما على التأثير على الشركات متعددة الجنسيات لتوجيه استثماراتها في خدمة الجوانب المختلفة لتنميتها.

منهجية البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية بحثنا واختبار صحة الفرضيات، سنتبع المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تعرضنا إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة اقتصادية حضيت باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، مع الإشارة لواقع استجابته لضرورات التنمية المستدامة، وذلك من خلال الاستعانة بالمعطيات الإحصائية وتقنيات التحليل المعتمدة في الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى اعتماد المنهج المقارن في إبراز الآثار المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف الدول العربية. كذلك في إظهار بعض التجارب الناجحة في علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر من أجل الاستفادة واستخلاص الدروس منها.

وذلك باستعمال أدوات البحث التالية:

- 1- اعتماد مراجع متنوعة من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية وكانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية.
- 2- الاستعانة بشبكة الإنترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر علينا إيجادها في المكتبات.
- 3- الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه.

أهداف البحث: ونهدف من بحثنا هذا إلى:

- 1- عرض وتقديم الإطار الفكري والنظري لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون في أدبياتهم عبر مختلف المدارس. ثم الإشارة إلى استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات وأهدافها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الدول.
- 2- تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة وأسباب نشأتها وسبل تحقيقها.
- 3- الوقوف على واقع الآثار الحقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر على الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة في الدول العربية.
- 4- تحديد الشروط الواجب توافرها لتوجيه الاستثمارات الأجنبية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الدول العربية المضيفة بالشكل المطلوب.

خطة البحث:

وكمحاولة لاستعراض كل ما سبق تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول أساسية كل فصل يتكون من ثلاث مباحث وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول:

نحاول التعرض فيه لأساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعريف به وبأنواعه المختلفة والتعرض للإطار النظري له ومحددات توزيعه عبر الدول وبين مختلف القطاعات، وكذلك التعريف بالشركات متعددة الجنسيات وخصائصها واستراتيجياتها ونقلها في الاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني:

نقدم فيه عرضاً لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مروراً بالتعريف بمميزات اقتصاديات هذه الأخيرة، وتحديد حصتها من الاقتصاد العالمي بشكل عام وحصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، محاولين تفسير ذلك من خلال تقييمنا لمناخ الاستثمار في الدول العربية، كما أننا سنقدم عرضاً للاستثمارات العربية البيئية باعتبارها أحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وعاملاً أساسياً للتكامل الاقتصادي بين هذه الدول.

الفصل الثالث:

أما في الفصل الثالث فسوف نتطرق لمفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها المختلفة والإطار التحليلي الذي يمكننا من تحديد مستوياتها، ثم نعرض لواقع التنمية المستدامة في الدول العربية موضوع البحث، وكذلك العلاقة القائمة بين مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة من الناحية النظرية والتي تتمثل في المسؤولية الاجتماعية والبيئية لهذه المؤسسات إلى جانب دورها الاقتصادي.

الفصل الرابع:

وفي هذا الفصل ارتأينا تقديم موازنة لمحاسن ومساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أهم ما جاء في الفكر الاقتصادي من جهة وما أثبتته الوقائع الاقتصادية من جهة أخرى. من أجل محاولة الوصول إلى حكم أكثر موضوعية على مدى تأثير ومساهمة هذا الأخير في مسيرة التنمية للدول المضيفة.

الفصل الخامس:

سيكون الفصل الخامس محاولة للبحث في السبل التي تجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر أداة من أدوات التنمية بمفهومها الجديد وليس أداة من أدوات تكريس التخلف والتبعية بالنسبة للدول العربية، لإبراز أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به حكومات هذه الدول على وجه الخصوص

وهيئات المجتمع المدني عموماً، كما سنتطرق لإحدى التجارب الناجحة في هذا المجال محاولين استخلاص الدروس ومقومات النجاح منها.

وفي الختام نخلص إلى عرض أهم نتائج الدراسة، ومن ثم تقديم مجموعة من الاقتراحات التي قد تساهم في جعل الدول العربية أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر وأقدر على توجيهه لصالح تنميتها المستدامة.

الفصل الأول: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الأول: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر محور اهتمام الكثير من الاقتصاديين ورجال الأعمال والحكومات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء منذ بداية النصف الثاني للقرن الماضي، باعتباره أحد المظاهر الأساسية للعلو المعاصرة.

ويتركز الجدل الدائر حول انعكاساته على ديناميكية التنمية في الاقتصاديات المضيفة خاصة النامية منها، وقيل الخوض في ذلك يتسنى لنا البحث في طبيعة هذا النوع من الاستثمارات وأشكاله المختلفة والفروق الأساسية بينها من حيث الميزات والعيوب بالنسبة لمختلف الأطراف المتعاقدة (المحلية والأجنبية)، والتطرق إلى الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها الفاعل الرئيس في هذا النوع من الاستثمار، وخصائصها، ودوافعها ووزنها في الاقتصاد العالمي.

كما ينبغي إلقاء نظرة تاريخية على نشأة وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر، وكيفية توزيعه بين مختلف الأقاليم والقطاعات، ومحاولة البحث في الأدبيات الاقتصادية عن التفسير الاقتصادي لكل ما سبق محاولين الوصول إلى تحديد أهم العوامل التي تتحكم في انجذاب وتموقع الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول:

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر.

قبل التطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي التعريف بالاستثمار بشكل عام وأنواعه المختلفة

1- تعريف الاستثمار:

الاستثمار هو عملية هادفة لتكوين رأسمال أو إلى زيادة في ذلك الرأسمال، وتتكون عملية الاستثمار من عناصر (أركان) أساسية هي¹:

1-1 المساهمة L'APPORT

حيث يقدم المستثمر "عطاءاً" أو "مساهمة" في شكل أموال أو أصول مادية أو غير ذلك.

1-2 نية الحصول على الربح LE BUT LUCRATIF

إن المستثمر يهدف من خلال عملية الاستثمار إلى الحصول على أرباح أو فوائد، وإلا فلا تعد العملية استثماراً.

1-3 المجازفة (المخاطرة) LE RISQUE

إن نية الحصول على الربح لا تعني "بداية" التحقيق الفعلي لذلك الربح، فالمساهمة مجازف بها (مخاطر بها)، وقد يحقق المستثمر أرباحاً كبيرة أو صغيرة كما قد يتحمل الخسارة.

1-4 عامل الزمن:

إن المستثمر ينتظر بطبيعة الحال مدة كي يرى ثمرة استثماره فهو لا يحقق الربح فوراً بشكل عام، ذلك أن مسار الإنتاج الذي ترتبط به القيمة المستحدثة عن عملية الاستثمار يستغرق وقتاً، ولعل هذا هو أهم ما يميز عملية الاستثمار عن عملية البيع.

2- أنواع الاستثمار:

يتميز المختصون بين أنواع الاستثمار على أساس معيارين هما:

أ- حسب نوع النشاط: يقسم هذا الأخير إلى نوعين استثماراً تجارياً، واستثماراً صناعياً.

¹ قادري عبد العزيز، "الاستثمارات الدولية التحكيم التجاري الدولي وضمان الاستثمارات"، دار هومة للطباعة، بوزريعة الجزائر، 2004، صص 11-12.

أ-1 الاستثمار التجاري: وهو القيام بإنشاء نقاط البيع لسلع منتجة من طرف متعاملين آخرين.
أ-2 الاستثمار الصناعي: فيعتمد على زيادة الطاقات الإنتاجية بإنشاء وحدات إنتاجية.
ب- حسب نوع الملكية:

ب-1 استثمار محلي يملكه متعامل اقتصادي محلي.

ب-2 استثمار أجنبي يملكه متعامل اقتصادي أجنبي.

فالاستثمار الأجنبي:"هو انتقال لرأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة كإنشاء مشروعات إنتاجية أو المساهمة فيها، أو الاكتتاب في الأسهم والسندات أو القروض، بهدف الحصول على عوائد مجزية، بشرط أن يتم ذلك خارج النظام القانوني والنقدي والمالي والاقتصادي لبلد المستثمر"¹.

ويميز المختصون بين الاستثمار الأجنبي التجاري والاستثمار الأجنبي الصناعي، وبين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

ب-2-1 الاستثمار الأجنبي التجاري والاستثمار الأجنبي الصناعي:

يعتمد الاستثمار الأجنبي التجاري أساسا على التصدير وهو يتمثل في إقامة نقاط للبيع في البلد المضيف ولا يقوم بتحويل مراكز الإنتاج إليه.

أما الاستثمار الأجنبي الصناعي فيعتمد على التوقيع أو التموضع في البلد المستقبل وهو بذلك يزيد من الطاقات الإنتاجية لذلك البلد، وعليه يمكن القول أن البلاد المصدرة لرأس المال تفضل الاستثمار التجاري لأنه يخدم موازين مدفوعاتها عن طريق عقود التصدير المبرمة مع البلد المتلقي، أما الصناعي فتفضله البلاد المستقبلية لكونه يزيد من طاقاتها الإنتاجية ويوظف جزء من مواردها المادية والبشرية، وتخشاها الدول المصدرة لرأس المال باعتباره مرتبا لإعادة استيراد المواد المنتجة عن طريق ذلك الاستثمار ومشكلا بذلك منافسة للمنتجات المحلية².

ب-2-2 الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر
*الاستثمار الأجنبي المباشر:

هو بيت القصيد في هذا البحث، يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار غير المباشر في أن الأول ينطوي على توفر شرطين أساسيين هما:

1. ملكية المستثمر الأجنبي لجزء من أوكل الاستثمارات في المشروع المعني.

2. التحكم والمشاركة في إدارة المشروع بشكل جزئي أو مطلق حسب مقدار مشاركته فضلا عن قيام المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

فالاستثمار الأجنبي المباشر كما عرفه هيغوننيير³ (HUGONNIER) 1997 " على أنه استثمار محقق من طرف شركة (منظمة مالية) غير مقيمة أو من طرف شركة (منظمة مالية مسيرة من طرف أخرى غير مقيمة) من خلال الإنشاء أو التوسع (إنشاء فرع أو شركات جديدة) أو من خلال المشاركة في شركة (منظمة مالية) جديدة أو موجودة من قبل، فالاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بإعطاء الحق للمستثمر الإشراف واتخاذ القرارات بشكل دائم فيما يتعلق بتسيير الشركة أو المنظمة المالية التي تم الاستثمار فيها، وأن الأخذ بعين الاعتبار للإستراتيجيات التجارية والصناعية والمالية ذو أهمية أثناء اتخاذ القرارات لتحقيق استثمار أجنبي" ..

إذن يكمن معيار التمييز بين ما هو مباشر وما هو غير مباشر من الاستثمار الأجنبي في مسألة التحكم الفعلي(المراقبة الفعلية) في الشركة أي الإشراف على إدارة وعلى تسيير نشاط الشركة، وعليه فإذا كان الشخص المستثمر متحكما في الشركة بالإضافة إلى المساهمة في رأس المال فهو يعد مستثمرا مباشرا،

¹ دريد محمود السامرائي، " الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 1 2006، ص50.

²قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص25 .

³ Yves simon-SamirMANNAI , "Techniques financières internationales", 7^{ème} ed ,economica , PARIS, 2002 ,P620.

أما إذا أقصر استثماره على المشاركة بأحد الأصول فيعد استثماره غير مباشر، ويتحدد التحكم (المراقبة) بمقدار المساهمة في رأسمال الشركة، وهذا المقدار يتغير وفق القوانين المختلفة للدول¹. فإذا زادت حصة شركة الاستثمارات الأجنبية حتى نسبة معينة تتراوح بين 10-25% فأكثر في الاستثمار فإنها تصنف على أنها شركة استثمارية أجنبية أو مستثمر شخص أجنبي، حيث تتراوح نسبة المشاركة في الإدارة ما بين 10% (من وجهة نظر الولايات المتحدة) و20% (من وجهة نظر فرنسا)، وهذا ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار في محفظة الأوراق المالية². وليس هناك معايير محددة لتصنيف الشركات الأجنبية التي لها حصص في استثمارات أجنبية إلا أنه يشترط مشاركتها بصورة واضحة حتى تحصل على مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر³.

- أما بالمفهوم المحاسبي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو القيمة الصافية للاستثمار المحقق في دولة ما والمدار من طرف مستثمرين من دولة أخرى.

بشكل عام فالاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في إقامة فرع أو تملك فرع قائم يكون نشاطه الاقتصادي تحت سيطرة أو إشراف وتسيير الشركة الأم.

- أما في مجال المحاسبة الوطنية (حساب المدفوعات، الميزان التجاري) فالاستثمار الأجنبي المباشر المحقق من طرف دولة ما في دولة أخرى يتمثل في الزيادة الصافية في رأس المال والمحولة من طرف مستثمري الدولة التي تنتمي إليها الشركات الأم (الدولة المصدرة للاستثمار) إلى فروعها في الدولة المضيفة مضاف إليها قيمة الأرباح غير الموزعة لهذه الفروع (التمويل الذاتي).

- حسب صندوق النقد الدولي FMI يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كتدفق لرأس المال على المدى الطويل من طرف الدولة الأم (الأصل) في الدولة المضيفة وكل الأرباح المحققة من طرف الفرع في الدولة المضيفة يعتبر كتحويل لرؤوس الأموال من طرف الدولة الأم، والأرباح غير الموزعة في الفرع تعتبر كتدفقات رأسمالية على المدى الطويل. أما بالنسبة للفرع في الدولة المضيفة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أحد مصادر التمويل المتاحة وهو يتمثل في النفقات الرأسمالية والذي يعرف اقتصادياً بالاستثمار الحقيقي وهو يختلف عن تكوين رأس المال من طرف الفرع⁴.

على ضوء ما سبق يمكن قبول التعريف التالي للاستثمار الأجنبي:

يشمل جميع الأموال التي يقدمها المستثمر الأجنبي سواء مباشرة أو من خلال شركات تابعة والاستثمار المباشر قد يكون تملك أصول رأسمالية أو أنشطة استثمارية أخرى والمشاركة في إدارتها⁵.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروعاً للتسويق أو البيع أو التصنيع والإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي والخدمي ويعني هذا إمكانية تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين أساسيين⁶:

- 1- الاستثمار المشترك .
- 2- الاستثمار المطلق .

وسيتم التفرقة إليهما بشيء من التوسع فيما بعد.

*أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

فهو يقتصر على شرط واحد حيث يكفي المستثمر بتملك بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية

¹ قادري عبد العزيز، مرجع سابق، صص 25-26 .

² WWW.ocde.org: " définition de l'investissement direct étranger".

³ علي عباس، "إدارة الأعمال الدولية"، مرجع سابق، صص 133-134.

⁴ Bernard guilhon, " les firmes globale, economica ", paris 1998, pp 35-36.

⁵ علي عباس، "إدارة الأعمال الدولية الإطار العام"، دار الهدى للنشر، عمان، الأردن، الطبعة 1 2003، صص 133-134.

⁶ عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى 2001، ص 481.

استثمار قصير الأجل. وإما أن يقتصر على تحويل الخبرات أو العمل التكنولوجي، رخص التصنيع أو المعلومات التسويقية دون المشاركة في الإدارة والإشراف على المشروع¹.

الاستثمار الأجنبي غير المباشر ينقسم هو الآخر إلى² :

- أ- استثمارات غير مباشرة في مجال الإنتاج.
1. التراخيص، اتفاقيات المشروعات أو العمليات (تسليم المفتاح).
 2. عقود الإدارة وعقود التصنيع.
 3. عقود / امتياز الإنتاج الدولي من الباطن (المقولة من الباطن).
- ب- استثمارات غير مباشرة في مجال البيع والتسويق من خلال:
1. تراخيص استخدام العلامة التجارية والخبرات التسويقية والإدارية.
 2. الوكلاء أو عقود اتفاقيات الوكالة.
 3. الموزعون.
 4. المعارض.
 5. الاستثمار في محفظة الأوراق المالية.*

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

كما سبقت الإشارة ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

1. الاستثمار المشترك: joint venture

أ- تعريفه:

يرى كولدي kolde أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصان معنويان أو أكثر، من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية.... الخ.

أما تيريسرا Terpstra فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

ويقترح ليفتجسون Liftigeison في هذا الشأن أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي، وطني سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا وهذا النوع من الاستثمار يعتبر أكثر تميزا من اتفاقيات أو تراخيص الإنتاج حيث يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع.

من واقع المحاولات السابقة لتعريف الاستثمار المشترك يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار يمكن أن ينطوي على الجوانب الآتية³:

1. الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
2. أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

¹ المرجع السابق، ص ص366-367.

² المرجع السابق، ص493.

³ عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص ص481-483.

3. أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.

ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال بمعنى:

- أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.

- وقد تكون المشاركة بحصة في رأس المال أو رأس المال كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا.

أو قد تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق.

في جميع الحالات السابقة لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع، وهذا هو العنصر الحاسم في التفرق بين مشروعات الاستثمار المشترك وعقود الإدارة أو اتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح فالأول يشمل أنواع الاتفاقيات أو العقود المذكورة كلها أو بعضها أو التي تمثل استثمار غير مباشر، بالإضافة إلى الحق في الإدارة كشرط ضروري.

ب- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة: *من حيث المزايا يمكن القول:

1. بأن الاستثمار المشترك بصفة عامة يساهم إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه أو إدارته في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية، وخلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى، بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد.... الخ، وكذلك تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسية أساسية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدولة المضيفة.
2. بالنسبة للدول النامية بصفة خاصة يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أنواع أو أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً في معظم هذه الدول، ويرجع هذا إلى أسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم ترتفع درجة استقلال هذه الدول عن الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يساعد في تنمية الملكية الوطنية، وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين¹.
3. نظام المشاركة يساعد في تخفيف الأعباء على ميزان المدفوعات، حيث أنه يقلل من الأرباح المحولة إلى الخارج ويحددها بقدر نصيب الشريك الأجنبي، كما يقلل من حركة رؤوس الأموال لاعتماد المشروع المشترك في جزء كبير من رأس ماله على الادخارات الوطنية، كما يساعد في زيادة الصادرات والإقلال من الواردات.
4. نظام المشاركة يحقق الاستمرارية في الإنتاج، حتى في حالة انفصال الشريك الأجنبي بعكس الملكية التامة فقد تعني تصفية المشروع تخفيض الإنتاج وزيادة البطالة².

*أما عن عيوب هذا النوع من الاستثمار بالمقارنة بالاستثمار الذي ينطوي على التملك المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار فتكمن في الآتي:

1. حرمان الدول المضيفة من المزايا السالفة الذكر إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف في الاستثمار.
2. أن تحقق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول المختلفة

¹ عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص ص 481-483.

² دة زينب حسن عوض الله، "الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية النقدية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2004، ص 224.

3. أن مساهمة مشروعات الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية (رأس المال الأجنبي)، وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها مما ذكر سلفاً أقل بكثير مقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي.
4. نظراً لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جداً أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة مثلاً بزيادة فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي وإشباع حاجة السوق المحلي من المنتجات، وانخفاض تدفق العملات الأجنبية.

ج- مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المشترك من وجهة نظر الشركة متعددة الجنسيات: *بالنسبة للمزايا فهي متعددة¹

1. يساعد الاستثمار المشترك في حالة نجاحه في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقاً.
2. يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار تفضيلاً لدى الشركة في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركة بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار خاصة في بعض أنواع ومجالات النشاط الاقتصادي كالزراعة أو البترول أو صناعة الكهرباء أو التعدين، أي أنه في حالة وجود قيود وعوائق على تملك المستثمر الأجنبي تملكا كاملاً لمشروع الاستثمار يعتبر الاستثمار المشترك أفضل الأشكال التي يحقق للشركة قدراً من التحكم والرقابة على أنشطتها وتحقيق قدراً مقبولاً من الأرباح إذا قورن بأنواع الاستثمار غير المباشر مثل تراخيص الإنتاج وعقود الإدارة.
3. يفضل الاستثمار المشترك في حالة عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي لدى الشركة متعددة الجنسيات اللازمة للاستغلال الكامل للسوق الأجنبي المعين.
4. من واقع (3) يمكن القول أن الاستثمار المشترك يتناسب مع الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات الدولية صغيرة الحجم.
5. يساعد هذا الشكل من أشكال الاستثمار على سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيف وإنشاء قنوات للتوزيع، وحماية مصادر المواد الخام والأولية للشركة الأم.
6. الاستثمار المشترك يساعد في تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية أمام الطرف الأجنبي خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة (شركة تابعة للقطاع العام أو بنك حكومي).
7. الاستثمار المشترك يعتبر وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة وبالتالي لتسهيل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلاً من التصدير أو الوكلاء في حالة وجود حواجز جمركية.
8. الاستثمار المشترك يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي على الحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام والأولية اللازمة للشركة الأم.
9. أن وجود طرف (مستثمر) وطني في مشروع الاستثمار يسهل أمام الشركة متعددة الجنسيات حل المشكلات الخاصة باللغة والعلاقات العمالية والإنسانية وغيرها من المشكلات الاجتماعية والثقافية الأخرى التي تواجه إنجاز كافة الأنشطة الوظيفية للشركة المعنية.

لقد اكتشفت المشروعات متعددة الجنسيات أن هناك خبرات تكنولوجية محلية في كثير من الدول (خاصة المتقدمة منها) يمكن أن تحقق الانتقال التكنولوجي العكسي من الفروع إلى المركز، وتساعد على تطوير المنتجات التي تنتجها المشروعات متعددة الجنسيات في الدولة الأم، ولعل أهم مثال على ذلك هو اتجاه الشركات اليابانية نحو السوق الأمريكية، بعد أن كانت اليابان إحدى أهم الدول المستوردة والمقدمة للتكنولوجيا الأمريكية وخاصة في مجال السيارات الصغيرة والإلكترونيات.

¹ عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 481-486.

إن الاقتصاد العالمي يقوم الآن على الصناعة ذات كثافة رأس المال العالية، والتكنولوجيا المتطورة والإنتاجية المرتفعة، والنفقات المنخفضة، وهو ما يتضمن ضرورة تضافر الجهد والمال والخبرة بين العديد من الاقتصاديات، وتغيرت مفاهيم المورد والمتلقي، والقيادة والفرع والسوق المحلي والسوق الدولي والمشارك.

حيث غيرت الكثير من الشركات العملاقة مثل جنرال موتورز و I B M من استراتيجيتها في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، وأخذت تفضل الإنتاج المشترك والمصالح المحلية في البلدان المختلفة بدلا من إستراتيجية الملكية التامة والسيطرة المكلفة¹.

*بخصوص عيوب الاستثمار المشترك في وجهة نظر الطرف الأجنبي فيمكن ذكر الآتي²:

1. احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار (الطرف الوطني والطرف الأجنبي) خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة في المساهمة برأس المال في مشروع الاستثمار، وهذه النسبة قد لا تتفق وأهداف الطرف الأجنبي خاصة تلك الأهداف المرتبطة بالرقابة على النشاط وإدارته، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشكلات تؤثر على الانجاز الوظيفي للمشروع ككل سواء في مجال التسويق أو الإنتاج أو إدارة القوى العاملة أو التمويل وغيرها.
 2. قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار، وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق.
 3. أن انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق أهدافه طويلة الأجل وقصيرة الأجل.
 4. عندما يكون الطرف الوطني ممثلا في الحكومة فمن المحتمل جدا أن تضع شروطا أو قيودا صارمة على التوظيف، والتصدير، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.
 5. يحتاج إلى رأس مال كبير نسبيا.
- يمكن القول أن المشكلة التي تواجه المشروع المشترك ذو المسافات المتعددة تتعلق بتوافق نظم الإدارة بين العديد من العناصر الإنسانية المسؤولة والتي تتكون من عدة جنسيات ذات أصول عرقية وثقافية واقتصادية متباينة، والتي تؤثر بالضرورة في أنماط السلوك ووجهات النظر، وهنا يكون على المشروع الأم تحديد أهدافه المشتركة يلتزم بها الجميع، وتولد نوعية من التفاهم والتعاون الإداري المشترك، مع ضرورة إتباع الحيدة الفنية فيما يتعلق بالوسائل الفنية للإدارة³.

2-الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: implantations greenfields

أ- تعريفها:

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب ستوضح فيما بعد، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

لكن في المقابل نجد الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا (بل ترفض في معظم الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار⁴.

ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية من بين

¹ ذرة زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص222.

² عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص ص486-487.

³ ذرة زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 228.

⁴ عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص487.

أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

على عكس مما تتوقعه بعض حكومات الدول النامية نجد أن زيادة حدة المنافسة بين الدول النامية بل والدول المتقدمة الصناعية أيضا لجذب الاستثمارات الأجنبية أدى بالكثير من حكومات الدول النامية إلى التصريح للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق لمشروعات الاستثمار فيها كوسيلة أو كورقة رابحة نسبيا في تشجيع تدفق الاستثمارات وجذب المستثمرين الأجانب بعدما تشابهت كل أو الكثير من الدول النامية تقريبا في نوع وطبيعة الامتيازات والحوافز والتسهيلات التي تقدمها لجذب الاستثمارات الأجنبية.

فالحرية في إدارة النشاط الإنتاجي والسيطرة الكاملة على السياسات الإنتاجية والتسويقية والمالية وغيرها أصبحت أكثر أهمية لدى معظم إن لم يكن كل الشركات العاملة في الأسواق الأجنبية إذا قورنت بأي نوع آخر من الحوافز أو حتى الضمانات ضد الأخطار غير التجارية التي تقدمها الدول المضيفة.

ب- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة:

* المزايا:

1. زيادة حجم تدفقات النقد (رأس المال الأجنبي) إلى الدول المضيفة.
2. المشروعات الضخمة تساهم في إشباع المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلفة مع إمكانية وجود فائض لتصدير أو تقليل الواردات مما يؤدي إلى تحسين وضع ميزان مدفوعات الدولة المضيفة.
3. في حالة وجود جهاز يقوم باختيار التكنولوجيا التي تتناسب مع متطلبات وخصائص التنمية بالدولة المضيفة فإن هذا النوع من المشروعات يساهم مساهمة بئاءة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدولة المعنية بالمقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي خاصة أشكال الاستثمار غير المباشر.
4. توفير فرص للعمالة المباشرة وغير المباشرة سواء في مراحل بناءه أو مراحل التشغيل.

* أما من ناحية العيوب:

كما سبقت الإشارة فإن الدول المضيفة خاصة النامية تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

ج- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات:

* المزايا:

1. توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة (تسويقية وإنتاجية ومالية والسياسات الخاصة بالموارد البشرية).
2. كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها والتي ينجم الجزء الكبير منها من انخفاض تكلفة مدخلات عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.
3. يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار من التغلب على المشكلات الناجمة من الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي (الاستثمار المشترك، التراخيص، التوكيلات... الخ).
4. إذا استطاعت الشركة المتعددة الجنسيات أن تبني صورة ذهنية جيدة ومقبولة لدى الجمهور في الدولة المضيفة فمن المحتمل جدا أن تصبح مهمة فرع الشركة بهذه الدولة سهلة للغاية فيما يختص بتنفيذ سياسات التوسع والتسويق وغيرها من سياسات الأعمال، بالإضافة إلى سهولة حصولها على التسهيلات المختلفة والضمانات اللازمة لتنفيذ أنشطتها خاصة ما يرتبط بالحصول على المواد الخام المحلية أو المستوردة والإجراءات البيروقراطية المتعلقة بها.

* العيوب:

1. أما من ناحية العيوب فيمكن القول بأن الأخطار غير التجارية مثل التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجم عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول المضيفة النامية تعتبر من أكثر العوامل إثارة لقلق الشركات المتعددة الجنسيات العاملة بهذه الدول وبصفة خاصة إذا كانت الاستثمارات في الأنشطة الإستراتيجية أو الحساسة مثل صناعة البترول، والأسلحة والأدوية... الخ.
2. أن هذا النوع يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة بالمقارنة بالاستثمار المشترك.¹

المطلب الثالث:

الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر

1- تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

- تعرف الشركة متعددة الجنسيات بأنها شركة مقرها الرئيسي في الدولة الأم ولها أنشطة وعمليات موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق فروع أو شركات تابعة، ويضاف إلى ذلك أن لها حصة كبيرة في القطاع الذي تمارس فيه نشاطها، وتوسع الشركات المتعددة الجنسيات نشاطها إما عن طريق إنشاء مشاريع جديدة في الدول أو عن طريق التملك أو عن طريق الاندماج مع شركات من دول أخرى حيث يوجد لبعض الشركات متعددة الجنسيات الضخمة فروع في أكثر من 40 إلى 50 دولة². هناك من يرى أنه حتى تتصف شركة ما بالمتعددة الجنسيات يجب أن تتحقق فيها المعايير التالية:
1. أن تتعامل مع دولتين أو أكثر.
 2. أن تبلغ مبيعاتها الخارجية 30% من إجمالي مبيعاتها السنوية.
 3. أن تحقق أرباحا لا تقل عن 10-20% من رأس مالها على مدى 3 سنوات على الأقل.
 4. أن تتصف أعمالها بالديمومة³.

ترجع بداية تكوين الشركات المتعددة الجنسيات إلى القرن السابع عشر (17) حيث انتقلت أنشطة الشركات في بعض الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا وهولندا إلى مستعمراتها في مختلف دول العالم إلا أن الشركات متعددة الجنسيات المتعارف عليها حاليا لم تظهر إلا في القرن التاسع عشر نتيجة التوسع الصناعي وظهور الرأسمالية⁴.

¹ عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص ص488-490.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، "الشركات عبر الوطنية في دول في الاسكوا"، 2005، ص 3.

³ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سابق، ص43.

⁴ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، مرجع سابق، 2005، ص 3.

2- علاقة الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر:

تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا رئيسا في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر حتى أن بعض الكتابات تشير أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات ومن أهم أساليب تدفق هذه الاستثمارات الاندماج والتملك وخاصة في عقد التسعينات من القرن الماضي إلا أن هذا الاستثمار لا يقتصر على الاندماج والتملك بل يشمل كذلك إنشاء مشاريع جديدة وبالرغم من أن أكبر عمليات الاندماج ما زالت تقوم بين شركات تابعة ومقيمة في الدول المتقدمة إلا أن نصيب الدول النامية ارتفع في السنوات الماضية خاصة بعد توسع برامج الخصخصة¹.

تجدر الإشارة إلى أنه ليس بالضرورة كل استثمار وافد من الخارج صادر عن شركة متعددة جنسيات ومن أمثلة ذلك استثمار دولة في دولة أخرى كالأستثمارات العربية البينية.

وتفضل الدول النامية هذا النوع من الاستثمار كبديل عن الاقتراض من المصاريف نظرا لكونه يتعدى العامل المالي ليشمل نقل التكنولوجيا وأساليب الإنتاج الحديثة وإدارة ذات كفاءة عالية تقلل من النفقات وترشد الإنفاق وتقتضي على الفساد المالي والإداري.

تتبع الشركات أسلوب المشاريع الجديدة خاصة عندما تكون تكلفة هذه المشاريع أقل من تكلفة التملك أو الاندماج مع شركات محلية أو حين لا تكون هذه الشركات متوفرة، ويعتمد اختيار أحد الأساليب على خصوصية الشركات المتعددة الجنسيات من ناحية وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية المتبعة في الدول المضيفة من جهة أخرى.

حيث اتضح في إحدى الدراسات التي حللت الأساليب التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية أن هذه الشركات ترغب أكثر في أسلوب الاندماج والتملك كلما كان مستوى التنمية في الدول المضيفة متقدما حيث أن أكثر من 60% من التدفق الخارجي للاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة اتجه نحو الدول التي تتمتع بمستوى عال من التنمية.

أما تفضيل الشركة أو المنشأة لإنشاء مصانع أو طاقة إنتاجية فيعود إلى تكلفة عوامل الإنتاج، وكلما كانت التكلفة أقل في الدول المضيفة كلما التجأت الشركة إلى إنشاء مصانع وطاقة إنتاج جديدة أما في حالة تقارب كلفة عوامل الإنتاج في دولة المقر والدولة المضيفة فإن معظم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يكون في شكل التملك عبر الحدود إذا توفر هذا الأسلوب أي حالات الخصخصة أي أنه هناك عاملين يحددان نوع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تنفذه الشركات متعددة الجنسيات الأول هو مستوى التنمية الاقتصادية أو التقدم الاقتصادي والثاني هو تكلفة عوامل الإنتاج وبمعنى أصح حجم هذه التكلفة في دولتي المقر (الدولة الأم والدولة المضيفة)².

3- خصائص الشركات متعددة الجنسيات

أ- الضخامة:

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بضخامة الحجم، ولا يقاس الحجم بمقدار رأس المال لأنه لا يمثل إلا جزءا بسيطا من إجمالي التمويل المتاح ولا برقم العمالة لأن التكنولوجيا رفعت إنتاجية العمل فيها إلى مستويات غير مسبوقة بما يستتبع ذلك من تسريح عمال لا زيادة أعدادهم كذلك لا يصلح حجم الإنتاج مقياسا في هذا المجال نظرا للتنوع الشديد في المنتجات التي يخضع إنتاجها لشركة متعددة الجنسيات واحدة.

إن أهم مقياس متبع هو رقم المبيعات، أو ما يسمى برقم الأعمال، ويعتمد البعض مقياس الإيرادات الإجمالية ويستخدم كذلك مقياس القيمة السوقية للشركة كلها.

ب- تنوع الأنشطة:

¹ الزبيدي حسن لطيف كاظم، "العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة"، 2002، ص 59.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، مرجع سابق، ص 11-12.

لا تقتصر الشركة متعددة الجنسيات على إنتاج سلعة واحدة رئيسية تصطبأ أحياناً بمنتجات ثانوية. وعلى العكس تتعدد منتجاتها وذلك في أنشطة متعددة ومتنوعة ليس لها جامع منطقي يسوغ قيام الشركة بها والدافع الحقيقي لهذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا في التدني باحتمالات الخسارة فهي إن خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى وهذا ما وصفه بعض الاقتصاديين بأن هذه الشركات أملت وفورات مجال النشاط محل وفورات الحجم التي اعتمدت عليها الاحتكارات الكبرى حتى عشية الحرب العالمية الثانية.

ج- الانتشار الجغرافي:

تنشط الشركات متعددة الجنسيات في العديد من الأقطار.

د- الاعتماد على المدخرات العالمية:

من الشائع القول أن الشركات متعددة الجنسيات هي المصدر الأساسي للاستثمار الأجنبي، ويتوهم كثير من أبناء الدول النامية أن تحت يدها ثروات طائلة، فإذا تم اجتذابها فإنها تدفق بالخير العميم، وواقع الأمر يختلف تماماً عن ذلك لأن تلك الشركات في حاجة مستمرة للحصول على تمويل متزايد، ونقطة البدء في التحليل هي أن كلا من تلك الشركات تنظر إلى العالم كسوق واحدة وكأي شركة تسعى الشركة متعددة الجنسيات لتعبئة مدخرات من تلك السوق في مجموعها.

1. تطرح الشركات المتعددة الجنسيات أسهمها في كل الأسواق المالية الهامة في العالم.
2. تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات عند الإقدام على العمليات الكبرى مثل شراء أسهم شركات منافسة بالقدر الذي يسمح بالسيطرة على إدارتها مثلاً إلى الاقتراض من البنوك متعددة الجنسيات بمعدلات عالية.
3. من القواعد الأساسية في الشركات المتعددة الجنسيات إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محلياً أقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها.

هـ- تعبئة الكفاءات:

لا تنقيد الشركات المتعددة الجنسيات بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين فيها حتى في أعلى مستويات التنفيذ، والنمط السائد حالياً هو الاستفادة من الإطار المحلي لكل شركة تابعة في إفراز العناصر الواعدة ثم تصعيدها إلى الإطار الدولي للشركة الأم بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة في عدد كبير من الدورات التدريبية وقد يصل أفراد من أبناء الجنوب الذين يدرسون في الجامعات الغربية إلى العمل في الشركات متعددة الجنسيات من خلال عملية اصطياذ الأدمغة، مثلاً الشركات الأمريكية تفتش في الجامعات عن الشباب الواعد تساعده على تمويل الدراسات العليا وتربطه بها منذ أيام الدراسة، وأخيراً تسعى إلى اجتذاب العاملين البارزين في الشركات الأخرى¹.

4- الاستراتيجيات والعوامل التي تدفع بالشركات إلى تدويل نشاطها:

4-1 إستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في توجيه الاستثمار العالمي:

تختلف إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات في تحديد مناطق الاستثمار حسب أهدافها الإستراتيجية ووضعها المنافسة السوقية وخصائص البلد المضيف للاستثمار، وفي هذا الإطار يمكننا التمييز بين ثلاث إستراتيجيات أساسية هي²:

· إستراتيجية النفاذ (الوصول) للموارد الطبيعية

¹ منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل"، دار نشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 465-467.
² ناجي بن حسين، "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مجلة الجنول للعلوم الإنسانية، العدد 24 سبتمبر 2005. على الموقع
www.uluminsania.net

• الإستراتيجية الأفقية (إستراتيجية السوق)

• إستراتيجية تخفيض التكاليف (الإستراتيجية العمودية).

إن الإستراتيجية الأفقية أو السوقية تنطبق على قرارات الاستثمار الأجنبي التي تهدف إلى الإنتاج للسوق المحلي في البلد المضيف، وتعتبر هذه الإستراتيجية الأكثر تماشياً مع طبيعة الاستثمار الأجنبي في شكله الحالي والمتركز فيما بين الدول الأكثر تصنيعاً. ففي سنة 2001 استقبلت 10 بلدان 70% من الحجم السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر بينما لم تستقبل 100 دولة الأكثر تأخرًا سوى 1% فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى العكس من ذلك فإن إستراتيجية تدنيت التكاليف أو الإستراتيجية العمودية تعبر عن حركة الاستثمار الأجنبي من البلدان المصنعة باتجاه البلدان النامية وذلك في ظل عدم تساوي مستويات التقدم بين البلد المستثمر والبلد المضيف للاستثمار. وإن سعي الشركات المتعددة الجنسيات إلى الوصول لتحقيق بعض المزايا النسبية يدفعها إلى البحث عن أقصر الطرق للوصول إلى الموارد خاصة بالنسبة للاستثمار في القطاع الأولي.

4-2 العوامل التي تدفع بالشركات المتعددة الجنسيات إلى عولمة نشاطها¹:

- أ- طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري.
- ب- السعي إلى زيادة عوائد المشروع.
- ج- الرغبة في النمو والتوسع.
- د- التخفيف من مخاطر الاعتماد على السوق المحلي فقط.
- هـ- احتواء المعرفة الفنية.
- و- تخطي قيود التجارة الخارجية.
- ز- السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة.
- ح- الاستفادة من الإنتاج الزائد.
- ط- تقوية القدرة التنافسية للشركة.
- ي- المحافظة على انتظام تدفق المواد الخام واستمرارها.

حسب دراسة قام بها بنك فرنسا سنة 1991، والتي تبحث في أهداف الاستثمار الأجنبي تم التوصل إلى²:

- الحصول على المواد الخام 4.7%.
- اكتساب موقع ضمن شبكة التوزيع 22.1%.
- اكتساب وحدة إنتاجية 33.8%.
- الرغبة في زيادة حجم المبيعات 15%.
- تدويل العلامات والخدمات 3.5%.
- عوامل أخرى 0.9%.

5- مراحل عولمة الشركات المتعددة الجنسيات:

يمكن تلخيص المراحل التي تمر بها الشركات متعددة الجنسيات حتى تندمج في الاقتصاد العالمي إلى أربعة مراحل هي¹:

¹ دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص ص 76-82.

² LAHSEN Abdelmalki et PATRIC Munder, "économie du développement", Hachette, 1995, p143.

أ- مرحلة التصدير:

حيث تقوم بتصدير منتجاتها من الدول الأم ويكون التواجد الأجنبي للشركات معدوما ومحصورا فقط في مكاتب تجارية.

ب- التموقع المتعدد المناطق:

تقوم الشركة في هذه المرحلة بإنشاء الشبكات التجارية والتمويلية في الأسواق المصدرة إليها مع إنشاء بعض المواقع للتجميع، حيث يتم الاتجاه إلى التموقع في البلدان التي تتميز بتكاليف إنتاج منخفضة، وفي هذه المرحلة تتزايد استثماراتها الأجنبية المباشرة بقوة لكن الإنتاج يكون بقيمة مضافة مرتفعة، عمليات اتخاذ القرار والأبحاث تبعا للبلد الأم، ولا يوجد تنسيق بين الفروع المختلفة.

ج- التنسيق الجهوي:

تتميز هذه المرحلة بارتفاع النسبة من رقم الأعمال المحقق في الخارج بشكل محسوس، نشاطات الفروع تكون مستقلة بحيث يتخصص كل فرع حسب مزايا الموقع المتواجد فيه، زيادة التنسيق مع الأعران الاقتصاديين المحليين، تدهور الصادرات من البلد الأم وارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير مع تنوع أشكال التعاقدات (التملك الكلي، الاستثمار المشترك، الاندماج... الخ) إقامة مراكز بحث في الخارج لتسمح بتكييف المنتجات مع الأسواق المحلية.

د- عولمة المؤسسة:

أما في هذه المرحلة فإن المبيعات في الدولة الأم لم تعد تمثل نسبة ذات أهمية، وأن المناطق المختلفة للتموقع تتخصص على أساس إنتاج خطوط المنتج على المستوى العالمي، الصادرات من البلد الأم تنخفض كلما اكتملت عملية التدويل ونشاط المؤسسة يصبح أكثر لا مركزية ويتبع التنظيم المصنوفي (منتوج-سوق) عمليات اتخاذ القرار وبحوث التسويق تتم على المستوى المحلي للفروع.

6- وزن الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي:

أ- نصيب الشركات متعددة الجنسيات من التجارة والاستثمار الدوليين²:

الشركات متعددة الجنسيات تلعب دورا هاما في التجارة والاستثمار حيث تسيطر على 80% من مبيعات العالم بشكل عام، في نفس الوقت فهي تسيطر على جزء كبير من المبادلات والاستثمار الدولي، والشيء نفسه بالنسبة للعمالة في العالم.

- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وفي سنة (1983) ثلاث أرباع (3/4) صادراتها حققتها الشركات متعددة الجنسيات وحوالي نصف الواردات كانت من طرف هذه الأخيرة.
- بالنسبة لبريطانيا في بداية الثمانينات حققت الشركات متعددة الجنسيات 80% من الصادرات.
- بالنسبة لأمريكا، بريطانيا، اليابان سنة 1994 42% من الصادرات من الشركات الأمريكية اتجهت نحو فروعها في الخارج.

¹ Fabrice hatem: "les multinationales en l'an 2000", ed : economica, 1995, P 17.

² Jean louis Mucchielli, "IDE et exportations compléments ou substitutions ?", Revue: Problèmes économique, N°2751 mars 2002, pp24-28.

- في الثمانينات بين الخمس (1/5) والثالث (1/3) من المبادلات بالنسبة لأهم الدول المتقدمة هي مبادلات ما بين الفروع (intra firme)، خاصة بالنسبة للمنتجات عالية التكنولوجيا والمنتجات الصناعية الوسيطة.

سنة 1995 حسب الأمم المتحدة l'ONU قدرت بثلاث (1/3) المبادلات العالمية داخل الشركات والتلثين (2/3) منها محققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات. من جهة أخرى ارتفعت عند عولمة الاقتصاد شراكات بين مختلف الشركات متعددة الجنسيات، والجدول التالي يوضح ويقارن بين دور الشركات المتعددة الجنسيات في بعض الاقتصاديات الكبرى للسوق الدولية:

الجدول (1) نصيب الشركات متعددة الجنسيات في المبيعات، القيمة المضافة والعمالة للقطاعات الإنتاجية في كل من فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة.
بالنسبة المئوية

البلد	المبيعات	القيمة المضافة	اليد العاملة
	1990-1985	1990-1985	1990-1985
فرنسا	28.4-26.7	27.1-25.3	23.7-21.1
بريطانيا	24.1-20.3	21.1-18.7	14.9-14.0
أمريكا	16.4-8.0	13.4-8.3	10.8-8.0

المصدر: Paul Krugman –Maurice Obsfeld : *économie internationale* , 4eme, ed : deboeck , 2004, P200: cité dans : department American de USA foreign direct investment in ore united stated 1994.

حيث يتضح لنا مدى أهمية الدور الذي تلعبه هذه الشركات في اقتصاديات هذه الدول، من حيث إحداث القيمة المضافة والعمالة....إلخ.

ب- دور الشركات متعددة الجنسيات في حركة عوامل الإنتاج:

الشركات متعددة الجنسيات تقوم بالتأثير على الاقتصاد العالمي بنقل صناعات كثيفة اليد العاملة إلى الدول التي تتوفر فيها اليد العاملة، وتقوم بنقل رؤوس الأموال إلى البلدان التي تتميز بندرة رأس المال. لقد قدرت الأمم المتحدة في سنة 1992¹ عدد الشركات متعددة الجنسيات بـ37000 تستخدم 73.000.000 (73 مليون) عامل حيث 30 مليون منهم في الخارج، وتنتج حوالي 25% من الناتج الخام العالمي PIB، حيث انتقل إنتاج فروعها في الخارج بين 1980 و1993 من أقل من 6% إلى حوالي 9% من الإنتاج العالمي (PIB Mondial). كما أشار تقرير نشرته مجلة فورشن الأمريكية في جويليا 1995 أن إجمالي إيرادات أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات بالعالم بلغ 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي². في حين قدر عددها¹ سنة 1995 بـ44000 وتمتلك 280000 فرع وارتفع إلى 77000 شركة عام 2005، تمتلك 773000 فرع².

¹ Fabrice hatem : *les multinationales en l'an 2000* ,op cit , P12.

² مجدي محمود شهاب، "العلاقات الاقتصادية الدولية مدخل لدراسة المبادئ الحاكمة للاقتصاد الدولي بمراعاة التطورات المستجدة الناتجة عن تنامي مظاهر العولمة في نطاقه"، دار الجامعة الجديدة، مصر 2005، صص 74-75.

- كذلك تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها، وبديل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.

- يضاف إلى ذلك الدور القائد الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في الثورة التكنولوجية، التي يرجع معظمها لجهود البحث والتطوير R & D التي قامت بها هذه الشركات³. فهذه الشركات مسؤولة عن حوالي 80 إلى 85%⁴ من الإنفاق على البحث والتطوير بالدول الرأسمالية الكبرى، وما يماثله أو أكثر على مستوى العالم. حيث إذا استبعدنا من المقارنة الدول ذات الدخل المرتفع (24 دولة) نجد أن مجموع إيرادات الشركات الخمسمائة الأولى يعادل 159.8% من مجموع إجمالي الناتج المحلي لمئة وتسع دول تقطنها الغالبية العظمى من البشر. إذن يمكن القول أنه لولا الشركات المتعددة الجنسيات لم يحدث تطور العالم بهذا الشكل، فهي تعمل على نقل وتطوير عوامل الإنتاج، وهو شكل من الاندماج العالمي، كما تعمل على إعادة توزيع الدخل العالمي وتقاسم العمل.

إن هذه الشركات لم تتمكن من ذلك عبر حجم الاستثمار المباشر، ولا عبر تفكيكها للعملية الإنتاجية وإعادة تركيبها وفق أسس جديدة فحسب، ولكن أيضا من خلال سيطرتها على مجالات الإعلان والإعلام والاتصالات، وتمكنها من تجاوز قواعد الدولة وقوانينها، وكذا توظيفها للمؤسسات الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية والمالية والتقنية وغيرها⁵. والجدول التالي يؤكد مدى ضخامة إيرادات هذه الشركات:

الجدول (2) إيرادات الشركات متعددة الجنسيات الخمسمائة الأولى (1994-1995).

نسبة الزيادة	1995	1994	
4.2%	32.2 تريليون دولار	30.9 تريليون دولار	الأصول
6.2%	3.4 تريليون دولار	3.2 تريليون دولار	إجمالي قيمة الأسهم
10.7%	11.4 تريليون دولار	10.3 تريليون دولار	إجمالي الإيرادات
14.8%	323.4 مليار دولار	281.8 مليار دولار	إجمالي الأرباح
1.7%	35.3 مليون	34.6 مليون	العمالة

¹ Anne-Marie Alcabas et Edouard Bourcilu et Bruno Valerteinas, "Les nouvelles formes de l'IDE", Revue. Problèmes économiques, n° 2.660 12, avril 2000 paris p :20.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار 2006"، ص52.
³ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 74 - 75.

⁴ اليحيوي يحيى، العمولة أية عولمة، نشر أفريقيا الشرق، 1999، ص43.
⁵ المرجع السابق، ص46-47.

المصدر: اليحياوي يحيا، العولمة أية عولمة، نشر أفريقيا الشرق، 1999، ص45. نقلا عن مجلة فورشن جويليا 1996.

حيث يتضح من الجدول مدى ضخامة إيرادات هذه الشركات.

المبحث الثاني:

الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والواقع

المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

من بين الانتقادات التي توجه لنظرية التجارة الخارجية التقليدية أنها لم تقدم بدائل أخرى لأنشطة غير الاستيراد أو التصدير يمكن لأي شركة ممارستها خارج حدود الدولة الأم كالتراخيص والاستثمارات المباشرة.

حيث جاءت كثير من النظريات أو المداخل التي تناولت هذا الموضوع بالتحليل والدراسة والتي يمكن تصنيفها كالآتي¹:

1. المدخل الاقتصادي: ويشمل على سبيل المثال تحليل نظرية المشروع ودورة حياة السلعة ونظرية رأس المال.

2. المدخل السلوكي والاجتماعي: الذي يشير إلى أن دراسة وتحليل الامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الدول المضيفة والدول الأم بالإضافة إلى دوافع الشركات يمكن أن تقدم مبررات موضوعية أو تمثل محددات رئيسية للاستثمارات الأجنبية.

3. المدخل التاريخي: الذي يربط الاستثمارات الأجنبية واتجاهات الشركات إلى تدويل نشاطها بالتقدم في وسائل الاتصال والنقل والأهداف الإمبريالية والإستراتيجية الخاصة بالأمن والدفاع للدول المتقدمة.

4. نظرية المنظمة الصناعية: حيث يرى خبراء المنظمات الصناعية أن الاتجاه نحو تدويل النشاط الاقتصادي والاستثمارات ترجع إلى اختلاف المنتجات وتميزها من بلد إلى آخر والاحتكارات.

5. نظرية رأس المال: حيث يركز خبراء التمويل الدولي على غياب المنافسة الكاملة فيما يتعلق بسوق المال كسبب جوهري للاستثمارات الأجنبية أو تدويل النشاط الاستثماري والتسويقي للشركات متعددة الجنسيات.

6. نظرية نمو المنظمات أو المدخل الإداري: الذي يرى خبراءه أن ظهور ونمو الاستثمارات الأجنبية يرجع في أساسه إلى نمو حجم المنظمات وتعدد واتساع أنشطتها.

7. مدخل عدم كمال السوق: غياب المنافسة الكاملة في مجالات الإنتاج والتسويق والموارد المالية والبشرية... الخ في الدول المضيفة.

بالإضافة إلى نظرية الحماية، نظرية الموقع، نظرية الموقع المعدلة، مدخل اتخاذ القرار. من واقع هذه المقدمة يمكن القول أن محددات الاستثمارات الأجنبية ودوافع الشركات متعددة الجنسيات تتصف بالتعدد والتباين، ولذا كان من الصعب الخروج بنتيجة عامة عن حصر وترتيب العوامل في نظرية أو اثنتين، لكنه لا يسعنا المجال للتعرض لجميع النظريات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وسنكتفي بأهمها.

رغم أن ظهور أوائل الشركات متعددة الجنسيات كان في نهاية القرن التاسع عشر 19 إلا أن التجارة الدولية ظلت هي المهيمنة على الاقتصاد الدولي.

فالنظرية النيوكلاسيكية للتبادل الدولي التي تقترض صعوبة انتقال عوامل الإنتاج وحرية انتقال البضائع، لم تتعرض للشركات متعددة الجنسيات في إطار تحليلها. فحسب نظرية (الوفرة والندرة لعوامل الإنتاج HOS) كل دولة تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تكون عوامل إنتاجها متوفرة لديها أكثر من غيرها من الدول.

¹ عبد السلام أبو قحف، "التسويق الدولي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 79-81.

كان باي¹ 1957 BEY من الأوائل الذين تعرضوا لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات تحت تعبير الوحدات الكبيرة الدولية Grande Unité Intertrritotiale (G U I) الوحدات الكبيرة بين الأقاليم والذي يعرف مجموعة من الوسائل تقع في أقاليم مختلفة وتحكم من مركز قرار واحد مركزا على ملاحظة الصناعات البترولية.

لقد أدرك الصراعات بين الشركات متعددة الجنسيات المتنافسة من أجل التحكم في السوق، كذلك بروز مفهوم التبادل داخل الشركة INTRA – FIRMES. وخاصة انطلاقا من سنة 1960 مع توسع الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية في أوروبا، حيث بدأ الاقتصاديون يهتمون بالاستثمار الأجنبي المباشر، في البداية تحليلاتهم تأثرت كثيرا بنظرية المنظمة الصناعية ومفهوم عدم كمال السوق.

1- نظرية المنافسة غير الكاملة (نظرية المنظمة الصناعية):

من أهم روادها² 1960 Hymer طور الأسس الأولى لنظرية الشركات المتعددة الجنسيات تعتمد على نظرية المنافسة غير الكاملة، وكان يهدف إلى التمييز بين الاستثمار في محفظة الأوراق المالية التي تنجذب حسب الفروق في أسعار الفائدة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر.

فإنه حتى تتمكن شركة ما من الاستثمار الأجنبي في بلد ما يجب أن تتوفر على قدرات متميزة تستطيع بواسطتها احتكار السوق المحلي لهذا البلد المضيف بحيث لا تستطيع الشركات المحلية منافستها، وكذلك تحقيق موارد تمكنها من تغطية المصاريف الإضافية للاستثمار الأجنبي المتمثلة في: تكاليف النقل والتمويل، تكاليف اختلاف الثقافة، النظم التشريعية.... الخ.

فلكي يكون الاستثمار المباشر مربحا أو مفيدا يستلزم امتلاك الشركة لميزة خاصة تنافسية مقارنة بمنافسيها المحليين وهذه الميزة يمكن تحويلها دوليا.

وقد واصل هذه الأبحاث كيندلبارج 1969 KinDelberger ثم باري Parry وكيفز Caves مع هود وينج Hodwing حيث تم التمييز بين أربعة أنواع من عدم كمال السوق (المنافسة غير الكاملة)³:

1. عدم كمال السوق في مجال المنتجات: وجود فروق بين منتجات الشركات متعددة الجنسيات ومنتجات الشركات المحلية بالدول المضيفة.

2. عدم كمال سوق عوامل الإنتاج: تملكها لقدرات تمويلية، تكنولوجية، إدارية،... الخ.

3. كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدراتها على الإنتاج بحجم كبير حيث تستطيع تحقيق وفورات الحجم الكبير.

4. استفادة الشركة من امتيازات وسياسات التحفيز للاستثمار الأجنبي.

تلخيص الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات التي ترتبط بشكل أو بآخر حالات عدم كمال السوق في الدول المضيفة والتي تصنف إلى أربع مجموعات هي:

أ- الخصائص التكنولوجية:

تتمثل في مقدرة هذه الشركات على ابتكار أنواع جديدة من السلع والمنتجات، وتوزيع أو إجراء بعض التحسينات أو التغييرات في المنتجات الحالية أو القديمة، فضلا عن هذا فإن هذه الشركات تتميز بالقدرة على تخصيص مبالغ ضخمة للبحوث والتطوير في كافة المجالات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية وإدارة الموارد البشرية وكذلك توافر المعرفة والخبرات الإدارية وكافة أساليب الإدارة الحديثة.

ب- الخصائص التنظيمية والإدارية:

تتمثل في الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في كافة المجالات وإمكانية نقلها إلى الدول المضيفة، بالإضافة إلى عقد برامج التدريب اللازمة لتنمية الموارد البشرية.

¹ DENIS TERSEN et JEAU-LUC BRICOUT, " Investissement international ", ed :Armand Colin/masso PARIS1996,p 59.

² Ibid, p61.

³ عبد السلام أبو قحف، "التسويق الدولي"، مرجع سابق، ص83-86.

ج- الخصائص التمويلية :

وتشمل الاستخدام المكثف للتجهيزات الرأسمالية والآلات توافر لرؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات الإضافية والتوسعات وإجراء البحوث وتوفير كافة التسهيلات الإنتاجية والتسويقية..... الخ والقدرة على مواجهة الأخطار التجارية.

د- الخصائص التكاملية:

في مجالات الأنشطة الوظيفية للشركات بصفة عامة مثل التكامل الرأسي الأمامي والخلفي والتكامل الأفقي.

الانتقادات:

بخصوص الانتقادات الموجهة لنموذج عدم كمال السوق يرى روبروك وسيموندس simandos ما يلي:

1. أن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج، وهذا غير واقعي من الناحية العملية.
2. إن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص..... الخ.

2-نظرية دورة حياة المنتج في الأعمال الدولية:

التي طورت من طرف فيرنون¹ 1966، وتقوم هذه النظرية على مفهوم مفاده أن كل سلعة تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه، الظهور ثم النمو ثم النضج ثم الانحدار والزوال.

1. مرحلة الإنتاج (الظهور والبيع في السوق المحلي):

من المعروف أن إنتاج أي سلعة يكون غرضه بالدرجة الأولى هو بيعها في السوق المحلية وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج، فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها من السوق إلا نخبة الأغنياء إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدوداً لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة أن الطلب يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ في التفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها.

2. مرحلة النمو والتصدير:

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة وتبدأ الشركة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة فيزيد الطلب وتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة والتجزئة مركزة على جودة السلعة وفوائدها.

3. مرحلة النضج:

في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح فتعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على أرباحها ومبيعاتها، حيث تبدأ بتطوير استراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع، أما في السوق الخارجي فقد تفاجأ الشركة بأن وضعها فيه أصبح مهدد بسبب المنافسة أو بسبب القيود الحمائية مثل الرسوم والجمارك والضرائب..... الخ.

¹ علي عباس، "إدارة الأعمال الدولية"، مرجع سابق، صص 165-170.

من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية (فروع) في الأسواق الخارجية ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة ومألوفة، ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا واحتمالات بيعها بأسعار منافسة.

وعندئذ تبدأ الدولة أو الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير إستراتيجيتها الترويجية من التركيز على الجودة إلى التركيز على السعر أولا ثم الجودة، وتضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون باستعمال أساليب تنشيط المبيعات وغيرها من الإجراءات.

4. مرحلة الانحدار والتدهور:

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا إستراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح بالنسبة للشركة مهما للغاية مما يجعلها تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة، وأحجامها وألوانها... الخ، بهدف البقاء أطول مدة في حين تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق للحفاظ على مكانتها السوقية.

الانتقادات: يأخذ على هذه النظرية ما يلي:

أ- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع في نفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.

ب- ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.

ج- تجاهلت هذه النظرية العديد من العوامل الأخرى الداخلية التي قد يكون لها أثر كبير في قيام التبادل التجاري بين الشركات على المستوى الدولي، مثل العوامل ذات العلاقة بأهداف وفلسفة الشركة، وخصائص متخذي القرارات... الخ.

د- لم تبين النظرية كيف يمكن تحسين مستوى الأداء التصديري للشركات.

3- النموذج الياباني: المقاربة الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر:

خلال السبعينات ارتفعت سريعا الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية في الخارج مما دفع بمجموعة من الاقتصاديين إلى تطوير تحليلاتهم التفسيرية لحالة اليابان.

حيث تم التخلي عن المقاربة المؤسسة على الميزة التنافسية للشركات الأمريكية الضخمة ونظرية حياة المنتج. فقد لاحظوا أن الاستثمارات الأجنبية اليابانية تم تحقيقها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تنشط في القطاعات التي تعتمد اليد العاملة المكثفة (النسيج، الأجهزة الكهرومنزلية) في الدول النامية.

كوجيما¹ Kojima 1978 قام بتأسيس المقاربة الكلية التي تركز على الميزة المقارنة للدول والذي رجع فيها إلى الإطار التحليلي التقليدي للتجارة الدولية حيث بين أن الدولة التي تستثمر في دولة ذات أجور مرتفعة مثلا مما يجعلها غير قادرة على المنافسة على المستوى الدولي، يستوجب عليها نقل استثماراتها إلى بلدان حيث تستطيع هذه الصناعات المنافسة في ظروف تمكنها من تقليل التكاليف (حيث الأجور منخفضة)، فتزيد من قدرتها التنافسية وبالتالي القدرة على المنافسة في السوق الدولية، بحيث تنقل هي التكنولوجيا والخبرة مما يحسن من إنتاجية الدولة المضيفة وتستفيد من استغلال الميزة المقارنة النسبية للبلد المضيف (وفرة الموارد، يد عاملة رخيصة... الخ) ثم تصدر للدولة الأم والدول الأخرى مما يعود بآثار إيجابية على الميزان التجاري للبلد المضيف. وهو عكس الاستثمارات الأجنبية

¹ DENIS TERSEN et JEAU-LUC BRICOUT, " Investissement international ", op cit, pp59-61.

الأمريكية التي تقوم استثماراتها بتعويض الاستثمارات المحلية للدولة المضيفة وبالتالي لا تحسن وضعية الميزان التجاري.

لكن في 1984 كوجيما وأوزاوا kojima ozawa اقتربا من النظرية السابقة حيث فضلا التحليل الاقتصادي الجزئي (الميكرو إقتصادي) وتعظيم ربح الشركة دون الأخذ بعين الاعتبار آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المضيف حيث اعتبرت تلك النظرية نظرية مثالية، فالاستثمار الياباني لعب دور الوصي على الاقتصاديات النامية في مرافقتها نحو التصنيع، وهذا النموذج مناسب للسبعينات لكن في الثمانينات تم إعادة توجيه الاستثمارات إلى أمريكا اللاتينية وأوروبا. أما في بداية التسعينات لوحظ العودة ثانية إلى مبدأ الميزة المقارنة وإعادة نشر الاستثمار الياباني في آسيا.

4-نظرية الحماية

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عم كمال السوق التي تعرضنا لها سابقا.

ويقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركة متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج...الخ، وذلك لأطول فترة ممكنة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة وإجبارها على فتح قنوات الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها.

حيث يرى هود وينج¹ Hodwing ضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأصول المعرفة أو الخبرة، الاختراعات... الخ، التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديرها أو بيعها لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثماراتها ومن ثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها وعملياتها الإنتاجية أو الاستثمارية أو التسويقية... الخ. والانتقاد الموجه لهذه النظرية هو:

أن ممارسات الحماية أصبح من الممكن أن يتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات حيث يوجد الآن ضوابط لحماية براءات الاختراع على مستوى العالم، تضمنها موثيق متفق عليها ويقوم بتنفيذها منظمات دولية.

5- نظرية الموقع

بصفة عامة ينطوي قرار الاستثمار الأجنبي الخاص بأي شركة متعددة الجنسيات على العديد من العوامل، بعضها دولي أما الآخر فيمثل عوامل على الصعيد المحلي، وفي هذا الشأن نجد أن محور اهتمام نظرية الموقع يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا لاستثمار ما أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية... الخ الخاصة بالشركة متعددة الجنسيات أي أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة في الدول المضيفة، أو كما يرى باري Parre أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها (مزاي الموقع).

ويضيف دنج ding أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة... الخ، وهذه العوامل الموقعية هي:

¹ عبد السلام أبو قحف، "التسويق الدولي"، مرجع سابق، ص 83.

1. العوامل التسويقية والسوق: مثل درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء، احتمالات التصدير لدول أخرى... الخ.
2. العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل: القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة، والتسهيلات الإنتاجية الأخرى... الخ.
3. الإجراءات الحمائية: (ضوابط التجارة الخارجية) مثل: التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد... الخ.
4. العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي: مثل الاتجاه العام نحو أو مدى قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار، إجراءات تحويل العملات، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب ومدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة.
5. الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة للمستثمرين الأجانب.
6. عوامل أخرى مثل: الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج، إمكانية التهرب الضريبي... الخ.

6- نظرية الانتقاء

لقد اعتمد دونينق¹ Dunning المنهج الانتقائي وذلك من خلال تحقيق التكامل والترابط بين (3) ثلاث مجالات في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل في النظريات الثلاثة التالية: نظرية المنشأة الصناعية، ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع، وقد أوضح دونينق أنه يلزم توافر 3 ثلاث شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي:

1. تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.
2. أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.
3. أن تتوافر للدولة المضيفة مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة مثل انخفاض الأجور، اتساع السوق، توافر المواد الأولية... الخ.

ويرى دونينق 1992 أنه يوجد اتفاق على نطاق واسع على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتصافر الثلاثة عوامل السابقة، ويجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية والمزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر بدلاً عن الاستخدامات الأخرى لهذه المزايا.

7- نظرية الموقع المعدلة:

تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع السالف عرضها في الكثير من الجوانب، غير أنها تضيف بعض المحددات أو العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية كما سيتضح ويرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى روبوك وسيموندس² Rebock et Simandos ، حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل والموضحة فيما يلي:

أ- مجموعة العوامل الشرطية:

¹ عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، مصر 2003، ص ص 49-50.

² عبد السلام أبو قحف، "التسويق الدولي"، مرجع سابق، ص ص 92-96.

1. خصائص المنتج: مثل نوع السلعة، استخدامها، درجة حداثتها... الخ.
2. العوامل المميزة للدولة المضيفة: طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة السياسية والاقتصادية والثقافية... الخ.
3. العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى: نظم النقل والاتصالات بين الدولة المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية... الخ.

ب-العوامل الدافعة:

1. الخصائص المميزة للشركة: مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية حجم الشركة.
 2. المركز التنافسي: المقدرة النسبية للشركة على مواجهة التهديدات والأخطار التجارية... الخ.
- ج- مجموعة العوامل الحاكمة:

1. الخصائص المميزة للدولة المضيفة: القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية... الخ.
2. الخصائص المميزة للدولة الأم: القوانين واللوائح السياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج... الخ.
3. العوامل الدولية: الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

إذا نظرنا إلى جوهر هذه النظرية نستخلص الآتي:

1. أن الكثير من محددات الاستثمار الأجنبي من واقع هذه النظرية قد أشارت إليها أو تناولتها النظريات السابقة.
2. أن هذه النظرية قدمت العديد من العوامل التي قد تعوق أو تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بالمشروعات الاستثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية في الدول المضيفة.
3. تتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات السابقة بإشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الضمانات والحوافز التي تقدمها الحكومة الأم لتشجيع شركاتها الوطنية لإقامة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

في الخلاصة نقول أن تعدد وتداخل وتباين المتغيرات المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي سواء كانت ترتبط بالدولة المضيفة، أو كانت تتعلق بالدولة الأم، أو تلك الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات يجعل من الصعوبة بمكان اقتراح مدخل معين واختباره عمليا بحيث تلقى نتائج القبول العام. ومنه يمكن القول أن محددات الاستثمارات الأجنبية ودوافع الشركات متعددة الجنسيات وراء هذا النوع من الاستثمار يمكن أن تتمثل في محصلة إسهامات النظريات السابقة مجتمعة.

المطلب الثاني: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1- نبذة تاريخية عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة

إن ظاهرة الاستثمار عبر الحدود الوطنية ليست في الواقع بالظاهرة الموهلة في القدم إذ أنها ارتبطت بقيام الثورة الصناعية ثم نمت وتطورت حتى وصلت إلى ذروتها في أواخر القرن الماضي، ومن خلال دراسة المراحل الرئيسية التي مر بها تطور الاستثمارات الدولية منذ نشأتها ولغاية واقعا المعاصر يمكن الوقوف على المراحل التالية:

أ- الاستثمارات الأجنبية قبل الحرب العالمية الأولى:

تمثل هذه الفترة في الواقع مرحلة ازدهار للاستثمارات الدولية، ويرجع ذلك إلى عوامل قيام الثورة الصناعية وزيادة الإنتاج والموارد، الأمر الذي دفع بالاقتصاديين ورجال الأعمال إلى ضرورة اللجوء إلى الادخار والاستثمار في الداخل ثم في الخارج تلبية لمتطلبات الصناعة والتجارة، وتتميز هذه

المرحلة كذلك ببروز دول أوروبا الغربية وعلى وجه الخصوص بريطانيا في مجال الاستثمار الدولي بوصفها الدولة المصدرة الأولى لرأس المال آنذاك، إذ تسببت النهضة الصناعية في تركيز قواها الإنتاجية في مجال التصنيع واستيراد مقدار كبير من احتياجاتها من الموارد الأولية من الخارج كما نعمت باستقرار سياسي وتوسع كبير في نشاطها الاقتصادي الداخلي مكنها من زيادة مدخراتها التي كانت بدورها دافعا لإنشاء سوق المال في لندن فضلا عن أن مستعمراتها وتوابعها قد هيئا لها مجالا واسعا وأمنا للاستثمار.

وقد توجهت الاستثمارات الدولية في هذه المرحلة إلى القارة الأوروبية وساعدت في نمو الثورة الصناعية فيها ثم توجه قسم كبير منها، في نهاية القرن التاسع عشر إلى الدول المنتجة للمواد الأولية كالولايات المتحدة وكندا والأرجنتين وأستراليا ونيوزلندا والهند، ولم تستقطب الدول النامية في آسيا وإفريقيا إلا قدرا ضئيلا لا يتجاوز 6.8% من مجموعها، وقد استمر هذا التوزيع الجغرافي للاستثمار الدولي حتى عام 1914، أما القطاعات الاقتصادية التي كانت مركز اهتمام الاستثمار الأجنبي في هذه المرحلة فهي: قطاع النقل في السكك الحديدية الذي حضي بنسبة 40.6% من مجموعها، يليه القروض العامة بنسبة 29.5%، ثم الاستثمار في المواد الأولية بنسبة 10.3% والمصارف بنسبة 8.4% وأخيرا التجارة والصناعة بنسبة 5.5% من المجموع¹.

ب- الاستثمارات الأجنبية في ما بين الحربين العالميتين:

تسببت الحرب العالمية الأولى في فقدان كثير من الدول المصدرة لرأس المال مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا، لجزء كبير من استثماراتها في الخارج، وتتميز هذه الفترة بظهور دول أخرى في مجال الاستثمار الأجنبي كالولايات المتحدة حيث بلغ حجم رؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة في الخارج في متوسط العقد 1920-1929 حوالي 2000 مليار دولار سنويا، كما تتميز هذه المرحلة بانتقال لرؤوس الأموال بين الدول المتقدمة وانتقال رأس المال من بعض الدول النامية إلى الدول المتقدمة. ويبرر هذا الانتقال بأن الاستثمار في تداول الأوراق المالية في الدول المتقدمة كان يعود على المستثمر بعوائد مجزية. على أن الاستثمارات الأجنبية قد استمرت في هذه المدة على الطابع الذي كان يسودها قبل الحرب العالمية الأولى من حيث الجوهر، مع تغيير بالنقص في منطقة ما والزيادة في أخرى، والإقبال على نوع من الاستثمارات والإحجام عن الآخر، غير أن التوزيع النوعي والجغرافي للاستثمار تغير بشكل ملحوظ بعد ذلك، حيث زادت أهمية القروض العامة وانخفض الاستثمار في قطاع النقل في السكك الحديدية، ويلاحظ بأن 80% من الاستثمارات الخارجية قد توجهت خلال هذه المرحلة إلى الدول المنتجة للمواد الأولية، وذلك لتسهيل مهمة استغلال تلك الموارد، سواء كان ذلك عن طريق إقراض تلك الدول أو عن طريق الاستثمار المباشر، ومع ذلك فإن عام 1933 يؤشر إلى انهيار نظام الاستثمار الدولي تحت وطأة الأزمة الاقتصادية، وقد عزا البعض تفاقم هذه الأزمة إلى المبالغة وعدم الدقة في الإقراض الدولي.

وأيا كان السبب فإن الاستثمار الدولي قد شهد في هذه الفترة تراجعا كبيرا بسبب الحربين العالميتين، وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي ساد فترة ما بينهما.

ج- الاستثمارات الأجنبية بعد الحرب العالمية الثانية:

إن أهم الآثار التي ترتبت على قيام الحرب العالمية الثانية تجسدت في تصفية كثير من الاستثمارات الدولية، فقد تم بيع كثير منها، ودمر بعضها، وتمت مصادرة جانب مهم منها نظرا لما صاحب الحرب وما لحقها من ظروف سياسية وعسكرية واجتماعية في الشرق والغرب، وقد أدت هذه الظروف التي تعد في الواقع نتائج للحرب المذكورة، إلى تحول دول كبيرة كانت مصدرة لرأس المال، لتصبح في مركز مدين في مواجهة الدول الأخرى، فقد أصبحت بريطانيا على سبيل المثال مدينة لمصر والهند ولكثير من الدول النامية الأخرى، كما اقترضت مبالغ كبيرة من الولايات المتحدة، كما تسببت الحرب العالمية في زيادة أهمية الولايات المتحدة باعتبارها مركزا رئيسيا لتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج

¹أريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مرجع سابق، ص ص 70-76.

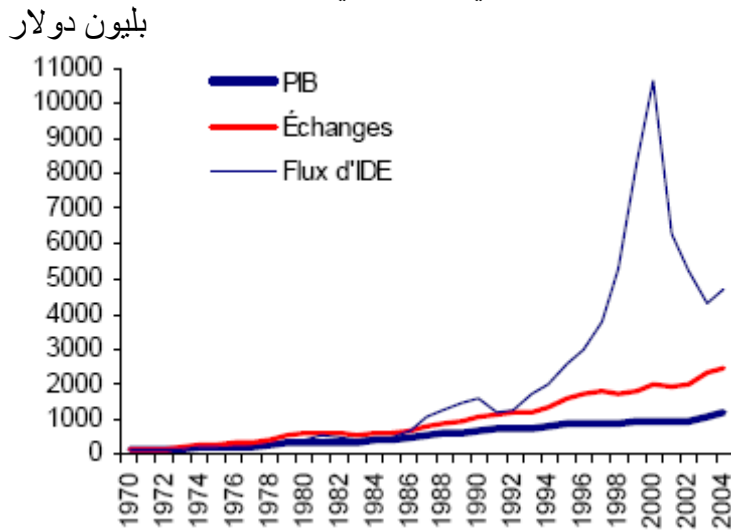
سواء للدول المتقدمة أو النامية، إذ بلغ حجم رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة المستثمرة في الخارج بين عام 1946 و1952 حوالي 788.1 مليون دولار.

مع ذلك لا بد من الإشارة إلى بروز أهمية الاستثمار المباشر في هذه الفترة، بينما انخفضت أهمية الاستثمار غير المباشر، حيث بلغ مقداره بين عامي 1946-1952 حوالي 143.4 مليون دولار بينما بلغت الاستثمارات المباشرة ما يقرب من 664 مليون دولار، لكنها تراجعت في الأعوام 1975-1977 بسبب حدوث الأزمة النفطية الثانية، إلا أنها عادت إلى الارتفاع بعد ذلك، فقد بلغ مقدارها عام 1996 مثلا حوالي 309 مليار دولار ثم توسعت عام 1998 فبلغت 644 مليار دولار، وتطورت عام 2000 حتى وصل مقدارها إلى 1480 مليار دولار¹.

على الرغم من أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تعتبر أمرا جديدا إذ يعود البدء في نشاطها إلى أكثر من مئة عام مضت، فإن الانتعاش الحالي في حجم وتوزيع هذه الاستثمارات يعتبر ظاهرة لم يسبق لها مثيل، فلم يشهد التاريخ ذلك العدد من المشاريع في ذلك العدد من الصناعات تستثمر بذلك العدد من الدول كما يشهد الوقت الحاضر، فهناك أعداد كبيرة من الشركات والمصانع تنظر إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليوم كضرورة أكثر مما هي نشاط ترفي باهظ الثمن يقتصر على الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات.

كما أن تنامي وعي الشركات بضرورة توسيع استثماراتها في الخارج يرافقه اليوم منافسة كبيرة بين الدول نفسها على جذب هذه الشركات للاستثمار فيها فحتى الدول التي ظلت لسنين طويلة مغلقة أمام هذه الاستثمارات الأجنبية لأسباب سياسية أو إيديولوجية نراها اليوم بدأت منحي مختلفا فسرعت بإصدار القوانين والتشريعات التي لا تسمح بالاستثمارات الأجنبية وحسب بل وتقدم لها العديد من المحفزات والدعم². والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (1) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1970-2004:



المصدر: "الاستثمار الأجنبي المباشر في مرحلة العولمة"، ص 2. على الموقع

www.smacdonald@edc.ca نقلا عن صندوق النقد الدولي.

يتضح من منحنى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الارتفاع الكبير في قيمة تدفقاتها في الفترة 1994-2004. حيث زاد الاتجاه الدولي بشكل عام نحو الانفتاح الاقتصادي.

¹ دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مرجع سابق، ص ص 70-76.

² زكاء مخلص الخالدي، التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية هل يكونا مآكينة النمو الاقتصادي للدول العربية؟؛ ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الإسماعيلية، مصر 1996، ص 18.

2- الأشكال الحديثة للاستثمارات الأجنبية المباشرة

إن الظاهرة الحالية ليست الأولى من نوعها لكنها تبدو كظاهرة دولية لم يسبق لها مثيل تميزت بتزايد عمليات التملك والاندماج، ويعود هذا التسارع لانفتاح أسواق جديدة خاصة في دول جنوب شرق آسيا واليابان وتسارع وتيرة عمليات الخوصصة في دول شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية (البرازيل والمكسيك) وآسيا (الصين)، كما ساعد تطور الأسواق المالية على تسهيل عمليات العروض العامة للبيع أو التبادل.

من جهة أخرى كان هذا التسارع نتيجة التحولات القطاعية التالية:

- ارتفاع وكثافة المنافسة في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا الجديدة، وصناعة المعلومات.
- إعادة هيكلة القطاعات الضخمة كالمحروقات، قطاع السيارات والصناعات الكيماوية والبنوك.
- تسارع حركة العولمة وإنشاء الشركات الهندسية والدراسات الاستشارية¹.

فعلى سبيل المثال انتقل مبلغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين سنتي 1997 و1998 من 464 إلى 644 مليار دولار على المستوى العالمي حيث وصل المبلغ الخاص بعمليات الاندماج والتملك إلى 544 مليار دولار سنة 1998 أي ما يوافق 84% من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر وهو يشكل الاتجاه المفضل للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث ارتفعت عمليات التملك والاندماج بنسبة 129% بين 1995 و1998 وب 60% بين 1997 و1998. وقد مبلغها سنة 2005 ب 916.277 مليار دولار².

حيث يوضح الجدول التالي أهم القطاعات التي كانت مجال لهذه العمليات:

¹ Anne-Marie Alcabas et Edouard Bourcili et Bruno Valerteinas, "Les nouvelles formes de l'IDE", Revue. Problèmes économiques ,n° 2.660 12, avril 2000 paris p 19-20.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار 2006، ص58.

الجدول (3) القطاعات الأساسية لعمليات التملك والاندماج على المستوى العالمي سنة 1998.

القيمة		الحجم		المرتبة	
المرتبة	القطاع	عدد العمليات	المرتبة	القطاع	المبلغ
1	استخراج المنتجات البترولية	75.9	1	خدمات مقدمة للمؤسسة	842
2	تجهيزات السيارات	50.8	2	كيمياة	345
3	بنوك و مالية	50.6	3	بنوك ومالية	314
4	بريد ومواصلات	50.3	4	صناعة كهربائية إلكترونية	293
5	طباعة ونشر صناعات ورقية	40.9	5	توزيع بالجملة	268
6	إنتاج وتوزيع الغاز والكهرباء	39.4	6	الصناعات الغذائية والتبغ	233

المصدر: KPMG, corporate finance janvier 1999 cité dans: revue problèmes économique N°2660 avril 2000, p20.

لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات متعددة الجنسيات مسألة لافتة للنظر لأنها تسير بخطى متسارعة لا مثيل لها من قبل، وأضحت في الوقت ذاته إحدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق، وكذلك تكوين اتحادات إستراتيجية مع شركات أجنبية أخرى بهدف الحصول على إنتاج ذي تقنية عالية وبكلف منخفضة، مما يمكنها من الحصول على إيرادات أعلى ومن ثم السيطرة على النشاط الاقتصادي العالمي، فقد ازدادت قيمة عمليات الاندماج 74.5 مليار دولار عام 1987 إلى 720.1 مليار دعام 1999. وتتنوع الاندماجات بواقع 83 % في الدول الصناعية، 8% في الدول النامية، و9% في دول شرق ووسط أوروبا. ولوحظ أن أغلب الاندماجات قد تحققت بين شركات توجد مقراتها في الدول الصناعية مما يؤكد أهمية هذه الدول في نشاط تلك الشركات، وبالتالي قدرتها على السيطرة على الاقتصاد العالمي¹. كما أن هذا التطور خلق مبادلات في الأسواق التي كان من المستحيل الوصول إليها مسبقاً، وإدماج قدرات جديدة.

3- عوامل تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة

أ- الأسباب قبل الانفتاح الاقتصادي هي²:

1. استغلال المواد الأولية:

في 1938، 68% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجهت نحو الدول النامية، نصفها نحو أمريكا اللاتينية الأخوات السبع والكبار الخمس للحصى، المحروقات، المناجم، المعادن.... الخ، حيث كانت مرتبطة بالاستعمار.

2. الحاجة إلى التصدير والقرب من العملاء (التوسع في الأسواق) اكتساب أسواق جديدة:

سنة 1978، 28% فقط من الاستثمارات اتجهت إلى الدول النامية، أما 72% منها فقد اتجهت إلى الدول المتقدمة.

¹ سمير أمين ومجموعة خبراء، "العولمة واقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي المجتمع والاقتصاد أمام العولمة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت يوليو 2004، ص102.

² Jean PIERRE, "économie contemporaine 2001", Paris, pp 289-290.

- في الستينات: الشركات الأمريكية اتجهت إلى أوروبا متبعة نموذج دورة حياة المنتج بعدها استهدفت القارات الثلاث مع تفضيل آسيا.
- في التسعينات أصبح التركيز على الأسواق الناشئة في آسيا خاصة الصين.
3. الاستثمار في الدول منخفضة الدخل: في السبعينات تم السعي إلى مضاعفة الإنتاجية وكانت معظم صادرات الدول النامية محققة من طرف فروع الشركات متعددة الجنسيات.
4. الامتيازات والتحفيزات الممنوحة من طرف الدول المضيفة.

ب- أهم العوامل المعاصرة التي تساعد على اتجاه الشركات إلى الاستثمارات الأجنبية هي¹:

1. مرونة التعاملات الوطنية.
2. الانتقال الجغرافي للطلب.
3. كثافة العرض بسبب ارتفاع الإنتاجية وزيادة رأس المال المتداول.
4. تزايد حركات عمليات الخوصصة وانفتاح الأسواق الجديدة وتراجع دور الدولة في العديد من البلدان.
5. تكوين كتلتات جهوية ساعدت على تسهيل حركة عوامل الإنتاج.
6. التطور التكنولوجي في الصناعات المعلوماتية.
7. حركات إعادة الهيكلة المطبقة والتي ساعدت على زيادة الملكية الخاصة.
8. الاندماجية في العديد من القطاعات.
9. النمو السريع للطلب في الأسواق البارزة الثانية في آسيا.

المطلب الثالث: التوزيع العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

1- الاتجاه الإقليمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

لا زالت الدول المتقدمة تسيطر على أكبر حصة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير الإحصائيات إلى أن نصيب الدول المتقدمة ارتفع من 145 مليون دولار أي ما يوازي 64.4% من التدفق العالمي كمتوسط سنوي خلال النصف الأول من التسعينات إلى 82.3% في عام 2000 وتلعب المزايا الاقتصادية والتكنولوجية دورا بارزا في ارتفاع نسبة التدفق إلى الدول المتقدمة فاقصديات هذه الدول هي اقتصاديات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر بفضل الانفتاح وتوفير المعلومات والبيانات عن المشاريع الاقتصادية، وانخفاض المعوقات البيروقراطية والمكتبية والتنوع الاقتصادي الذي يوفر فرصا استثمارية في مختلف الأنشطة، بما في ذلك أنشطة قطاع الخدمات الذي أصبح الآن أهم جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما توفر اقتصاديات الدول المتقدمة الأسس المؤسسية اللازمة للحفاظ على الملكية الفكرية والفردية، مما يوفر ضمانات قانونية وتشريعية لأنشطة المستثمر الأجنبي، فضلا عن أن معظم هذه الدول ترتبط باتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لمنع الازدواج الضريبي وبالتالي تشجيع تدفق وانتقال الأموال بينها، بالإضافة إلى توفر البنية التحتية الحديثة التي تسهل الأنشطة الاقتصادية، كما أنها توفر الإطار القانوني الخاص بالبحث في الخلافات ذات الطابع التجاري والمالي عن طريق محاكم متخصصة، أي أن الأطر التشريعية والقانونية توفر مزايا أساسية لدعم أنشطة القطاع الخاص، بما في ذلك الأجنبي، فضلا عن التنوع في الفرص الاستثمارية المتوفرة بحيث نجد أن معظم القطاعات الاقتصادية مفتوحة.

¹ Fabrice hatem: op cit, pp 6-9.

قد يعتقد البعض خطأ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق فقط من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، ولكن الحقيقة أن الأولى تعتبر من أكثر المناطق جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة وأن الانتعاش الذي سجلته الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة لم يشمل إلا الدول النامية فقط، بل أكثر من ذلك الدول الصناعية المتقدمة نفسها، حيث أصبحت دول كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا جاذبة رئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يشير إلى اشتداد المنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليس على مستوى الدول النامية فقط وإنما بينها وبين الدول الصناعية أيضاً على الرغم من أن دواعي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل مجموعة تختلف عن المجموعة الأخرى¹.

توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو الدول النامية:

بالنسبة للدول النامية فقد ارتفع نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال التسعينات بفضل تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في أغلب هذه الدول، فقد أدى الإصلاح الاقتصادي وخاصة الجانب المتعلق بإصلاح الإطار المؤسسي، إلى تحسين مناخ الاستثمار في العديد من الدول النامية مما سهل تدفق الاستثمار الأجنبي، حيث أدت القوانين الجديدة في ميادين الحفاظ على الملكية الفردية والفكرية والقوانين المتعلقة بالمنافسة وحرية انتقال رؤوس الأموال إلى زيادة الثقة التي كانت مفتقدة إلى حد ما خلال مرحلة ما قبل الإصلاحات كما فتحت أغلبية الدول النامية الباب أمام زيادة أنشطة الشركات متعددة الجنسيات التي تسيطر على انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا ووسائل الإنتاج العالمية.

كما أن من شأن انخفاض حجم المساعدات الرسمية للتنمية والقروض المصرفية خاصة بعد أزمة المديونية العالمية خلال عقد الثمانينات، أن يحدو بالعديد من الدول النامية إلى إعادة النظر في سياساتها تجاه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية بصفة عامة بغرض تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم عوامل التمويل في الدول النامية، ومن جهة أخرى أدى تنفيذ برامج الخوصصة في أغلب الدول النامية وخاصة قطاع الاتصالات إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ولم يكن الهدف هو الحصول على موارد مالية جديدة فحسب، بل أيضاً انتقال التكنولوجيا ووسائل الإدارة الحديثة لهذا القطاع الذي يتأثر إلى حد بعيد بتغير وتطور التكنولوجيا في هذا الميدان الهام.

فلم يكن اهتمام هذه الدول بالاستثمار الأجنبي المباشر نابعا من الحاجة إلى الموارد المالية لزيادة معدل الاستثمار وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي فحسب، بل كذلك إلى الإسراع في التكامل مع الاقتصاد العالمي عن طريق ربط عجلة الإنتاج في هذه الدول بعجلة الإنتاج العالمية، حيث يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد ثلاث ركائز العولمة وهي الاستثمار والاتصالات والتجارة.

وبالرغم من هذا التطور الملحوظ في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، فمن الملاحظ أن هناك تمركزاً لهذا التدفق، حيث تحتل أكبر عشر دول نامية على أعلى نسبة من هذا التدفق أما بقية الدول، وخاصة الدول الأقل نمواً فمازالت تعاني من تدني تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الذي تعتبر فيه هذه الدول في أمس الحاجة إلى زيادة هذا التدفق².

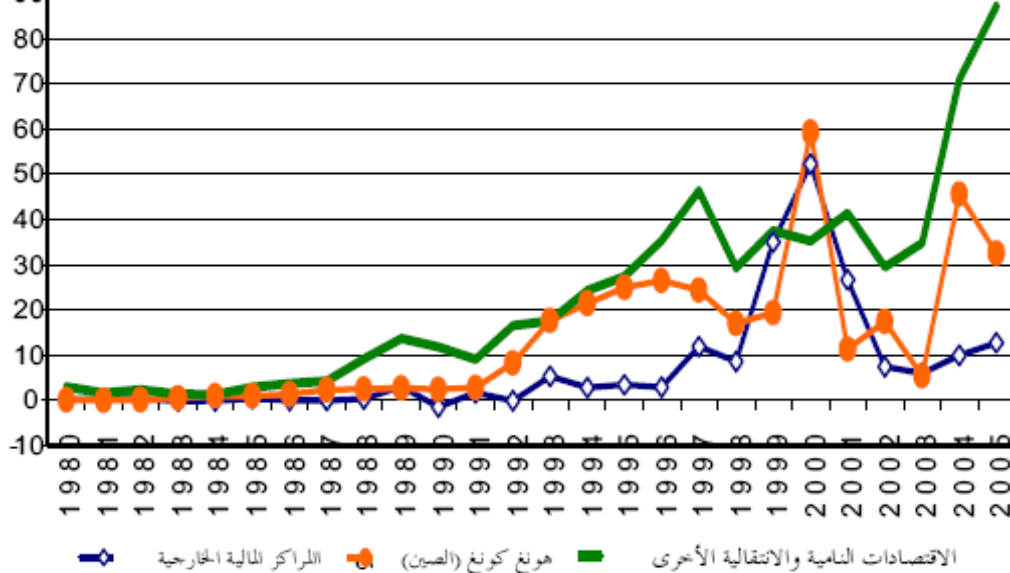
حيث ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة نحو الدول النامية والصادرة عنها منذ 1990 حسب منظمة الأمم المتحدة في تقرير 1996 من 44 مليار دولار إلى 159 مليار دولار سنة 1994 إلى 90 مليار دولار سنة 1995، وحسب دراسة للبنك العالمي لسنة 1995 على الفترة

¹ زكاء مخلص الخالدي، التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية هل يكونا ماكينة النمو الاقتصادي للدول العربية ؟؛ ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الإسماعيلية، مصر 1996، ص18.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، "سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة الإسكوا"، الأمم المتحدة نيويورك، 2003، ص ص7-9.

1994-1958 قدرت نسبة الاستثمارات الموجهة إلى الدول النامية بـ38% من مجموعها، لكن 3/2 الثلثين منها استفادت به 8 دول فقط هي: الصين، المكسيك، الأرجنتين، ماليزيا، تايلاند، البرتغال اندونيسيا، المجر، ومن بين 90 مليار دولار المستثمرة في الدول النامية سنة 1995، 60% منها في دول آسيا، و20% في أمريكا اللاتينية¹. وهذا ما يؤكد الشكل التالي:

الشكل (2) الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول النامية والمتحولة. بليون دولار



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، تقرير الاستثمار العالمي 2006، ص 24.

يبين الشكل (2) الارتفاع الملحوظ في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول النامية والمتحولة منذ بداية التسعينات 1990.

وبين لنا الجدول (4) التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مختلف الأقاليم في العالم.

الجدول (4): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم

الوحدة مليار دولار

الأقاليم	السنة	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004
العالم	الواردة	150.576	186.593	1.143.816	593.960	369.789	296.988	380.598
	الصادرة	150.576	186.593	1.143.816	593.960	369.789	296.988	380.598
الاقتصاديات المتقدمة	الواردة	143.070	173.197	1.088.961	535.985	341.548	256.935	339.799
	الصادرة	134.465	169.444	1.070.911	504.927	322.502	244.426	315.851
الاقتصاديات المتقدمة في أوروبا	الواردة	92.567	92.597	854.058	350.571	231.284	129.371	176.095
	الصادرة	67.596	84.608	625.499	237.764	215.453	142.152	185.809
الاتحاد الأوروبي 25	الواردة	86.525	81.475	803.069	329.128	214.293	121.208	164.677
	الصادرة	62.359	80.638	601.373	221.729	208.785	126.018	178.772
الاقتصاديات الأوروبية المتقدمة الأخرى	الواردة	6.043	11.122	50.989	21.443	16.992	8.163	11.418
	الصادرة	5.237	3.971	24.126	16.035	6.668	16.143	7.038
الاقتصاديات المتقدمة الأمريكية	الواردة	30.766	69.833	198.915	135.019	91.419	98.436	144.068
	الصادرة	60.427	64.804	401.429	226.798	89.549	74.827	101.574
اقتصاديات متقدمة أخرى	الواردة	19.736	10.767	35.988	50.395	18.845	29.128	19.636
	الصادرة	6.442	20.032	43.983	40.365	17.499	27.448	28.467

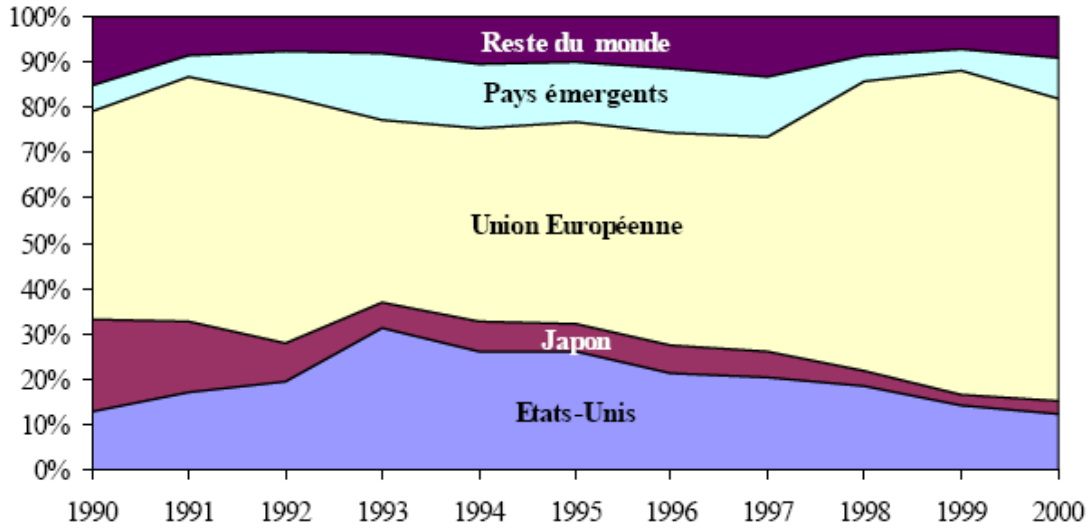
¹ LAHSEN Abdelmalki et PATRIC Munder, "économie du développement", op cit, p p151-157.

39.809	31.060	27.549	55.687	48.475	12.922	7.181	الواردة	الاقتصاديات النامية
--------	--------	--------	--------	--------	--------	-------	---------	---------------------

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية cnuCED، تقرير الاستثمار العالمي 2006، ص 2.

من الجدول (4) يتبين لنا مدى ضخامة التدفقات الواردة والصادرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للدول المتقدمة مقارنة مع بقية الدول. وهذا ما يؤكد الشكلين التاليين:

الشكل (3) الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة بالنسبة المئوية.

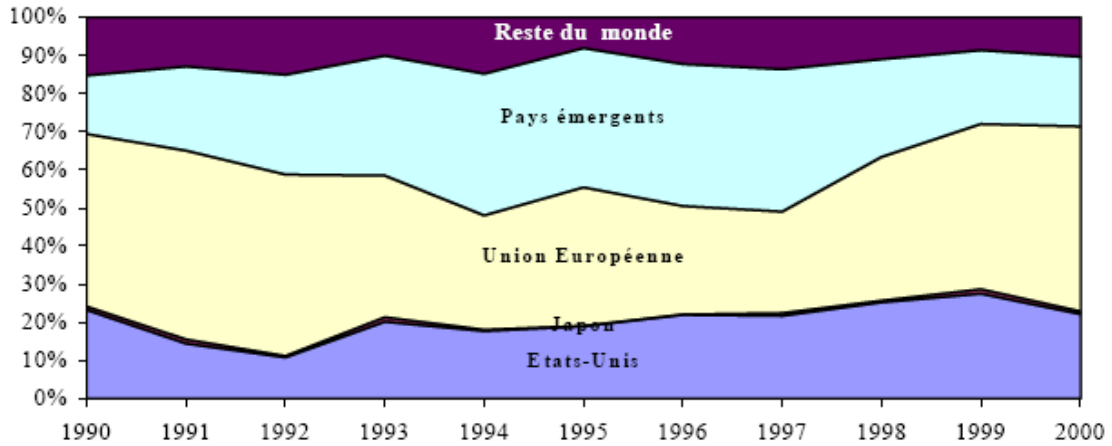


المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية cnuCED، تقرير الاستثمار العالمي 2001.

يوضح لنا الشكل السابق الحصص المختلفة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة بالنسبة لمختلف الأقاليم، ويبدو جليا استئثار الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بحصة الأسد من ذلك.

والشيء نفسه بالنسبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وهذا ما يتضح من الشكل (4)، مع وضوح أهمية حجم الاستثمارات المتجهة إلى الدول الناشئة.

الشكل (4) الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بالنسبة المئوية.



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية cnuCED، تقرير الاستثمار العالمي 2001.

1- الاتجاه القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة: يوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات

الجدول (5) التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة (1990-2004)
الوحدة مليار دولار

2004	2003	2002	2001	2000	1995	1990	السنة	القطاع
380.598	296.988	369.789	593.960	1.143.816	186.593	150.576	المؤشر	المجموع
380.598	296.988	369.789	593.960	1.143.816	186.593	150.576	الواردة	
4.766	4.227	9.309	6.537	8.968	7.951	2.131	الصادرة	القطاع الأولي
6.978	7.714	12.751	28.280	9.815	8.499	5.170	الواردة	
648	228	37	784	1.472	182	47	الصادرة	الزراعة والغابات والأسماك
1.245	1.350	265	316	1.110	1.019	221	الواردة	
4.119	4.000	9.272	5.753	7.496	7.769	2.084	الصادرة	المناجم والمحروقات
5.733	6.363	12.486	27.964	8.705	7.480	4.949	الواردة	
119.674	112.758	115.460	199.887	302.507	93.784	79.908	الصادرة	التصنيع
134.975	129.713	137.141	197.174	291.654	84.462	75.495	الواردة	
22.735	23.307	20.996	23.238	60.189	22.546	13.523	الصادرة	الغذاء والمشروبات والتبغ
23.870	29.597	32.072	34.628	50.247	18.108	12.676	الواردة	
256	681	549	1.129	3.741	1.569	3.363	الصادرة	المنسوجات والألبسة والجلود
1.585	676	915	3.510	2.526	2.039	1.281	الواردة	
3.916	2.671	5.258	12.498	18.342	6.466	6.717	الصادرة	منتجات الخشب

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية cnuCED، تقرير الاستثمار العالمي 2006.

حسب التقرير العالمي للاستثمار الصادر عن ندوة الأمم المتحدة cnuCED لسنة 2006، اتجهت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مجال الخدمات لاسيما في مجالات المالية والاتصالات والعقارات، لكنها سجلت أكبر ارتفاع لها في مجال الموارد الطبيعية خاصة قطاع النفط، مع الانخفاض

المتزايد والحاد في نصيب القطاع الصناعي الذي تهيمن عليه صناعة السيارات تليها صناعة المستحضرات الصيدلانية ثم الاتصالات.

المبحث الثالث:

محددات ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف البحوث المهمة بتحديد عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي أو مناخ الاستثمار الملائم للاستثمارات الأجنبية اختلافاً بينا فيما بينها حول الأهمية التي تعطيها لبعض المتغيرات دون غيرها فبعضها تعطي أهمية خاصة لاستقرار سعر الصرف بينما أخرى تعتبره قليل الأهمية كذلك الأمر بالنسبة لعوامل أخرى كالأستقرار السياسي ودرجة تطور البنية التحتية والنظام الضريبي، إن هذا الاختلاف في وجهات النظر يدعم الرأي الذي يقول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مجموعة معقدة من القرارات بين مستويات إدارية مختلفة على مستوى المشروع المهتم بالاستثمار خارج قطره من جهة، وبين المعنيين في البلد المضيف ويقصد بهم هنا الحكومة والشركاء المحليين من جهة أخرى، إن مقومات هذا التداخل (بقدر ما هو توفر عوامل محلية كالتى ذكرناها سابقاً) هي التي تقرر إمكانية القطر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية أو بعبارة أخرى جعل القطر جذاباً في نظر المستثمرين الأجانب.

ومن العوامل الأخرى المهمة التي تذكر في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية هي: الأعراف والقوانين التي تحدد العلاقة بين الشركات المستثمرة والبلد المضيف، فبعض الدول تعرض إعانات بأشكال مختلفة للاستثمارات الأجنبية لتشجيعها على الاستيطان في أرضها ومن الأمثلة التي تعطي على هذه الدول هنغاريا التي استطاعت بهذه الطريقة أن تجذب نصف مجموع الاستثمارات الأجنبية التي توجهت إلى وسط أوروبا (14 بليون دولار) خلال الفترة 1989-1994، ولكن إتباع الحكومة الهنغارية الجديدة أسلوب مختلف قد حول اهتمام المستثمرين الأجانب منها إلى دول أخرى.

فالأمر يتعلق بالأعراف والقوانين التي تحدد العلاقة بين الشركات المستثمرة والبلد المضيف فكما كان دور الدولة قويا في توجيه النشاط الاقتصادي في قطر كما ابتعدت الاستثمارات الأجنبية عن ذلك القطر، لذلك تعزى الثورة الحالية التي شهدتها الاستثمارات الأجنبية منذ عام 1989 إلى حد كبير إلى تحول كثير من الاقتصاديات التي كانت تطبق التخطيط المركزي إلى اقتصاديات السوق أو اقتصاديات مختلطة¹.

كذلك مما يشجع على استقطاب الاستثمارات الأجنبية لقطر معين دون آخر هو عندما يستطيع ذلك القطر أن يكون نقطة جذب تنفرع منه شبكات إنتاج إقليمية وعالمية وهو ما حصل في دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.

إن استقرار المطاف باستثمار أجنبي في قطر معين يتضمن على الأقل نوعين من المنطق أو طريقة التفكير، الأول منطق أو طريقة تفكير المشروع المستثمر والثاني منطق أو طريقة تفكير الحكومة المضيفة. فعلى قدر تعلق الأمر بالمنطق أو طريقة تفكير المشروع هناك ثلاث أطراف أو اعتبارات لهذا المنطق هي:

- العوامل الاقتصادية وتتكون من طبيعة المشروع الإنتاجية وتوقعات تطور الطلب.
- العوامل الإستراتيجية وتتكون على الأغلب من عوامل تنظيمية متعلقة بالتداخل بين
- الاستراتيجيات المختلفة لكيفية عمل المشروع.

¹ زكاء مخلص الخالدي، التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية هل يكونا مآكينة النمو الاقتصادي للدول العربية؟؛ مرجع سابق، ص 28.

عوامل القيادة وتشمل صفات الأشخاص القائمين على إدارة المشروع وديناميكية علاقتهم ببعضهم البعض، (وتعزى قدرة المشروع التنافسية مباشرة إلى هذه العوامل الثلاثة).

أما منطق تفكير الدولة المضيفة، فمما لا شك فيه أن صناعة القرار على مستوى الدولة يختلف كثيرا عن صناعته على مستوى المشروع، حيث تلعب الاعتبارات السياسية دورا مهما في صناعة القرار على مستوى الدولة بينما تلعب الاعتبارات الفنية دورا رئيسا في صناعته على مستوى المشروع، وفي الوقت الذي لا يهتم هذا الأخير بالتدخلات التي ينتج عنها القرار السياسي الذي تستطيع الدولة بكافة تجهيزاتها أن تفرضه على أو تقنع به الأجانب (الأطراف المعنية)، فإن ما يهمه هو قدرة الدولة على تصميم وتطبيق السياسات التي يتطلبها المستثمرون الأجانب.

إن درجة تنافسية المشروع وقدرة الدولة على توفير المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي بشكل يساعده على أداء نشاطه على الوجه الأكمل تعتبر مهمة في عملية اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، فالمشروع لا يستطيع إهمال دور الدولة في إنجاح قرار الاستثمار الذي يتخذه والدولة لا يمكنها إهمال درجة تنافسية المشروع عندما توافق على قيام استثمار أجنبي في أراضيها والحقيقة أن التفاعل بين هذين النوعين من المنطق أساسي لنجاح الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن قدرة الدولة على توفير المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الأجنبية لا يعني بأي شكل كان أن على الدولة أن تسمح لكل أنواع الاستثمارات بالتدفق إليها، وإنما تستطيع فقط أن تسمح للاستثمارات التي تعتبرها متوافقة مع أهداف سياستها الاقتصادية والاجتماعية ومحقة لهذه الأهداف، وقد بينت التجارب أن الدول التي تسعى إلى جذب أي نوع من أنواع الاستثمارات وتعامل كل هذه الاستثمارات معاملة واحدة غالبا ما تنتهي بكميات محدودة من هذه الاستثمارات، ويرجع المراقبون نجاح ماليزيا واندونيسيا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية الملائمة إلى تفهم واضح من قبل كل طرف لما يريده الطرف الآخر منه، فقد قامت ماليزيا بمحاولات منتظمة لتشجيع الاستثمارات التي تعتقد أنها بحاجة لها ومنع الاستثمارات التي لا تتناسب مع استراتيجياتها الشاملة بينما كانت مصر والمغرب وتونس من الدول التي سعت إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي بشكل عام. وفي بعض الأحيان يلعب القطاع الخاص دورا مشابها للدور الذي تقوم به الحكومة عندما يسعى إلى اختيار شركاء أجنبى ينفذون معه استثمارات مشتركة في ظل سياسة عامة للدولة مشجعة للاستثمار الأجنبي كما هو الحال في تركيا¹. هذا إذا كان لنا أن نلخص بعض المسائل التي تؤثر حسب الدراسات الميدانية في اختيارات المستثمرين فسنورد ما يلي:

- إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تخفيف القواعد الخاصة بدخول السوق والملكية الأجنبية.
- تحسين معايير المعاملة الممنوحة للشركات الأجنبية وتحسين أداء الأسواق.
- الترابط بين مختلف السياسات التي يمكن أن تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التجارة.

ومادامت نظم الاستثمارات متشابهة في مختلف البلدان فإننا نجد تلك البلدان تركز من جهة أخرى على المسائل التي تسهل الأعمال، ومن تلك المسائل نجد ترويج الاستثمار وحوافز الاستثمار وخدمات ما بعد الاستثمار وتحسين المرافق واتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى تخفيض كلفة إقامة المشروعات.

أما عن المؤثرات الاقتصادية فهي ثلاث مجموعات:

- المؤثرات المتصلة بتوافر الموارد والأصول المرتبطة بالموقع.
- المؤثرات المتصلة بحجم أسواق السلع والخدمات.
- المؤثرات المتصلة بمزايا التكلفة في الإنتاج².

¹ زكاء مخلص الخالدي، التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية ...؟، مرجع سابق، ص 29.

² قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص 202_203.

فالاختيار لموقع ما يتحدد باختصار على أساس مقارنة خصائص البلاد المضيف والتي تنقسم إلى ثلاث مجموعات أساسية هي:

1. المخاطر المحتملة.

2. مميزات المناخ الاستثماري.

3. المحفزات الممنوحة¹.

حيث يركز التحليل التالي فقط على عدد من المحددات الأكثر أهمية بالنسبة للدول المضيضة من خلال الدراسات التطبيقية الخاصة بتلك المحددات.

1_ الناتج المحلي الإجمالي:

تلاءم الدول ذات الناتج المحلي الكبير كثير من الشركات المحلية والأجنبية خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للتجارة، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها لأسواق الدول المضيضة تتم من خلال إقامة فروع لها في تلك الدول، كذلك يساعد كبر الحجم الناتج المحلي للشركات التي تعمل في المنتجات القابلة للتجارة على تحقيق اقتصاديات الحجم.

أسفرت بعض الدراسات التطبيقية عن وجود علاقة ارتباط موجبة بين حجم الناتج الكلي بالأرقام المطلقة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أوضحت دراسة ندوة الأمم المتحدة 1997 عن محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 42 دولة نامية، تبين أهمية الناتج المحلي الإجمالي كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت أهمية الناتج المحلي أقصاها عام 1985 ثم تناقصت أهميته بعد ذلك بسبب زيادة الأهمية النسبية للمحددات الأخرى وقد أوضحت دراسة كل من Grean and Cunnighank (1975) ودراسة Dunning في الولايات المتحدة الأمريكية 1980 وكذلك دراسة كل من Pupamastassiou and Pearce (1990) عن الاستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا، توصلت هذه الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر.

2_ حجم السوق:

لا يتحدد حجم السوق بالنسبة للشركات بمساحته وحسب وإنما بعوامل أخرى أكثر أهمية مثل عدد السكان، الدخل الوطني، الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد وغيرها من المقاييس، فقد يكون عدد السكان كبيرا ولكن القوة الشرائية لهم أو مستوى الدخل متدن، أو قد تكون العادات والتقاليد مقيدة لاستهلاك الأفراد لبعض السلع، فالدول الإسلامية مثلا لا تأكل لحوم الخنازير ولا تتناول المسكرات ومن الخطأ اعتبار السوق في البلاد العربية كبيرا لتسويق هذه السلع².

3_ سعر الصرف:

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف حيث أوضح Cushman (1985) أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيضة، وأن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيضة. وفي دراسة Caves (1996) وصل إلى وجود ارتباط سلبي بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي

¹ BISCOURP Pierre et KRAMARZ Francis, "Internationalisation des entreprises industrielles et emploi", Revue: économe et statistique n°363-365, 2003, p173.

² علي عباس، "إدارة الأعمال الدولية"، مرجع سابق، صص 175-176.

وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري حيث أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى كما قد تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة ولا قدرة للمستثمر عليها، علاوة على ذلك فقد أوضحت دراسة (Lecraw 1991) تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير بالتغيرات النسبية لمعدل الصرف.

4_ معدل التضخم:

من المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات كما لارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تبعاته على مدى ربحية السوق بالنسبة لهذه الشركات، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري ذلك أن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 10% سنويا فإذا بلغ 30 أو 40 % أو 100 % سنويا يدخل منطقة الخطر سواء بالنسبة للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل.

وقد أوضح كل من (Frey و Shneide 1985) في دراسة عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأن ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة، ومن ثم يمثل مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة. كما بين (Nunnenkanp 1997) في دراسة عن الاستثمار الأجنبي في أمريكا اللاتينية، أن الدول التي تمكنت من منع التضخم من أن يتجاوز معدلات تزيد عن 20 % منذ عام 1984 وهي شيلي وكولومبيا وكوستاريكا حققت نجاحا ملحوظا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

5_ استقرار النظام السياسي:

للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع ليس على أساس العائد أو حجم السوق وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار السياسي في البلد ويفرق المستثمر بين النظام السياسي الديمقراطي والنظام السياسي الدكتاتوري والنظام السياسي التقليدي في الدولة النامية، فالمستثمرون يفضلون النظم الديمقراطية الراسخة أما النظم الأخرى فهي عرضة للتغيير وإثارة القلاقل داخل الدولة. ويصنف المستثمرون في الدول النامية نوعين من النظم السياسية الأولى (الديمقراطية) يكون جاذبا للاستثمار أما النوع الثاني فهو طاردا للاستثمار فالنظام السياسي من النوع الثاني كثيرا ما يتدخل في الشؤون العامة للاقتصاد ويفرض قيودا كثيرة على الاستثمار مثل الرسوم والضرائب والقيود الإدارية والفنية، كما يلجأ النظام السياسي من هذا النوع إلى تغيير سياساته باستمرار مثل تغيير الدعم وفرض القيود على تحويل الأموال والأرباح إلى الخارج، والتدخل في تحديد الأسعار... الخ.

6_ توفر البنية التحتية:

تتظر الشركات إلى مدى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذبة للاستثمار مثل الطرق وخدمات الكهرباء والاتصالات والماء والمرافق الأخرى، ولهذه البنى التحتية علاقة بحجم الاستثمار، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار². حيث أثبتت إحدى الدراسات أن التقدم في البنية التحتية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنفس النسبة.

7_ سيادة نظام السوق واقتصاد المشروع الخاص:

¹ عمر صقر، مرجع سابق، ص 50_53.

² علي عباس، "إدارة الأعمال الدولية"، مرجع سابق، ص 175-176.

النشاط الاقتصادي الدولي للأعمال يفترض التحول من بيئة اقتصادية غير متجانسة إلى بيئة اقتصادية متجانسة، أي تسودها قوانين اقتصادية متماثلة تسمح بحرية الحركة والأداء حتى يمكن للمشروعات متعددة الجنسيات أن تمارس نشاطها بكفاءة، وتحقق أعلى معدل ممكن من الربحية لرأس المال الدولي، ومعنى ذلك أن تتوافر لها حرية الدخول أو الخروج سواء بالنسبة لحركة البضاعة وعناصر الإنتاج أو حركة رأس المال، وأن تخضع الأثمان لقواعد العرض والطلب وأن يمارس أغلبية النشاط الاقتصادي الإنتاجي أو التوزيعي بواسطة القطاع الخاص وأن تسود السوق اعتبارات الكفاءة وتنظيم الأرباح ومواجهة المخاطر.

وإذا كانت كل العناصر السابقة تعتبر تقليدية بالنسبة لكافة المشروعات، إلا أنه بالنسبة للمشروعات متعددة الجنسيات هناك بعض المتطلبات الأساسية الإضافية ونذكر منها على الأخص:

__ أن تقل إلى الحد الأدنى القواعد التنظيمية والتوجيهية الرقابية من جهة الدولة (التدخل الحكومي الأدنى).

__ أن تتطور الأنماط الثقافية بحيث تقبل فكرة المشروعات الكبيرة وإدخال التكنولوجيا المتقدمة وقواعد المنافسة، وإمكانية تواجد احتكارات أو اتفاقات، وأن تحدد الأثمان في الأسواق دون تدخل حكومي، وأن تستخدم أساليب الإدارة الحديثة، وأن تتوافر عناصر المبادرة الفردية والحوافز الخاصة، وبصفة عامة أن تسود الخصخصة في المجتمع.

__ أن تقبل الحكومية فكرة اندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي والخضوع لقواعده.

8_ حرية النظام النقدي ومرونة سوق رأس المال:

لا بد أن تتوافر في السوق الذي تعمل فيه المشروعات متعددة الجنسيات كافة التسهيلات الائتمانية والمصرفية اللازمة لعمليات الإنتاج والتسويق الداخلي والنشاط التجاري، بالإضافة إلى توافر الموارد الادخارية المحلية من العملات الأجنبية اللازمة لعملياتها الخارجية والدولية.

ويفترض هذا تواجد نظام نقدي حر ومؤسسات مصرفية متقدمة، ولقد لوحظ أن هناك تلازماً بين نمو نشاط المشروعات متعددة الجنسيات في بعض البلاد ونمو المؤسسات المصرفية والمالية الأجنبية أو المشتركة، وكلما كان سعر الصرف مستقراً وسعر الفائدة منخفضاً، كلما ساعد ذلك على استقرار الدخول والنفقات والإقلال من تكلفة الاستثمارات وبذلك تزداد القدرة التنافسية للمشروعات¹.

تقوم سياسة المشروعات متعددة الجنسيات حديثاً على الاعتماد على رؤوس الأموال المحلية والإدارات الداخلية لإنشاء المشاريع وتوسعاتها وتجديدها، ويقصر دورها فقط على تقديم التكنولوجيا والخبرة الإدارية، وهي بذلك تحكم سيطرتها وتحقق ربحيتها بأقل تكلفة ممكنة وتتجنب مشاكل تحويل رؤوس الأموال عند التصفية أو تغيير أو إيقاف النشاط وتتجنب كذلك مخاطر الاستثمار الداخلي وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي (تغير السياسات، التأميم، والمصادرة وغيرها).

¹ ذرة زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 175_ 180.

9_ تطور نظم الإدارة والحوافز:

إن نجاح برنامج استثماري معين أو جذب مشروعات متعددة الجنسيات للعمل في الاقتصاد الداخلي يستلزم ضرورة توفير المناخ الإداري الملائم فالبيروقراطية الإدارية هي العدو الأول للاقتصاديات الديمقراطية والحرية، وهي من المعوقات التي تؤثر في الكفاءة الاقتصادية وأداء السوق لوظائفه الطبيعية، وكلما كان الاقتصاد تسوده قواعد الإدارة الحديثة وتتوافر فيه نظم المعلوماتية وسهولة الاتصالات كلما أدى ذلك إلى رفع معدلات الإنتاجية والربحية وخاصة أن أهم ما تقدمه المشاريع متعددة الجنسيات للاقتصاديات المتخلفة هو الخبرة والتنظيم الإداري الحديث، وهذه الخبرة تستلزم المعاشية مع نظام حكومي موازي على نفس الكفاءة حتى لا يحدث الانفصال أو التضاد، وإذا كانت الكثير من الدول تحاول أن تمنح المستثمر الأجنبي بعض المزايا أو الحوافز الضريبية أو الجمركية أو المالية أو التنظيمية، إلا أن هذه المميزات لا قيمة لها إذا لم يوجد التفاهم والتقدير والتطبيق الجيد لدى الأجهزة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ هذه الحوافز.

10_ مرونة سوق العمل:

من الأسباب التقليدية لتوطن الشركات متعددة الجنسيات في مختلف الأماكن والاقتصاديات، ما يتعلق منها بمحاولة الاستفادة من المزايا النسبية للعمل (انخفاض الأجور) وخاصة بعد أن ارتفعت معدلات الأجور في الاقتصاديات المتقدمة وأضيفت إليها أعباء الضمان والتأمين الاجتماعي، وتقرير الكثير من الحقوق العمالية، وتزايد نفوذ نقابات العمال، غير أن هذا الأمر قد اختلف الآن مع زيادة مستويات الإنتاجية وكثافة استخدام رأس المال والتطور التكنولوجي. فالمقصود بمرونة سوق العمل عدة مظاهر¹:

أ_ ما يتعلق بمستوى العمل ذاته أو كفاءته والإنتاجية فالشركات متعددة الجنسيات تدخل وتستخدم التكنولوجيا الحديثة من جهة، وتسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من الإنتاجية والربحية من جهة ثانية وتهدف إلى تحقيق التكافؤ بين معدلات الأداء والانجاز بين مختلف الفروع من جهة ثالثة، ويستلزم هذا أن تتوافر في عناصر العمل كافة المؤهلات والخبرات التعليمية والثقافية والتدريبية ومتابعة التطورات العلمية والمعرفة التكنولوجية الحديثة.

ب_ ما يتعلق بقدرة الاقتصاد على امتصاص نسبة البطالة التي سوف تتحقق نتيجة دخول شركات متعددة الجنسيات سوق العمل، فهذه المشاريع تعتمد على الميكنة وكثافة رأس المال وتعمل على توفير العمالة مما يعني بطالة جزئية، ويجب أن يكون الاقتصاد قادراً على امتصاص هذه البطالة، سواء بخلق مجالات أخرى للاستثمار، أو عن طريق نظام للتأمين والضمان ضد البطالة حتى لا يحدث أي رد فعل شعبي اتجاه الاستثمارات الأجنبية.

ج_ ما يتعلق بسوق العمل من حيث عرض وطلب العمل، وارتباط القيمة الإنتاجية بما يحقق توافر العمالة بأجور اقتصادية.

د_ ما يتعلق بالأنماط الجديدة للعمل والقيم التي تسود الإدارة الاقتصادية في المشروعات متعددة الجنسيات من حيث الانتظام والجهد الفائق والمحاسبة والجزاءات والدوافع والحوافز المادية للعاملين، وهي قيم قد تتعارض عما هو سائد في بعض المجتمعات، وعليه لا بد أن يكون المجتمع على استعداد لقبول هذه الأنماط والقيم الجديدة للعمل والإفشل المشروع الإنتاجي.

- هناك دراسات عديدة اهتمت بتموقع الشركات متعددة الجنسيات توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي يجذب إلى المناطق التي تكون فيها تكاليف العمل منخفضة من هذه الدراسات نذكر²: (Coughlin 1991) و(Friedman 1992) و(Jianping 1999) و(Ford et strange 1999).

¹ المرجع السابق.

² Pierre BISCOURP et Francis KRAMARZ, "Internationalisation des entreprises industrielles et emploi", Revue : économie et statistique n°363-365, 2003, p173.

في دراسة نشرتها مجلة (Le moci) عن الأسباب التي جعلت من بريطانيا الاتجاه الأول للاستثمارات الأجنبية المتعددة في أوروبا وتحتل المرتبة الثانية على مستوى العالم (9,3% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الولايات المتحدة و26,6% من الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2000) نستخلص منها ما يلي¹: أن بريطانيا ركزت على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME بإتباع الإجراءات التالية:

1. تخفيض تكاليف إنشاء المؤسسات.
2. تخفيض الرسم على القيمة المضافة ب 20% بعد عام و 10% بعد عامين.
3. تعليم ثقافة المؤسسة في المدارس.
4. تمتع بريطانيا بنظام مالي مشجع على الاستثمار حيث يعتبر سوق لندن السوق الأول لتبادل رؤوس الأموال على المستوى العالمي 31%.
5. تطور النظام المصرفي البريطاني.
6. القوانين التنظيمية الخاصة بالاستثمارات تتميز بالشفافية والاستقرار.
7. نظام جبائي مشجع: حيث تتمتع بأكثر شبكة من الاتفاقيات التي تمنع الازدواج الضريبي مع 104 دولة سنة 2000 و أيضا معدلات الضرائب منخفضة في بريطانيا.
8. تمتعها بسوق عمل أكثر مرونة.

11_ البيئة الثقافية:

تعرف البيئة الثقافية على أنها مجموعة القيم والعادات والتقاليد والمعتقدات السائدة في مجتمع ما، وكذلك الإنتاج المادي الذي يعكس هذه القيم وأية رموز أخرى ذات معنى تساعد أفراد المجتمع على التفاهم مع بعضهم البعض وتفسير وتقييم تصرفاتهم داخل المجتمع. وهناك من يعطي مصطلحا آخر فيقول "الثقافة الحضارية" لأي مجتمع والتي تتضمن ذلك التركيب المتشابك من المعارف والمعتقدات والفنون والتشريعات القانونية الأساسية والقيم الأخلاقية والعادات والتقاليد، وقيما أخرى مادية وغير مادية (معنوية) والتي يتم اكتسابها لأفراد ذلك المجتمع، كما تؤثر الثقافة الأصلية على مواقف وأنماط سلوك الأفراد بطريقة متدرجة من مختلف مراحل التنشئة الاجتماعية التي تبدأ منذ مراحل الطفولة الأولى وحتى النهاية.

مهما تكن الاختلافات بين التعاريف إلا أنها تؤكد على حقيقة مهمة وهي أن للبيئة الثقافية والاجتماعية التي تنفرد بها الشعوب والجماعات المتعايشة فيها تأثيرا مباشرا وغير مباشر على أنماط حياتهم وطريقة استهلاكهم أو استخدامهم للسلع، مما يجعل من السؤال الأبدي الذي يطرحه دائما مديرو الشركات وهو: ما الذي يحتاجه المستهلك؟ ماهية رغباته؟ وما هو السعر المناسب بالنسبة إلى دخله؟ وما هي الشريحة التي ستوجه لها السلعة؟

- إن الدراسات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات تنصب في معظمها على مثل تلك الأسئلة ليس فقط في بيئتها المحلية ولكن في بيئات الأسواق الجديدة التي تخطط لدخولها مثل هذه الدراسات تهدف إلى التعرف على مدى التجانس والاختلاف في البيئات السوقية الجديدة.

- إن مديري التسويق في هذه الشركات والذين يرغبون بدخول الأسواق والبيئات الخارجية عليهم دراسة منظومة القيم الأخلاقية ومصادرها في كل دولة على حدى، وتطبيق النتائج التي يتوصلون إليها حتى يتمكنوا من الاتصال بالآخرين والتحدث إليهم وتصميم السلوك الذي يحقق أهدافهم.

من جهة أخرى فإن نظرة الناس إلى الشركات متعددة الجنسيات تتشكل من خلال ثقافتهم، فالثقافة هي الهيكل المرجعي الذي يحتكم إليه الإنسان قبل الإقدام على سلوك معين، مثلا السلوك الشرائي للفرد يتحدد بنوعية القيم التي يحتكم إليها في هيكله الثقافي المرجعي وفي نظرته إلى الأشياء².

¹ Frank GESCAUD, "Comment le Royaume est-il devenu l'une des premières destinations pour les IDE", Revue : Problèmes économiques n°2762, pp 21_23.

² علي عباس، "إدارة الأعمال الدولية"، مرجع سابق، صص 364-369.

12-التطورات التكنولوجية:

وبالذات تطور وسائل الاتصالات، حيث مكنت هذه التطورات العديد من الشركات على الانتشار دوليا وأصبح بإمكانها التنسيق بين أنشطة المشروع في مناطق مختلفة وهذا يعني أن تطور قطاع الاتصالات في أي دولة يمكنه أن يلعب دورا مهما في زيادة جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية.

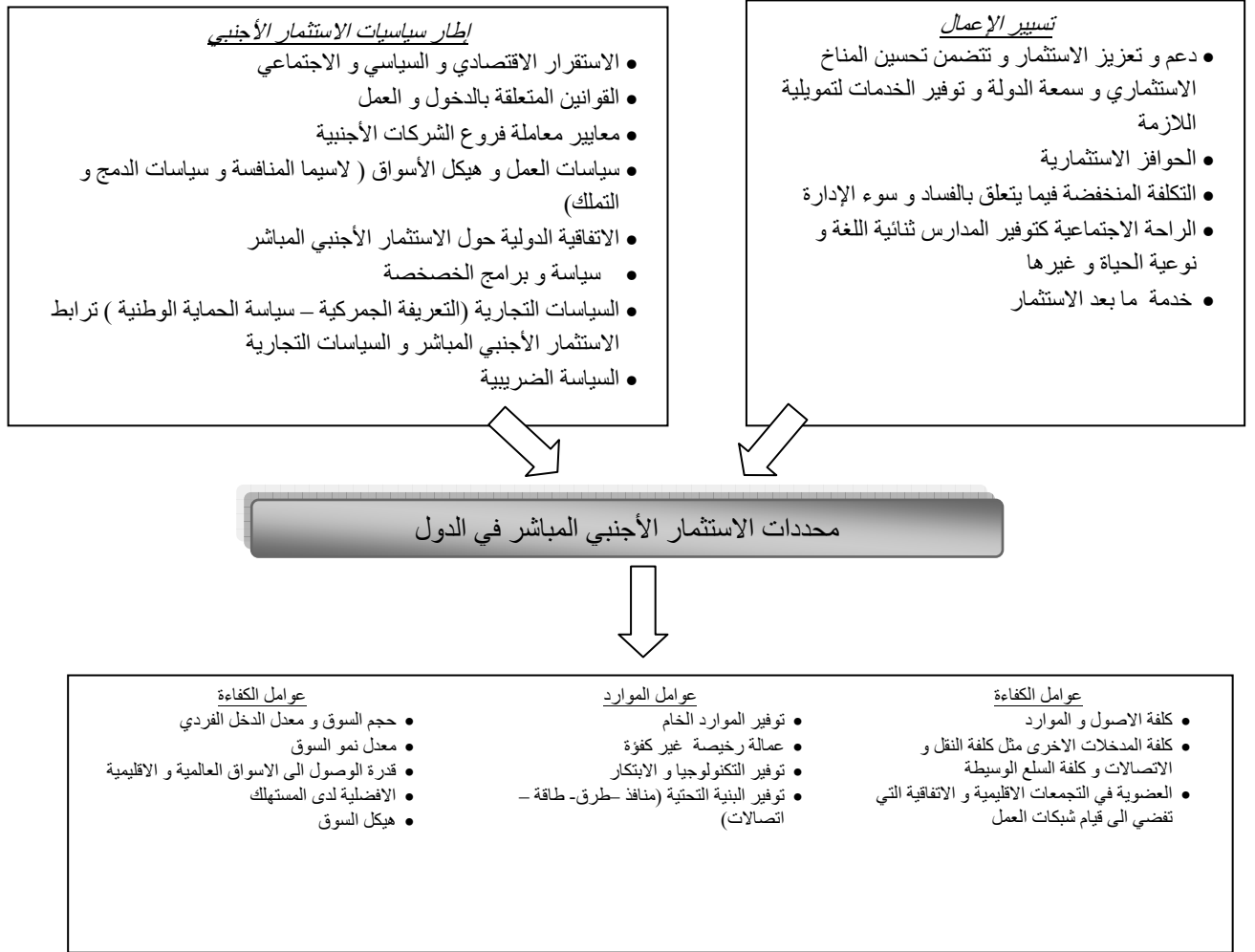
13-اتفاقات التجارة الحرة واتفاقات التكامل:

خصوصا بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية كاتفاقية النافتا NAFTA أو بين الدول النامية نفسها كاتفاقية الميكروسور Mercosur. فخلق سوق إقليمي كبير محمي بقيود ضريبية وغير ضريبية من شأنه تشجيع الاستثمار الأجنبي. ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن العوامل التي تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف بين مجموعات الدول وليس فقط بين دولة وأخرى، فالدول التي تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الأولية ذات الكثافة العمالية العالية، تعطي الشركات المستثمرة فيها أهمية كبيرة لعلاقات العمل السائدة في تلك الدول. بينما في الدول التي تعتبر مضيضة كبيرة وقديمة للاستثمار الأجنبي في الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية يعتبر توفر مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي عاملا أهم في عملية اتخاذ القرار بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما هو عليه بالنسبة للدول التي تعتبر مبتدئة في هذا المجال، فبالنسبة للأخيرة يعتبر توفر حد أدنى مقبول من مناخ العمل ضروريا قبل أن يتم اعتبار الدولة لأغراض الاستثمار المباشر، كما يعتبر ارتفاع حصة عوائد التصدير عامل ايجابي على تدفق استثمارات جديدة إلى الدول التي تعتبر أصلا مضيضة كبيرة للاستثمار الأجنبي¹.

يمكن تلخيص محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الشكل التالي:

¹ زكاء مخلص الخالدي، التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية هل يكونا مكنية النمو الاقتصادي للدول العربية؟، مرجع سابق، ص 30-

الشكل (5) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.



للتجارة والتنمية.

المطلب الثاني: محفزات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد باتت عمليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة سياسات تعتمد عليها دول كثيرة متقدمة ونامية على حد سواء، وإن القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفضت بشكل كبير في الكثير من الدول و بات هذا الاستثمار يشكل ظاهرة بدأت بالتزايد منذ بداية الثمانينيات و خاصة بعد أزمة المديونية و تفاقمها.

ترى ما هي المحفزات التي يمكن أن تعتمد عليها الحكومات في جذب هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ما هي أدواتها الفاعلة لتحقيق ذلك؟

يقصد بالمحفزات أي منفعة اقتصادية يمكن قياسها تمنحها الحكومة لشركة أو مجموعة شركات بهدف تشجيعهم لتبني و تحقيق سياسات و استراتيجيات معينة، كذلك وضع قياسات مصممة خصيصا لزيادة العائد أو قبول استثمارا أجنبيا مباشرا أو خفض التكاليف و تقليل الخطر، علما أن استخدام تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تخرج عن عمليات أو مشاريع ضمن قطاعات الأعمال و ضمن سياسات وطنية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.

و تصنف الحوافز (المحفزات) للاستثمار الأجنبي المباشر إلى¹:

¹ سرمد كوكب الجميل، "الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية"، دار الحامد للنشر، عمان 2001، ص ص 169-179.

1- حوافز المالية العامة:

ومضمونها التركيز على هدف تقليل الضرائب على المستثمر الأجنبي، وأن هذا الهدف يمكن أن يأخذ عدة طرق تبعا للقاعدة الضريبية ونظامها إذ ترتبط بعض المحفزات بكل الإجراءات الضريبية المطبقة على الشركة متعددة الجنسيات في الدول.

أما أنواع هذه المحفزات فهي كما يلي:

- قاعدة الربح: خفض معدل الضرائب على الشركات عن طريق السماح بالخسائر المتحققة أثناء العطل لتخفض من الربح المحقق.
- قاعدة الاستثمار الرأسمالي: السماح بتسريع الاهتلاك للاستثمارات وإعادة الاستثمارات.
- قاعدة العمالة: خفض المساهمة في الضمان الاجتماعي وخصم من قاعدة العوائد الضريبية تعدد العاملين أو ربط العمالة بالإنتاج.
- قاعدة القيمة المضافة: خفض الضرائب على الشركات والضمانات الخاصة بالإنتاج.
- قاعدة الاستيراد: استثناء المستوردات من رأسمال و سلع ومكائن ومواد أولية واحتياطية.
- قاعدة النفقات الأخرى الخاصة: خصم من ضرائب الشركات.
- قاعدة التصدير: استثناء من متطلبات وشروط التصدير كخفض الضرائب على الدخل وتخفيف إجراءات التصدير.

2- الحوافز المالية:

وتتضمن توفير التخصيصات المالية مباشرة للشركات وذلك لتمويل الاستثمارات الأجنبية الجديدة أو بعض العمليات أو تحمل التكاليف الرأسمالية والعمالية، وإن الأنواع الشائعة الاستخدام تتمثل بالمنح الحكومية والإعانات ومشاركة الحكومة كما يلي:

- المنح الحكومية والضمانات: مجموعة من المساهمات المباشرة لتغطية رأس مال الإنتاج والتسويق أو كلف استثمارية.
- ضمانات حكومية بمعدلات داعمة: قروض سائدة وضمانات قروض واعتمادات استيراد وتصدير.
- مشاركة الحكومة بالملكية: تمويل عام ومشاركة في استثمارات تنطوي على خطر تجاري.
- تأمين حكومي بمعدلات مدعمة: لتغطية بعض أنواع الأخطار مثل تقلبات سعر الصرف وخفض العملة والأخطار غير التجارية.

3- حوافز الأخرى:

وهي التي تمنح لغرض دعم ربحية المشاركة الأجنبية، أي دعم الفروع الأجنبية ومنها:

- تخصيص إعانات للبنية التحتية: تقديم تخصيصات بأقل من الأسعار التجارية للأراضي والعقارات والمصانع والاتصالات والنقل والكهرباء والماء.
- تخصيصات للخدمات خدمات مالية، إدارة تنفيذ المشاريع ودراسات اقتصادية ومعلومات عن السوق، جودة ورقابة جودة المنتج.
- أفضلية السوق: حماية من منافسة خارجية.
- تعاملات خاصة بالتمويل الخارجي: أسعار صرف خاصة، معدلات ملكية، قروض أجنبية خاصة بأفضليات في معالجات أخطار سعر الصرف.

إن هذه الحوافز لا تعد مسألة نظرية إنما هي مسألة تطبيقية بحثه تخضع للتقويم الخاص بالكلف والمنافع.

المطلب الثالث: اتجاهات الدول في حفز الاستثمار الأجنبي وأثر ذلك على قرارات الاستثمار

1- اتجاهات الدول في حفز الاستثمار الأجنبي:

تختلف الدول في تحفيزها للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد بدأت الدول المتقدمة والنامية منذ منتصف عقد الثمانينيات في تقديم حوافز مختلفة وفق الأنواع سابقة الذكر، وقد زادت المنافسة بين الدول اتجاه استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبدا المستثمر وهو يتمثل في الشركات متعددة الجنسيات أكثر تركيزاً باتجاه أهداف الاستثمار والتكيف مع التفاعلات الدولية، ولهذا أخذت الدول تضع البدائل والخيارات لتحفيز الاستثمار الأجنبي والتي تقف وراءها العديد من الأهداف المتباينة الرؤى والمختلفة الفلسفات وبدأت الدول تنظر إلى الاستثمار الأجنبي كهدف بحد ذاته لما يتضمنه من مضامين تكنولوجية وقيمة مضافة وتطوير للبنية التحتية ومشاريعها رغم أن القطاع الصناعي بقي هو المحط الأول والأخير لبرامج تحفيز الاستثمارات الأجنبية.

واستمرت الحكومات بوضع برامج للتحفيز في القطاعات الزراعية والبتروكيميائية والنفطية والسياحية، إلا أن ما تميزت به الدول المتقدمة عن الدول النامية هو أن الأولى ركزت على الحوافز المالية أكثر من حوافز المالية العامة بسبب المرونة التي تتمتع بها النظم المالية وقلة مرونة نظم المالية العامة فيها عن ما هو عليه في الدول النامية، حيث ركزت على نظم المالية العامة بسبب قلة مواردها وبدائية وعدم تطور نظمها المالية بحيث يصعب عليها تقديم تحفيزات من خلال النظام المالي¹.

2- أثر الحوافز على قرارات الاستثمار:

أشارت دراسة قامت بها ندوة الأمم المتحدة² cnuCED إلى أنه بالرغم من أن الحوافز لا تحتل مكانة عالية بين المحددات التي أوردتها العديد من النظريات والبحوث التطبيقية الخاصة بالمحفزات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وأن أثر حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر على الاختيارات الموقعية بين الدول يكاد يكون في الهامش أو محسوساً، وتؤكد بيانات المسوحات الإحصائية محدودية الدور الذي تلعبه الحوافز مقارنة بالمتغيرات الأخرى في قرارات المستثمرين ففي مسح شمل 247 مستثمراً أجنبياً من الولايات المتحدة الأمريكية سجل منهم 10% فقط الحوافز المالية كشرط للاستثمار الأجنبي وفي المقابل كانت إمكانية تغيير العملة 57% وعدم الاستقرار السياسي 39% ومحدودية السوق أو مصدر الإمداد 26% عوامل أكثر أهمية في التحديد السلبي لقرارات الاستثمار.

لكن الدراسة أكدت أنه عندما يكون العديد من المحددات الأساسية (حجم السوق ونموه والنظم السياسية والقانونية.... الخ) متشابهة بين المواقع البديلة للاستثمار، فتصبح الحوافز ذات أثر أكبر إضافة إلى أهمية الحوافز في توجيه الاستثمارات إلى مناطق محددة داخل الدولة أو قطاعات معينة، وأكدت الدراسة على اختلاف استجابة الاستثمارات وكذلك المستثمرين من حافز إلى آخر إذ بينت الدراسات التي تناولت تحليل أفضليات الحوافز حسب نوع المستثمر حيث أن المستثمرين ذوي التوجه التصديري يبحثون عن عمل رخيص أو حوافز مالية ذات قيمة بما فيها الإعفاءات الضريبية المؤقتة وإلغاء أو تخفيض الرسوم والاهتلاك المتسارع، في حين أن المستثمرين الذين يسعون لتطوير السوق يحبذون حماية السوق وكذلك الحال بالنسبة للمستثمرين الأجانب في المشاريع التي ابتدأتها الحكومة.

وبخصوص أثر الحوافز على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، فقد بينت دراسة شملت 41 دولة نامية أن العبء الضريبي الواقع على القطاع الصناعي كان واحد من ستة (6) متغيرات تعتبر محددات هامة لنصيب كل دولة من الاستثمار الأجنبي.

¹ سرمد كوكب الجميل، المرجع السابق.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 111، الكويت، أبريل 1997، صص 6-7.

وتعتبر الدراسة أنه ليس من المصلحة العامة أن تكون تكلفة الحوافز الممنوحة أكبر من قيمة الفوائد العائدة على الجمهور من الاستثمار الأجنبي المباشر، ولذلك لا بد أن يتم احتساب هذه التكاليف والعوائد المتوقعة بشكل دقيق بالرغم من صعوبة وإشكالية هذا الأمر.

وتقترح الدراسة لضمان فعالية برامج الحوافز أن تعمل في تناغم مع إمكانية السوق الأساسية وأن تبنى قيمة الحافز على أساس معايير وألا تتعدى بأي حال من الأحوال قيمة الفاصل (الفارق) بين العائد الخاص والعام للاستثمار.

وهذا لا يتطلب فقط تصميمًا دقيقًا لسياسة برامج حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر، بل يتطلب أيضًا إعطاء اهتمام خاص للطريقة التي يتم بها تطبيق هذه البرامج عمليًا، ويرجع كثير من القصور في برامج حوافز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجودة إلى صعوبة إيصال هذه الحوافز وترويجها¹.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، المرجع السابق.

الخلاصة:

لقد اتضح لنا مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية المضيفة خاصة في شكله المشترك، والدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في هذا المجال بحكم سيطرتها على منابع السلطة المحركة للاقتصاد العالمي (الموارد المالية، التكنولوجية، الأسواق، مصادر الطاقة... الخ). وزيادة أهمية هذا الدور بزيادة حجم وانتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مختلف الأقاليم في الفترة الأخيرة، بسبب الانفتاح الاقتصادي العالمي والتطورات الحاصلة على جميع الميادين.

كذلك تبين لنا كيف أن الدول المتقدمة استحوذت ومازالت تستحوذ على أكبر حصة من هذا الاستثمار سواء كمصدرة أو كمستقبلة له.

كما أن استعراضنا للمتغيرات المؤثرة على قرارات تموقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء من خلال ما جاء في سياق الفكر الاقتصادي أو من خلال ما جاءت به الشواهد في الواقع، والتي سمحت لنا بالإجابة عن الإشكاليات أو التساؤلات المطروحة في مقدمة هذا الفصل بالقدر الذي يمكننا من القول بأنه وحتى تتمكن دولة ما أو إقليم ما من حيازة نصيب كاف من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يجب أن يمتلك مناخ استثماري يتوافر على حد كافي من المحددات السابقة الذكر، وعليه تأهيل أطرافه الفاعلة في التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات إلى المستوى المناسب لذلك من جميع الجوانب التشريعية والإدارية والتقنية... الخ.

وبما أننا بصدد التركيز على الدول العربية في بحثنا هذا، يستوجب علينا تحديد موقع هذه الدول من كل ذلك وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تمهيد:

تسعى الدول العربية جاهدة على غرار الدول النامية من أجل اللحاق بركب العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال برامج الإصلاحات ومحاولة التحسين المستمر في المناخ الاستثماري لديها. التساؤل المطروح هو هل أن الإصلاحات الجارية بالدول العربية تسير بوتيرة تجعلها تتماشى والمتغيرات العالمية، وتساعد على زيادة جلب الاستثمار الأجنبي وتمكين الاستثمار المحلي؟ وما هو واقع الدول العربية في ظل هذه التغيرات؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا الفصل.

المبحث الأول:

ملامح الاقتصاد في الوطن العربي

المطلب الأول: مميزات الاقتصاديات العربية.

1- نبذة عن جغرافية العالم إستراتيجية، ممتدا من المحيط الأطلسي غربا حتى الخليج العربي شرقا ومن بحر العرب جنوبا حتى تركيا والبحر الأبيض المتوسط شمالا. تبلغ مساحته حوالي 13 مليونا و487 ألفا و814 كلم² (13.487.814)، يقع 22% تقريبا من هذه المساحة في آسيا و78% في أفريقيا. وتبلغ السواحل العربية 22 ألفا و828 كلم (22.828). ويبلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي 323,825,430 مليون نسمة تقريبا حسب تقديرات عام 2007

وصل معدل النمو السكاني في الوطن العربي إلى 2.3%، ويسجل أعلى معدل نمو في سلطنة عمان إذ يبلغ 3.48%، وأقل نسبة نمو في تونس 1.15% ثم لبنان 1.38%¹.

يبلغ معدل الولادات في الوطن العربي 29.38 لكل ألف نسمة، بينما معدل الوفيات 7.17 لكل ألف نسمة. أعلى معدل وفيات الأطفال يسجل في الصومال 123.97 لكل ألف مولود حي، وفي جيبوتي 101.5 حالة وفاة لكل ألف طفل حي، أما أقل معدل فهو في الكويت حيث يبلغ 11.82 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، ثم الإمارات حيث تبلغ 16.68 حالة لكل ألف مولود حي.

يتوزع سكان الوطن العربي حسب الفئات العمرية الآتية:

الجدول(6): توزيع السكان حسب الفئات العمرية في الوطن العربي

الفئة	النسبة
14-0	38.18%
65-15	58.4%
65 فما فوق	3.5%

المصدر: تم الاطلاع على هذه المعلومات على الموقع: www.aljazeera.net.

معرفة القراءة والكتابة:
يبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين سكان الوطن العربي 54.82%، وتأتي الأردن في المرتبة الأولى بين الدول العربية بنسبة تصل إلى 86.6% تليها لبنان 86.4%، في حين أن أقل معدل يسجل في الصومال 24% فقط واليمن 38%.

القوى العاملة:
يقدر عدد القوى العاملة في الوطن العربي بحوالي 82.51 مليوناً، وتشكل ما نسبته 28% من سكان الوطن العربي.

الأراضي الزراعية:
تشكل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي 3.63% من مساحته، و30% من هذه المساحات تقع في حوض النيل، و44% تقع في المغرب العربي، و22% في الهلال الخصيب، والبقية في شبه الجزيرة العربية.

الصادرات والواردات:
تعتمد صادرات الوطن العربي في الدرجة الأولى وبشكل أساسي على النفط والغاز الطبيعي والمواد الخام، ويصدر كذلك بعض المنتجات الزراعية، بينما يستورد المعدات والأجهزة والكيماويات ووسائل النقل.. الخ.

يصدر الوطن العربي ما قيمته 267.58 مليار دولار، بينما تبلغ وارداته ما قيمته 171.06 مليار دولار¹. وفي الجدول رقم(7): خلاصة لمجموعة من الملامح التي تتصف بها الدول العربية.

¹تم الاطلاع على هذه المعلومات على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net

الجدول (7) ملامح الاقتصاديات العربية لسنة: 2006

العملة	الاحتياطي مليار دولار	الدين الخارجي مليار د	الواردات مليون دولار	الصادرات مليون دولار	معدل نمو الناتج	الناتج م خ مليار دولار	معدل التضخم	سعر الصرف	المساحة كم ²	عدد السكان مليون ن	
العراق	---	---	9431	13.544	3.00	51.784	64.8	1.467	555000	28,807	
سوريا	13.143	0.279	12.089	13.168	6.30	35.427	10.03	51150	185180	18,700	
لبنان	13.313	20.349	9.398	2.283	5.0-	22.628	5.60	1508	10400	3,925	
الأردن	6.103	7.315	12.871	7.655	6.40	14.257	6.25	0.709	92300	5,473	
السعودية	26.530	29.729	66.218	208.867	4.15	347.437	2.20	3.745	2250000	24,573	
البحرين	2.800	40.795	9.718	13.410	7.70	13.381	3.00	0.376	700000	0,724	
قطر	5.410	15.793	11.364	26.431	6.00	52.722	11.80	3.640	11500	0,838	
الإمارات	21.812	29.592	99.483	155.565	10.7	168.196	9.30	3.673	84600	4,533	
عمان	4.358	5.958	10.901-	21.557-	5.90	35.654	3.20	0.385	310500	2,567	
اليمن	7.149	5.467	2.179-	4.061-	5.50	19.595	18.40	195.050	555000	21,500	
الكويت	12.516	17.521	15.983	57.257	5.00	80.781	3.10	0.290	17800	2,991	
مصر	21.812	29.592	47.879	35.893	6.80	107.482	4.20	5.747	1002000	74,700	
ليبيا	57.443	---	15.777	37.956	6.00	48.130	3.40	1.313	1759540	6,036	
تونس	6.7	19.0	16.773	16.081	5.30	31.476	4.50	1.297	165150	10,200	
الجزائر	77.780	8.70	25.300	27.000	2.70	114.948	2.53	72.650	2381740	33,000	
المغرب	19.632	13.105	28.020	22.357	8.10	65.941	3.30	8.790	7100000	30,666	
موريتانيا	169.3	1.400	1.7	1.5	11.7	2.8	6.207.20	2.71	1030700	3,000	
السودان	2.477	28.200	7.105	6.258	10.3	36.536		217.100	2505000	38,100	
فلسطين									637657	3,512.062	
الصومال									27000	8,025.190	
جيبوتي	99.0	431.6	0.40	0.30	4.5	0.80	3.60	177.7	23200	0,8	
المجموع						1249.975			تقديرات 2007	322,670.252	

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة اعتمادا على موقعي الانترنت: [2/www.iciag.org](http://www.iciag.org) [1/www.wikipedia.org/](http://www.wikipedia.org)

يتضح جليا من الجدول عدم التجانس بين الدول العربية سواء من حيث المساحة أو عدد السكان أو حجم الدخل... الخ.

المصادر الطبيعية في الوطن العربي:
يتملك الوطن العربي ثروات طبيعية هائلة، حيث يستحوذ على أكبر احتياطي النفط في العالم والبالغ 667 مليار برميل أي ما يعادل 55.5% من الاحتياطي العالمي، وينتج حوالي 60% من الإنتاج النفطي العالمي، أما بالنسبة للغاز الطبيعي فيبلغ احتياطي العالم العربي 53.123 مليار متر مكعب أي ما يعادل 30% من إجمالي احتياط الغاز الطبيعي في العالم وينتج 12% من الإنتاج العالمي للغاز.²
لقد ترتب على ظهور البترول في المنطقة انقسام العالم العربي إلى مجموعتين من الدول، الدول المصدرة لرؤوس الأموال (الدول ذات الفائض وهي الدول البترولية) من ناحية، والدول المستوردة لرؤوس الأموال (الدول ذات العجز) من ناحية أخرى.³
وفي مقابل هذه الوفرة في الموارد النفطية يعاني من نقص في الموارد المائية فالموارد المتجددة في العالم العربي بلغت 313.3 كم³ سنويا أي ما يعادل نسبة ضئيلة للغاية وتبلغ 0.6% مقارنة بإجمالي العالم.

2- حصة العالم العربي من الاقتصاد العالمي:

¹ تم الاطلاع على هذه المعلومات على المواقع الالكترونية: www.aljazeera.net و www.wikipedia.org و www.icaig.org
² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية"، الامم المتحدة نيويورك، 2005، ص ص2-3.

³ هشام علي صادق، "النظام العربي لضمان الاستثمارات ضد المخاطر غير التجارية"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر 2003، ص8.

إن حصة العالم العربي من الاقتصاد العالمي لا تتطابق مع حصته من السكان والمساحة. والعوامل الرئيسية التي تقف وراء النمو المحدود في إجمالي الناتج المحلي هي عدم قدرة العالم العربي على تعبئة الموارد المالية المحلية أو حتى استقطاب مصادر تمويل خارجية بشكل كاف وفعال، بالإضافة إلى الحجم الضخم للاستثمارات العربية في الخارج والمقدرة بأكثر من تريليون دولار. إن أسواق المال والقطاع المصرفي مازالا غير متطورين بالشكل الكافي مما جعل الدول العربية بحاجة إلى آليات فاعلة لتحريك الموارد المالية. وفي الوقت نفسه، فإن نسب النمو المحلية والأنظمة والقوانين التجارية المعمول بها والمؤسسات شكلت حاجزا أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لم تتعد 1.49% على مدى العقد الماضي¹. ويجب ألا ننسى واقع سوق العمل في هذه الدول حيث لا تزال نسبة كبيرة منها غير متخصصة، واقتصادياتها غير متنوعة. أما الصراعات المستعرة التي تعاني منها المنطقة فتأثيرها السلبي كبير ومباشر على التجارة والإنتاج². وبالرغم من الجهود الحثيثة المبذولة لتنويع مصادر الدخل، يبقى النفط العامل المهيمن على التجارة الخارجية، بحيث يشكل حوالي 70% من إجمالي الصادرات³. وهذا ما يؤكد الجدول التالي:

الجدول (8) حصة العالم العربي من الاقتصاد العالمي سنة 2004 و2005.

العالم العربي	العالم	حصة ع العربي من إجمالي العالم (نسبة مئوية)	
		2004	2005
المساحة (ملايين الأميال المربعة)	5.3	51.8	10.2
عدد السكان (مليون نسمة)	324	6477	4.8
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)-أ-	1052	44385	2.1
إجمالي الاحتياط بالعملة الأجنبية (مليار دولار)-ب-	228.2	4183.4	5.2
إجمالي التجارة (مليار دولار)-ج-	872.9	21055.7	3.68
السائحون الواصلون (مليون سائح)-د-	54.0	808	6.4
العائدات من السياحة (مليار دولار)-ه-	35.5	682.0	4.2
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	37651	916277	3.1
إنتاج النفط (مليون برميل في اليوم)	22.2	71.8	30.3
احتياطي النفط المعروف نهاية السنة (مليار برميل)	667.4	1131.6	58.61
إنتاج الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	339.7	2819	11.4
احتياطي الغاز الطبيعي نهاية السنة (مليار متر مكعب)	53353	181848	29.3
طاقات مصافي التكرير القائمة (مليون برميل في اليوم)	7.7	84.4	8.6
استهلاك الطاقة (مليون برميل مكافئ نفط/يوم)	8.1	208.9	3.7
الموارد المائية المتجددة سنويا (كم ³ /السنة)-و-	313.3	55176	0.3

المصدر: الإسكوا، الاستعراض السنوي... في الدول العربية 2006، مرجع سابق، ص2.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار 2006"، الكويت، ص163.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية 2006، ص2.

³ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية 2005"، مرجع سابق، ص3.

*ملاحظات حول الجدول السابق:

(أ)- باستثناء فلسطين، وجزر القمر، والصومال.

(ب)- باستثناء البحرين، والجمهورية العربية السورية، وموريتانيا، والعراق، والصومال، وفلسطين.

(ج)- باستثناء فلسطين.

(د)- لا تشمل كافة الدول العربية لعدم توافر بيانات دقيقة عنها.

(ه)- لا تشمل كافة الدول العربية لعدم توافر بيانات دقيقة عنها.

(و)- الأرقام تعود إلى السنوات 2003 و2004 على التوالي.

حسب الجدول (8) يمكن القول:

إن العالم العربي الذي يغطي مساحة 5.3 ملايين ميل مربع ويضم أكثر من 320 مليون نسمة، أي ما يعادل 10.2% من مساحة العالم و5% من عدد سكان العالم، لديه في العام 2005 ناتج محلي إجمالي يقدر بحوالي 1052 مليار دولار أي ما يعادل 2.4% فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويستحوذ على 4.1% من التجارة والاستثمار الدوليين فقط¹.

3- هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية:

بلغ نصيب قطاعات الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج) حوالي 60.7% سنة 2005 وحوالي 61.9% سنة 2006، بينما بلغ نصيب قطاعات الخدمات الإنتاجية حوالي 37.7% سنة 2005 وحوالي 36.6% سنة 2006.

ويلاحظ على الناتج في قطاعات الإنتاج السلعي أن الناتج في الصناعات الإستخراجية يحتل المركز الأول في الأهمية النسبية حيث قدرت نسبته سنة 2005 بـ 38.8% وسنة 2006 بـ 40.0%، تليه الصناعات التحويلية، ثم الزراعة تأتي في المركز الثالث، وذلك في كلى العامين المذكورين².

هيكل الناتج في الصناعات التحويلية:

يلاحظ على هيكل الناتج في الصناعات التحويلية ضعف قاعدة الصناعات الرأسمالية، إذ بلغ نصيب الناتج في صناعة المعدات وآليات النقل في عام 1998 حوالي 13% تقريبا من إجمالي الصناعات التحويلية ويعكس هذا ضعف القاعدة التكنولوجية المحلية في الوطن العربي، بينما تمثل الصناعات الاستهلاكية أكثر من 50% من الناتج في الصناعات التحويلية في نفس العام. وهذا ما يؤكد الجدول الآتي:

الجدول (9) هيكل الناتج في الصناعات التحويلية العربية في عام 1997

الصناعة	(%)
الصناعات الغذائية	22
صناعة المنسوجات والملابس	15
صناعة المعدات وآليات النقل	13
الصناعات الكيماوية	23
الصناعات الأخرى	27

المصدر: محمد علي حوات، "العرب والعملة شجون الحاضر وغموض المستقبل"، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2002، ص 204.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، المرجع السابق، ص 2-3.
² الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، ص 21.

4- هيكل التجارة الخارجية:

أما التجارة الخارجية (صادرات وواردات)، فلها وزنها المؤثر في النشاط الاقتصادي في كثير من البلدان العربية، حيث بلغت نسبتها معا أكثر من 50% من الناتج الإجمالي في السنوات المذكورة. وإذا أضفنا إلى الصادرات والواردات السلعية، الصادرات والواردات غير المنظورة لبلغت نسبة التجارة الخارجية، إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة عالية في غالبية البلاد العربية، مما يؤدي بنا إلى القول أن درجة انكشاف الاقتصاد العربي على الاقتصاد الخارجي عالية، ولها مخاطرها على الاستقرار الاقتصادي في البلدان العربية¹.

ويوضح لنا الجدول رقم (10): تركيبة كل من الصادرات والواردات حسب بنودها السلعية المختلفة بالنسبة المئوية للفترة 2002-2006، حيث يبدو جليا العجز الكبير للدول العربية في الجانب الصناعي والتقني بالدرجة الأولى والعجز في الجانب الغذائي بالدرجة الثانية في جانب الواردات. كما يبدو وبشكل أوضح الوزن النسبي الكبير للصادرات النفطية والذي تراوح بين 67.6% و76.6%، وهو دليل على مدى اعتماد وارتباط اقتصاديات هذه الدول بالسوق العالمية لهذه السلعة.

¹ محمد علي حوات، "العرب والعولمة شجون الحاضر وغموض المستقبل"، مرجع سابق، ص ص 203-205.

الجدول(10):

الهيكل السلعي للتجارة العربية الخارجية للفترة (2002-2006). بالنسبة المئوية

الواردات العربية					الصادرات العربية					
2006*	2005	2004	2003	2002	2006*	2005	2004	2003	2002	
11.7	12.0	12.5	14.0	15.2	2.5	2.7	3.1	3.5	3.9	الاعذية والمشروبات
4.9	5.0	5.1	4.9	4.8	2.0	2.1	2.6	2.5	2.7	المواد الخام
7.7	7.5	5.9	4.9	4.6	76.6	75.4	71.0	69.7	67.6	الوقود المعدني
8.4	8.5	8.6	9.0	8.8	3.1	3.2	4.1	4.1	4.5	المنتجات الكيماوية
36.8	36.2	36.4	35.7	35.5	3.3	3.6	4.2	4.1	4.4	الالات ومعدات النقل
27.8	28.1	29.0	28.9	28.6	11.8	12.3	14.2	15.2	16.0	المصنوعات
2.7	2.7	2.5	2.6	2.5	0.7	0.7	0.8	0.9	0.9	سلع اخرى
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	

*بيانات أولية.

المصدر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، ص153.

4- الدول العربية وبرامج التعديل الهيكلي:

إن عملية نقل الملكية في الدول العربية لم تحسن من الوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها، فمؤشر المديونية يشير إلى التصاعد المستمر في مديونية هذه الدول بعد مباشرة عمليات التعديل الهيكلي، حيث ارتفعت من 141.417 مليون دولار عام 1990 إلى 157.738 مليون دولار عام 1995، كما أن معدلات البطالة والفقر ما زالت مستمرة وأخذت بالتزايد حيث تفوق معدلات البطالة في الدول العربية بشكل وسطي نسبة 15% من قوة العمل وهي أعلى من معدلاتها في السنوات السابقة على الإصلاح، كما أن معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام ما زالت منخفضة بدرجة كبيرة ومتأثرة بأوضاع سوق النفط العالمي، أكثر من اعتمادها على أداء قطاعات الإنتاج الأخرى، ونتيجة التزام معظم الدول العربية بتطبيق برامج التعديل الهيكلي فقد أصبحت ذات قدرات محدودة على دفع عملية التنمية وتوجيهها، كما أدى التزامها هذا إلى ضعف قدرتها على التكامل العربي، وإقامة السوق العربية مشتركة، وقلل من قدرة اقتصادياتها على الاندماج في السوق العالمية والانفتاح المتسرع عليها. وقد ترتب عن الخصوصية وتراجع دور القطاع العام إلى انخفاض حصة الإنفاق الاستثماري من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، ولقد حققت الدول العربية معدلا وسطا سنويا للنمو في حصة الفرد من الناتج الإجمالي تقدر بنسبة 2.7% خلال السنوات 1965-1980. وخلال السنوات 1980-1990 كان معدل النمو سلبيا بما يعادل 1.2% سنويا. ويتضح أن الإعفاءات والتسهيلات المقدمة لرأس المال المحلي والأجنبي لم تحفز الاستثمار بشكل كاف للتعويض عن النقص الحاصل في الاستثمارات العامة، حيث بلغ معدل الاستثمار الإجمالي في الدول العربية حوالي 26.7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1980، وتراجع عام 1994 إلى 25.5% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لذلك العام.

عموما أدت الخصوصية في الدول العربية إلى ارتفاع كبير في معدلات البطالة، وتراجع كبير في الأهداف الاجتماعية، وتفاوت في الدخول والثروات، وانخفاض مستوى الطلب الكلي، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي. وقد أدى انخفاض متوسط دخل الفرد مع عدم المساواة في توزيعه إلى زيادة في معدلات الفقر في الكثير من الدول العربية. ويعود ذلك كله إلى أن برامج التعديل الهيكلي والخصوصية التي لم تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي¹.

يضاف إلى هذا السجل مشكلات التضخم المستمرة والعجز في الموازين العامة وموازين المدفوعات والإسراف الحكومي وانخفاض معدلات الإصلاح الزراعي وعجز التعليم عن توفير المتخصصين (تعليم الموظفين) ونقص إنتاجية العمالة ومحاولات تغطية العجز بالاقتراض الخارجي

¹ ضياء مجيد الموسوي، "العولمة واقتصاد السوق الحرة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2-2005، صص 133-135.

وانخفاض قدرة الاقتصاديات العربية عن تلقي تمويل خارجي بشروط مناسبة، ومحصلة كل ذلك انخفاض القيمة الحقيقية للدخل الفردي، ضف إلى ذلك تدهور البيئة والثقافة وأزمة المياه¹.

المطلب الثاني: حصة الدول العربية في الاستثمار الأجنبي المباشر

تتميز حصة الدول العربية بالضآلة رغم جهودها المبذولة من أجل الاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، ورغم التسهيلات والإعفاءات المقدمة إلى رأس المال الأجنبي والمحلي (تحويل الأرباح، اللجوء إلى التحكيم الدولي، إعفاءات جبائية... الخ)- وبالتالي سيؤثر ذلك في فعالية دوره في تنمية الاقتصاديات العربية²- حيث ضلت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية إلى إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم تتراوح بين 0.23% و 2.1% على مدى العقدين الماضيين³.

إلا أن هذه النسبة أخذت في الارتفاع منذ سنة 2002 حيث ارتفعت من 1.13% سنة 2002 إلى 4.11% سنة 2005 وهي نسبة غير مسبوقة فقد وصل مبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية سنة 2005 إلى 37.651 مليون دولار في حين كان مبلغه سنة 2002 لا يتعدى 8.074 مليون دولار.

كذلك ارتفع نصيب الدول العربية نسبة إلى نصيب الدول النامية من 5.19% سنة 2002 إلى 11.3% سنة 2005، والذي كان لا يتجاوز 5% خلال العقدين الماضيين.

ويعزى هذا الارتفاع في نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي وصل إلى معدل نمو 75%⁴ سنة 2005 في حصة الدول العربية عالمياً إلى النمو الاقتصادي في الدول العربية المنتجة للنفط والناجح عن ارتفاع أسعار النفط لمعدلات غير مسبوقة، وتنامي الاستثمارات العربية البينية، بتأثير تزايد العوائد النفطية، وقيام عدة دول عربية بفتح قطاعات جديدة للاستثمار كقطاعات الخدمات، المتمثلة بالاتصالات والنقل والإعلام والطيران المدني، وقطاعات النفط والغاز والتعدين والكهرباء، والتوسع في إطلاق المشاريع الصناعية والسياحية والعقارية الضخمة، ومشاريع البنية التحتية من مطارات وموانئ وسكك حديدية، وتنشيط برامج الخصخصة في عدد من الدول العربية خاصة في قطاعات هامة مثل الاتصالات والبنية التحتية والسياحة. يضاف إلى ذلك، تنامي جهود الترويج القطرية، والتحسين المستمر في مناخ الاستثمار، وتعزيز الشفافية، وتسهيل بيئة الأعمال، ومعالجة معوقات الاستثمار، وتوفير المعلومات الحديثة والدقيقة، وتأسيس قواعد البيانات وفق المعايير الدولية⁵.

كما أدى الارتفاع في أسعار النفط إلى زيادة الاستثمارات في قطاع النفط ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتركز في هذا القطاع بشكل خاص. بالإضافة إلى النمو الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً والذي ارتفع من 716.128 مليون دولار سنة 2002 إلى 916.277 مليون دولار في 2005 على سبيل المثال.

تجدر الإشارة إلى ارتفاع حصة الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من حوالي 40 دولاراً للفرد في عام 2004 إلى 116 دولاراً في عام 2005⁶.

¹ فريد النجار، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2000، ص ص 43-45.

² ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص ص 125-126.

³ تم الحصول على ذلك من خلال تفحص الجدولين المتواجدين في كل من: نشرة ضمان الاستثمار، العدد، 138 أكتوبر 1999، ص 5. ونشرة ضمان الاستثمار، العدد 4-2006، ص 11.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، الكويت، العدد 4-2006، ص 3.

⁵ المرجع السابق، ص 3.

⁶ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية 2006"، مرجع سابق، ص 3.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الوارد إلى الدول العربية:

خلال الفترة من 1996-2005 بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الوارد إلى الدول العربية 115.5 مليار دولار وبنسبة 1.49% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الصعيد العالمي، وبنسبة 5.29% على صعيد الدول النامية، وبمعدل تدفق سنوي بلغ نحو 11.5 مليار دولار خلال الفترة ذاتها. وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (11) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية للفترة 1996-2005. مليون دولار المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2006، ص 161.

الدولة/السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
الإمارات	301	232	258	-985	-515	1.184	1.307	4.256	8.359	12.000	26.397
مصر	636	887	1.076	1.065	1.235	510	647	237	2.157	5.376	13.826
المغرب	357	1.188	417	850	215	2.825	81	2.429	1.070	2.933	12.765
السعودية	-1.129	3.044	4.289	-780	-1.884	20	453	778	1.942	4.628	11.361
لبنان	80	150	200	250	298	249	257	2.860	1.899	2.573	8.816
السودان	-	98	371	371	392	574	713	1.349	1.511	2.305	7.684
الجزائر	270	260	501	507	438	1.196	1.065	634	882	1.081	6.934
البحرين	1.048	329	180	454	364	81	217	517	865	1.049	6.104
تونس	351	365	668	368	779	486	821	584	639	782	5.843
قطر	339	418	347	113	252	296	624	625	1.199	1.469	5.682
الأردن	16	361	310	158	787	100	64	436	651	1.532	4.415
سوريا	89	80	82	263	270	110	1.030	180	275	500	2.879
عمان	60	65	101	39	16	83	26	489	200	715	1.794
موريتانيا	4	1	-	1	40	92	118	214	5	115	590
الكويت	347	20	59	72	16	-147	7	-67	24	250	581
فلسطين	4	7	218	189	62	20	-5	-	-3	-	492
العراق	1	1	7	-7	-3	-6	-2	-	90	300	381
جيبوتي	3	2	3	4	3	3	4	14	39	23	98
الصومال	1	1	-	-1	-	-	-	-1	21	24	45
ليبيا	-136	-82	-128	-128	-124	-101	145	142	-364	261	-533
اليمن	-60	-139	-219	-308	6	136	102	6	144	-266	-598
إجمالي دع	3.582	7.288	8.740	2.95	2.629	7.711	8.074	15.682	21.605	37.650	115.456
الدول نامية	152.700	193.244	194.055	231.880	252.459	219.721	155.528	175.138	275.032	334.285	2.184.022
العالم	386.100	481.911	690.905	1.086.750	1.387.953	817.574	716.128	557.869	710.755	916.277	7.752.222

2- الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الصادر من الدول العربية:

من جهة أخرى بلغ مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الصادر من الدول العربية خلال الفترة من 1996 إلى 2005 ما قيمته 27 مليار د بنسبة 0.04% من الاستثمار الصادر عالمياً وبمعدل تدفق سنوي بلغ نحو 2.7 مليار د¹. كما يوضحه الجدول.

الدولة/السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
الإمارات	-	208	-30	115	2.094	441	407	991	1.007	6.661	11.894

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2006، مرجع سابق، ص 51.

4.013	1.123	1.036	741	190	216	10	163	181	48	305	البحرين
2.811	1.183	709	83	143	-44	155	50	74	215	243	السعودية
2.295	715	627	611	96	92	125	5	-1	19	6	لبنان
1.206	-	-	-	-	380	213	169	160	142	142	فلسطين
1.082	4.709	2.528	-4.989	-155	365	-303	23	-1.867	-969	1.740	الكويت
830	138	-271	63	-136	84	98	208	20	284	63	ليبيا
784	352	192	-2	-21	112	41	30	46	20	40	قطر
618	92	159	21	28	12	51	3188	20	166	5	مصر
486	174	32	20	28	97	58	47	1	9	30	المغرب
480	23	258	14	100	9	18	3	-5	8	2	الجزائر
445	44	250	153	-	-1	-2	3	2	1	2	عمان
42	13	4	5	2	-	2			9	2	تونس
11	-	-		11							اليمن
8	-	-	3	25	9	5	5	2	2	-43	الأردن
0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سوريا
-1	-	-	-1								موريتانيا
27.004	15.227	6.531	-2.287	718	1.772	2.565	877	-1.098	162	2.537	إجمالي دع
947.277	117.463	112.833	35.566	47.775	59.861	98.929	75.488	53.438	193.224	152.700	الدول النامية
7.360.947	778.725	813.068	561.104	652.181	721.501	1.186.838	1.092.240	687.240	481.911	386.100	العالم

الجدول (12) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الدول العربية للفترة (1996-2005). مليون دولار
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2006، ص 162.

3- نصيب الدول العربية في عمليات التملك والاندماج:

بلغ الحجم التراكمي لعمليات الاندماج والتملك للفترة من 1996 إلى 2005 نحو 5.3 تريليون د عالميا، بلغت حصة الدول العربية منها كبايع وكمشترين 56.4 مليار د أي بنسبة 1.1%¹. وقد كان نصيبها من هذه العمليات في العام (2005) 3.7 مليار دولار، أي ما نسبته 0.5%، وهو أقل بكثير من نصيبها في التدفق العالمي الاستثمار الأجنبي المباشر².

4- الشركات المتعددة الجنسيات في الدول العربية:

أما عن عدد الشركات المتعددة الجنسيات الرئيسية في الدول العربية فقد بلغ وفق قاعدة بيانات (ندوة الأمم المتحدة cnuCED) للشركات 490 شركة من أصل 77 ألف شركة على مستوى العالم، إلى جانب 4882 شركة شقيقة وفرعية من أصل 773 ألف شركة شقيقة وفرعية على مستوى العالم، وتركز التوزيع الجغرافي لهذه الشركات كما يلي:

تونس (142 شركة رئيسية و2703 شركة شقيقة وفرعية) والإمارات (51 شركة رئيسية و913 شركة شقيقة وفرعية) والسعودية (74 شركة رئيسية و166 شركة شقيقة وفرعية) وسلطنة عمان (92 شركة رئيسية و49 شركة شقيقة وفرعية) والمغرب (3 شركة رئيسية و366 شركة شقيقة وفرعية)

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2006، مرجع سابق، ص 52.
² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية 2006"، مرجع سابق، ص 6.

والبحرين(13 شركة رئيسية و87 شركة شقيقة وفرعية) والأردن (16 شركة رئيسية و33 شركة شقيقة وفرعية)¹.

إن انخفاض نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في اقتصاديات الدول العربية لا يزال يبطل اندماجها في الاقتصاد العالمي بصورة عامة ويؤخر تكاملها مع عجلة الإنتاج العلمي بصورة خاصة. فالشركات المتعددة الجنسيات هي المسيطرة حالياً على العملية الإنتاجية العالمية في مختلف القطاعات، كما أنها تسيطر على الاستثمار الأجنبي المباشر كما سبقت الإشارة في الفصل الأول من هذا البحث.

5- رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية:

تعكس نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي مدى أهمية تدفق هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي، وبالتالي مدى الأثر الذي يحققه على اقتصاد البلد المضيف لهذا الاستثمار وتشير الأرقام في الجدول الآتي إلى أن أكبر المساهمات تحققت في الدول العربية ذات الاقتصاد الصغير نسبياً مثل: البحرين، لبنان، الأردن، تونس والمغرب، وهي دول في مجملها غير مصدرة رئيسية للنفط، في حين أن الدول ذات الاقتصاد الكبير نسبياً مازالت نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها أقل من متوسط الدول النامية وهنا نشير إلى الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية والكويت والجزائر وليبيا. أما في الجمهورية اليمنية، فالأمر يختلف حيث أنها من الدول الأقل نمواً في العالم وهي بحكم وضعها وتركيب اقتصادها غير جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج النفط، كما أن حجم الاحتياطي النفطي لديها يؤثر على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للموارد الطبيعية. ولكن يلاحظ أن أثر نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المحلي ليس مضموناً أو آلياً، بل يعتمد على قدرة الدول على خلق نوع من الارتباط بين هذا الاستثمار والاقتصاد المحلي، ويعتمد خاصة على مدى نجاح الشركات المحلية في خلق ارتباط بالشركات الأجنبية.

6- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الدول العربية:

لازالت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الدول المصدرة الرئيسة للنفط (السعودية، الكويت، عمان، الجزائر، الجماهيرية الليبية...) منخفضة، باستثناء الإمارات العربية المتحدة، مقارنة ببقية الدول العربية. وهذا يشير إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات دول المنطقة كان له أثر أكبر في الدول التي تعتمد بشكل أقل على تصدير النفط والغاز، أي الدول ذات الاقتصاد المتنوع مثل الأردن ومصر ولبنان والبحرين². والجدول التالي يوضح نسب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الناتج المحلي وتكوين رأس المال الثابت في مختلف الدول العربية، وهو يؤكد ما تطرقنا له في الفقرتين 5 و6.

الجدول (13): نسب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الناتج المحلي وتكوين رأس المال الثابت في مختلف الدول العربية للسنوات 2003، 2004، 2005 على التوالي

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2006، مرجع سابق، ص 46.
² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية 2006"، مرجع سابق، ص 8-10.

	رصيد إ أم نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي			تدفق إ أم نسبة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت		
	2003	2004	2005	2003	2004	2005
الأردن	28.3	31.9	39.8	20.9	23.6	53.0
الإمارات	4.4	-8.5-أ	21.1	21.4	37.8	51.8
البحرين	72.4	70.5	64.1	27.8	36.4	42.0
تونس	66.0	61.7	56.1	10.0	10.1	12.1
سوريا	-8.2-ب	-10.22-ب	12.12-ب	3.6	5.4	9.5
الجزائر	9.6	9.1	8.1	4.0	4.2	4.9
ليبيا	..	2.6	1.4	5.2	(12.2)	8.6
جزر القمر	7.4	6.9	6.5	3.1	(0.3)	3.0
جيبوتي	8.3	12.8	15.4	14.1	47.1	26.4
السودان	23.1	26.1	28.3	41.8	35.8	52.2
الصومال	0.3	0.8
العراق	..	1.8	1.3
سلطنة عمان	12.6	14.0	13.3	14.4	4.3	14.7
فلسطين	21.9	26.9	25.3
قطر	16.0	14.6	16.2	10.0	18.1	21.2
الكويت	1.2	0.7	0.9	(1.0)	0.3	3.0
لبنان	11.0	11.6	68.5	70.8	41.2	53.3
مصر	26.2	27.1	31.0	2.0	16.8	33.6
السعودية	12.1	-8.2-ج	-8.5-ج	2.0	4.5	9.4
المغرب	26.0	36.1	43.9	23.1	8.7	22.1
موريتانيا	51.1	64.2	35.3	81.9	1.4	33.3
اليمن	11.0	7.7	6.5	0.3	6.8	(12.0)
العالم	22.9	21.7	22.7	7.3	7.7	9.4
الدول النامية	31.4	26.4	27.0	8.8	10.7	12.8
الأرجنتين	27.1	35.3	30.4	8.4	14.6	11.8
فرنسا	24.7	26.5	28.5	12.5	8.0	15.5
هون كونغ الصين	236.5	277.6	299.9	40.6	96.4	27.0

المصدر (اسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية 2006، ص 9. ملاحظات خاصة بالجدول 13:

- (أ) معناها القيمة سالبة... بيانات غير متوافرة.
(ب) مبنية على مسح شامل للشركات التي يساهم فيها إ أم كجزء من مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان إ أم في الدول الأعضاء في الاسكوا، والذي تنفذه الاسكوا مع وزارة الاقتصاد والتجارة في الإمارات.
(ج) مبنية على مسح شامل للشركات التي يساهم فيها إ أم كجزء من مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان إ أم في الدول الأعضاء في الاسكوا، والذي تنفذه الاسكوا مع هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء في سورية وبرنامج الأمم م في دمشق.
(د) مبنية على مسح شامل للشركات التي يساهم فيها إ أم..... والذي تنفذه الاسكوا مع الهيئة العامة للاستثمار في السعودية.
في الشكل والجدول التالية خلاصة لكل ما سبق في هذا المبحث:

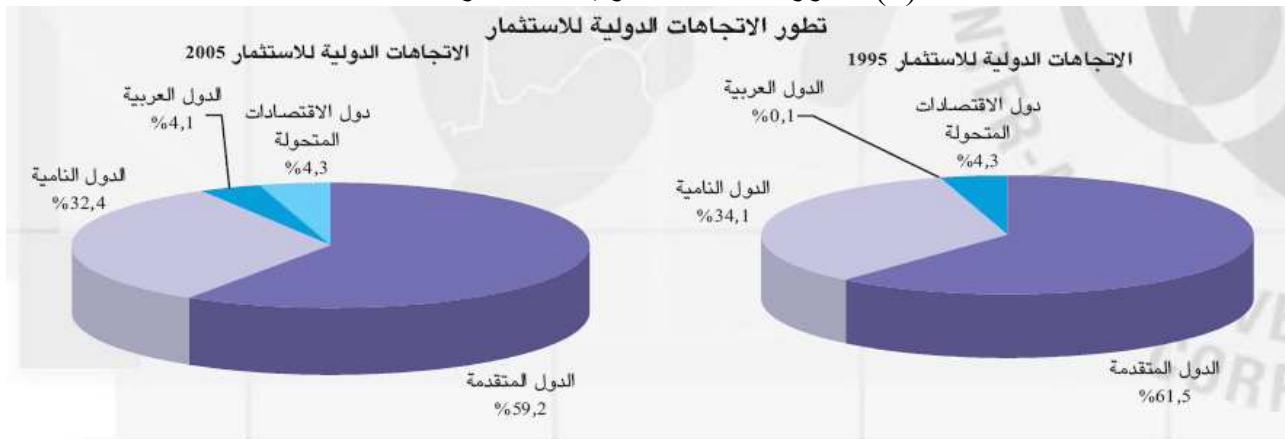
الجدول (14) حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1996-2005)

المجموع	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
العالم	7.752.222	916.277	710.755	557.869	716.128	817574	1.387.953	1.086750	690.905	481.911	386.100
الدول المتقدمة	5.314.695	542.312	396.145	358.539	547.778	574.483	1.107.987	828.352	472.545	269.654	219.900
الدول النامية	2.184.022	334.285	275.032	175.138	155.528	219.721	252.459	231.880	194.055	193.224	152.700
مجموع الدول العربية	115.456	37.650	21.605	15.682	8.074	7.711	2.629	2.495	8.740	7.288	3.582
نسبة الدول العربية للدول النامية	%5.29	%11.26	%7.86	%8.95	%5.19	%3.51	%1.04	%1.08	%4.50	%3.77	%2.35

%1.49	%4.11	%3.04	%2.81	%1.13	%0.94	%0.19	%0.23	%1.27	%1.51	%0.93	نسبة الدول العربية للعالم
5.331.016	716.302	380.598	296.988	369.789	593.960	1.143.816	766.044	531.648	304.848	227.023	عمليات الاندماج والتملك
%0.35	%0.52	%0.25	%1.93	%0.17	%0.54	%0.15	%0.15	%0.09	%0.30	%0.11	حصة الدول العربية
18.772	3.722	957	5.718	611	3.225	1.744	1.181	466	904	244	عمليات الاندماج والتملك كيان
%0.71	%3.33	%0.34	%0.67	%0.81	%0.12	%0.17	%0.18	%0.07	%0.61	%0.53	حصة الدول العربية
37.635	23.838	1.282	1.282	3.005	740	1.900	1.417	397	1.874	1.201	عمليات الاندماج والتملك كمشتر

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2006، ص 163
يوضح كلا من الجدول والشكل التاليين الفرق الكبير بين حصة الدول العربية بين سنة 1996 وسنة 2005 حيث ارتفعت من 0.93% نسبة إلى إجمالي تدفقات العالم سنة 1996 إلى 4.11% سنة 2005

الشكل (6): تطور الاتجاهات الدولية للاستثمار



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 4-2006، ص 13.
الجدول (15): تطور التدفقات التراكمية للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية

الدولة/السنة	2005	2000	1990
مصر	28.882	18.254	11.043
الإمارات	28.168	1.061	751
السعودية	26.066	17.577	21.894
المغرب	22.818	8.722	2.508
تونس	16.924	11.545	7.615
لبنان	15.107	4.988	53
سوريا	8.439	1.699	374
البحرين	8.276	5.906	552
الجزائر	8.272	3.497	1.521
السودان	7.850	1.398	55
قطر	6.124	1.612	63
الأردن	5.116	2.284	615
عمان	4.025	2.506	1.706
اليمن	983	1.336	180
فلسطين	944	932	-
الكويت	708	608	37
موريتانيا	684	140	59
ليبيا	533	472	678
العراق	357	-	-
جيبوتي	108	40	13
الصومال	48	4	-

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار،
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد
4-2006، ص 13.

1- التوزيع الجغرافي:

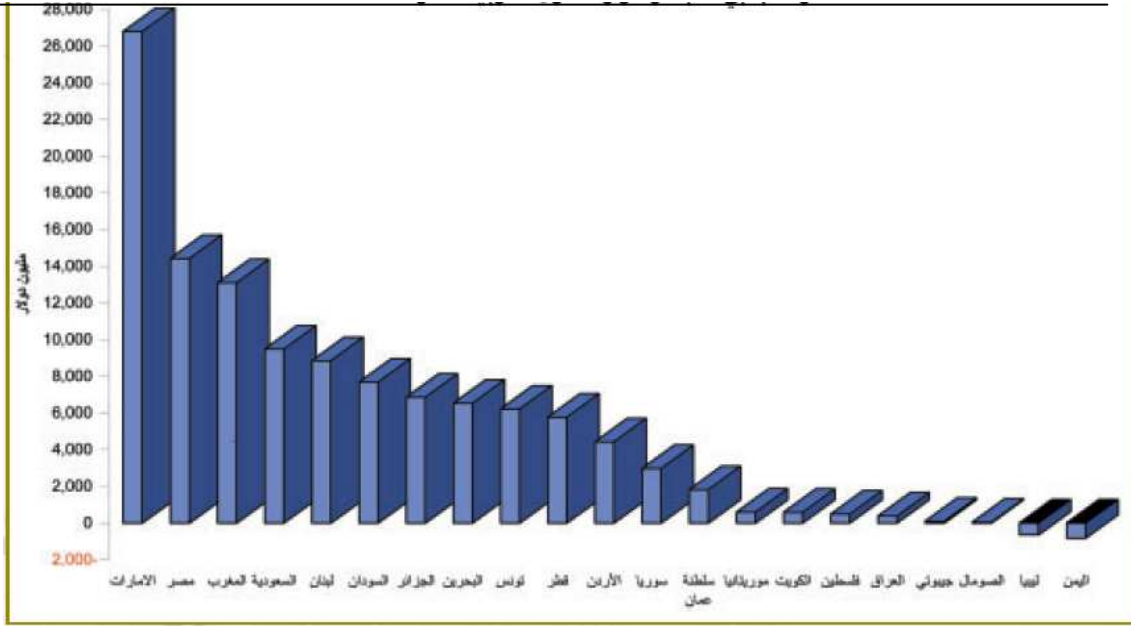
عند تحليل الأرقام الموجودة في الجداول السابقة (الجدول رقم: 10، 11، 12، و 14) نلاحظ أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن موزعا توزيعا متساويا، حيث أن مجموعة صغيرة من هذه الدول تستأثر بالجزء الأكبر من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. فعلى سبيل المثال بلغ نصيب الأردن، ومصر، والسعودية والإمارات العربية المتحدة أكثر من 62% من إجمالي حجم التدفق إلى الدول العربية ككل سنة 2005. كذلك نلاحظ أن الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، أصبحت تحقق تقدما أكبر في مجال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ نصيب الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وعمان وقطر في عام 2005 حوالي 50% من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه نظرا إلى الخطوات التي قامت بها هذه الدول من أجل تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وفتح قطاعات إضافية لمشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر وسيكون لفتح قطاع النفط والغاز الطبيعي أمام مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر دور إيجابي في زيادة نصيب هذه الدول من التدفق العالمي. أما بالنسبة لجمهورية مصر على سبيل المثال فارتبط الارتفاع في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة عوامل من أهمها برامج الخصخصة واتجاه الحكومة إلى السماح بخصخصة قطاع البنوك.

من ناحية أخرى، تصدرت السعودية قائمة الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عام 2006 بنحو 18.3 مليار دوحصة 38% من إجمالي الاستثمارات الواردة تليها مصر (12.9 مليار دوحصة 27%)، ثم تونس (3.4 مليار دوحصة 7%)، المغرب (3.3 مليار دوحصة 6.9%)، السودان (2.8 مليار دوحصة 5.9%)، ليبيا (2.6 مليار دوحصة 5.4%)، وقد استحوذت هذه الدول الست على حصة 90.8% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة.

ومن خلال تحليل أرقام الجداول الخاصة بالتدفقات التراكمية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية للفترة (1996-2005) الواردة سابقا، نجد أن الإمارات قد تصدرت الدول العربية باستقطابها تدفقات تراكمية خلال الفترة بلغت 26.4 مليار دولار وما نسبته 22.8% من إجمالي التدفقات التراكمية، تليها مصر بنحو 13.8 مليار دولار وما نسبته 12% والمغرب بنحو 12.8 مليار دولار وما نسبته 11% والسعودية بنحو 11.4 مليار د ونسبة 9.8% ولبنان بنحو 8.8 مليار د ونسبة 7.6% والسودان بنحو 6.1 مليار دولار وما نسبته 5.3% وتونس بنحو 5.8 مليار دولار وما نسبته 5.1% وقطر بنحو 5.7 مليار دولار وما نسبته 4.9% والأردن بنحو 4.4 مليار دولار وما نسبته 3.8% وسوريا بنحو 2.9 مليار دولار وما نسبته 2.5% وسلطنة عمان بنحو 1.8 مليار دولار وما نسبته 1.5%. وجلبت كل من موريتانيا والكويت وفلسطين والعراق وجيبوتي والصومال تدفقات تراكمية خلال الفترة تقدر بأقل من مليار دولار، في حين سجلت كل من ليبيا واليمن تدفقات تراكمية سالبة¹. كما يؤكد الشكل (7) ذلك.

الشكل (7) الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية للفترة 1995-2005.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2006.

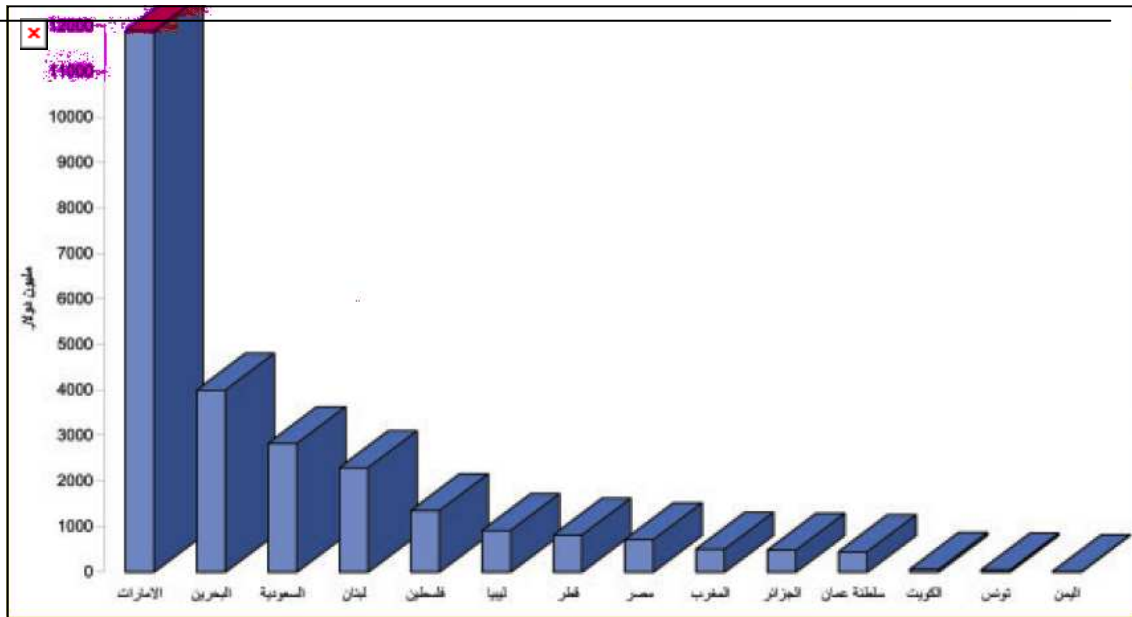


المصدر: نشرة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد 4-2006، ص 14.

2. الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة:

أشار ندوة الأمم المتحدة (cnuCED) لعام 2006 إلى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية في عام 2005 إلى نحو 15.2 مليار دولار، مقابل 6.5 مليار في عام 2004، وشكلت أربع دول خليجية ما نسبته 90% من إجمالي الاستثمارات الصادرة جاء في مقدمتها الإمارات باستثمارات بلغت 6.6 مليار دولار تليها الكويت بنحو 4.7 مليار دولار ثم السعودية بنحو 1.2 مليار دولار والبحرين بنحو 1.1 مليار دولار. وذلك كما يوضح الشكل 2-3:

الشكل (8) الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية 1995-2005.



2- التوزيع القطاعي:

وتتركز معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات محدودة، على رأسها قطاع النفط والصناعات الإستخراجية الأخرى. وتشير الإحصائيات إلى أن الإيرادات التي تحصل عليها الشركات المتعددة الجنسيات في القطاعات الحقيقية يقل كثيرا عن إيراداتها من الخدمات في القطاع المالي، وعلى سبيل المثال بلغ نصيب 500 شركة متعددة الجنسيات تنتمي إلى القطاع المالي (بنوك، تأمينات، مؤسسات ادخار، بيوت استثمار) 22.5% من جملة إيراداتها بينما لم تحقق الإيرادات من صناعة التعدين والمنتجات المعدنية سوى 2.8% من مجموع الإيرادات¹.

وقد كان التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2005 في الدول التي توفرت عنها المعلومات وهي: الأردن، تونس، السعودية، السودان، سلطنة عمان، ليبيا، مصر، المغرب واليمن كما يلي²:

قطاع الزراعة: 0.78%.

قطاع الخدمات: 44.84%

قطاع الصناعة: 53.68%.

ويتبين أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتركز في قطاع الصناعة والمتمثلة في الصناعات الإستخراجية للنفط والموارد الأخرى، أما عن ضالة الحصة الموجهة لقطاع الزراعة فيرجع إلى أسباب عديدة أهمها:

- 1- عدم تطور القطاع في الوطن العربي.
- 2- قلة الأراضي الزراعية وتدهورها وكذلك الموارد المائية كما سبقت الإشارة.
- 3- طول فترة الاسترداد وارتفاع نسبة رأس المال المستثمر في المشاريع الزراعية.
- 4- ارتفاع درجة المخاطر لأسباب طبيعية وغير طبيعية.
- 5- القيود المفروضة على امتلاك الأراضي.

3- المقارنة بين إمكانات وأداء الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ترصد (ندوة الأمم المتحدة cnuCED) مؤشرين مهمين لمقارنة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول، مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقيس وضع القطر من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصته من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية. ومؤشر إمكانات القطر الذي يقيس قدرته المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويتكون من 12 عنصر هي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للقطر، حصة القطر من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، حصة القطر من صادرات الخدمات للعالم، وحصة القطر من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم. وقد شملا هذين المؤشرين ست عشر دولة عربية من أصل 141 دولة على مستوى العالم، ندرج ترتيبها وفق موقع كل منها في الجدول التالي:

¹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 126.
² تم الاطلاع على هذه المعلومات على الموقع: www.iciag.org

الجدول (16) وضع الدول العربية في مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
مؤشر أداء القطر مؤشر إمكانات القطر

الدولة	2004	2003	الدولة	2005	2004
قطر	10	10	السودان	16	19
الإمارات	27	23	البحرين	22	32
البحرين	30	29	سوريا	101	113
السعودية	35	31	الأردن	19	46
ليبيا	41	46	قطر	54	56
الكويت	42	40	المغرب	43	67
عمان	57	54	تونس	77	75
الأردن	63	61	لبنان	7	8
لبنان	60	59	الجزائر	109	95
تونس	69	66	الإمارات	15	25
الجزائر	65	73	مصر	66	98
مصر	81	82	عمان	91	99
اليمن	93	88	ليبيا	136	139
المغرب	89	89	السعودية	110	123
سوريا	95	85	اليمن	139	117
السودان	123	128	الكويت	132	138

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2006، ص 53.

يتكون مؤشر إمكانات القطر للحصول على رأس المال من سبعة (7) عناصر اختيرت على أساس كونها مهمة في مجال تمويل الأنشطة الاقتصادية هي: البيئة الاقتصادية الكلية، المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات المالية والمصرفية، أسواق الأسهم، أسواق السندات، توافر المصادر البديلة لرأس المال، وسهولة دخول الأسواق العالمية للحصول على رأس المال الخارجي، تم احتساب متوسط هذه القيم السبعة والتي تتراوح بين (0 و 10).

أما مؤشر الأداء فهو يقيس الأداء الفعلي من خلال حساب نصيب الدولة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي¹.

وبناء على تقاطع مؤشري أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر صنفندوة الأمم المتحدة cnuiced الدول العربية ضمن المجموعات التالية الموضحة في الجدول (17):
الجدول (17) مجموعات الدول العربية حسب مؤشر أداء القطر

المجموعة	متوسط الفترة
مجموعة الدول السابقة (أداء مرتفع/ إمكانات مرتفعة)	2004 قطر- تونس - البحرين
مجموعة الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض/ إمكانات عالية)	2005 البحرين- الأردن- قطر- لبنان - الإمارات الأردن- الكويت- لبنان- ليبيا- عمان- السعودية- تونس

¹ كريمة نعمة، "مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية"، مجلة الجندول للعلوم الإنسانية، العدد 30 سبتمبر 2006. على الموقع
www.uluminsania.net

مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها (أداء مرتفع/ إمكانات منخفضة)	المغرب- السودان - سوريا	المغرب- السودان
مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض/ إمكانات منخفضة)	الجزائر- مصر- اليمن	مصر- سوريا- اليمن

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2006، ص 53.

بالتالي نستنتج أن أغلب الدول العربية لها ميزات نسبية تؤهلها لمضاعفة حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فعلية الخصوصية لا تزال في بدايتها في معظم الدول العربية، وهناك قطاعات اقتصادية رئيسية لم تفتح بعد لمشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن دولاً عربية عدة تملك أسواقاً كبيرة نسبياً، الأمر الذي يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن أسواق جديدة. هذا بالإضافة إلى توافر الموارد الطبيعية والبشرية التي تؤهل هذه الدول لزيادة نصيبها من التدفق العالمي للاستثمار وعليه، يمكننا أن نشير إلى أن أداء الدول العربية في عملية التكامل مع الاقتصاد العالمي لا يرقى إلى مستوى إمكاناتها في هذا المجال، مما يضع مسؤولية كبيرة على هذه الدول لتقليص الفجوة بين الأداء والإمكانية من أجل تسريع عملية التكامل مع الاقتصاد العالمي¹.

وقد أدى الارتفاع في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدد كبير من الدول العربية إلى تقدمها في الترتيب العالمي من حيث الأداء مقارنة بالإمكانية. ما يمكن استخلاصه كذلك هو انخفاض نصيب الدول العربية من الحجم العالمي للاندماج والاقتناء.

المبحث الثاني:

تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية

المطلب الأول: معوقات ومحفزات الاستثمار في البيئة العربية

1- تعريف مناخ الاستثمار:

تشير عبارة مناخ الاستثمار في قطر أو إقليم معين إلى مجموعة الأوضاع والظروف والسياسات الاقتصادية والسياسية والقانونية والجغرافية والديمقراطية والاجتماعية والتي تكون بتداخلها وتفاعلها محصلة نهائية (بيئة الأعمال) قد تكون ملائمة لقيام الاستثمارات الأجنبية وبالتالي جاذبة لها أو مناهضة الاستثمارات الأجنبية وبالتالي طاردة لها².

وقد عرفه التقرير السنوي للتنمية الذي صدر عن البنك الدولي تحت عنوان "تحسين مناخ الاستثمار للجميع": أن مناخ الاستثمار في مجمله يتكون من عدة عوامل تتأثر بعناصر خارجية تشمل الموقع الجغرافي والثروة الطبيعية للقطر ومناخه وعدد سكانه، الذي يحدد حجم السوق، والدوق الاستهلاكي المحلي، وهذه عناصر تصعب السيطرة عليها مباشرة، ومجموعة من العناصر الداخلية التي ترتبط بوضع السياسات الحكومية ونوعية إجراءاتها، والتي تعتبر العنصر الأساسي لتحديد مدى ملائمة مناخ الاستثمار وهذه يمكن التحكم فيها من خلال التزام الدول بأفضل الممارسات. ومن هنا كانت المسؤولية القطرية المباشرة للحكومات لخلق مناخ الاستثمار الملائم. حيث أشار التقرير إلى أن اختلاف هذه العناصر يحدد مدى التباين في مناخ الاستثمار بين الدول وكذلك جهودها داخل الدولة الواحدة، وينعكس ذلك على اختلاف تأثير مؤسسات القطاع الخاص بتكلفة أداء الأعمال خاصة خدمات البنية التحتية، وكذلك التكاليف الناجمة عن تطبيق اللوائح التنظيمية وإجراء المعاملات الإدارية، وهي تكاليف قد تصل

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية 2006"، مرجع سابق، ص 11.

² زكاء مخلص الخالدي، "التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية هل يكونا ماكينة النمو الاقتصادي للدول العربية؟"، مرجع سابق، ص 33.

في مجملها إلى ثلاث أضعاف الضرائب التي تدفعها الشركات، والقدرة على الحصول على تمويل، وحماية حقوق الملكية، والعدالة في تطبيق القوانين. وقد صنف البنك الدولي العناصر التي يقيّم بها مناخ الاستثمار من خلال الدراسات التي قام بها ضمن سبعة محاور رئيسة غطت 53 متغيراً نورد ذكرها في الجدول الآتي:

الجدول(18) العناصر التي يقيم بها مناخ الاستثمار حسب البنك الدولي

العناصر	المحاور
18عناصر: غموض السياسات الاقتصادية والتشريعية، عدم الاستقرار الاقتصادي، الفساد، الجريمة والسرقة والإخلال الأمني، الممارسات غير التنافسية، النظام القضائي وأسلوب فض النزاعات، قطاع الاتصالات، الكهرباء، النقل، تملك الأراضي، المعدلات الضريبية، إدارة النظام الضريبي، النظام والسياسات التجارية، تأهيل القوى العاملة، إصدار التراخيص وأدوات العمل، توافر التمويل.	1- منظور الشركات لأهم معيقات الاستثمار
10 عناصر: عدد أيام العمل اللازمة للحصول على خط كهربائي، عدد أيام انقطاع التيار الكهربائي كنسبة من المبيعات، عدد أيام انقطاع المياه كنسبة من المبيعات، قيمة الخسائر الناتجة عن انقطاع المياه كنسبة من المبيعات، عدد أيام العمل اللازمة للحصول على خط هاتف ثابت، عدد أيام انقطاع خطوط الهاتف، قيمة الخسائر الناجمة عن انقطاع خطوط الهاتف كنسبة من المبيعات، نسبة الشركات التي تملك مولدات كهرباء خاصة، نسبة الشركات التي تستخدم الانترنت كوسيط للتعامل مع العملاء والموردين.	2- البنية التحتية والخدمات
6عناصر: نسبة الشركات التي تلجا للتمويل من خلال الموارد الداخلية أو الأرباح المحتفظ بها، أو من الاقتراض المصرفي، وتلك التي تلجا إلى السحب على المكشوف، نسبة قيمة الضمان المطلوب الإجمالي القرض، عدد الأيام اللازمة لصرف الشيك البنكي، عدد الأيام اللازمة لصرف التحويلات بالعملة الوطنية.	3- التمويل
7عناصر: عدد الأيام اللازمة للتخليص الجمركي للواردات، نسبة التشغيل المثلى مقارنة مع النسبة الفعلية، نسبة الوقت الضائع لدى الإدارة العليا للشركة في التعامل مع مقابلة الإجراءات الحكومية، استمرارية ووضوح القوانين، عدد الأيام للاجتماع مع المسؤولين الحكوميين لتخليص المعاملات، نسبة المبيعات المسجلة في الإقرارات الضريبية، نسبة المدفوعات غير الرسمية لتسهيل الأمور من قيمة المبيعات.	4-سياسات الحكومة
4عناصر: مدى الثقة في النظام القضائي، عدد الأسابيع اللازمة في فض النزاعات، قيمة كلفة الحماية والأمن كنسبة من المبيعات، الخسائر المتحققة بسبب الجريمة كنسبة من المبيعات	5- فض النزاعات والحماية من الجريمة
3عناصر: نسبة الشركات المرخص لها استخدام التكنولوجيا مملوكة لشركات أجنبية، نسبة الشركات الحاصلة على معايير الجودة (الايزو)، نسبة الشركات التي تنشط في مجالات الابتكار والتطوير.	6- قدرة الشركات على الإبداع وزيادة الطاقة الاستيعابية
5- عناصر: نسبة الإناث في الإدارة العليا، نسبة الشركات التي تعتمد التدريب في نظامها الداخلي، نسبة العمال في وظائف دائمة المتلقين للتدريب، نسبة مشاركة العمال في النقابات، عدد أيام العمل الضائعة بسبب الإضرابات العمالية	7- العلاقات مع العمال

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 1-2005، الكويت، ص 12.

إن التعرف على مستوى الهياكل القاعدية للاستثمار يساعد على تعريف وتحديد مناخ الاستثمار، ويساهم أيضا في خلق شروط مثلى للنمو الاقتصادي، وتبين المعطيات الحديثة بأن الفوارق بين مختلف البلدان في معدلات النمو الاقتصادي وحجم الاستثمار الأجنبي فيها ترجع إلى الفوارق الموجودة بين أنظمتها السياسية والاقتصادية والقانونية¹.

حيث يشكل وجود بيئة ملائمة للأعمال عاملا مهما في تدعيم القدرة التنافسية للدول، وعلى الرغم من تشابك العناصر المكونة لهذه البيئة والمؤثرة فيها، فإن العبء الرئيس يقع على عاتق الدولة في تجاوز المعوقات التي ترجع أساسا إلى اختلالات هيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي، أو إلى قصور في التشريع والتنظيم، أو إلى سيطرة الدولة على كثير من الأنشطة الاقتصادية في بعض الدول واستمرارها في لعب دور مباشر في النشاط الاقتصادي في دول أخرى. ومع أن بيئة الأعمال العربية لم تحظ بالدراسة الكافية، فإن هناك جهودا معتبرة بدلت في هذا المجال، نذكر منها دراسة ميدانية قام بها فريق "مسح بيئة الأعمال الدولية" التابع لمجموعة البنك الدولي في أواخر عام 1999، شملت نحو 10 آلاف

¹ Rapport sur l'investissement dans le monde , CNUCED , 2001.

منشأة في 80 دولة (عربية وغير عربية)، واختبر فيها عن طريق البحث بالمقابلة الشخصية التفاعل بين المنشآت والحكومات في مجالات عديدة، وشملت ثلاث دول عربية هي مصر وتونس وفلسطين. كما أعد معهد الاقتصاد في تونس عام 1996 دراسة بحثية بالعينة عن العوائق التي تواجه المنشآت التونسية، وكذلك قام فريق بحثي بمركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة الأردن، بإعداد دراسة بحثية بالعينة عن معوقات الأعمال بالأردن شملت نحو 151 منشأة، ومن الدراسات المسحية المهمة أيضا في هذا المجال، تلك التي أجراها هوكمان ومسيرلين عام 2002. ويمكن بالاستناد إلى هذه الدراسات في تحديد ابرز المعوقات لمناخ الاستثمار في الدول العربية كما يلي¹:

2- معوقات الاستثمار في البلاد العربية:

أ- السياسات العامة للدولة:

تؤدي الدولة دورا حاسما في تهيئة بيئة ملائمة للأعمال من خلال السياسات العامة والتنظيم والرقابة، حيث تؤثر هذه السياسات، السياسات المالية والنقدية، بشكل مباشر على المحددات الأخرى لبيئة الأعمال. وتشكل السياسات الضريبية أحد أهم المعوقات، وبخاصة أنها تستخدم كأداة للتحصيل الضريبي وزيادة العائدات المالية الحكومية، وليس كأداة للمساعدة في إعادة توزيع الثروة وتخصيص الموارد وتحسين بيئة الأعمال، الأمر الذي يجعل أثرها سلبيا. كما تعاني الدول العربية عموما عدم ملائمة الهيكل الضريبي الذي تتعدد أنواعه وتتضارب فيما بينها أحيانا مما يؤدي إلى الازدواج الضريبي، وينطبق ذلك إلى حد بعيد على التعريفات الجمركية حيث لا تزال العديد من دول المنطقة تضع تعريفات جمركية مرتفعة مما يؤدي إلى تقليل فرصة الإنتاج المحلي في المنافسة محليا ودوليا. وترتكز الدراسات المشار إليها على ضرورة مبادرة الحكومات العربية لإصلاح قطاع الخدمات وتخفيف القيود والضوابط من خلال إزالة العوائق وتعزيز المنافسة. وإعادة هيكلة التنظيم من خلال إيجاد بيئة قانونية متطورة تشجع على إقامة مؤسسات تنظيمية متخصصة ومستقلة، فقطاع الخدمات الذي تسيطر عليه الدولة يتسم بمحدودية الاتجار بالخدمات وعدم الكفاءة. وترتبط هذه الدراسات بين إصلاح قطاع الخدمات والخصوصية والتعليمات والقوانين التي تشجع المنافسة وتدعم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ب- التشريع والتنظيم:

تعاني معظم الدول العربية عدم اكتمال الإطار التشريعي الناظم لقطاع الأعمال، ويترافق ذلك مع قصور كبير في تطبيق القوانين الموجودة أو تضاربها مما يؤدي إلى تعطيلها، وتزداد حدة هذه المشكلة في ظل التطورات الدولية المتسارعة التي تفرض تعديل القوانين الوطنية وتكييفها مع متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي وكذلك مع متطلبات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وتبرز في هذا المجال أهمية خاصة لقوانين حماية الملكية الفكرية ومكافحة عمليات القرصنة وتزييف الماركات التجارية. ومن القضايا الرئيسية التي تواجه معظم الدول العربية دعم حرية القضاء وتعزيز استقلاله عن الجهاز التنفيذي والضغوط السياسية والرفع من سرعته في الفصل في المنازعات التجارية.

ج- قوانين الاستثمار:

يعتبر إيجاد البيئة القانونية الملائمة للاستثمار الخاص، مكونا أساسيا في دعم بيئة الأعمال، وقد قامت غالبية الدول العربية خلال العقدين الماضيين بوضع قوانين خاصة لتشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، تضمنت العديد من المزايا والإعفاءات والضمانات، كما نصت على فتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة المباشرة في قطاعات كانت تقليديا حكرا على القطاع العام. لكن مع ذلك لازال هناك العديد من المشكلات أهمها عدم وضوح هذه القوانين وعدم ثباتها، وكذلك عدم تنفيذها بشكل دقيق أو وجود قوانين سارية المفعول تتناقض معها، حيث يتم عادة تفسير هذه القوانين أو الفصل في

¹ المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2003، الكويت، ص 42-43.

النازعات الناشئة عنها في غير صالح المستثمر. ومن المشكلات أيضا عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في قوانين الاستثمار، مثال ذلك حرية تحويل الأرباح، إذ لا تتوافر العملة الصعبة في كثير من الأحيان لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى تعطيل التحويل لفترات طويلة وتحميل المستثمر خسائر لا تعوض، أو يضطر إلى اللجوء إلى السوق السوداء، وتعاني بيئة الاستثمار في بعض الدول العربية التمييز بين المستثمر المحلي والأجنبي في مجالات عديدة، أهمها منع المستثمر الأجنبي من الاستثمار في قطاعات عديدة ومنعه من تملك المشروع كاملا في مجالات أخرى وفرض مشاركة المستثمر المحلي بنسبة لا تقل عن 50%.

د- شروط عناصر الإنتاج وخصائصه:

يلاحظ أن الدول العربية تعاني مشكلات متعددة في عنصر رأس المال سواء أكان محليا أو أجنبيا، تتمثل في ضعف أسواق المال المحلية، ارتفاع معدلات الفائدة وكذلك ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة عنصر رأس المال. إضافة إلى عدم وجود أدوات تمويلية كفؤة وغياب النظم والتشريعات المالية الفعالة. كما أن مشكلات عنصر رأس المال الأجنبي تتمثل في عدم وجود المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى عدم وجود برامج الدعم والتطوير لمساندة برامج البحث والتطوير.

يضاف إلى ذلك مشكلة الطلب الخارجي على السلع والخدمات، حيث أن معظم السلع العربية المصدرة، هي المواد الخام الأولية التي تنصف بمرور سعيه عالمية ضعيفة، ماعدا النفط الذي له خصوصيته، ناهيك عن منتجات الصناعات التحويلية التي تعاني عدم ملاءمتها لمواصفات الجودة المطلوبة دوليا مما يحد من قدرتها التنافسية.

هـ- سوق العمل:

تتمثل أبرز المشكلات في نقص العمالة الماهرة ونقص فرص التدريب، وانخفاض أجور الكفاءات المؤهلة مقارنة بالأسواق الدولية، حيث يعكس وجود نقائص في النظام التعليمي وعدم ملاءمته لمتطلبات سوق العمل، وكذلك انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي، وانتشار الأمية الأبجدية والتقنية، وانعكاس كل ذلك على تكلفة التعليم ونوعيته، ومن ثم على التنافسية. وفيما يتعلق بقوانين العمل يعتبر عدم التقيد بتنفيذ هذه القوانين حينا وفي وجود نصوص غير ملائمة لتطوير بيئة الأعمال حينا آخر من أبرز المشكلات. وكذلك التفرقة بين العمال الأجانب والمحليين، وصعوبة الحصول على تصاريح العمل وتأثيرات الدخول والخروج.

و- البيروقراطية والفساد:

يشكل تعقيد الإجراءات التنظيمية وعدم الشفافية والبيروقراطية الإدارية من جهة والفساد من جهة أخرى مشكلة كبيرة لقطاع الأعمال في مختلف الدول العربية، يشمل ذلك تعدد أنواع الضرائب وطرق تحصيلها، إجراءات العمل، خدمات البنية التحتية، التخليص الجمركي التراخيص المتعلقة بالاستثمار والتجارة والعمل. وعلى الرغم من المساعي الحثيثة التي تبذلها مختلف الدول العربية لمكافحة الفساد والتي شملت وضع قوانين خاصة لذلك، وكذلك تنامي دور السلطات التشريعية وهيئات المجتمع المدني والإعلام في هذا المجال، فإن الفساد والمحسوبية لا تزال من أبرز معوقات تطوير بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. ويشجع على الفساد في كثير من الدول ضعف رواتب الموظفين الحكوميين وعدم الجدية في تنفيذ القوانين وملاحقة ذوي النفوذ.

لقد أرجعت دراسة قام بها بنك الكويت الصناعي أسباب ضعف الاستثمارات العربية البيئية إلى المعوقات التالية¹:

أ- المعوقات البيئية:

¹ بنك الكويت الصناعي، "الاستثمارات البيئية وأهميتها للتنمية العربية"، مجلة المال والصناعة، العدد 21-2003، ص 39-43.

يقصد بها تلك المعوقات ذات العلاقة بهيكل البنية الأساسية والتي توفر الخدمات الضرورية للمشاريع الاستثمارية، ويمكن إيجازها في:

1. نقص وتخلف الهياكل والبنى الأساسية من خدمات الطرق، النقل، المواصلات، الاتصالات الطاقة، المياه.... الخ، إذ تعاني معظم الدول العربية من قصور واضح في مثل هذه الخدمات.
2. غياب أو ضعف أسواق المال في غالبية الدول العربية وانعدام الربط فيما بينها والنقص النسبي في التشريعات المنظمة لها.
3. محدودية المصارف والأدوات الاستثمارية التي تتعامل بها.

ب- المعوقات التشريعية والقانونية:

ويمكن طرح أهمها في النقاط التالية

1. عدم شمول تشريعات الاستثمار في بعض الدول العربية للمسائل كافة التي تنظم العملية الاستثمارية.
2. عدم استقرار وثبات التشريعات المنظمة للاستثمار في بعض هذه الدول.
3. عدم وضوح نصوص هذه التشريعات في بعض الدول العربية مع غياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية أو قصورها.
4. عدم التزام حكومة الدولة المضيفة بالاتفاقيات المعقودة مع المستثمرين.
5. القيود المفروضة فيما يتعلق بتملك الأراضي والعقارات وتأثيره على مدى الإقبال على الاستثمار.
6. افتقار التنسيق بين الصيغ التنظيمية والتشريعية التي تحكم الاستثمار خاصة بالنسبة للضرائب.

ج- المعوقات السياسية والاجتماعية: وأهمها

1. عدم الاستقرار السياسي في عدد غير قليل من الدول العربية خاصة المجاورة لإسرائيل.
2. عدم استقرار الأوضاع الأمنية في عدد من الدول العربية.
3. عدم تهيئة الرأي العام المحلي في العديد منها للترحيب بالمستثمر الأجنبي والعربي خاصة.

د- المعوقات الاقتصادية والمالية: وتتمثل في

1. عدم الاستقرار الاقتصادي المالي وعدم وضوح التوجيهات الحكومية الاقتصادية في العديد منها.
2. احتكار القطاع العام للكثير من الأنشطة الاقتصادية.
3. القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورأس المال لخارج الدولة المضيفة.
4. عدم توفر البيانات الكافية عن فرص الاستثمار في معظم الدول العربية.
5. تدهور قيمة العملة وتعدد أسعار صرفها مما يترتب على ذلك من ضرر بالمستثمرين.
6. عجز إمكانية التمويل المتاحة في معظم الدول العربية عن تلبية الاحتياجات التمويلية للمشروعات الاستثمارية.

هـ- المعوقات الإدارية والتنظيمية:

1. تعاني معظم الدول العربية من تعدد مراكز القرار التي يتعامل معها المستثمر، وذلك لتعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار. تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار، فحتى عند تركيز اتخاذ القرار في جهة واحدة، فإن المستثمر يعاني من بيروقراطية مفرطة ومدى تأثير ذلك على نتائج واستخلاصات دراسات جدوى المشاريع بسبب تغير الظروف.
2. نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الاستثمارية على أسس تجارية سليمة، مما يعيق تنفيذ وتشغيل هذه المشاريع ويؤدي إلى خفض الإنتاجية وارتفاع التكلفة ومن ثم انخفاض عائد الاستثمار.

كما لخصت من جهتها الشركة العربية لضمان الاستثمار من خلال تجربتها أهم معوقات الاستثمار في البلاد العربية في صعوبة الإجراءات الإدارية، وتدني مستوى دراسات الجدوى الاقتصادية، وعدم استقرار النظم القانونية التي تحكم عمليات الاستثمار، والافتقار إلى البنية الأساسية، ووجود بؤر خلل في السياسات النقدية وهيكل تمويل المشاريع والتسويق، والتساهل في تطبيق المواصفات القياسية والافتقار لآليات تمويل جديدة¹.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 1-2006، الكويت، ص3.

في ضوء كل هذا يمكن القول أن المنطقة العربية رغم ما تتمتع به من موقع جغرافي متميز وثروات طبيعية وفيرة وثقل سكاني يوفر عمالة رخيصة وسوق استهلاكية واسعة من جهة أخرى فإنها تفتقر إلى العديد من عناصر المناخ الملائم للاستثمار من الناحية السياسية والمؤسسية خاصة وبالتالي فهي تتميز "ببيئة طبيعية جاذبة للاستثمار وبيئة سياسية ومؤسسية طاردة له"¹.

المطلب الثاني: وضعية الدول العربية في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار

حرص عدد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النفاض التي تعاني منها تلك الدول، والتي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب. وأثبتت الدراسات الإحصائية بأن هناك صلة قوية بين ترتيب القطر أو درجته في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من الاستثمار الأجنبي، كما لوحظ وجود علاقة إحصائية قوية بين موقع الدول في هذه المؤشرات، فالدولة التي تتخفف فيها نسبة المخاطرة وفق إحدى المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية، والقطر الذي يحرز موقع متقدم في مجال مؤشر أداء الأعمال يحقق درجة عالية في المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار وهكذا².

وبهدف تسليط الضوء على وضع الدول العربية في تلك المؤشرات، وحيث تعددت المؤشرات وتعددت مشاربها لا يسعنا المجال لذكرها كاملة وسنكتفي بذكر المؤشرات التي لها علاقة قوية ومباشر مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية:

في محاولة لقياس أداء الاقتصاديات العربية وتوصيف مناخ الاستثمار فيها قامت مؤسسة ضمان الاستثمار في الأقطار العربية منذ عام 1996 بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية.

تستند المنهجية التي تم اعتمادها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ويقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري. تقع العناصر الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محدودة ويمكن الأخذ بها ومقارنتها مع فترات سابقة.

وقد شمل هذا المؤشر ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية ومجموعة سياسات المعاملات الخارجية. أما فيما يتعلق بالتطورات النوعية المتعددة التي تؤثر على مجمل المناخ مثل درجة الاستقرار السياسي، التطورات التشريعية والمؤسسية، تنمية الموارد البشرية وما يتم من خطوات في مجال الترويج للقطر أو قطاعات الاقتصاد أو المشاريع فإن المؤشر لا يعكسها مباشرة ولكن بدأ بإعطاء درجات دنيا وأخرى قصوى لتضمينها تدريجيا في حساب المؤشر المركب. والمؤشرات الفرعية التي يتكون منها المؤشر هي:

أ. مؤشر العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم لتلخيص تطورات السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.
ب. مؤشر العجز في ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم لتلخيص سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.

¹ Denis TERSEN/Jean-Luc BRICOUT : " L'investissement international", op cit, pp170-171.

² فلاح خلف علي الربيعي، "أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية"، جامعة عمر المختار، ليبيا، مجلة الجنود، العدد 23- 2005. على الموقع: www.uluminsania.net

ج. مؤشر معدل التضخم: يستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.
ويعرف المؤشر المركب بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط مؤشر السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية، متوسط مؤشر سياسة المعاملات الخارجية)¹.
وفيما يلي نعرض المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الوطن العربي لسنة 2006.

1 ناجي بن حسين، "انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية في ظل العولمة"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 1-2002، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 31-59.

الجدول (19) وضعية الدول العربية حسب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الوطن العربي 2006.

الدولة	درجة مؤشر سياسة التوازن	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية (التضخم)
الأردن	0	3	0
الإمارات	3	3	0
البحرين	3	3	0
تونس	1	1-	0
الجزائر	1	3	0
جيبوتي	0	3	0
السعودية	3	3	0
السودان	1	0	1
سوريا	1	1	0
الصومال	-	-	-
العراق	3	3	0
سلطنة عمان	3	3	0
فلسطين	-	-	-
قطر	3	3	0
الكويت	3	3	1
لبنان	1-	3	1
ليبيا	3	3	1
مصر	1	1	0
المغرب	1	3	2
موريتانيا	3	0	0
اليمن	2	3	2
المتوسط 2006	1.789	2.26	0.42
المؤشر المركب لعام 2006		1.489	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار، 2006، ص 147.

المؤشر المركب لسنة 2006: هو متوسط لمتوسطات المؤشرات الثلاثة:
 $1.489 = 3 / (0.42 + 2.26 + 1.789)$

يتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام دليل المؤشر على النحو التالي:
 - أقل من 1: عدم تحسن في مناخ الاستثمار.
 - أقل من 1 إلى 2: تحسن في مناخ الاستثمار.
 - أقل من 2 إلى 3: تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

وبالتالي نستنتج أن مناخ الاستثمار في الدول العربية قد سجل تحسنا سنة 2006 حيث كانت قيمته أكبر من واحد (1.489).

وقد كانت تطورات مناخ الاستثمار في الوطن العربي في الفترة 1996 إلى 2006 كما يلي:
 الجدول (20) تطور مناخ الاستثمار في الدول العربية حسب (مكونات المؤشر المركب لمناخ الاستثمار)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو الحقيقي	%2	%4	%2.5	%2.8	%4.2	%3.6	%2.8	%5.3	%5.5	%5.3	%6.1
ميزان المالية العامة للنتائج المحلي الإجمالي	تحسن في 10 دول تراجع في 4 دول	تحسن في 11 دول تراجع في 1 دولة	تحسن في 5 دول تراجع في 10 دول	تحسن في 8 دول تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دول تراجع في 3 دول	تحسن في 7 دول تراجع في 7 دول	تحسن في 9 دول تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دول تراجع في 4 دول	تحسن في 11 دول تراجع في 6 دول	تحسن في 12 دول تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دول تراجع في 5 دول
ميزان الجاري للنتائج المحلي الإجمالي	تحسن في 8 دول تراجع في 3 دول	تحسن في 12 دول تراجع في 7 دول	تحسن في 4 دول تراجع في 7 دول	تحسن في 13 دول تراجع في دولتين	تحسن في 17 دول تراجع في دولتين	تحسن في 11 دول تراجع في 4 دول	تحسن في 15 دول تراجع في 1 دولة	تحسن في 12 دول تراجع في 6 دول	تحسن في 11 دول تراجع في 4 دول	تحسن في 12 دول تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دول تراجع في 5 دول
معدل التضخم	انخفض في 11 دولة	انخفض في 15 دولة	انخفض في 7 دولة	انخفض في 13 دولة	انخفض في 5 دولة	انخفض في 10 دولة	انخفض في 4 دولة	انخفض في 5 دولة	انخفض في دولتين	انخفض في 9 دولة	انخفض في 4 دولة
	انخفض في 4 دول	انخفض في 4 دول	انخفض في 6 دول	انخفض في 3 دول	انخفض في 11 دول	انخفض في 4 دول	انخفض في 12 دول	انخفض في 13 دول	انخفض في 16 دول	انخفض في 9 دول	انخفض في 15 دول

بالتالي يكون تطور قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار كما يلي:
 المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار، 2006، ص 18.
 الجدول (21) قيم المؤشر المركب لمناخ الاستثمار للفترة (1996-2006)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المؤشر المركب	1.03	1.1	(0.1)	0.9	1.2	0.7	0.9	1.01	1.08	0.91	1.49

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار، 2006، ص18.

2- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر. ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

أ- مؤشر تقييم المخاطر السياسية: يندرج فيه 12 متغيرا هي درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، الفساد، دور الجيش في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسة الديمقراطية، نوعية البيروقراطية.

ب- مؤشر المخاطر الاقتصادية: يندرج فيه 5 متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعر الصرف.

ج- مؤشر تقييم المخاطر المالية: يندرج فيه 5 متغيرات هي معدل دخل الفرد، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز أو فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يتم الحكم على التطورات في المخاطر القطرية باستخدام دليل المؤشر على النحو التالي:

49.5-000	درجة	مخاطر مرتفعة جدا.
59.5-50.0	درجة	مخاطر مرتفعة.
69.5-60.0	درجة	مخاطر معتدلة.
79.5-70.0	درجة	مخاطر منخفضة.

100-80.0 درجة مخاطر منخفضة جدا¹.

الجدول (22) تقييم الدول العربية حسب المؤشر المركب للمخاطر لعام 2006

الدولة	درجة المخاطر
الكويت، الإمارات، عمان، البحرين، السعودية، ليبيا	منخفضة جدا 6 دول

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2005، ص175.

قطر، الجزائر، المغرب، الأردن، تونس	منخفضة 5 دول
اليمن، مصر، سوريا	معتدلة 3 دول
السودان ولبنان	مرتفعة دولتين
العراق والصومال	مرتفعة جدا دولتين

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار، 2006، ص 79.

3- مؤشر التنافسية العالمية: Global competitiveness index

يصدر هذا المؤشر سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) (WEFORUM) ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار، ويتكون من مؤشرين:

أ- مؤشر النمو للتنافسية: وهو مؤشر مركب يعكس تنافسية الاقتصاد الكلي ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية (مؤشر وضع البيئة الاقتصادية الكلية. مؤشر نوعية المؤسسات العامة، مؤشر الجاهزية التكنولوجية).

ب- مؤشر الأعمال للتنافسية: وهو مؤشر مركب يعكس تنافسية الوحدة من خلال تحليل جزئي لمؤشرين فرعيين (مؤشر عمليات واستراتيجيات الشركة الذي يستند إلى قياس العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية وكفاءة الوحدة الاقتصادية، والمؤشر الفرعي الثاني لنوعية بيئة أداء الأعمال في القطر على أساس مسوحات ميدانية).

يتراوح هذا المؤشر بين 1 كأدنى درجة تنافسية إلى 7 كأعلى درجة تنافسية بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية¹. يغطي هذا المؤشر 10 دول عربية حيث كان ترتيبها كالتالي:

الجدول (23) ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التنافسية لسنة 2005 و2006.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2005، مرجع سابق، ص 177.

الترتيب عربيًا	الدولة	مؤشر النمو للتنافسية الترتيب عالميا			الدولة	مؤشر الأعمال للتنافسية الترتيب عالميا	
		2006	125	2006		2005	2006
1	تونس	4.71	37	30	2006	116	2005
2	الإمارات	4.66	32	32	2006	121	2005
3	قطر	4.55	46	38	2006	117	2005
4	الكويت	4.41	49	44	2006	116	2005
5	البحرين	4.28	50	49	2006	121	2005
6	الأردن	4.25	42	52	2006	116	2005
7	مصر	4.07	52	63	2006	116	2005
8	المغرب	4.01	76	70	2006	116	2005
9	الجزائر	3.90	82	76	2006	116	2005

4- مؤشر أداء الأعمال:

استحدث مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة الأعمال التي تم الإشارة إليها في فقرات سابقة والتي تصدر سنويا عن البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة لمجموعة البنك الدولي. يقيس المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو مؤشر مركب من المؤشرات الفرعية العشرة التي تتكون منها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال وهي كالتالي:

1. مؤشر تأسيس المشروع: عدد الإجراءات، المدة الزمنية، التكلفة كنسبة مئوية من القومي الدخل للفرد، الحد الأدنى من رأس المال لبدء المشروع كنسبة مئوية من الدخل القومي للفرد.
2. مؤشر استخراج التراخيص: عدد الإجراءات، المدة الزمنية، والتكلفة كنسبة مئوية من الدخل القومي للفرد.

3. مؤشر توظيف العاملين: مؤشر صعوبة التوظيف، مؤشر صرامة ساعات العمل، مؤشر صعوبة الفصل من العمل، مؤشر كلفة التعيين كنسبة مئوية من الراتب، ومؤشر الفصل من العمل (أسابيع من الأجر).

4. مؤشر تسجيل الممتلكات: عدد الإجراءات، المدة الزمنية (يوم عمل)، والكلفة كنسبة مئوية من قيمة الممتلكات.

5. مؤشر الحصول على الائتمان: مؤشر الحقوق القانونية، مؤشر معلومات الائتمان، تغطية السجلات العامة نسبة من البالغين، وتغطية المكاتب الخاصة.

6. مؤشر حماية لمستثمر: مؤشر مدى الإفصاح، مؤشر مدى المسؤولية المباشرة، ومؤشر قضايا

- المساهمين (مع المديرين والموظفين بسبب سوء الإدارة).
7. مؤشر دفع الضرائب: عدد الضرائب المدفوعة، المدة المستغرقة، ومجموع الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية.
8. مؤشر التجارة عبر الحدود: مستندات التصدير، مدة التصدير، تكلفة التصدير، مستندات الاستيراد، مدة الاستيراد وتكلفة الاستيراد.
9. مؤشر إنفاذ العقود: الإجراءات، مدة وتكلفة حل النزاعات التجارية.
10. مؤشر إغلاق المشروع: المدة، التكلفة كنسبة من الأموال بعد الإفلاس، ونسبة الاسترداد.
- ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في المؤشرات الفرعية العشرة، بحيث كلما انخفضت القيمة المستخلصة يدل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال في القطر والعكس صحيح.

الجدول (24) ترتيب الدول العربية حسب أداء الأعمال لعام 2006

الترتيب عربيا	الدولة	سهولة أداء الأعمال الترتيب عالميا 175/2006 دولة	سهولة أداء الأعمال الترتيب عالميا 155/2005 دولة
1	السعودية	38	38
2	الكويت	46	77
3	عمان	55	51
4	الإمارات	77	69
5	الأردن	78	74
6	تونس	80	58
7	لبنان	86	95
8	اليمن	98	90
9	المغرب	115	102
10	الجزائر	116	128
11	فلسطين	127	125
12	سوريا	130	121
13	العراق	145	114
14	موريتانيا	148	127
15	السودان	154	151
16	جيبوتي	161	-
17	مصر	165	141

المصدر: المؤسسة
العربية لضمان الاستثمار
، تقرير مناخ الاستثمار ،
2006، ص90.

حيث غطى المؤشر سنة (2006) 175 دولة منها 17 دولة عربية، ويعد التقرير وسيلة فعالة تساعد البلدان النامية على تحديد الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال، حيث يسمح لصناع السياسات ومتخذي القرار بمقارنة الأداء التنظيمي لدول ما مع الدول الأخرى والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية وتحديد أولويات الإصلاح¹.

5- مؤشر (كوف) للعولمة:

صدر هذا المؤشر عن معهد كوف (KOF) السويسري المتخصص بدراسة الدورة الاقتصادية، وهو يعنى بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: اقتصادية، اجتماعية وسياسية. ويغطي المؤشر 123 دولة منها 11 دولة عربية، ويستند إلى سلسلة من البيانات من 1971-2003. يتركب هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات مركبة وهي:

أ- المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية: يتكون هذا المؤشر من 8 عناصر (حصة التجارة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حصة الاستثمار المحفظي للناتج المحلي الإجمالي، دخول الرعايا الأجانب، عوائق على الإيرادات، معدل التعريف الجمركية، نسبة الضرائب التجارية الدولية للإيرادات الجارية، قيود على الحساب الرأسمالي)، وزنه النسبي 34%.

ب- المؤشر الفرعي للعولمة الاجتماعية: يتكون من 11 عنصر (حجم المكالمات مع العالم الخارجي، نسبة التحويلات للناتج المحلي الإجمالي، الحصة من السياحة الدولية، كلفة المكالمات الهاتفية للولايات المتحدة، نسبة الأجانب من إجمالي السكان، عدد مزودي خدمة الإنترنت، عدد مشتركى خدمة الهاتف السلكي (الكابل)، عدد الصحف اليومية، نسبة الاستماع للإذاعة)، وزنه النسبي 37%.

ج- المؤشر الفرعي للعولمة السياسية: ويتكون من ثلاث عناصر (عدد السفارات في القطر، عضوية المنظمات الدولية، المشاركة في بعثات مجلس الأمن)، وزنه النسبي 28%².
أنظر الجدول التالي:

الجدول (25) ترتيب الدول العربية حسب مؤشر العولمة

الدولة	مؤشر العولمة الكلي		الدولة	العولمة الاقتصادية	الدولة	العولمة الاجتماعية	الدولة	العولمة السياسية
	الترتيب عالميا	الترتيب عربيا	الرصيد	الترتيب عربيا	الرصيد	الترتيب عربيا	الرصيد	الترتيب عربيا

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 3-2006، الكويت، ص 17.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 1-2006، الكويت، ص 15-17.

4.40	مصر	2.84	الكويت	5.13	البحرين	3.69	21	1	الإمارات
3.37	الأردن	2.63	البحرين	4.62	عمان	3.03	32	2	الكويت
2.51	تونس	2.30	الإمارات	4.43	الكويت	3.03	34	3	البحرين
2.46	الجزائر	1.13	الأردن	4.09	الأردن	2.78	38	4	الأردن
2.12	المغرب	1.13	عمان	3.41	مصر	2.63	45	5	مصر
2.01	السعودية	0.59	مصر	3.26	الجزائر	2.30	61	6	عمان
1.59	الكويت	0.58	تونس	3.14	المغرب	1.98	82	7	تونس
1.54	الإمارات	0.53	سوريا	3.06	تونس	1.97	83	8	الجزائر
1.51	سوريا	0.52	المغرب	3.05	سوريا	1.87	90	9	المغرب
1.03	عمان	0.43	الجزائر	-	الإمارات	1.67	99	10	سوريا
1.01	البحرين	-	السعودية	-	السعودية	-	123	11	السعودية

المصدر: مجلة ضمان الاستثمار، العدد 1-2006، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ص17.

المطلب الثالث: تقييم مسيرة الإصلاحات في الدول العربية

1- تقييم مسيرة الإصلاحات الاقتصادية:

لقد أدى انخفاض الإيرادات النفطية في عقد الثمانينات إلى وقوع الدول العربية في أزمات مالية حادة نتيجة المديونية والاقتصاد الموجه بما فيها الدول التي كانت تتمتع بفوائض نفطية كبيرة. ودفع هذا الوضع المالي والاقتصادي بعض الدول العربية إلى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مثل مصر، الجزائر، المغرب، تونس، الأردن اليمن... الخ، بغرض تصحيح أوجه الخلل الاقتصادية الداخلية والخارجية والسيطرة على التضخم واستقرار سعر الصرف...، ويلاحظ أن الدول العربية قد بدأت عملية الإصلاح الاقتصادي متأخرة نسبياً مقارنة ببقية الدول النامية.

العوامل الدافعة إلى التغيير في السياسات:

- إن هذا التغيير في السياسات الاقتصادية يرجع إلى عوامل عدة أولها الأزمة الاقتصادية والمالية التي عانت منها هذه الدول نتيجة انخفاض أسعار وعوائد النفط، والذي أدى إلى مشاكل مديونية حادة واختلال في الموارد الداخلية والخارجية كما سبقت الإشارة. ومن هذه العوامل أيضاً التحولات العالمية

أذاك والمتمثلة في انهيار النظام الاشتراكي وسيطرة اقتصاد السوق القائم على المنافسة وتحرير التجارة ورؤوس الأموال والاعتماد على دور القطاع الخاص في العملية الإنتاجية.

- أما العامل الآخر فهو العولمة الاقتصادية وما أتت به من انفتاح بين أسواق العالم الأمر الذي جعل من المنافسة وتعزيز الصادرات أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات النامية. فتعزيز الصادرات يتطلب تحسين الإنتاجية وخفض تكلفة الإنتاج، مما يستدعي استخدام تكنولوجيا إنتاجية حديثة وأساليب إنتاج وتسويق حديثة، وهي متوفرة لدى الشركات متعددة الجنسيات التي تسيطر على التكنولوجيا ورؤوس الأموال، مما حدى بالدول النامية إلى فتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالنسبة إلى الدول العربية فإن هناك حاجة ملحة لدعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهي الحاجة إلى التنوع الاقتصادي والابتعاد الكبير على قطاع النفط كقطاع رئيس لنمو الاقتصاد الوطني، فقد أدى الاعتماد الكبير على هذا القطاع، الذي يتأثر بالتطورات الخارجية إلى زيادة مخاطر التعرض للتقلبات في أسعار وعوائد النفط، وفي هذا المجال يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق رأس المال والتكنولوجيا، عنصرا رئيسيا لتحقيق هذا الهدف.

وقد أدت برامج الإصلاح الاقتصادي إلى إعادة النظر في العديد من الأمور وعلى رأسها القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر فتحوّلت النظرة إليه من نظرة شك إلى تشجيع ومن فرض قيود على أنشطته إلى تحرير هذه الأنشطة إلى حد بعيد، وينطبق نفس القول على دور الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها تسيطر ليس فقط على المصادر المالية بل والتقنية الحديثة ووسائل الإنتاج المتطورة، وهو الأمر الذي لا بد من توفره لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية بحيث تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية في ظل العولمة. ويعتبر تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول سياسة في حد ذاته بغض النظر عن الإصلاح الاقتصادي الشامل، حيث رأت أن الأولوية يجب أن تمنح لزيادة حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر دون الحاجة إلى إجراء إصلاح اقتصادي هيكلي¹.

2- تقييم مسيرة الإصلاحات التشريعية في الدول العربية:

أسفر الانعطاف في السياسات الاقتصادية عن حدوث تغير تدريجي في العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، وكذلك في نظرة الدولة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد أدت عملية الإصلاح الاقتصادي إلى انتهاج سياسة اقتصادية تشجع دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وذلك بتوفير القوانين والإجراءات الداعمة لهذا الدور، وكذلك السياسات المالية والنقدية التي تشجع القطاع الخاص، عن طريق سن القوانين الجديدة للاستثمار التي لا تفرق بين القطاع الخاص الوطني والأجنبي، كما أقدمت بعض الدول على تعديل قوانين الملكية لتشجيع القطاع الأجنبي على امتلاك العقارات والأراضي التي تخدم استثماراته في البلد المضيف، وبالرغم من أهمية السياسة الاقتصادية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن لا ننسى السياسة الإدارية والقانونية والتشريعية التي تحكم النشاط اليومي لهذا الاستثمار. إن إصدار القوانين الملائمة لتدفق الاستثمار الأجنبي مهم ولكنه في حد ذاته غير كاف لنجاح جهود هذه الدول من زيادة نصيبها من التدفق العالمي للاستثمار، إن قوانين تشجيع الاستثمار قد تسهل دخول هذه الاستثمارات إلى الاقتصاد ولكنها عند دخولها ستتعامل مع قوانين إدارية ومالية وقانونية لا تكون بنفس الدرجة من الانفتاح أو الجذب الأمر الذي يحد من نشاط هذا الاستثمار وقد يعجل في خروجه².

فقد حققت بعض الدول العربية تقدما ملحوظا لتحسين المناخ القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر، فمعظم هذه الدول أصدرت قوانين حديثة لتشجيع الاستثمار الخاص بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنها حققت تقدما على مسار الإصلاح القانوني وخاصة ما يتعلق بقوانين الشركات

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة الإسكوا"، 2003، ص 13-19.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(اسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، 2005، مرجع سابق، ص 9.

والأفراد. كما أنها حققت تقدماً ولو محدوداً في جانب قوانين الخوصصة وتفعيل دور القطاع الخاص في المشاركة في التنمية عن طريق التوسع الرأسي أي شراء أصول شركة في القطاع العام ليحل محل الدولة في القطاعات التي لها طابع تنافسي¹.

وهو الأمر الذي يمثل تغير جذرياً في النظرة إلى القطاع الخاص الأجنبي والذي كان إلى عهد قريب موضع شك وريبة، وشعور بعدم الاطمئنان إلى الدور الذي يلعبه. حيث بذلت معظم الدول العربية جهوداً كبيرة وحقت نجاحات متفاوتة في إصدار القوانين والتشريعات المنظمة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر. فبعض الدول استحدثت قوانين خاصة تشجع الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي وتحمي تواجدته وتقدم تسهيلات وكفاءات ضريبية وجمركية لدعم زيادة تدفق هذا الاستثمار. وأصدرت دول عربية عدة قوانين تحكم إنشاء الشركات الخاصة وتنظم أنشطتها، وفي عدد كبير منها تسمح للاستثمار الأجنبي بإنشاء شركات قد تصل نسبة ملكيتها إلى 100%، كما سن العديد من الدول قوانين لحماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين والمخترعين بغرض توفير البيئة الملائمة لزيادة مشاركة القطاع الخاص الأجنبي.

كذلك أنشأت عدة دول عربية مكاتب أو هيئات الاستثمار لمساعدة المستثمرين وتقديم الخدمات لهم لتسهيل بدء الأعمال، بما في ذلك إنشاء ما يسمى بشباك الخدمة الواحد، وقام بعضها بتسهيل إجراءات دخول المستثمرين ومنحهم إقامات طويلة الأجل بهدف تشجيعهم على الاستثمار في الاقتصاد الوطني. كذلك تشارك بعض الدول العربية في المؤتمرات الدولية والمعارض الاستثمارية والتجارية الإقليمية والعالمية كجزء من حملات تشجيع الاستثمار، وقامت معظم هذه الدول بإبرام الاتفاقيات الخاصة بتشجيع التجارة والاستثمار بهدف تقديم الحماية اللازمة للمستثمرين الأجانب².

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(اسكوا)، "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية 2005"، مرجع سابق، ص15.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(اسكوا)، "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية 2006"، مرجع سابق، ص12.

المبحث الثالث:

الاستثمارات العربية البينية

إن الانسياب الحقيقي للاستثمارات العربية بيننا بدأ في عقد السبعينات واقترب بتزايد الفوائض النفطية للدول العربية النفطية، ولقد واكب ذلك اهتمام جدي من دول العجز ودرجات متفاوتة لتهيئة مناخ مناسب للاستثمار من خلال تحسين واستكمال أطره القانونية والهيكلية والمؤسسية والإجرائية لجذب الاستثمار العربي نحو فرص مجدية، كما أولت الدول العربية النفطية أيضا أهمية بالغة لمثل هذه الإجراءات في فترة لاحقة خاصة إثر الانخفاض الذي طرأ على أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية والاتجاه العالمي نحو اقتصاد السوق.

وفي هذا الإطار تسعى الدول العربية حاليا وعلى اختلاف درجات انفتاح اقتصادياتها إلى إتباع أنجع الوسائل واتخاذ أكثر التدابير المناسبة لجذب الاستثمار عموما بما فيه العربي، بدءا بتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي ومرورا ببرامج الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص وانتهاء بالتشريعات الناظمة للاستثمار والحوافز والمعاملة التفضيلية الممنوحة له وما من شأنه خلق مناخ مواتٍ له.

حيث تم إبرام مجموعة من الاتفاقيات فيما بينها ومن الأمثلة البارزة للاتفاقيات الدولية الجماعية في المجال العربي المبرمة بين الدول المصدرة لرؤوس الأموال والدول المستوردة في شأن معاملة الاستثمارات الأجنبية اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية الموقعة في دمشق في 29 أوت 1970¹. ويمكننا بيان واقع الاستثمارات العربية البينية من خلال بيان تطور حجمها وتوزيعه الجغرافي والقطاعي.

المطلب الأول: تطور الاستثمارات العربية البينية

من خلال دراسة البيانات الواردة في الجدول (26) والمتعلقة بتطور حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة يتضح الآتي:

الجدول (26) تطور الاستثمارات العربية البينية – خلال الفترة (1985-2006)

السنة	حجم الاستثمارات العربية البينية (مليون دولار)	معدل النمو (%)
1985	326,7	26.4
1986	361,2	10.6
1987	227,6	-37.0
1988	232,4	2.1
1989	258,5	11.2
1990	400,8	55.0
1991	922,6	13.2

¹ هشام علي صادق، "النظام العربي لضمان الاستثمارات ضد المخاطر غير التجارية، دار المطبوعات الجامعية"، الإسكندرية، مصر، 2003، مرجع سابق، ص 14.

-47.6	483,8	1992
-36.3	308,1	1993
18.4	364,8	1994
248.8	1.272,3	1995
65.7	1.208,1	1996
-25.8	1.564,8	1997
40.2	2.193,2	1998
9.6	1.981,8	1999
-8.30	1.817,4	2000
45.64	2.646,9	2001
7.28	2.912,3	2002
31.98	3.843,6	2003
55.00	5.957,7	2004
525.47	37.263,49	2005
-52.83	17.575,65	2006
	85168,1	(2006-1985)

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مجلة المال والصناعة، العدد 21-2003، لبنك الكويت الصناعي، ص28. وتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2006، ص157.

1- وبمقارنة التدفقات الاستثمارية العربية البينية في تطورها منذ عام 1985 وحتى نهاية عام 2006، يلاحظ ارتفاع هذه الاستثمارات من 326.7 مليون دولار عام 1985 إلى 17.5 مليار دولار عام 2006، بعد أن بلغت نحو 38 مليار دولار عام 2005، وهو أعلى مستوى بلغته منذ البدء برصدها.

2- وإذا نظرنا إلى معدلات نمو الاستثمارات العربية البينية فإننا نلاحظ بأن هذه المعدلات قد تذبذبت بين معدلات موجبة وسالبة أي بين الارتفاع والانخفاض ويمكن إرجاع هذا الضعف والتذبذب وبصورة رئيسية إلى ضعف وعدم استقرار المناخ الاستثماري في الوطن العربي.

3- بلغ حجم الاستثمارات العربية البينية 13.9 مليار دولار خلال الفترة (1980-1999) وهذا الحجم يعد قليلاً جداً عند مقارنته بحجم الاستثمارات العربية خارج المنطقة العربية حيث بلغ حجم الاستثمارات العربية الخارجية 670 مليار دولار خلال الفترة (1950-1992)، وبذلك تكون نسبة الأموال العربية المستثمرة في داخل الوطن العربي إلى الأموال العربية المستثمرة خارج الوطن العربي هي 52/1 أي أن كل دولار يستثمر في الوطن العربي يقابله 52 دولار خارج الوطن العربي.

4- كذلك عند مقارنته بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمنطقة العربية والبالغ 50.8 مليار دولار خلال الفترة (1980-1999)¹. وهذا ما سيؤثر سلبيًا على التكامل الاقتصادي العربي.

الهيئات القائمة على الاستثمارات العربية البينية:

يوجد منظمات وهيئات ومؤسسات عربية إقليمية تدعم الاستثمارات الأجنبية المشتركة في الدول العربية من أهمها ما يلي:

الجدول (27) المنظمات والشركات والمؤسسات التي تعمل وتشجع الاستثمارات المشتركة الدولية على المستويين العربي والدولي

الرقم	الاسم	النشاط
1	منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (الاوإبأك)	تقوم بدراسات الجدوى الاقتصادية للاستثمارات المشتركة في مجال النفط
2	مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (AEC)	دراسات وتطوير أساليب تأسيس الاستثمارات المشتركة
3	الأمانة العامة لجامعة الدول العربية	تشجيع التكامل والتخطيط بين الدول العربية ومن ضمنها الاستثمارات المشتركة
4	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (AFESD)	إعداد وترويج الاستثمارات المشتركة على المستوى العربي والدولي
5	المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات	تجمع المعلومات والدراسات حول التمويل والضمانات
6	شركة الاستثمار العربية	تدخل في استثمارات مشتركة عربية ودولية
7	الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية	تقدم الحوافز، وتشجع دخول الشركات العربية في استثمارات عربية مشتركة

المصدر: علي عباس، الإدارة المالية للأعمال الدولية، مرجع سابق، ص 162-163.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية

نفرق هنا بين التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية حسب الدول المضيفة والتوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية حسب الدول المصدرة.

1- التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية حسب الدول المضيفة:

يبين لنا الجدول رقم (28) التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية حسب الدول المضيفة خلال الفترة (1985-2006).

¹ بنك الكويت الصناعي، العدد 21-2003، مجلة المال والصناعة، مرجع سابق، ص ص 27-29.

الجدول (28) التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية حسب الدول المضيفة خلال الفترة (1985-2006)

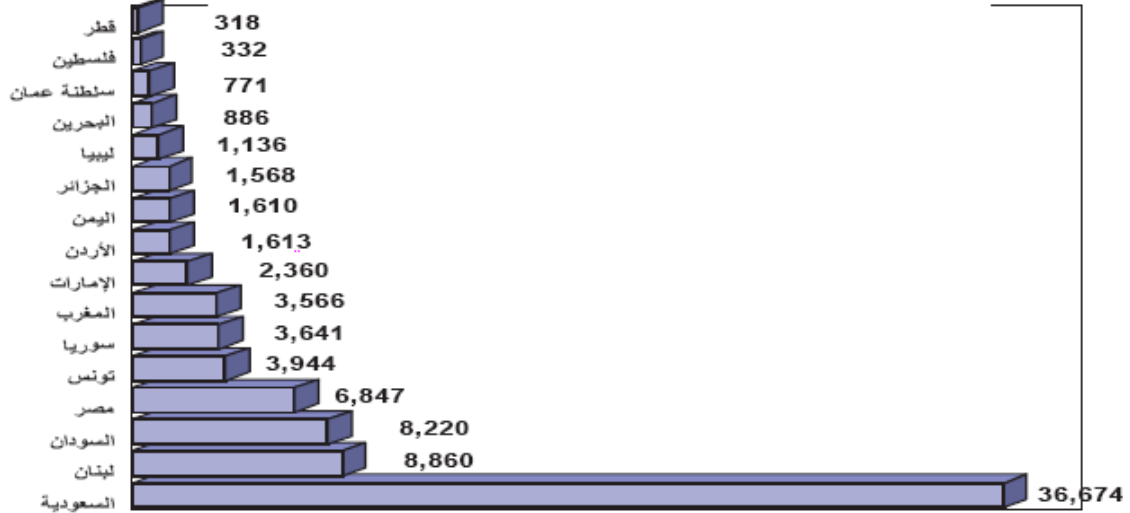
الدولة المضيفة	حجم الاستثمارات العربية البينية مليون دولار	النسبة المئوية (%)
الأردن	2.552,5	2.89
الإمارات	3.573,3	3.90
البحرين	865,8	0.95
تونس	2.750,4	3.00
الجزائر	637,1	0.70
جيبوتي	0.0	00
السعودية	47.939,5	52.38
السودان	5.595,9	6.11
سوريا	3.281,4	3.59
الصومال	0,6	00
العراق	398,0	0.43
عمان	732,7	0.80
فلسطين	502,4	0.55
قطر	1.033,4	1.13
الكويت	3549,5	3.88
لبنان	6.830,0	7.46
ليبيا	1.519,0	1.66
مصر	4.866,7	5.32
المغرب	3.409,8	3.73
موريتانيا	2,2	00
اليمن	1.484,7	1.62
الدول العربية	91524,9	

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، العدد 21-2003، ص30. وتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2006، ص ص158-159.

1. عند ملاحظتنا لجدول التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية خلال العقدين الماضيين يتضح أن النصيب الأكبر من الاستثمارات العربية البينية خلال فترة الدراسة (1985-2006) اتجه نحو السعودية حيث استأثرت بما نسبته 52.38% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات البينية الواردة إلى المملكة العربية السعودية خلال عام 2005 والتي ارتفعت من 958 مليون دولار عام 2004 إلى 2.341 مليون دولار عام 2005 حيث بلغت نسبتها 75.8% من الإجمالي لنفس العام وذلك بسبب المشروعات الاستثمارية المستقطبة إلى مدينة الملك عبد الله الاقتصادية.
2. كما يتضح أن بقية الدول العربية لم يتجاوز نصيب كل منها 3.9%.
3. أما بالنسبة لتدني نصيب الدول العربية الباقية وهي: البحرين، الجزائر، جيبوتي الصومال، العراق... الخ، فيمكن إرجاعه إما إلى توافر الموارد المالية المحلية نتيجة إيرادات النفط في بعضها أو لضعف المناخ الاستثماري في بعضها الآخر.

4. على صعيد آخر بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من 1985 إلى نهاية عام 2006 حوالي 91.5 مليار دولار، وبمتوسط تدفق سنوي بلغ 4.16 مليار دولار. والشكل التالي يوضح أهم الدول المستقطبة لهذه الاستثمارات:

الشكل (9) توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب الدول الضيفة للفترة 1985-2005



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2006، ص47.

2- التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية حسب الدول المصدرة:
الجدول (29) التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية حسب الدول المصدرة خلال الفترة (1985-2006).

الدولة المصدرة	حجم الاستثمارات العربية البينية مليون دولار	النسبة المئوية (%)
الأردن	4.173,3	4.56
الإمارات	46.601,9	50.92
البحرين	1.988,5	2.17
تونس	1.627,5	1.78
الجزائر	1.126,7	1.23
جيبوتي	0,5	00
السعودية	10.943,6	11.96
السودان	2.709,2	2.96
سوريا	3.210,1	3.51
الصومال	2,1	00
العراق	490,5	0.49
عمان	5.841,4	6.33
فلسطين	560,3	0.62
قطر	1.079,8	1.07
الكويت	4.884,2	5.34
لبنان	4.284,7	4.68

	91.524,9	الدول العربية
--	----------	---------------

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، ص157.

وعند ملاحظة جدول التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية حسب الدول المصدرة يتضح أن: النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات خلال فترة الدراسة (1985-2006) كان لدولة الإمارات بحوالي 46.601.9 وما نسبته 50.92% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية. تليها السعودية باستثمارات قيمتها 10.943.6 مليار دولار بنسبة 12%، ثم مصر باستثمارات قيمتها 5.813.4 بنسبة 6.35% والكويت باستثمارات قيمتها 4.884.2 مليار دولار بنسبة 5.34% ولبنان والأردن بما نسبته 4.68% و4.53% على التوالي وتستحوذ هذه الدول على ما نسبته 84% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية لتلك الفترة. أما بقية الدول العربية فلم يتجاوز نصيب كل منها 3.51%.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية

يقصد بالتوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية تحديد القطاعات الاقتصادية المستضيفة لهذه القطاعات، ويوضح الجدولين التاليين توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب القطاعات المختلفة.

الجدول (30) التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1980-1995)
الوحدة: مليون دولار

حجم الاستثمارات العربية البينية	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	أخرى *
6.135.5	0.729.8	2.315.6	3.090.1	-
%100	%12	%38	%50	-

المصدر: بنك الكويت الصناعي، مجلة المال والصناعة، العدد 21-2003، ص33.

الجدول (31) التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2003-2006)

الوحدة: مليون دولار

حجم الاستثمارات العربية البينية	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	أخرى *
62.780.9	0.370.23	7.301.58	43.189.35	11.919.74
%100	%0.59	%11.63	%68.79	%18.99

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، للسنوات 2006، 2005، 2004، 2003، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت.

عند مقارنة الجدولين نجد أن الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2003-2006) قد تضاعفت. أما توزيعها بين القطاعات المختلفة فهو نفسه مع تركيز أكثر بالنسبة للفترة (2003-2006) حيث يتضح أن قطاع الخدمات قد استأثر بما نسبته 50% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية للفترة (1980-1995) وما نسبته 68.79% في الفترة (2003-2006)، يليه قطاع الصناعة بما نسبته 38% للفترة (1980-1995) وما نسبته 11.63% في الفترة (2003-2006)، وكان نصيب قطاع الزراعة ضئيلا جدا حيث اقتصر نصيبه على 12% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1980-1995) وما نسبته 0.59% فقط في الفترة (2003-2006). وهو دليل على الاتجاه المتزايد نحو قطاع الخدمات، والإهمال المتزايد لكل من قطاع الصناعة وقطاع الزراعة خاصة. يمكن إرجاع ضعف نصيب قطاع الزراعة العربية إلى الأسباب التالية²:

1. تعرض معظم الموارد المائية العربية لارتفاع منسوب المياه الأرضية المالحة في بعض الأقاليم مما ساهم في زيادة ملوحة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، إذ تشكل هذه الأراضي نحو 43% من مساحة الأراضي الزراعية في العراق، 22% في سوريا، 16% في المغرب، 10% في مصر.

2. يعد الاستثمار في الزراعة بوجه عام من الاستثمارات طويلة الأجل والتي لا تحقق عائدا أو مردودا سريعا (طول فترة الاسترداد)، هذه بالإضافة إلى ضخامة نسبة رأس المال الثابت المطلوب للعملية الإنتاجية، حيث يقدر في بعض الأحيان بـ 45% من رأس المال.

3. المخاطر العالية المرتبطة بالاستثمار الزراعي والمتمثلة في موسمية الإنتاج وتعزى هذه الموسمية إلى ما تنصف به الزراعة من أنها صناعة بيولوجية وشديدة التأثير بالقوى الطبيعية كما أنها تعتمد في إنتاجها على كائنات حية نباتية وحيوانية.

4- تخلف وهجرة الأيدي العاملة في مناطق الزراعة العربية عموما وذلك نتيجة عوامل متعددة من أبرزها ضعف التعليم وانتشار الأمية والنقص في الخدمات الصحية والتعليمية والأنشطة الاقتصادية الأخرى في الريف العربي.

5. الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات الوطنية التي تفرض على ملكية الأراضي الزراعية لغير الوطنيين.

* قطاعات لم تحدد طبيعتها من المصدر.

¹ بنك الكويت الصناعي، مجلة المال والصناعة، مرجع سابق، ص 33-35.

6. المشاكل المرتبطة بتسويق الإنتاج وما يرتبط بذلك من ضعف درجة توفر طرق المواصلات الكافية ووسائل النقل الضرورية مما يجعل من تكلفة المنتجات الزراعية عالية وبالتالي انخفاض منافستها في الأسواق.

أما قطاع الخدمات والذي استأثر بتوسع وضخامة نصيبه من إجمالي الاستثمارات العربية البينية فيمكن إرجاع هذا التوسع إلى النقاط التالية:

1. نتيجة لضعف الحافز على الاستثمار في قطاعي الصناعة والزراعة، حيث لا يتطلب قطاع الخدمات رأس مال ضخماً أو كثافة رأسمالية هذا بالإضافة إلى أنه ليس فيه مجال للاقتصاديات الحجم الكبير، كما أنه يمتاز بعوائده السريعة نسبياً.
2. التطورات في مجال تقنية المعلومات والتي أدت إلى حفز النمو في قطاعات خدمات الأعمال، ويلاحظ ذلك بشكل بارز للغاية في ذلك الجزء من صناعة الخدمات المالية والتي تشمل أعمال المصارف والتأمين وأسواق رأس المال.
3. رواج النشاط السياحي في عدد من الدول العربية وتحديدًا في مصر وتونس والمغرب وسوريا. مما سبق ذكره يمكن استخلاص الخصائص التالية للاستثمارات العربية البينية

خصائص الاستثمارات العربية البينية:

تشير المؤشرات الإحصائية للاستثمار العربي البيني (العربي- العربي) إلى ضعف النتائج وكثرة التشريعات والاتفاقيات الثنائية والجماعية. وتتسم الاستثمارات العربية- العربية بالخصائص التالية:

- 1- ضعف حجم الاستثمار العربي- العربي.
- 2- التمركز في بعض الدول العربية دون البعض الآخر.
- 3- تدار بأساليب إدارية حكومية تقليدية.
- 4- تركيز على الاستثمار في الودائع المصرفية والأوراق المالية الأجنبية.
- 5- لا تقيس المخاطر بدقة.
- 6- غياب آليات السوق وفرص المنافسة.
- 7- نقص عدد أجهزة الادخار الخاصة.
- 8- التمركز في عدد من الأنشطة دون غيرها.
- 9- ذات طابع حكومي في الملكية والاستثمار.
- 10- تبحث عن الربح السريع.
- 11- انخفاض معدل العائد الصافي على عديد من الاستثمارات العربية المشتركة.
- 12- ضعف أسواق المال العربية.
- 13- اتساع نطاق الاتفاقيات الثنائية¹.

المطلب الرابع: الاستثمارات البينية كمفعل للتكامل الإقليمي العربي ومثبط لهروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج.

1- الاستثمارات البينية والتكامل الإقليمي العربي:

في الوقت الذي لا يزال فيه وطننا العربي بعيداً كل البعد عن إنجاح التكتلات الاقتصادية العربية (التكامل الاقتصادي العربي) أو التعاون المشترك، بالرغم من توفره على جميع المقومات اللازمة لقيام ونجاح التكتلات الاقتصادية العربية المشتركة القادرة على الصمود والمنافسة والاستمرارية وغزو الأسواق العالمية.

فالاستثمارات العربية – العربية تعتبر من أهم أنواع وأشكال العلاقات الاقتصادية العربية¹.

¹ فريد النجار، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مرجع سابق، ص45.

ولقد أكد السيد يوسف منصور، مدير مركز الرؤية للاستشارات الاقتصادية والإدارية في الأردن أنه:
أ- من أجل تحسين الاستثمارات العربية البيئية وزيادتها، يجب تحسين البيئة الاستثمارية، وعدم الاعتماد على هيئات تشجيع الاستثمار فحسب، وضرورة التركيز على تجارة الخدمات التي توفر فرصا استثمارية هامة، فتحسين البيئة الاستثمارية من شأنه أن يساهم في تحسين التكامل الإقليمي، بما أن المستثمر يبحث عن الربح والبيئة الملائمة في آن واحد.

ب- إن جزءا كبيرا من الاستثمارات العربية توجه إلى المجال العقاري، وأن دور هذه الاستثمارات ضئيل في ما يتعلق بالعمالة والتوظيف، وبيئته المستثمرون عن القطاع الصناعي الذي يتطلب وقتا طويلا فضلا عن أن مردوده ليس سريعا.

كما قدم السيد يوسف منصور سلسلة من الاقتراحات لزيادة الاستثمار العربي البيئي وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، من أبرزها:

* اتفاقية استثمار عربية لحماية الاستثمارات العربية البيئية وتسهيل دخولها إلى الأسواق، وتمويل الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية عبر الوطنية والإقليمية لمساعدة التكامل الإقليمي.

* ضرورة تحفيز الاستثمارات المحلية كخطوة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

خلاصة القول أن الترتيبات الخاصة بتشجيع التجارة والاستثمارات العربية البيئية لم تعط النتائج المرجوة منها لأنها كانت وليدة قرارات سياسية اتخذتها القيادات العربية أكثر منها قرارات اقتصادية حظيت بالتزام عام ببقائها وتطويرها ولكن في ظل متطلبات تحرير التجارة العالمية وعولمة الإنتاج والأسواق وحركة رأس المال، ستواجه الدول العربية تحديات غير مسبوقه ومن المتوقع أن تتجاوز قدراتها للتعامل معها كل على انفراد.

بذلك سيكون لتفعيل الترتيبات التجارية والاقتصادية الإقليمية دورا هاما في تخفيف هذه التحديات. حيث تفضل التكتلات الاقتصادية الآن التعامل مع تكتلات مثيلة لها عن التعامل مع كل قطر على حدى. وإن المتغيرات العالمية التي شهدت موجة اندماج واسعة النطاق عالميا على مستوى الدول والأقاليم غيرت بشكل جذري من معدلات التنافسية عالميا، ووضعت الكيانات العربية الصغيرة في أوضاع تنافسية صعبة وحرجه تزداد صعوبتها مع المستقبل القريب².

2- الاستثمارات العربية في الخارج:

المعلومات والإحصاءات والبيانات عن حجم الاستثمارات العربية في الخارج غير دقيقة، شأنها شأن الكثير من المعلومات في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذلك لسبب جوهري هو عدم الاهتمام ببناء وتكوين نظام معلومات وبيانات إحصائية دقيقة في معظم الدول العربية، فكل ما هو متوفر تقديرات الباحثين، وبعض المراكز والمؤسسات الاقتصادية العربية مثل صندوق النقد العربي، ومجلس الوحدة الاقتصادية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ولا تتفق هذه المؤسسات مع بعضها البعض على حجم وتقديرات الأموال العربية المهاجرة (المستثمرة) في الخارج بحجة حرص أصحاب هذه الاستثمارات على إضفاء طابع السرية عليها وطبيعة وفلسفة نظام المصارف العالمية وخاصة فيما

¹ مناور فريخ حداد، جامعة الأردن "واقع الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية وأفاق تطويرها، مداخلة في ملتقى المؤتمر الدولي العلمي الثاني بعنوان "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية: إشارة خاصة لحالة الجزائر"، سكيكدة أيام 14- 15 مارس 2004.

² زكاء مخلص الخالدي، التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية هل يكونا مآكينة النمو الاقتصادي للدول العربية؟، مرجع سابق، ص 40-41.

يتعلق بالسيولة غير المباشرة في الأسهم والسندات والبورصات العالمية، بالإضافة إلى غياب قواعد البيانات الدقيقة¹.

إن الاتجاه التقليدي لاستثمار فائض رؤوس الأموال العربية كان، وما زال إلى حد بعيد، "هو تراكمها في شكل ودائع معظمها بالجنه الإسترليني والدولار الأمريكي لدى المؤسسات المالية الغربية". وقد استمر هذا الوضع قائما رغم الدعوة القومية إلى ضرورة استخدام فائض البترول العربي في تنمية البلاد العربية. وهي الدعوة التي رفع رايها الكثير من السياسيين والاقتصاديين وغيرهم من رجال الفكر العربي. بل إن هؤلاء قد أكدوا أن دعوتهم هذه لا تقوم على أسس عقائدية وسياسية فقط، بل إنها تحقق أيضا عائدا أكبر للدول المصدرة لرؤوس الأموال، على الأقل على المدى الطويل. ومن جهة أخرى فلا يخفى على أحد أن الدول الغربية التي أمتت استثمارات مواطنيها في بعض البلاد العربية في يوم من الأيام لن تعجز عن اتخاذ إجراءات مماثلة في مواجهة الاستثمارات العربية في اللحظة المناسبة. على أن التشكيك الجدي في سلامة الاتجاه لم يتم إلا بعد التقلبات الخطيرة في أسعار الدولار والجنه الإسترليني وما ترتب عليها من خسائر فادحة لكثير من المستثمرين العرب²، وكذا أحداث 11 سبتمبر 2001 وما انجر عليها من تجميد لأموال العرب المشكوك فيهم. ومع ذلك فيبدو أن الوضع لم يتغير كثيرا عن الاتجاه التقليدي لاستثمار فوائض البترول لأسباب متعددة لعل أهمها:

1. أن المناخ الاستثماري في الدول العربية المستوردة لرؤوس الأموال مازال غير مشجع على الاستثمار في هذه الدول.

2. تعتبر الأسواق المالية حافزا مشجعا لجذب المستثمرين لاستثمار أموالهم في الدول المتوفرة فيها أسواق مالية، بحيث تحقق هذه الأسواق أكبر عائد ممكن، وعلى الرغم من تطور بعض الأسواق المالية العربية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المال العربي ظل يبحث عن أسواق مالية خارجية مضمونة بعيدا عن المجازفة والمخاطرة في الأسواق العربية، ومن هذا المنطلق فإن تطوير وتوسيع الأسواق المالية العربية يعتبر من العوامل الجاذبة لرؤوس الأموال العربية واستثمارها وتوطينها في الوطن العربي.

ويبرز الجدول التالي تطور الاستثمارات العربية في الخارج للفترة 1987-1995

¹ مناور فريخ حداد، مرجع سابق.

² هشام علي صادق، "النظام العربي لضمان الاستثمارات ضد المخاطر غير التجارية"، مرجع سابق، ص 10-11.

الجدول (32) الاستثمارات العربية في الخارج للفترة 1987-1995

القيمة: مليون دولار

السنوات	87	88	89	90	91	92	93	94	95
الاستثمارات العربية في الخارج	227	232	258	400	483	537	601	665	750

المصدر: ناجي بن حسين، انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية في ظل العولمة، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 1-2002، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص54.

تبين من الجدول السابق تزايد حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي باستمرار، حيث انتقلت من 227 إلى 400 مليون دولار خلال الفترة 1987-1990 أي بنسبة زيادة 76%، وقدرت هذه الاستثمارات عام 1995 ب 750 مليون دولار أي أن نسبة الزيادة خلال الفترة 1990-1995 قد بلغت حوالي 88%.

وعند مقارنة الاستثمارات العربية باستثمارات دول صناعية متقدمة في أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي واليابان، نجد أن استثمارات هذه الدول بالخارج أقل مما تستثمره الدول العربية مجتمعة قياساً بنواتجها القومية¹.

وفي الوقت الذي بلغت فيه ديون الدول العربية (560) مليار دولار ما بين خارجية وداخلية نجد أن الاستثمارات العربية في الخارج تتراوح ما بين (800 و2400) مليار دولار حسب بعض الإحصائيات الحديثة، وهذا يعني أن الأموال العربية تودع في الخارج، ثم تستدين الدول العربية المحتاجة من هذه الدول والمؤسسات الدولية المالية لتمويل احتياجاتها، وهذا يعني أن الأمريكي أو الأوروبي وغيرهم يقرضون العرب من أموال العرب وبشروط قاسية في أكثر الأحيان. الأمر الذي يثير أكثر من علامة استفهام: لماذا هاجرت هذه الأموال؟ وكيف يمكن استعادتها؟²

وما يمكن قوله هنا أنه من الأولى السعي نحو الحفاظ على رؤوس الأموال العربية للاستثمار في أوطانها بدلاً من الاستثمار في البلدان الأجنبية، وربما استغنت الدول العربية عن الاستثمارات الأجنبية وعن المديونية في حالة عودة هذه الأموال، وذلك يستدعي أن يعم الاطمئنان إلى صحة مناخ الاستثمار في الوطن العربي.

الخلاصة:

إن السياسة الناجحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي تلك التي تركز لا على الحوافز المالية التي تمنحها الدولة لهذا الاستثمار فحسب، بل أيضاً على المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني، والتعريف بهذه الامتيازات والتسهيلات المالية والنقدية وغيرها فحسب، بل الاستفادة من استغلال مثل تلك الميزات النسبية.

بالرغم من وجود تحسن نسبي في مناخ الاستثمار في عدد كبير من الدول العربية إلا أنه تبقى هناك نقائص تؤثر تأثيراً سلبياً ترتبط بعوامل اقتصادية وإدارية داخلية وخارجية، ومن أهم هذه العوامل الداخلية، نجد البيروقراطية والتعقيدات الإدارية التي تواجه المستثمر، وخاصة الأجنبي، لازالت تمثل تحدياً جدياً لدعم الجهود الحكومية المبذولة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. أي أن العوامل غير الاقتصادية والقانونية لازالت تعرقل جهود هذه الدول بدرجة أكبر من العوامل الاقتصادية. فالتحدي الحقيقي أمام هذه الدول لزيادة نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التقرير السنوي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لسنة 2006: يتمثل في الحد من أو القضاء على الفساد الإداري

¹ ناجي بن حسين، انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية في ظل العولمة، مرجع سابق، ص ص 53-54.
² مجلة المجتمع الإلكترونية، "هجرة الأموال العربية إلى الخارج.. وحلم العودة..!!"، العدد 173، ديسمبر 2006. على الموقع:

<http://www.almujtamaa-mag.com>

والمالي وتخفيض القيود الإدارية على المعاملات الخاصة بالاستثمارات وفتح باب أوسع لخصوصية الشركات وخاصة في القطاعات المنافسة. كذلك لا يجب أن تقتصر جهود الدول العربية على الزيادة الكمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بل في نوعية هذا الاستثمار التي يستفيد منها الاقتصاد ليس ماليا فقط بل تقنيا وتجاريا وإداريا. حيث يجب التركيز على القطاعات الواعدة التي لها ميزة نسبية حيث تستطيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدون المبالغة في تقديم الامتيازات والتسهيلات والتي تكلف الخزينة العامة.

الفصل الثالث: التنمية المستدامة في الدول العربية

الفصل الثالث: التنمية المستدامة في الدول العربية.

تمهيد:

بعد ما تم عرضه عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، السؤال المطروح هو: ماذا يمكن قوله عن واقع التنمية المستدامة في هذه الدول؟ وقبل التطرق لذلك يستوجب علينا تعريف التنمية بمفهومها المستدام من جهة، وبالعلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة من جهة ثانية.

المبحث الأول:

مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة

لقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة وظروف الدول النامية ومراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من ناحية وطبيعة علاقتها بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى. فخلال عقدي الأربعينات والخمسينات كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد حيث أنها كانت مرادفاً لمفهوم النمو الاقتصادي وكانت في نظر بعض الاقتصاديين عبارة عن عملية يزداد فيها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم. وكانت خلال عقد الستينات تعني مدى قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان. وبعد أن صاحب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي زيادة في عدد الفقراء وارتفاع معدلات البطالة، فقد أعيد تعريف مفهوم التنمية في منتصف السبعينات لتصبح عملية تخفيض أو القضاء على الفقر، وسوء توزيع الدخل، والبطالة... وذلك من خلال الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي. وقد أصبحت في مرحلة لاحقة، تعني " النهوض الشامل للمجتمع بأسره " من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد بالإضافة إلى تحقيق ذاتيته وشعوره الإنساني وتوفير حرية الاختيار. حيث ربط آرثر لويس بين التنمية الاقتصادية وحرية الاختيار قائلاً: " .. حيث أن فائدة النمو الاقتصادي ليس في أن الثروة تزيد سعادة الإنسان، بل بما تؤديه هذه الثروة من زيادة في مجال اختياره الإنساني"¹.

لذلك يعتبر الاقتصادي أمارتيا سان: أن المضمون الحقيقي للتنمية هو الحرية سواء تعلق الأمر بالحرية بمعناها السلبي (الحرية من الفقر مثلاً) أو الحرية بمعناها الإيجابي (كحرية المرء في اختيار نوع الحياة التي يرغب فيها)².

وقد شهدت الدول النامية تدهوراً في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية مما أدى إلى لجوئها للاقتراض الخارجي ومن ثم إلى استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية. نتيجة لذلك أصبح هناك اهتماماً بمفهوم التنمية الذي يعكس أبعاداً بيئية وبشرية، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بما يسمى بالتنمية المستدامة.

¹ إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق"، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة 2003، ص 14-19.

² كمال رزيق، "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الراشد والديموقراطية"، مجلة العلوم الإنسانية (الجدول): العدد 25: نوفمبر (نوفمبر) 2005، مجلة إلكترونية. <http://www.uluminsania.com/>

المطلب الأول: مفاهيم عن التنمية المستدامة.

1- تعريف التنمية المستدامة:

إن أوسع التعريفات شيوعاً للتنمية المستدامة هو الذي جاءت به اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لجنة Brundtland: أنها التنمية التي تهيئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم، أو بعبارة أخرى، استجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها¹.

ويعرفها البنك الدولي على أنها تنمية تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها، وبما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري. حيث أن المقصد منها هو إتاحة مستقبل أفضل. الرؤية- نظرة طويلة الأجل – عالم أفضل².

وحسب منظمة التعاون والتنمية فإن التنمية المستدامة لا تهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فقط، وكذلك توازن بين هذه الأبعاد المختلفة³.

2- التعريف المادي للتنمية المستدامة:

رغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد، وضعوا تعريفاً ضيقاً لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة. حيث يؤكد هؤلاء المؤلفين على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جودها "المتجددة" بالنسبة للأجيال المقبلة. وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.

3- التعريفات الاقتصادية:

وتركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على "الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها". كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل". وتقف وراء هذا المفهوم "الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها. وهو ما يعني أن نظماً الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسها"⁴.

4- مبادئ التنمية المستدامة: هي تنمية تعتمد المبادئ التالية:

- تنمية على المدى البعيد.
- أنها تنمية شاملة.
- تنمية اقتصادية تهتم بالأسما المادي.
- تنمية اجتماعية تهتم بالأسما البشري.
- تنمية تأخذ بعين الاعتبار المخاطر البيئية أي المحافظة على الرأسمال البيئي⁵.

¹ تم الاطلاع على هذه المعلومات على www.convictions.org 07-2001, 31-01-08.

² تم الاطلاع على هذه المعلومات على www.worldbank.org.

³ تم الاطلاع على هذه المعلومات على www.Observateur.de.l'OCDE.

⁴ تم الاطلاع على هذه المعلومات على: www.faculty.ksu.edu.sa.

⁵ Geneviève FERONE et Pascal BELLO et autres: "Le développement durable", ed d'organisation, Paris ;2002,pp 87-89.

5- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية:

ليس المقصود بالمفهوم الواسع للتنمية التقليل من شأن النمو الاقتصادي أو اعتباره هدفا من أهداف التنمية. فالنمو الاقتصادي عنصر أساسي من عناصر التنمية ومكونا أساسيا من مكوناتها. لكن هذه التعريفات الاقتصادية تخلق بين التنمية الاقتصادية Le développement والنمو الاقتصادي La croissance، حيث يتم النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه ضروري للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية وبالتالي للحيلولة دون مزيد من التدهور في البيئة. لكن القضية هي قضية نوعية النمو وكيفية توزيع منافعه وليس مجرد عملية توسع اقتصادي لا تستفيد منه سوى أقلية من الملاكين الرأسماليين. فالتنمية يجب أن تتضمن تنمية بشرية وبيئية شاملة والعمل على محاربة الفقر عبر إعادة توزيع الثروة¹.

6 - مكانة الإنسان ضمن التعريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة:

ويشكل الإنسان محور التعريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي. وهناك اعتراف اليوم بهذه التنمية البشرية على اعتبار أنها حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية وبالنسبة للتنشيط المبكر للسكان. وحسب تعبير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن "الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام - فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية". وتؤكد تعريفات التنمية المستدامة بصورة متزايدة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة، بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

7- مكانة التكنولوجيا في تعريف التنمية المستدامة:

كما أفاض بعض المؤلفين في توسيع تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وأشاروا إلى أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكثر وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي.

8- مكانة العدالة في تعريف التنمية المستدامة:

والعنصر الهام الذي تشير إليه مختلف تعريفات التنمية المستدامة هو عنصر الإنصاف أو العدالة. فهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، وهي التي لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية ولا تراعي قوى السوق المتوحشة هذه المصالح. أما الإنصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على "الخيرات" الاجتماعية والاقتصادية. فالعالم يعيش منذ أواسط عقد السبعينات تحت هيمنة مطلقة للرأسمال المالي العالمي (الشركات متعددة الجنسيات خاصة) الذي يكرس تفاوتنا صارخا بين دول الجنوب ودول الشمال كما يكرس هذا التفاوت داخل نفس الدول. لذلك فإن التنمية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذين النوعين من الإنصاف. لكن تحقق هذين النوعين من الإنصاف لن يتأتى في ظل الهيمنة المطلقة للرأسمال المالي العالمي، وإنما يتحقق تحت ضغط قوى شعبية عمالية أممية يمكن من استعادة التوازن للعلاقات الاجتماعية.

9- المحطات التاريخية الكبرى لنشأة مفهوم التنمية المستدامة²:

لقد قبلت فكرة التنمية المستدامة بأوسع معانيها وتم إقرارها على صعيد واسع، إلا أنه تبين أن ترجمة

¹ محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، صص 37-39.

² Frank-Dominique VIVIEN : "Jalons pour une histoire de la notion de développement durable, Revue: Mondes en développement", Vol 31-2003/1-n°121, pp 5-21.

هذه الفكرة إلى أهداف وبرامج وسياسات عملية، يعتبر مهمة أصعب، نظرا لأن الأمم المتحدة تخضع لقوى رأسمالية لا ترى من مصلحتها التنازل عن نمط إنتاجها المدمر للبيئة. ورغم ذلك يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة والتنمية جهدا ذو أهمية كبيرة في اتجاه الاهتمام إلى أرضية مشتركة بين المصالح المتعارضة والشروع في عملية التغيير التي تحتاج إليها التنمية المستدامة.

أ- ملتقى فونكس بسويسرا سنة 1917: أول اعتراف بمفهوم الايكوتنمية أي البحث عن السبل الكفيلة للتوفيق بين منطلق الإنتاج الاقتصادي واحترام البيئة. أدت إلى ظهور طرفين متعارضين الطرف الأول يرى أن البيئة هي اختراع الدول المصنعة لمنع تصنع الدول الفقيرة، أما بالنسبة للطرف الثاني فيرى أنه يجب حالا إيقاف النمو لكي لا نجد أنفسنا أمام أحد الحلين: إما أن نموت بسبب التلوث أو بسبب انعدام الموارد. وخلصت إلى المطالبة بحل وسط وهو ضرورة التنمية لأسباب اجتماعية، مع الاحتراس من تخريب البيئة والاستعمال غير المعقلن للموارد.

ب- مؤتمر استوكهولم 1972: إعلان استوكهولم: تم فيه تأسيس اللجنة الدولية للبيئة والتنمية من طرف الأمم المتحدة سنة 1984. قدمت خلاصة أعمال براندتلند Brundtland (مستقبلنا المشترك) والرسالة التي يحملها هذا التقرير هي أنه أمر مستعجل إيجاد نوع من النمو لا يضر بالأجيال القادمة. وأبرز التقرير خطرين يهددان هما:

بسبب تراكم غازات الدفيئة - ثقب الأوزون بسبب مواد ومشتقات الفلويكلورور هذين الخطرين دليل على أن التنمية غير المسؤولة تهدد البشرية بالهلاك¹.

ج- مؤتمر قمة الأرض بريوديجانيرو البرازيل سنة 1992: وقد انعقد في هذا الإطار في يوليو 1992 في ريوديجانيرو بالبرازيل أول مؤتمر عالمي حول البيئة والتنمية أطلق عليه تسمية "قمة الأرض". وقد حضرته 168 دولة بينما ارتكزت أهم محاوره على التغيرات المناخية للكوكب والتنوع البيولوجي وحماية الغابات. وقد اعتمد المؤتمر جدول أعمال بشأن حماية البيئة، كما تم توصيف العواقب السياسية والاقتصادية المترتبة عن الاستمرار في تدمير البيئة. لكن رغم الهالة الإعلامية الكبيرة التي أعطيت لهذا المؤتمر إلا أن النتائج المحسوسة القاضية بحماية الطبيعة ومعالجة المشاكل المتعددة المترتبة عن تدهور البيئة كانت خجولة جدا. وأظهر هذا المؤتمر المواجهة بين العالم الغني في الشمال وتمسكه بالحفاظ على إنتاجه وعلى وتيرة نموه والعالم الفقير في الجنوب ويأسه من القدرة على تحقيق الغنى أو الانفلات من عتبة الفقر. وخرج بدعوة إلى الاقتسام العادل للخيرات وضرورة القيام بمجهودات كبيرة من طرف دول الجنوب. ووضعت مذكرة تضمنت الأعمال التي يجب القيام بها أقرت 21 إجراء سميت بجدول الأعمال الواحد والعشرون².

د- قمة جوهانسبورغ لسنة 2002: بعد انصرام عشر سنوات على مؤتمر قمة الأرض عقد مؤتمر جوهانسبورغ في جنوب إفريقيا خلال شهر سبتمبر 2002 حول نفس الانشغالات وقد انتهى إلى الفشل في حمل الدول المتقدمة على تنفيذ الوعود المتفق عليها خلال قمة الأرض.

¹ Patrick d'Humières, "Le développement durable le management de l'entreprise responsable", ed : Organisation, Paris, 2005, p87.

² Béatrice QUENAULT, "Le développement durable comme pierre d'achoppement des relations Nord/Sud au sein des négociations commerciales multilatérales à l'OMC", Revue: Mondes en développement, Vol 32-2004/3-n°127, pp 19-18.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.

الملاحظ من خلال التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة تتضمن أبعاداً متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية:

1- البعد الاقتصادي:

أ- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: بالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياساً على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية. ومن ذلك مثلاً أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الـ "OCDE" أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

ب- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:

فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة. ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية. وتعني التنمية المستدامة أيضاً تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهذبة بالانقراض.

ج- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:

وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات – وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي- كان كبيراً بدرجة غير متناسبة. يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والتعاون للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها. والصدارة تعني أيضاً توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

د- تقليص تبعية البلدان النامية:

وثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة. ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجاً ماساً. ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

هـ- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة:

وتعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تركيز الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة. ويعتبر التحسين السريع، كقضية أخلاقية، أمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20% من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي. ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان

والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية. أما الذين لا تلبى لهم احتياجاتهم الأساسية، والذين ربما كان بقائهم على قيد الحياة أمراً مشكوكاً فيه، فيصعب أن نتصور بأنهم سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية، وليس هناك ما يدعوهم إلى تقدير مدى صلاحية تصرفاتهم للاستدامة، كما أنهم يجنحون إلى الاستزادة من الأطفال في محاولة لزيادة القوة العاملة للأسرة ولتوفير الأمن لشيخوختهم.

و- المساواة في توزيع الموارد:

إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة. فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزاً هاماً أمام التنمية. فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

ز- الحد من التفاوت في المداخل:

فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية خاصة في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة، وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضاً في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو للمهندسين الزراعيين العاطلين، وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان. وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دوراً حاسماً في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النور الآسيوية.

ح- تقليص الإنفاق العسكري:

كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية. ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية للإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ¹.

تم الاطلاع على هذه المعلومات على: www.faculty.ksu.edu.sa، مرجع سابق.

2- البعد الإنساني أو الاجتماعي:

أ- استقرار النمو الديموغرافي:

وتعني التنمية المستدامة فيما يخص الأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمراً مستحيلاً استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغطاً حاداً على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.

ب- أهمية توزيع السكان:

كما أن لتوزيع السكان أهميته: فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة. فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها. ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية والنشطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر¹.

ج- الاستخدام الكامل للموارد البشرية:

كما تتطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداماً كاملاً، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع. ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولاً بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة. والتنمية المستدامة تعني - فيما وراء الاحتياجات الأساسية- تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري- بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

د- الصحة والتعليم:

ثم إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلاً قوياً مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة. من ذلك مثلاً أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل الحسنة التعليم، أمر يساعد على التنمية الاقتصادية. ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.

هـ- أهمية دور المرأة:

إن للمرأة دور هام في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، باعتبارها لصيقة بالبيئة وهي محور التنمية إذا ما استخدمت قدراتها على نحو أفضل لحماية البيئة، وصيانة الموارد الطبيعية، وهي أكثر اهتماماً بحالة الأرض ومصير الأجيال، وهي مربية مهمة إذ يأخذ الأطفال الشعور بالانتماء للبيئة من أمهاتهم. والمرأة ضحية لتعرضها لكثير من المواد الكيماوية المختلفة التي تؤثر على صحتها، وصحة الجنين، والولادة السليمة لصيقة بالبيئة، الأرض، التلوث بالمبيدات، تعرضها لعمليات الطهي،

¹ تمت معاينة المعلومات على الموقع: www.aoye.org

التنظيف... الخ. فلا بد من تحريك دور المرأة من الدور السلبي إلى الدور الإيجابي بترشيد الاستهلاك، التخلص من الفضلات ومخلفات المنزل، ... إلى دورها في صنع القرار السياسي، الاجتماعي والبيئي¹.

و- الأسلوب الديمقراطي التشاوري في الحكم:
إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة كل من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق. لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي التشاركي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

3- البعد البيئي:

أ- إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد:
بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليل من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية. أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرها. وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة، أو أنها توشك أن تصبح كذلك.

ب- حماية الموارد الطبيعية:

والتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كقيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل. وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة. وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهر والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية. وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء.

ج- صيانة المياه:

وفي بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة. كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا. والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه. وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجدها.

د- تقليل تدمير ملاجئ الأنواع البيولوجية:

وتواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة - وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري - انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة. وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية أخذ في التسارع. والتنمية

¹ خالد مصطفى قاسم، "إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"، دار الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 58-59.

المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها.

ه- حماية المناخ من الاحتباس الحراري:

والتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية - بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية - يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة. ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان¹.

4- البعد التكنولوجي:

أ- استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية:

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض. وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير. ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي. وأمثلة هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبيد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية. وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد. وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها. وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.

ب- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة:

والتكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية. والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها. ومن شأن التعاون التكنولوجي - سواء بالاستحداث أو التطوير لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية - الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة. وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، ولاسيما في البلدان الأشد فقرا. والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

ج- الطاقة والمحروقات والاحتباس الحراري:

كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة. فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغيير المناخ. والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها، وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاث لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة، دون أن تتسبب في احترار

¹تم الاطلاع على هذه المعلومات على الموسوعة العلمية: Encarta 2006.

عالمي للمناخ. وسيكون للتغيرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد - ولاسيما إذا جرت التغيرات سريعا- آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم، ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية¹.

د- الحد من انبعاث الغازات:

ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية. وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية. وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة. على أنه حتى تتوافر أمثال هذه التكنولوجيات، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بكافأ ما يستطيع في جميع البلدان.

هـ- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون:

و تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض. وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع. لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتمادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحدا يستطيع إجبارها على ذلك.

المطلب الثالث: الإطار التحليلي للتنمية المستدامة.

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعروف بقمة الأرض، الذي عقد في ريوديجانيرو في عام 1992، اعترف بأهمية مؤشرات التنمية المستدامة. فجدول أعمال القرن 21 يخصص فصلا لهذا الموضوع في القسم الخاص بوسائل التنفيذ، وعلى الخصوص الفصل 40 المعنون: "المعلومات اللازمة لعملية صنع القرار"، الذي يدعو إلى وضع مؤشرات للتنمية المستدامة "لتوفير أسس راسخة لصنع القرار على جميع المستويات وللمساهمة في استدامة ذاتية التنظيم للنظم البيئية والإنمائية". ونشأت عن قمة الأرض لجنة التنمية المستدامة، التي نشرت في عام 1996 كتابا بعنوان "indicators of sustainable development framework and methodologies" ويتضمن هذا المنشور قائمة بنحو 130 مؤشرا مصنفة في أربع فئات رئيسية: اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار المؤشرات المتعلقة بهذه الفئات الأربع كلها للتوصل إلى صورة أوسع وأشمل للتنمية المستدامة.

ويقترح اعتبار مجموعة المؤشرات هذه قائمة، يمكن للبلدان أن تختار منها المؤشرات التي تتلاءم مع أولوياتها ومع القضايا الملحة التي تواجهها والأهداف التي تتوخاها. وقد اعتمد إطار تحليلي تم في سياقه تصنيف المؤشرات إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

أ- مؤشرات القوة الدافعة، وهي تصف الأنشطة والعمليات والأنماط.

ب- مؤشرات الحالة، وهي تقدم لمحة عن الحالة الراهنة.

ج- مؤشرات الاستجابة، وهي تلخص التدابير المتخذة.

¹دوجلاس موسشيت، "التنمية المستدامة"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ط1-2000، صص 112-127.

إن اعتماد إطار القوة الدافعة- الحالة- الاستجابة يشكل طريقة للتصنيف ولا يسمح بهيمنة العلاقات والروابط السببية بين المؤشرات ضمن الإطار. وقد أدركت لجنة التنمية المستدامة أنه من غير الواقعي الاختيار بين 130 مؤشرا وخفضت عددها مؤخرا إلى 59 مؤشرا، يمكن للبلدان أن تختار منها مجموعة مناسبة من المؤشرات الأساسية.

- قائمة المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة حسب لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة 2000¹.

1- المؤشرات الاقتصادية:

نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، حصة الاستثمار في الناتج القومي الإجمالي، ميزان التجارة للسلع والخدمات، الدين نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي، مجموع المساعدات الإنمائية، كثافة استخدام المواد، نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة، نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة، كثافة استخدام الطاقة، توليد النفايات الصناعية والحضرية الصلبة، توليد النفايات الخطرة، توليد النفايات المشعة، إعادة تدوير واستخدام النفايات، المسافة التي يقطعها كل فرد حسب واسطة النقل يوميا.

2- المؤشرات المؤسسية:

تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة، عدد أجهزة الراديو واشتراكات الانترنت لكل 1000 نسمة، خطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة، الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة إلى الكوارث السطحية².

3- المؤشرات الاجتماعية:

النسبة المئوية للسكان الذين دون خط الفقر، تفاوت الدخل، معدل البطالة، نسبة متوسط أجر المرأة إلى أجر الرجل، نسبة الأطفال دون سن الـ 15 الذين خارج بيوتهم، الحالة الغذائية للأطفال، حالات الوفيات، معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات، متوسط العمر المتوقع عند الولادة، نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة لتصريف مياه المجاري، نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة، النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بمرافق الرعاية الصحية الأولية، التحصين ضد أمراض الأطفال المعدية، معدل انتشار وسائل منع الحمل، نسبة إكمال الدراسة الابتدائية والثانوية، معدل الإلمام للقراءة والكتابة بين البالغين، نصيب الفرد من مساحة البيت، عدد الوفيات المبلغ عنها لكل 1000 نسمة، معدل النمو السكاني، سكان المستوطنات الحضرية المنظمة وغير المنظمة.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، "تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا: تحليل النتائج"، الأمم المتحدة 2001، ص ص 4-9.

² المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006، "المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة 2007"، ص ص 26-28.

1.3 التنمية البشرية:

أ- مفهوم التنمية البشرية:

لقد أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بمصطلح التنمية البشرية منذ عام 1990 عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية، وعرفت بأنها: "عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها" ويلاحظ في هذا الصدد أن التنمية البشرية لها جانبان هما: جانب تكوين القدرات وجانب الاستفادة من هذه القدرات. فبالنسبة للجانب الأول يتم تكوين القدرات من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والتغذية والتدريب. أما الجانب الثاني فهو يعني الاستفادة الكاملة من هذه القدرات فيما ينفع الإنسان. والمشاركة في الشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية. ومن ثم فإن الإنسان هو محور عملية التنمية، فهو وسيلتها وغايتها في نفس الوقت.

وتقوم التنمية البشرية على أساس أربعة عناصر هي: الإنتاجية، والعدالة، والاستمرارية والمشاركة. فلا بد من زيادة قدرات الأفراد التعليمية والصحية والتدريبية حتى تزداد الإنتاجية ويزداد الدخل وتزداد القدرة على إشباع الحاجات. ومن ناحية أخرى لا بد أن تتاح أمام جميع الأفراد فرص متساوية للمساهمة في صنع التنمية والاستفادة من ثمارها وهو ما يكفل عدالة التوزيع. كما لا يجب أن تقتصر على إتاحة الفرص المتساوية بين أبناء الجيل الحالي فقط، وإنما بين أبناء الجيل الحالي من ناحية وأبناء الأجيال المقبلة من ناحية أخرى، وهو ما يضمن استمرارية التنمية. كما يتعين مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تشكل حياتهم حتى تكون التنمية لهم وبهم¹.

ب- قياس التنمية البشرية:

منذ 1990 تصدر برامج الأمم المتحدة للتنمية United Nation Development programme (PNUD) تقارير، ولقد احتوت هذه التقارير على صيغ مختلفة لقياس التنمية البشرية. وبعد ما ظهر دليل التنمية البشرية كأول مقياس لها تعرض لعدد من الانتقادات من أهمها اعتماده على بيانات 9 دول صناعية في تحديده لمتوسط حد الفقر على مستوى العالم، وإعطائه الوزن واحد للجزء من الدخل الأقل من حد الفقر ووزن منخفض جدا للزيادات في متوسط الدخل فوق حد الفقر، بالإضافة إلى عدم تمييزه بصورة دقيقة بين الذكور والإناث فيما يتعلق بجهودهم في التنمية ونصيبهم من ثمار التنمية. كما انتقد بأنه لا يعكس الجوانب التوزيعية بصورة كافية رغم استخدامه لمعامل جيني كوسيلة للتعديل. يضاف إلى ذلك أنه يواجه مشاكل عند قياسه للتنمية البشرية عبر الزمن. ولقد أدخلت تعديلات عديدة على دليل التنمية البشرية منذ ظهوره وحتى الآن لتلاشي الانتقادات التي وجهت إليه. وانتهى الأمر إلى وجود مجموعة من المعايير لقياس التنمية البشرية تتمثل في: دليل التنمية البشرية، ودليل التنمية البشرية المعدل للجنس، ودليل المشاركة المعدل للجنس، ودليل الفقر التنموي².

البيئية:

المؤشرات

4-

إنبعاثات غازات الدفيئة، استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية، مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة، استخدام الأسمدة، استخدام المبيدات الحشرية، مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للأراضي، كثافة قطع الأشجار، الأراضي المصابة بالتصحّر، مساحة المستوطنات الحضرية، تركيز الطحالب في المياه الساحلية، مجموع السكان في المناطق الساحلية، المحصول النوعي من السمك، مجموع المياه السطحية والجوفية المستخرجة سنويا كنسبة مئوية من المياه المتوفرة، الطلب البيولوجي والكيميائي على الأوكسجين في الكتل المائية، تركيز البكتريا القولونية الغائطية في المياه العذبة، مساحة بعض

¹ Valérie BERENGER, "Evolution du niveau et qualité de vie dans l'analyse multidimensionnelle de la pauvreté", Revue Economie Appliquée, n°4/2004, pp 5-15.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003-2002، ص 49-54.

النظم الايكولوجية الرئيسية، المساحة المحمية كنسبة من المساحة الإجمالية، انتشار بعض الأنواع من الأمراض الرئيسية¹.

أ- التنمية البيئية: وتتم وفق الأسس الآتية²:

1. أن تؤدي إلى تلوث أقل ونفايات قليلة.
2. استخدام التكنولوجيا لإعادة استخدام الموارد.
3. الاهتمام باستخدام الأرض لتوفير بيئة صحية سليمة للكائنات الحية في مواقع المراكز الصناعية والتجمعات البشرية.
4. توفير النماذج والعادات السليمة التي تصون البيئة من قبل أفراد المجتمع، وتعمل على تجديد مصادرها (إعادة استصلاح الأراضي الزراعية والمراعي والتشجير، المزارع السمكية... الخ).
5. لا بد من توفير القوانين اللازمة والحاسمة لحماية البيئة، ويتطلب ذلك الاهتمام بالتوزيع العادل للرعاية الصحية، والاهتمام بحرية التغيير، والاهتمام بضمان المشاركة الجماعية وغيرها.

2-4 مقاربات برمجة التنمية المستدامة: أ- المقاربة الأولى:

الجوهر البيئي للتنمية:

بغية الاعتراف بالطاقة الكامنة الإنتاجية وحدود النظم البيئية للتنمية في منطقة محددة، والسيطرة على عدد من المفاهيم مثل البيولوجيا المتعددة والقدرة المحدودة والقدرة على التمثل وتنوع الأصول الوراثية والأنواع، والقدرة على التقنية الذاتية.

ب- المقاربة الثانية:

القيمة الاقتصادية للبيئة: وسائل بالقيمة البيئية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وقياس قيمة البيئة بعبارات اقتصادية وعلى المستوى الكلي: يجب معالجة المواد المستهلكة من الموارد الطبيعية كرسائل طبيعي، وتطوير محاسبة الموارد الطبيعية على المستوى الجزئي: يجب أن تؤخذ القرارات في سياق المشروعات بالحسبان التكاليف البيئية الخارجية التي تنجم عنها مثل معالجة الماء الملوث.

ج- المقاربة الثالثة: العلاقات بين

الفقر وحركة السكان واستهلاك الموارد الطبيعية وتدهور البيئة: حيث هناك علاقات معقدة، سبب ونتيجة بين المشكلات المرتبطة بالفقر والسكان والبيئة تكون غير منفصلة. وتكون الزيادة السكانية وحركات الهجرة عوامل تغيير بيئي إذ يسبب الفقر المشكلات السكانية بينما يفاقم تدهور البيئة الفقر. وتسرع الضغوط السكانية في المناطق ذات الحساسية البيئية تدهور الوسط الحضري.

وهناك مقاربات الفعل المقابلة لمقاربات البرمجة التي تتمثل في:

مقاربة الاستجابة: تصحح الأخطاء البيئية في الماضي.
مقاربة التلقي: تسمح بالإجابة عن الطلبات المنفذة من قبل البلدان والمنظمات الشريكة بهدف تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية والفنية.
مقاربة الاستباق: تطلق وتدعم إجراءات إصلاح السياسات³.

¹ للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، "تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا: تحليل النتائج"، الأمم المتحدة 2001، ص 4-5.

² حسين عبد الحميد أحمد رشوان، "البيئة والمجتمع دراسة في علم اجتماع البيئة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 2006، ص 209.

³ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية والجمعية العربية للإدارة البيئية، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، "التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني"، ص 71-72.

المبحث الثاني:

واقع التنمية المستدامة في الدول العربية.

المطلب الأول: تقييم النموذج التنموي التقليدي (المقاربة التنموية التقليدية) في الأقطار العربية:

اتجهت العلوم الاقتصادية بشكل عام، منذ منتصف القرن الماضي، إلى التخصص الضيق المبني على النماذج النظرية الرياضية الطابع، والذي يرى أن المشكلة الجوهرية في الدول المتخلفة تكمن في نقص كبير في الرأسمال المتوفر لأغراض الاستثمار. أما الأوجه الأخرى في عملية التنمية، مثل التربية والبنية القانونية والمؤسسية والديموغرافية والعادات الاجتماعية، فقد انفصلت تماما عن علم الاقتصاد، بالرغم من كون هذا العلم مبنيا أساسا، في جذوره التاريخية الحديثة، على علم القانون وعلم السياسة، حسبما يدل عليه تعبير "الاقتصاد السياسي". ومن أهم معالم النموذج التنموي التقليدي:

1- التركيز على القطاع العام والمواد الأولية والمعونة الخارجية¹:

لقد تأثر الاقتصاديون العرب بهذا الجو العام وساد الميل في معظم الأقطار العربية إلى النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه مرتكز، بشكل أساسي على كمية الموارد المالية المتاحة للقيام بالاستثمارات بالحجم المطلوب من أجل تأمين معدل نمو عال يسمح بالحقاق بالدول الصناعية، وقد أصبح هم الحكومات العربية في تحديد سياساتها الاقتصادية الكلية محصورا بشكل شبه تام في استنفار أكبر قدر ممكن من الموارد المالية لاستثمارها في الاقتصاد الوطني والحصول على معدل عال للنمو. والحقيقة أن وتيرة الاستثمارات في الأقطار العربية كانت عالية للغاية، حيث بلغت في بعض الحالات مثل الجزائر إلى معدلات هائلة (أكثر من 40% من الدخل الوطني)، وفرضت على المجتمع ضغوطا كبيرة ظهرت كلفتها فيما بعد في الاختلالات الاجتماعية والاضطرابات. هذا مع العلم أن كل الدول العربية، ومنها الجزائر كرسست موارد هامة لتطوير النظام التعليمي والصحي، ولكن لم تؤد هذه المعدلات الاستثمارية الكبيرة إلى الزيادات المرتقبة في معدلات النمو الاقتصادي العام، خاصة بالمقارنة مع بعض دول شرق آسيا مثل كوريا وسنغافورا وماليزيا والصين. ولقد كانت هذه السياسة تحظى بالاهتمام الدولي وتجد القروض والمساعدات الفنية بسهولة نظرا لأطمئنان الدوائر الاقتصادية العالمية إلى إمكانية نجاح هذا النموذج التنموي.

والجدير بالذكر أن الأقطار العربية قد اهتمت بقضية استنفار الموارد المالية الداخلية من أجل زيادة الاستثمار عن طريق تكثيف استغلال الموارد الطبيعية المنجمية والزراعية والنفطية وزيادة تصديرها وتحسين أسعارها وتطوير النظام الضريبي المفروض على الشركات الأجنبية التي تعطي امتيازات لاستغلال تلك الموارد. وقد كانت السياسات الاقتصادية الكلية مركزة بقوة على هذا المحور، نظرا لما كانت الحكومات تراه من إمكانية تحقيق زيادة سريعة للموارد المالية، مما أدى بها إلى تجاهل الإمكانيات الأخرى المتوفرة، خاصة في تنشيط القطاع الخاص وتشجيعه على تنويع قدراته الإنتاجية في مجال الصناعات التحويلية. وتتمثل أهم هذه السياسات في:

2- حركة التأميمات:

لقد كانت النتيجة أن الجهود المبذولة من أجل استنفار الموارد المالية وزيادتها بشكل سريع تركزت في توسيع قدرات القطاع العام. وقد اندرجت في هذا السياق سياسات التأميم التي سادت الساحة الاقتصادية

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، "التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة العالم العربي"، الأمم المتحدة، نيويورك 1997، ص ص 27-32.

العربية، ما بين أواسط الخمسينات وأواسط السبعينات، وإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات الحكومية ذات الطابع الاقتصادي.

حيث لم تكفي بعض الأقطار العربية بتأمين المصالح الاقتصادية الأجنبية بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، إذ أخذت تؤمم منشآت القطاع الخاص المحلي الذي بدا لحكومات تلك الأقطار أنه لا يقوم بجهد استثماري كاف ويهرب أرباحه إلى الخارج. وقد تعمق هذا الاتجاه في إطار تأسيس أنظمة اشتراكية متأثرة بأدبيات الاقتصاد الماركسي وممارسة الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية. وأصبح الاستثمار في هذه الدول محصوراً بشكل شبه كلي في القطاع العام وتوسعه بينما تضاعف حجم القطاع الخاص الذي أصبح مهمشاً. أما الأقطار العربية الأخرى، التي لم تطبق سياسات التأميم على القطاع الخاص المحلي ولم تأخذ بالمنهج الاشتراكي، فإنها أخذت توسع نشاطات القطاع العام وتعتمد عليه في سياسات زيادة الاستثمار دون أن تولي القطاع الخاص أهمية ذات شأن.

3- تنويع القاعدة الاقتصادية انطلاقاً من القطاع العام:

الحقيقة أن نظريات التنمية، ومنها الآتية من الدول الغربية نفسها، كانت تدعو الدول النامية إلى مزيد من الاستثمارات عن طريق القطاع العام الذي كان ينظر إليه كعامل رئيس في عملية تعجيل المسار التنموي. وكانت جميع القروض والمساعدات من الدول الغربية نفسها، أو من هيئات التمويل الدولية التي تسيطر عليها هذه الدول، تمنح لهيئات حكومية لإنشاء مرافق عامة جديدة أو صناعات ثقيلة تتطلب جهوداً استثمارية كانت تعتبر أنها ليست في قدرة القطاع الخاص المحلي. بل تتطلب تدخل الدولة المكثف سواء لتجهيز القدر الأكبر من الموارد المالية المتاحة أو لتوجيه الجهود الاستثمارية بما يؤمن تنويع القاعدة الاقتصادية ومعدلات نمو عالية¹.

4- الاعتماد على القروض والخبرات المؤمنة للقطاع العام:

إذا كانت الركيزة الأولى للمقاربة التنموية في الأقطار العربية هي زيادة معدلات الاستثمار عن طريق تجهيز الموارد المالية الداخلية والاعتماد على القطاع العام، خاصة في مجال الصناعات الإستخراجية ومشتقاتها الصناعية، فإن الركيزة الثانية كانت في تلك الحقبة تجهيز الموارد المالية الخارجية عن طريق القروض والمساعدات المالية، وكذلك الاتكال على الخبرات الأجنبية في مجالات العلم والتقنية. وهذه الركيزة نجدها أيضاً لدى الفئتين من الأقطار العربية، أي لدى الأقطار التي أخذت بالمنهج الاشتراكي وأصبحت تطلب المعونة المالية والفنية من الدول الاشتراكية الأكثر تقدماً في المجال العلمي والصناعي والعسكري، وكذلك لدى الأقطار الأخرى التي تركت مجالاً أوسع لتحرك القطاع الخاص وظلت منفتحة على العلاقات الكثيفة مع الدول الرأسمالية الكبرى وأخذت تطلب المعونات من المعسكر الرأسمالي. والجدير بالذكر أن الدول الرأسمالية الكبرى هي التي بادرت، بعد الحرب العالمية الثانية ونيل البلاد النامية استقلالها، بتقديم أنواع مختلفة من القروض والمساعدات الفنية.

5- سياسات التصنيع والتقانة وأثرها في تحفيز نمو الاقتصادات العربية:

تمثل الهدف الرئيس لسياسات التصنيع والتقانة في البلدان العربية في نقل التقانة وتوطينها لتحقيق مستوى أعلى من النمو والتشغيل. وكانت الوسائل في تحقيق ذلك الهدف تشمل اقتناء المصانع من خلال عقود شراء مع شركات أجنبية، وتدريب العمالة المحلية على الإنتاج في تلك المصانع باستخدام وسائل الإنتاج المقتناه. إلا أنه وبعد أكثر من خمسة عقود في هذا الاتجاه كانت النتائج كما يلي:

أ- تغطية احتياجات السوق المحلية أو بعضها من المنتجات المصنعة محلياً ولفترة معينة من الزمن.

ب- تقادم التقانات المستخدمة في المصانع حولها إلى مؤسسات غير قادرة على المنافسة.

¹ Michel CHATELUS, " La situation économique des pays producteurs de pétrole de la péninsule arabe", Revue :Le mande arabe Maghreb Machrek, n°174, 2001, p60.

ج- انتهاج سياسات الحماية للمنتج الوطني.
د- أصبحت الصناعات تشكل عبئاً على الاقتصادي الوطني وعامل استنزاف للثروات الوطنية وسبباً رئيساً لضعف النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام¹.

6- قصور السياسات في مجال التنمية البشرية:

أ- انفصال سياسات الاستثمار عن أهداف التنمية البشرية في الخطط التنموية:
نصل هنا إلى نقطة أساسية في قصور السياسات التنموية العربية، وهي الفصل التام القائم بين وضع الخطط الاستثمارية من جهة، ووضع خطط التنمية البشرية، من جهة أخرى، وهي النقطة الأساسية التي وصلت إليها مؤخراً المقاربة التنموية الجديدة التي تدعو إلى ربط السياسات الاستثمارية ربطاً وثيقاً بسياسات تنمية القوى البشرية، وكذلك إلى ربطها بسياسات الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة وبسياسات حماية الفئات السكانية ذات الدخل المتدني وغير المستقر تجاه مزيد من الضعف والتهميش.

وقد تميزت السياسات الإنمائية العربية التقليدية بجهود كبيرة في كل من الميدان الاستثماري والميدان البشري ولكنها، ربما لم تبذل الجهود الكافية لإقامة الترابط العضوي والتناسق بين التوجه الاستثماري العام والتوجهات في الميادين الاستخراجية الأخرى مثل تنمية القدرات البشرية والاستغلال الأمثل وليس الاستغلال الأقصى للموارد الطبيعية، والحفاظ على البيئة وإقامة آليات اجتماعية لتخفيف وطأة التنمية والتغيير في البنية الاقتصادية على الفئات المختلفة من السكان. ونادراً ما تم التصور العكسي، أي أن تطوير القدرة البشرية من شأنه أن يؤمن للقطاعات الاقتصادية كافة إمكانيات تنوع البنية الاقتصادية، زيادة مردودية أهم القطاعات، وتأمين معدلات نمو أكثر استدامة، بحيث لا يبقى الاقتصاد الوطني أسير قطاع المواد الأولية واتكاله على الأسواق الخارجية وعلى أسعار تتقلب بحدّة.

أما المقاربة الصحيحة والناجحة فهي التي تعتمد أساساً، كهدف استراتيجي، ضرورة مشاركة كل الفئات الاجتماعية، الريفية والحضرية، الغنية والمتعلمة، الفقيرة والقليلة المهارات، مشاركة منصفة، وبالتالي فعالة ومستدامة، في توسيع دورة الإنتاج وتحديثها تدريجياً.

الجدير بالذكر أن التنمية الخاصة بشرق آسيا، المعتمدة على التجربة اليابانية، قد اعتمدت كأولوية تحديث البيئة الريفية وتنمية القوى البشرية فيها لانقائها بسرعة إلى البيئة الحضرية وإدخالها بنجاح في القطاع الصناعي الناشئ. ويذكر أيضاً أن الدول الأوروبية لم تنجح في إرساء دعائم صلبة لتواصل النمو الاقتصادي إلا من بعد الاعتناء بالأرياف إعتناءً مركزاً عن طريق تعميم أنماط تعاونية في الإنتاج والتسويق والتمويل في القطاع الزراعي، والسماح بتكوين النقابات العمالية في المناطق الحضرية، وتشجيع إقامة الهيئات التعاقدية الاجتماعية الطابع لدى العمال، مما أدى بعدئذ إلى إنشاء أجهزة الحماية الاجتماعية للعمال من قبل الدولة نفسها، وهي مبنية أيضاً على مبدأ التعاضد.

ب- محدودية تأثير الإنفاق على القطاعات الاجتماعية:

تميزت سياسات كل الأقطار العربية باهتمام شديد بتقديم جميع أنواع الخدمات الاجتماعية إلى مواطنيها، وعلى رأسها توفير التعليم والخدمات الصحية مجاناً. ويمكن أن يعزى هذا الاهتمام إلى تراث النهضة العربية ووعي رواد هذه النهضة بحالة التخلف البشري والعلمي التي أصابت الوطن العربي في القرون الأخيرة. وتدل مقارنة الإحصاءات بين الدول العربية والدول الأخرى أن المجموعة العربية كانت ما بين 1960 و1985، مجموعة ذات أداء عال في الأوجه التقليدية من التنمية البشرية بين المجموعات الجغرافية الأخرى النامية، وهذا ما يشير إليه تقرير البنك الدولي حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 1995 والذي جاء بعنوان: "بناء المستقبل، خيار الأزدهار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". فمعدل الوفيات بين الصغار قد هبط إلى نصف ما كان عليه في بداية الفترة، مدة توقع الحياة عند الولادة زادت في المنطقة العربية بثلاث عشرة سنة، وزاد معدل تسجيل الأولاد في التعليم

¹ مظهر عبد العزيز العباسي، "النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية في الوطن العربي"، عدن، يوليو 2004، ص 125.

الأولي من 61% إلى 98% عام 1991. أما معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين فزاد من 43% عام 1970 إلى 53% عام 1990، وكذلك انخفضت نسبة الفقراء إلى حوالي 17% عام 1980¹.

المطلب الثاني: تقييم واقع التنمية المستدامة في الدول العربية.

قراءة في تقارير التنمية الإنسانية والبشرية:

1- التقرير الأول:

أثبت تقرير الأمم المتحدة 2002 للتنمية الإنسانية العربية الذي أعد من طرف الصندوق العربي الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الدول العربية وجدت في آخر قائمة الدول من النواحي العلمية وزيادة الأمية ونقص البحوث العلمية ونقص في الخدمات الصحية وجميع مظاهر التنمية وأبعادها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

كما أشار التقرير إلى النقائص في البنية المجتمعية العربية التي تعوق بناء التنمية الإنسانية وهي: الحرية وتمكين المرأة وبناء القدرات الإنسانية وخاصة المعرفة. وكان التقرير الأول شديد الوطأة حيث بين في مجمله أن العرب متخلفون عن مسيرة العالم بحيث أن الدخل القومي الإجمالي لإسبانيا يفوق الدخل القومي الإجمالي لكل الدول العربية. ولاحتوائه على تشريح للنقص في الحرية والتعليم وتمكين النساء، وهي الأشياء التي حكمت على العالم العربي بالتخلف. حيث أثار هذا التقرير الكثير من الجدل الواسع حول مدى مصداقيته وعلميته، واتهمه البعض بأنه لسان الغرب الناقد للعرب لكن باللغة العربية.

كذلك خلص التقرير إلى بعض الاستنتاجات المشجعة. إذ يلاحظ التقرير تقدماً كبيراً في التنمية البشرية في البلدان العربية على مدى العقود الثلاثة الماضية فقد زاد العمر المتوقع عند الميلاد خمسة عشر عاماً وانخفضت معدلات وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات إلى حوالي الثلثين وتضاعفت تقريباً نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة كما تضاعفت نسبة النساء الملمات بالقراءة والكتابة ثلاث مرات مما يعكس زيادة كبيرة في إجمالي الالتحاق بالمؤسسات التعليمية بما في ذلك البنات وارتفع نصيب الفرد من السرعات الحرارية فيما يتناوله من غذاء.

كما ارتفع نصيبه من الماء الصالح للشرب وأصبحت حالات الفقر المدقع أقل مما هي عليه في أي منطقة نامية أخرى من العالم. كما أنه يسود في البلدان العربية نظام قوي من التماسك الاجتماعي. ولكن التقرير أوضح بجلاء أن هناك مما ينبغي عمله في الشأن العام وتوفير خيارات اجتماعية وفرص عمل وفرص اقتصادية للشباب. ويلاحظ التقرير أن التحسينات الكمية والنوعية في مجالات الصحة والتعليم لم تجد طريقها إلى جميع المواطنين وأن التوسع في تقديم الخدمات لم يقابله تحسن نوعي في أساليب تقديمها.

يرجع التقرير أسباب التخلف في البلدان العربية إلى العوامل التالية:

1. الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين والذي أدى استنزاف الموارد البشرية والمادية.
2. القصور في الحريات العامة يضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الإنسانية ونقص المعرفة والقدرات الإنسانية.
3. ارتفاع تكاليف نظم الصحة والتعليم.
4. نقص في البيانات والمعلومات الإحصائية².

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة العالم العربي"، مرجع سابق، ص 33-35.

² يوسف بن إبراهيم السلوم، "التنمية البشرية في البلدان العربية"، مجلة الأمن والحياة السعودية، العدد 246، 2002، ص 52.
* تقرير التنمية البشرية من إعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أما تقرير التنمية الإنسانية العربية فهو يعد من طرف الصندوق العربي الإنمائي تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو خاص فقط بالدول العربية.

كما يشير التقرير بأن أقل القيم للتنمية البشرية حصل عليها كل من العراق وموريتانيا والسودان وجيبوتي في حين تحتل المراتب الأولى كل من: الأردن، الكويت، لبنان، الإمارات العربية المتحدة، وتأتي بفية الدول في مراتب متفاوتة وهي حسب الترتيب التالي: المغرب، جزر القمر، مصر، تونس. كما يشير التقرير إلى أن هذا الترتيب يعكس التفاوت في الرفاه الإنساني بين البلدان العربية على نحو أفضل من ترتيب مؤشر التنمية البشرية*.

وأيا كانت النتائج فإن تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 يسلط الضوء على بعض المشكلات التي ينبغي أن تأخذ الأولوية وينبه إلى بعض القضايا الملحة، ويثير الكثير من التساؤلات حول مستقبل الدول العربية في عالم أصبح التغيير فيه أكثر تسارعا والتنافس أكثر حدة والتحديات أكثر خطورة¹.

ثم جاءت التقارير الثلاثة التالية لكي تتعرض للقضايا التي أكد عليها التقرير (الحرية وتمكين المرأة وبناء القدرات الإنسانية وخاصة المعرفة) كل على حدى.

2- التقرير الثاني:

تناول التقرير الثاني الذي صدر عام 2003 بعنوان (بناء مجتمع المعرفة) قضية نقص المعرفة في العالم العربي ومناقشة مواضيع معرفية حساسة مثل العلاقة الرابطة بين الدين والتعليم الحديث². وقدم تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني تحليلا دقيقا لمتطلبات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية في ظل ما يسمى باقتصاديات المعرفة. واعتمد التقرير في تحليلاته تلك على ما طرحته نظريات النمو الاقتصادي الحديثة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، ومن رواد تلك المدرسة بعض الاقتصاديين المعروفين مثل باول رومر، روبرت لوكاس، وروبرت سولو. وتستند تلك النظريات في نتائجها على دراسات تطبيقية لقياس أثر رأس المال البشري على معدل النمو في الأجل الطويل. فهذه المدرسة ترى أن زيادة الإنتاجية تمثل عنصرا داخليا وليس خارجيا في عملية النمو ولها علاقة بسلوك الأفراد المسؤولين عن تراكم المعرفة والعناصر المنتجة الأخرى مثل تراكم رأس المال المادي والتوسع في قوى العمل والتقدم التكنولوجي.

وفي نفس سياق نظريات النمو الاقتصادي الحديثة، جاء تقرير التنمية الإنسانية العربية ليؤكد على الأهمية المحورية للمعرفة في عملية النمو الاقتصادي وتوليد العمالة وتعزيز التنافسية. فاقتصاد المعرفة، كما يراه التقرير، يتطلب قيام نسق للابتكار يقوم على الإدارة الكفوءة لنقل التقنية واستيعابها في المجتمع وتنشيط إنتاج المعرفة المؤدي إلى توليد تقانات جديدة، وهو ما يحقق غايات الكفاءة الإنتاجية والتنمية الإنسانية معاً. وفي هذا الإطار فإن التقرير يرى أن الابتكار يمثل الفاترة الأساسية كما يمثل القاعدة الأساسية للمنافسة في الأسواق العالمية. فالابتكار هنا يعرف على أنه القدرة على توظيف رأس المال المعرفي في إنتاج التقنية وتوظيفها في عملية النمو الاقتصادي.

3- التقرير الثالث:

صدر في عام 2004 بعنوان "نحو الحرية في العالم العربي" وكان يناقش، نظم الحكم وأشكال استغلال السلطة، فضلا عن الأبعاد القانونية والمؤسسية والدينية للإصلاح السياسي. لكن هذا التقرير لاقى صعوبات تحول دون نشره من قبل الحكومة الأمريكية قبل الحكومات العربية لانتقاده اللاذع للحرب على العراق، لكن التقرير أبصر النور أخيرا بدون تعديل. حيث أوضح التقرير أن هذه القضية هي الأشد حضورا في النقاش الدائر داخل المنطقة وخارجها في الوقت الراهن. كما بين أن أزمة التنمية في الوطن العربي أضحت من الجساممة والتعقيد وتشابك الجوانب، بحيث أصبح أي إصلاح حق لإحدى النواحي المطلوبة لبناء نهضة إنسانية في المنطقة يستلزم أن يمتد إلى جنبات المجتمعات العربية كافة. فلم يعد الإصلاح الجزئي كافيا مهما تعددت مجالاته، بل وربما لم يعد ممكنا من الأساس بسبب احتياج

¹ رشود بن محمد الخريف، "مؤشر التنمية البشرية في المجتمعات العربية"، مجلة الأمن والحياة السعودية، العدد 244، 2002، ص 60.

² تم الاطلاع على هذه المعلومات في الموقع: www.wikipedia.org

الإصلاح الجزئي الفعّال لبيئة مجتمعية حاضنة ومن ثم، فإن الإصلاح المجتمعي الشامل في البلدان العربية لم يعد يحتمل الإبطاء أو التباطؤ حرصاً على مصالح راهنة مهما كان نوعها. ذلك أن القيد السياسي على التنمية الإنسانية في البلدان العربية هو الأكثر وطأة والأبعد إعاقة لفرص النهضة فيها. فقد بين التقرير بإسهاب لأثار الاحتلال الإسرائيلي، وفضائح الاحتلال الأمريكي في العراق على مسار التنمية في العالم العربي. بالإضافة إلى انتهاكات السلطات العربية للحق في الحياة وكتبها لحرية التعبير، واستباحة الحياة الشخصية في دول عربية.

كما تعرض التقرير لمظاهر الفساد في هذه البلدان وعلى رأسها تلقي المسؤولين عمولات طائلة عن العقود التي تبرمها الشركات الأجنبية والمحلية مع الدولة، بما في ذلك صفقات التسليح¹.

3- التقرير الرابع: وكان التقرير الرابع عام 2005 بعنوان "نحو نهوض المرأة في العالم العربي" تناول قضية عدم المساواة الاجتماعية بين الجنسين كعائق أمام التنمية الإنسانية في العالم العربي².

ويمكن تقييم التنمية المستدامة في المنطقة العربية حسب جوانبها المختلفة كما يلي:

¹ الصندوق العربي للإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، ص 129.
² الصندوق العربي للإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005 .

المطلب الثالث: تقييم الجانب الاقتصادي

المشاكل العامة للاقتصاديات العربية:

- 1- **الاعتماد الشديد على عائدات النفط:** على الرغم من انخفاض عائدات النفط خلال عقد الثمانينات، يمثل استمرار الاعتماد الشديد المباشر وغير المباشر عليها أحد أعراض الفشل الاقتصادي. ولا يزال هذا الاعتماد الكبير يعرض البلدان العربية لتقلبات واسعة في السوق العالمية للنفط، من جراء التآرجح الحاد في أسعار النفط.
- 2- **أوجه التباين في الدخل:** ساهمت أوجه التباين في الدخل بين البلدان العربية وداخلها في تقويض الجهود المبذولة للإصلاح والتنمية. وإعاقة أوجه التباين تلك للتكامل الإقليمي وكانت سببا في عدد من المشاكل الاقتصادية الأخرى الخطيرة. حيث كان نصيب الفرد في الناتج الفردي الإجمالي في دولة الإمارات كأغنى اقتصاد في المنطقة 19.758 دولار سنة 1998 وكانت الأرقام على الطرف الأقصى الآخر، 306 دولار. ومن ثم فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء أخذت في الاتساع.
- 3- **الاعتماد الشديد على مصادر خارجية لتمويل الاستثمار:** تعتبر بعض الدول العربية من الجهات المتلقية لأعلى نصيب للفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية في العالم، وعلى سبيل المثال بلغ نصيب اليمن في عام 1998 من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي نفس العام حصلت مصر على 1471 مليون دولار، والأردن على 277 مليون دولار، كما أن ديونها الخارجية مرتفعة في أغلبها، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لازال منخفضا بالمقارنة مع المناطق الأخرى كما سبقت الإشارة في الفصل الثاني.
- 4- **ارتفاع الإنفاق العسكري:** على الرغم من انخفاض الإنفاق العسكري في السنوات الأخيرة في بعضها إلا أنه مازال مرتفعا في المنطقة ككل.
- 5- **نمو منخفض وغير ثابت في الناتج المحلي الإجمالي:** خلال عقدي السبعينات والثمانينات واجهت البلدان العربية تقلبات حادة في معدلات النمو الاقتصادي، فبعد تحقيق معدلات نمو عالية في النصف الثاني من عقد السبعينات بسبب الطفرة النفطية وارتفاع أسعار النفط واستفاد منها كل من الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعمالة في المنطقة، فإن معظم الأقطار العربية عانت من انخفاض حاد في مستويات الدخل وتدني معدلات النمو في عقد الثمانينات نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع نمو الاقتصاد العالمي¹.
- 6- **ارتفاع الاستهلاك في القطاع العام.**
- 7- **ركود الصادرات وارتفاع الواردات.**
- 8- **رفع محدود للكفاءة التكنولوجية:** باستثناء بعض القطاعات، لم يكن هناك نهوض كبير بالتكنولوجيا في المنطقة في، وأوضح مثال على ضعف المنطقة في هذا الصدد هو قطاع الإلكترونيات، وتمثل الجمهورية السورية نموذجا للحالة، فقد بدأ إنتاج الأجهزة الإلكترونية فيها منذ أكثر من 30 عاما، في نفس الوقت الذي بدأ فيه هذا الإنتاج في إسرائيل، بتجميع أجهزة التلفزيون. وفي ذلك الحين كانت أنشطة البلدين في هذا المجال متشابهة وعلى مستوى تكنولوجي متقارب. وبحلول التسعينات انطلق قطاع الإلكترونيات الإسرائيلي ليصبح منافسا بدرجة عالية وصناعة رائدة، في حين ظل نظيره السوري كما كان عليه في السبعينات حيث أصبح عتيقا وعديم الفائدة. وخلال منتصف التسعينات تم تجديد إنتاج أجهزة التلفزيون في سوريا وتم إدخال تكنولوجيا جديدة، لكن حتى هذا التغيير كان محدودا، فيما تقدمت حاليا صناعة الإلكترونيات الإسرائيلية إلى مكان الصدارة في العالم في بعض المجالات، بمعدات رقيقة التقنية لتصبح أحد البنود الرئيسية للصادرات.
- 9- **اختراق بطيء لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من التكنولوجيا المتقدمة:** تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الأخرى ليست منتشرة على نطاق واسع في

¹ مظهر عبد العزيز العباسي، "النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص127.

المنطقة حيث كانت سنة 1999 كل من عمان والأردن وتونس ومصر والجزائر والمغرب وسوريا من بين البلدان التي كان فيها معدل نصيب الفرد من الحواسيب الشخصية أقل بكثير من المعدل العالمي. وتحظى لبنان وبعض دول مجلس التعاون بنسب عالية، ولكن بالنسبة للأخيرة بوجه خاص، يرجع ذلك جزئياً إلى وجود كثير من الأجانب.

10- مشاكل هيكلية في التصنيع: لا تزال الصناعة التحويلية في البلدان العربية تعاني من المشاكل المزمنة، والتي تسهم في نقص تطورها. منها:

أ- انخفاض مستويات البحث والتطوير:

لا يزال الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي منخفضاً جداً في العالم العربي. فالأرقام المتعلقة لعام 1997 الواردة من الكويت 0.2% وسوريا 0.2% وتونس 0.3% تعد نموذجاً لما عليه الحال في البلدان العربية ككل. وفي المقابل أنفقت إسرائيل في نفس السنة حوالي 2.4% من الناتج القومي الإجمالي على البحث والتطوير. وناتج البحث والتطوير منخفض أيضاً في المنطقة رغم ما طرأ عليه من تحسن طفيف. وحتى تلك النتائج الهزيلة لم يتم تسويقها تجارياً، بينما لا يزال عدد قليل من المصانع أساساً مشاريع تسليم مفتاح، مع وجود مدخلات تكنولوجية محلية قليلة، وهذه التكنولوجيات، كما هو الحال في أغلبها تكنولوجيات تقليدية منخفضة المستوى.

ب- الافتقار إلى عنقوديات قائمة للشركات:

على الرغم من التسليم حالياً بأن عنقوديات الصناعات المترابطة قد تتيح على المدى الطويل الظروف اللازمة للنمو المستدام، لا تزال الهياكل الصناعية للبلدان العربية مجزأة تماماً وضعيفة الترابط. وجرت بعض المحاولات الناجحة لإنشاء مدن صناعية كبيرة على سبيل المثال: ينبع والجبيل في المملكة العربية السعودية. وفي الوقت نفسه على الرغم من بذل محاولات لتطبيق منهجيات العنقوديات في تقييم أداء قطاعات مختلفة تشمل عناصر تصنيعية هامة في بلدان مثل الأردن ولبنان، فإنها لا تزال في مراحلها الأولى، ويجري حالياً وضع توصيات عملية لاستحداث نماذج عنقودية في هذه الاقتصادات.

ج- نقص عدد شركات التصنيع الكبيرة التي لديها قاعدة داخلية في المنطقة:

يمكن القول عموماً بأن الشركات الأصغر تقوم بالبحث والتطوير بشكل أقل، وهي هشة بدرجة لا تستطيع معها التنافس في أسواق العالم التي تسيطر عليها العولمة، لكن الشركات الأكبر حجماً في البلدان العربية ليست شركات تصنيع بالمعنى المعروف. فالشركات الكبيرة جداً في المنطقة هي أساساً في مجال الصيرفة وقطاعات الخدمات الأخرى. ففي عام 1999، كانت الشركات الصناعية تمثل 30% من مجموع الشركات الكبرى البالغ عددها 500 المطروح أسهمها في أسواق الأوراق المالية، لكنها تمثل أقل من 19% من القيمة السوقية الكلية. والشركات الصناعية الست المصنفة من بين شركات القمة العشر من حيث النمو في سوق الرسملة السوقية في الدول العربية في الفترة 1998-1999 تعد أمراً مشجعاً، لكن حتى أكبر هذه الشركات صغيرة جداً بالمقاييس الدولية.

د- قصور نظم التعليم والتدريب عن إنتاج كفاءات مؤهلة لتلبية احتياجات سوق العمل:

على الرغم من أن معظم البلدان العربية تخصص حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم والتدريب، فإن هذه الحصة لا تزال غير كافية تماماً لتلبية احتياجات قطاع التصنيع الحديث. وأولئك الذين انهوا التدريب المهني ليسوا في أغلب الأحيان مؤهلين تماماً لتلبية اشتراطات المعرفة والمهارة اللازمة للصناعة الحديثة. ويمكن القول بأن برامج التدريب الموجهة إلى العرض بدلاً من الطلب لا تتطابق مع احتياجات العمل الفعلية في مجال التصنيع. وفي الوقت نفسه، ليس هناك تقريباً نظم موثقة للاعتراف بالمعرفة والمهارات وأوجه الكفاءة على الرغم من أن البحرين وعمان بدأتاً مؤخراً الأخذ بمنهج المؤهلات المهنية الوطنية.

حيث يقول باحث عربي متخصص في قضايا العلم والتكنولوجيا، عن العجز العربي في توطين التكنولوجيا الصناعية: "ما يؤسف له أن هذا التوسع الكمي في النظام التعليمي لم يترافق مع تقدم

نوعي. فالمقاييس الرقمية للإنتاج العلمي والثقافي ضئيلة جدا: إن إنتاج مراكز البحث العربية لا يكاد يبلغ 2% من إنتاج ما يمثله من علماء في إسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. هذه النسبة لم تتغير في العشرين عاما الماضية. وفكرة أننا نعيش في عالم يشهد تغييرات تقنية سريعة، ليست بعد عاملا في سياسة التعليم العربي. وبالتالي، فإن خريجينا لم يتسلحوا بما يواجهون به تحديات الحاضر والمستقبل". ويذهب هذا الباحث في التنبيه إلى خطورة الوضع القائم في الوطن العربي في الأمور العلمية والصناعية، إلى القول: "بدون الاستعمال الكثيف للتقانة يكون من المستحيل الدفاع أيضا عن الهوية وأسلوب الحياة". وفي هذا الخصوص، يشير بول كيندي إلى أن "التربية بمعناها الأوسع تعني أكثر من إعادة صياغة تقنية القوى البشرية العاملة أو بروز فئات المهنيين أو تشجيع ثقافة التصنيع في المدارس والكليات للحفاظ على القاعدة الإنتاجية. فالتربية تتضمن فهما عميقا لأسباب تغيير عالمنا ولكيفية شعور الشعوب والثقافات الأخرى بالنسبة إلى هذا التغيير، ولما لدينا جميعا من أمور مشتركة، أو كذلك لما يفرق بيننا في مجالات الثقافة والطبقات الاجتماعية والأمم". ويركز العالم أمريكي هنا على قضية تعليم المرأة تعليما كاملا، على قدم المساواة مع الرجل، كعنصر في تخطي الأزمة في العالم الثالث، وكذلك على المشاركة الناقصة للمرأة في الحياة العامة، كما هو الحال في معظم الدول المتقدمة¹.

ه-نقص التمويل اللازم للتكنولوجيا وللشركات الموجهة نحو التصدير: على الرغم من قيام مصر والأردن ببذل محاولات في السنوات الأخيرة لدعم تمويل التكنولوجيا والشركات الموجهة نحو التصدير، فإن الغالبية العظمى من الشركات لا تتوافر لديها فرص كبيرة للحصول على التمويل من المؤسسات المالية التقليدية أو من الأسواق المالية المحلية.

و- نشاط تصنيعي متواضع في معظم البلدان العربية: لا تزال المنطقة تعتمد بشدة على إنتاج المواد الأولية، وبقي التصنيع محدودا، ولو أنه أخذ في النمو ببطء. أما نسبة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في جميع البلدان العربية في الأعوام 1992، 1995، 1998، فقد بلغت 10.2% و10.5% و11.3% على التوالي.

ز- تصنيع منخفض القيمة المضافة: لا تزال القيمة المضافة للتصنيع للعامل الواحد في المنطقة أدنى من المتوسط في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. فعلى سبيل المثال بلغ متوسط القيمة المضافة السنوية للتصنيع للعامل الواحد في الفترة 1995-1999 نحو 12300 و11009 دولار في الأردن وبين 6003 و9001 دولار في المغرب، نجد أنه في نفس الفترة كان متوسط القيمة المضافة السنوية للتصنيع للعامل في برليفيا أفقر بلدان أمريكا الجنوبية من حيث نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وفي الشيلي 26003 و33000 دولار على التوالي².

المطلب الرابع: تقييم الجانب الاجتماعي

تطور أداء الدول العربية حسب المؤشرات الأساسية المرتبطة بتنمية الموارد البشرية.

1- التعليم: يشير تقرير التنمية البشرية لسنة 2008/2007 أن الأمية في الوطن العربي لا تزال أكثر شيوعا وانتشارا بالرغم من الجهود المبذولة والتقدم الملحوظ، مازالت نسبتها مرتفعة خاصة في الدول ذات الكثافة السكانية (تصل إلى حوالي 50% سنة 2005 في المغرب و40% في السودان لنفس السنة

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة العالم العربي"، مرجع سابق، ص ص37-38.
² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية الإعداد للقرن الحادي والعشرين"، الأمم المتحدة، نيويورك 2002، ص ص3-10.

(، وتقدر نسبة محو الأمية) الملمين بالقراءة والكتابة) في الدول العربية للبالغين 15 سنة فما فوق 70.3%¹ عام 2005 مقابل 76.7% بالنسبة للدول النامية و78.6% بالنسبة للعالم.

2- الصحة: نوه التقرير إلى تقدم ملحوظ على مستوى الأوضاع الصحية في الدول العربية حيث بلغ معدل توقع الحياة 67.5² سنة لعام 2005 مقابل 66.1 سنة في الدول النامية و68.1% سنة في العالم لنفس العام. كما قطع معظم الدول العربية شوطا كبيرا في القضاء على الأمراض السارية أهمها: السل الرئوي والملاريا بالإضافة إلى التحسن الملحوظ في القضاء على مرض شلل الأطفال³.

3- الدخل: زيادة الدخل الحقيقي للفرد في الدول العربية إلى 6.716 دولار مقابل 5.282 دولار بالنسبة للدول النامية، و9.543 دولار لعام 2005 حسب نفس التقرير. كما اعتبرت خمس دول عربية ذات دخل فردي عال (أكبر من 10.726 دولار) وهي: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت. واثنان عشرة دولة ضمن الدول متوسطة الدخل الفردي (بين 876 و10.725 دولار) وهي: الأردن، تونس، الجزائر، سوريا، جيبوتي، لبنان، مصر، المغرب، الجماهيرية الليبية، وعمان. وخمس دول ضمن الدول منخفضة الدخل وهي: جزر القمر، السودان، الصومال، موريتانيا، واليمن.

4- البطالة: أوضح تقرير البنك الدولي للعام 2007: أن المنطقة تمر بفترة تتسم بمعدلات النمو الاقتصادي العالية. وبالتوازي مع ذلك ازدادت معدلات خلق فرص العمل الجديدة وهبطت معدلات البطالة، على الرغم من التوسع السريع الذي تشهده القوى العاملة.

وهو الأسرع على صعيد العالم ويرجع ذلك إلى كون الشباب يمثلون نسبة تتعدى نصف هذه المجتمعات، وأن معدل النمو الديموغرافي كان أكبر من معدل النمو الاقتصادي خلال العقدين الماضيين⁴.

ويمثل القطاع الخاص المصدر الرئيس لفرص العمل الجديدة مع ازدياد نسبة استثماراته المحلية والأجنبية. حيث انخفض معدل البطالة في الفترة بين سنة 2000 و2005 من 14.3% إلى 10.8% من القوى العاملة.

وحسب التقرير تقدر نسبة العاملين فعلا إلى من هم في سن العمل من السكان 47% فقط وهي أدنى نسبة على المستوى العالمي، وأن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من أدنى المستويات في العالم. كما يرجع التقرير العديد من تحديات التنمية في هذه المنطقة إلى نقائص كبيرة في نظام الحكم وغالبا ما تقوم جهود التغلب على تلك النقائص على إصلاح نظام الإدارة العامة. وذلك لتحسين كفاءة تقديم خدمات عالية الجودة، وأيضا تحقيق وفورات في المالية العامة. ولكن قامت عدة دول بتخطي ذلك واتخذت خطوات هامة تؤدي إلى: انفتاح سياسي، وتسهيل زيادة المساءلة العامة، وتدعيم التضمينية في عملية صنع السياسات العامة⁵.

5- الأداء العام للدول العربية: صنف التقرير الدول العربية كما يلي⁶:
أ- تصنف سبع دول كدول ذات تنمية بشرية مرتفعة وهي: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجماهيرية الليبية، المملكة العربية السعودية، عمان، قطر، الكويت.
ب- وتصنف ثلاثة عشرة دولة عربية ضمن الدول متوسطة التنمية البشرية وهي: فلسطين،

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2008/2007، الأمم المتحدة، ص ص 217-221.

² المرجع السابق.

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001/2000، المرجع السابق.

⁴ Michel CHATELUS, "La situation économique des pays producteurs de pétrole de la péninsule arabique", Revue :Le mande arabe Maghreb Machrek, n°174, op cit, p60.

⁵ تقرير البنك الدولي 2007، "آخر التطورات والآفاق المستقبلية العالمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، ص ص 3-11.

⁶ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2008/2007، مرجع سابق، ص ص 362-363.

الأردن، تونس، الجزائر، جزر القمر، سوريا، جيبوتي، السودان، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن. ج- واعتبرت الصومال ضمن الدول منخفضة التنمية البشرية.

المطلب الخامس: تقييم الجانب البيئي

1- المشاكل البيئية في المنطقة العربية:

يعاني العالم العربي من شح شديد في المياه، ومما يفاقم من حالات نقص المياه الفعلي مشاكل جودة المياه الناتجة عن إلقاء الملوثات في الأنهار والجداول والمواد الكيميائية الزراعية المتسربة مع مياه الصرف. كما يعاني (العالم العربي) من شح الأراضي الصالحة للزراعة يزيد من تفاقمه التدهور البيئي والتصحر، حيث كان متوسط الأراضي المزروعة لكل فرد في البلدان العربية 0.24 هكتار سنة 1998، مقابل 0.4 هكتار لكل فرد سنة 1970¹.

بالإضافة إلى النزاعات بين الدول العربية والدول المجاورة لها حول التقاسم المشترك لمياه الأنهار، والحروب التي عانت منها المنطقة العربية خلال العقدين الماضيين، أدت أيضا إلى تدهور الأوضاع البيئية في الدول العربية.

وفي جانب السياسات فقد تبنى العديد من الدول العربية سياسات لتسعير منتجات الطاقة وتوفير المياه لأغراض الصناعة والزراعة لا تتسق وسياسات ترشيد الاستهلاك. ولقد قام البنك الدولي بإعداد دراسات ميدانية في عدد من الدول العربية وتم تقدير الكلفة الاقتصادية للضرر البيئي (التدهور النسبي في نوعية وتلوث المياه والهواء والمناطق الساحلية والمخلفات والتربة والغابات وتأثيراتها على البيئة). فعلى سبيل المثال: قدرت الكلفة الاقتصادية للتدهور البيئي في عام 2000 في المغرب بحوالي 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وتراوحت في تونس والجزائر ولبنان والأردن وسوريا ومصر بين 2.7% و5.4% من الناتج المحلي الإجمالي².

إن غياب مشاريع جدية لإدارة الثروات المشتركة في المنطقة العربية يعرضها لمشاكل بيئية جسيمة، خاصة التلوث عبر الحدود. كما أن الحالة تتفاقم بسبب عدم وجود مصادر موثوقة عن نوع وعدد الثروات المشتركة مما يجعل إدارة هذه الثروات عملية صعبة جدا. ومن أهم أسباب ونتائج التلوث عبر الحدود في المنطقة هي:

- أ- تفريغ النفايات المنزلية والصناعية والمياه المبتلة غير المكررة أو المعالجة في الأنهر.
- ب- تتوزع على البلدان التي تمر فيها الأنهر وتلوثها بسبب حركة المياه.
- ج- الضخ العشوائي للمياه الجوفية وسوء استعمالها يؤدي إلى نقص في الكمية المخزنة، جفاف الثروة الجوفية وتسرب مياه البحر المالحة.
- د- التخلص العشوائي من النفايات الصلبة، وبغياب خطة بيئية جدية يؤدي إلى تلوث المياه السطحية والجوفية للتربة، خاصة إذا كانت النفايات ترمى على حدود البلدان.
- هـ- كثرة الانبعاثات الصناعية الملوثة للهواء في غياب معايير ومقاييس بيئية صريحة عرضت المنطقة لتلوث هوائي حاد.

¹ الصندوق العربي الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، ص 40.

² الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007. مرجع سابق، ص ص8-9.

إن مشاكل التلوث عبر الحدود ليست مقتصرة على بلدان المنطقة فحسب بل بكافة البلدان، إلا أن هذه الأخيرة حاولت ونجحت في محاربة التلوث عبر الحدود من خلال إقامة المؤتمرات والدراسات لتحديد الثروات المشتركة ومشاكلها للحد من نتائجها. فبالنسبة لبلدان الاتحاد الأوروبي مثلا وضعت أسس بيئية، كما أنها أقامت مؤتمرات وعملت بتوصياتها لمكافحة ظاهرة التلوث عبر الحدود¹.
يبين تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 أن ترابط نظم البيئة العربية وما يجري في طرفيها (الموارد والملوثات) يفرض على الدول العربية أن تتعاون في رعايتها. وأن التفرق في البحوث والدراسات البيئية أدى إلى إضعاف البحث في مجالات هامة تتصل بحماية البيئة في البلدان العربية لاسيما في مجال تحلية المياه واستخدام الطاقة الشمسية. وأن إنشاء كيانات جديدة ليس بالضرورة هو أفضل الطرق لتعزيز الجهود العلمية العربية المشتركة، ولكن ينصح بتقسيم المهام وتبادل الخبرات والمعلومات.

إن مشاكل البيئة التي نواجهها اليوم هي وليدة تراكمات لسنوات سابقة، حيث أنه في مرحلة من المراحل لم تكن هناك سياسات لحماية البيئة، وبالرغم من تعدد القوانين والقرارات إلا أنها تجد صعوبة في تنفيذها نتيجة اعتقاد خاطئ وهو أن برامج البيئة قد تعوق تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، وأن تكاليف تمويل برامج حماية البيئة أولى بها أن تنفق في برامج التنمية الاقتصادية. ونرى أن تلك التشريعات تفقد صفة الإلزام، ولذلك فلم يتم الالتزام بها مما أدى إلى تفاقم مشاكل التلوث البيئي، والذي يؤدي علاجه الآن إلى تكاليف تفوق ما كان يمكن أن ينفق في البداية لو تم الالتزام بتلك التشريعات لحماية البيئة ومنع حدوثه².

2- إدارة التنمية البيئية المستدامة في المنطقة العربية:

شهدت العقود الثلاثة الماضية طفرة كبيرة وواضحة في الالتزام البيئي للدول العربية. ويتضح هذا جليا في صياغة استراتيجيات وخطط عمل بيئية وطنية وفي المصادقة على اتفاقيات بيئية ثنائية وإقليمية وأيضا من خلال تفعيل عدد كبير من القوانين والأنظمة لدعم السياسات والتوجيهات البيئية. وعلى الرغم من التحسينات في الإدارة الرشيدة للبيئة في المنطقة العربية، فإننا نلاحظ في معظم الحالات أنه ما زالت هناك فجوة كبيرة تتعلق بقدرة الأطر المؤسسية الجديدة على أن تدير عمليات التنمية المستدامة بفاعلية. ويعتبر هذا النقص في الشرعية المؤسسية التحدي الرئيس لإدارة تنمية مستدامة فعلية.
أ- الإطار المفاهيمي:

شهد الفكر البيئي في المنطقة العربية تحولا كبيرا عبر العقود الثلاثة الماضية، مواكبا في ذلك التوجه العالمي الجديد للأهداف والمفاهيم البيئية من منظور كان يرتكز أساسا على مبادئ الصحة العامة والإدارة البيئية، إلى رؤية جديدة تسعى إلى تنمية مستدامة متكاملة وبوجه عام يمكن تقسيم هذا التحول للإطار المفاهيمي في البلدان العربية إلى ثلاث مراحل:

1. 1960-1920: دعم هندسة الإصحاح والصحة العامة.
2. 1970-1980: التحول من الصحة العامة إلى الإدارة البيئية.
3. 1980-حتى الوقت الحالي: التحرك التدريجي من مفهوم الإدارة البيئية إلى التنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي.

إلا أنه ما زال هناك عدد من التحديات والقيود في المنطقة العربية. والتحدي الأول يتمثل في صياغة تعريف وفهم مشترك للتنمية المستدامة في المنطقة العربية. والتحدي الثاني هو الحاجة إلى قاعدة خطط وبرامج سياسية واضحة ومختصرة تحدد أهداف وأولويات العمل.
والتحدي الثالث يتمثل في وضع نهج متكامل للتنمية المستدامة يلقي الضوء على أهمية مواجهة القضايا الاقتصادية والاجتماعية جنبا إلى جنب مع متطلبات الأولويات البيئية.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة"، العدد الثاني، الأمم المتحدة، 2003، ص ص 20-21.

² منى قاسم، "التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 104.

ب- الإطار المؤسسي:

أثرت الأطر المفاهيمية البيئية على هياكل المؤسسات المسؤولة عن الإدارة البيئية والتنمية المستدامة في المنطقة العربية. وقد أسفرت الأساليب الحديثة في التفكير البيئي عن ظهور ترتيبات مؤسسية جديدة. إلا أنه يمكن القول بأن الإطار المؤسسي الذي نشأ ما زال عاجزاً عن مواجهة القضايا ذات المجالات الواسعة المتعددة القطاعات والتي أصبحت جزءاً من خطط التنمية المستدامة محلياً وإقليمياً. وهذا التراث المؤسسي يمثل في الحقيقة التحدي الرئيس في وجه تحقيق التنمية المستدامة.

وقد اجتازت المؤسسات البيئية في معظم البلدان العربية ثلاث مراحل من إعادة الهيكلة، كل مرحلة منها تمثل استجابة لتغيرات في الإطار المفاهيمي المتعلق بالإدارة البيئية، وهذه المراحل هي:

1. 1960-1980: التحول من البلديات إلى مستوى المسؤولية الوطنية عن شؤون البيئة.
2. 1990: تدعيم الوكالات البيئية وإنشاء المجالس الوطنية للتنمية المستدامة.
3. 2000: ترتيبات مؤسسية لإعادة التفكير بشأن الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة.

أما على المستوى الإقليمي ظهرت مؤسسات حديثة عبر العقود الثلاثة الأخيرة. من بينها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في المنطقة. وخلال فترة التسعينات تم إنشاء كيانين معنيين بالبيئة والتنمية أحدهما غير حكومي وهو "مركز البيئة والتنمية في المنطقة العربية وأوروبا" CEDARE، وقد أنشئت لتكون وعاءاً للتفكير، والآخر حكومي وهو "اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في المنطقة العربية" JCEDAR والتي أنشئت تحت رعاية جامعة الدول العربية وهي بمثابة لجنة استشارية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وتعمل معها مؤسسات إقليمية كجهات استشارية كالاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP.

إلا أن نجاح هذه المؤسسات في دفع التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي يعتبر محدوداً نظراً لصعوبة تنسيق جهود التنمية المستدامة بين القطاعات والوزارات على الصعيد الوطني. بصرف النظر عن الإطار المؤسسي المعتمد للإدارة البيئية، تواجه المؤسسات البيئية في الدول العربية تحديات مشتركة. ولعل أكثرها وضوحاً هو أن تلك المؤسسات لا تتمتع بالقدر الكافي من الثقل السياسي. ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب منها¹:

- حداثة العهد وإعادة الهيكلة.
 - السلطة السياسية والمجموعات السياسية.
 - الصلاحيات المؤسسية المحدودة.
 - الطبيعة الاستشارية.
 - الموازنات المالية المحدودة.
 - محدودية القدرة على توليد دخل.
 - تداخل التشريعات.
- ومن المعوقات الرئيسة: الطبيعة الخاصة للمجالس الوطنية للتنمية المستدامة NCS في أغلب الدول العربية.

وفي الوقت الذي تساند فيه خطط السياسات والأطر المؤسسية عملية تأسيس نظام فعال للإدارة الرشيدة للتنمية المستدامة، فإن تلك التنمية لن تتحقق في غياب آليات تفعيل على المستوى الوطني تجعل ذلك النظام قادراً على العمل. ووفقاً لذلك، لا بد للإدارة الرشيدة للتنمية المستدامة في المنطقة العربية أن تحقق ما يلي:

1. تحديد الأهداف وضبط قاعدة خطط وبرامج التنمية المستدامة.
2. تخطيط وتحديد أولويات السياسات.
3. تكامل وتنفيذ السياسات.

¹ الاسكوا، "استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة"، مرجع سابق، ص 3-5.

4. الموازنة والإستراتيجيات المالية.

5. الرصد والإبلاغ والتقييم والإنفاذ.

6. ضمان المشاركة العامة الفعالة.

وعلى الصعيد الإقليمي يقترح أن يجتمع منسفو التنمية المستدامة المعنيون من قبل بلادهم من خلال المنتدى الإقليمي الموجود JCEDAR من أجل تناول القضايا البيئية كأحد عناصر التنمية المستدامة ولتنسيق أنشطة التنمية الإقليمية المستدامة.

المطلب السادس: مؤسسات وأدوات التقدم إلى ما بعد ثقافة إدارة البيئة تجاه نظام متكامل للتنمية المستدامة

من خلال إحدى الدراسات التي قامت بها الاسكوا تبين أن التحدي الأكبر أمام الدول العربية يكمن في إيجاد آلية حسية ملائمة ثقافيا وسياسيا لتخطي ثقافة إدارة البيئة الحالية، التي تأخذ نهجا معتمدا على القطاع تجاه نظام إدارة التنمية المستدامة التي تكون متكاملة، متعددة القطاعات موجهة العملية وتضمن الشراكة. بمعنى آخر لا يمكن لإدارة التنمية المستدامة أن تكون مسؤولية مؤسسة بيئية واحدة، بل هي تتطلب التزام سلسلة من الوزارات والوكالات والمجالس واللجان. بالإضافة إلى آلية استشارية عامة فعالة تتضمن العناصر المختلفة للمجتمع المدني في البلدان العربية.

وهكذا تقدم هذه الدراسة مجموعة من التوصيات لتقوية إدارة التنمية المستدامة في المنطقة العربية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

على الصعيد الوطني، تقترح الدراسة أن تسعى الجهود المبذولة لتقوية المؤسسات والتدابير المؤسسية لإدارة التنمية المستدامة في البلدان العربية إلى تحسين التنسيق المشترك بين الوزارات، وإقامة المشاورات العامة، وتسهيل عمليات إدارة التنمية المستدامة وتقوية المؤسسات الأساسية. وبغية تحقيق هذه الغايات تقترح:

- إنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة.
- إقامة مجلس وطني للتنمية المستدامة.
- تعيين مستشار للتنمية المستدامة لرئيس الوزراء.
- تقوية وكالة البيئة الوطنية.

وسيكون المجلس الأعلى للتنمية المستدامة المقترح كمنتدى بين الوزارات لتنسيق سياسات الحكومة وبرامج التنمية المستدامة، ويمكن أن يرأسه رئيس الوزراء. أما مهمته الأساسية فتتمثل في تحضير استراتيجيات للتنمية المستدامة الوطنية المرتكزة على الأولويات التي تم التناقش بشأنها والتصويت عليها من قبل المجلس والتي تكون حينها أساس تنسيق سياسة التنمية المستدامة خلال فترة محددة من الزمن. أما المجلس الوطني للتنمية المستدامة فهو يخدم كمنظير دائم غير حكومي للمجلس الأعلى بغية تأسيس آلية إدارة مشاورات عامة وتأمين المشاركة العامة في عملية صنع القرار. وكهيئة استشارية، يكون هذا المجلس منتدى للتداول في الأولويات الوطنية والنهج نحو تحقيق التنمية المستدامة وترفع آراؤه وتوصياته إلى المجلس الأعلى للتنمية المستدامة، وسبيل المجتمع الوطني بما فيها من منظمات غير حكومية وجمعيات عمل خاصة ومنظمات مرتكزة على المجتمع، وأكاديميات، ومجموعات نسائية، ومؤسسات إعلامية وغيرها. لتنسيق وجهات نظرها وتوجيه اهتماماتها نحو صانعي سياسة الحكومة.

أما بالنسبة لمستشار التنمية المستدامة فعليه أن يكون خبيرا وطنيا معروفا في مجال البيئة والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية وسيحل كعضو مستقل غير مصوت لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوطني. وسيكون بمثابة مستشار بالنسبة لكلا المجلسين ولرئيس الوزراء، وأخيرا رئيس الوكالة الوطنية للبيئة لكل من البلدان العربية الذي يتابع ويلعب دور مهم في صنع القرار للتنمية المستدامة. كعضو مساو

للمجلس الأعلى للتنمية المستدامة وهمزة وصل أو تنسيق وطنية للتنمية المستدامة لتمثيل بلده في
منتديات وطنية وإقليمية¹.

¹المرجع السابق، ص ص18-19.

المبحث الثالث:

المسؤولية الاجتماعية والبيئية للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر.

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

يقصد بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمة الأعمال مجموع التزاماتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، ومنشأ هذه الالتزامات العلاقة المتبادلة بينها وبين المجتمع وكيفية تلبية حاجاته وتحقيق أهدافه، ولهذا فإن تحديد مفهوم دقيق للمسؤولية الاجتماعية يعد أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد فبالرغم من ذلك البعد الاجتماعي العميق بمضامينه واتجاهاته، فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية ينطوي على العديد من المعاني والمرادفات والتي تكون بمجملها دالة للتغيير والتعديل المستمر، ناهيك عن اختلاف المفهوم باختلاف المجتمعات والدول والحكومات والفئات السياسية من أحزاب ومنظمات وغيرها، لكل هذا فقد كان لكل دوره وتأثيره المباشر وغير المباشر، علماً أن للتشريعات والقوانين أبعاداً ورؤى أخرى مختلفة¹.

رغم كل الاختلافات والتباينات في مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلا أن هناك جانبين يمكن التركيز عليهما الأول قانوني والثاني إنساني.

أ- الجانب القانوني: ينطلق أساساً من العلاقة القائمة بين المجتمع والمنظمة، ومضمون هذه العلاقة أن المنظمة أياً كانت لها عمليات تنفذها وسلوك تمارسه وأهداف تحققها وبالتالي لا بد أن يكون لذلك آثاره التي تمتد لتغطي كل المجتمع أياً كانت تلك الآثار. ويستند الجانب القانوني على نظرية الإذعان ومضمونه أن المجتمع يقدم تفويضاً للشركة بنسبة الحد الأدنى والذي يسمح بوجود الشركة قانونياً كمنظمة مستقلة وذات كيان معنوي.

ب- الجانب الإنساني: ويقوم هذا المفهوم للمسؤولية الاجتماعية على الدور الذي يمكن أن تمارسه أي منظمة كانت بوصفها وحدة مستقلة تعمل في مجتمع ومدى مساهمة تلك الوحدة في مجتمعها مثلها مثل المدرسة والمركز الطبي والمؤسسة الخيرية، فالعلاقة التي تتكون في بيئة المنظمات أياً كانت هي التي تشكل المجتمع، لذا فهناك التزامات اجتماعية وإنسانية تقع على عاتق تلك المنظمات، ورغم حداثة المفهوم الإنساني والاجتماعي فهناك العديد من المحاولات التي بدأت بإثراء هذا المفهوم، وهناك العديد من الدوافع والأسباب التي تقف وراء هذا البعد القائم على التفاعل بين منظمة الأعمال وبين السوق أو البيئة التي تعمل في كنفها وتتعامل معها، وربما قد تنطلق من أهداف وإستراتيجيات تتبناها المنظمة لأغراض خاصة ولكنها تعمل في البعد العام والإنساني والاجتماعي بهدف خلق حلقة للوصل بينها وبين بيئتها ومجتمعها الذي تعمل فيه².

2- الأساس النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

بالنسبة للنظرية النيوكلاسيكية فإن المسؤولية الاجتماعية للشركة هي الزيادة في أرباحها بواسطة استعمال مواردها وتوجيه نشاطاتها لتعظيم أرباحها. في إطار احترام القواعد العامة المعمول بها، ودون اللجوء إلى أعمال الغش والخداع. وحسب هذه النظرية أن مسيرى الشركة (المدرء) يعتبرون من عوامل الإنتاج وليس عليهم أي مسؤوليات اجتماعية، وكل ما يجب عليهم هو تكريس كامل قواهم

¹ Nicole NOTAT, " La responsabilité sociale des entreprises", Revue Futuribles, n°288, juillet-aout 2003, pp 11-28.

² سرمد كوكب الجميل، بحث بعنوان " المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر"، مجلة العلوم الإنسانية العدد 18، فيفري 2005، مجلة الكترونية على الموقع: <http://www.uluminsania.com/>

لتعظيم أرباح الشركة ومن أنصار هذا الرأي ميلتون فريدمان Milton FRIEDMAN وأتباعه الذي يرى أن المدراء موظفون وليسوا مالكين للأعمال التي يديرونها وبهذا فهم يمثلون مصالح المالكين التي يفترض أن تنجز بأحسن الطرق لتعظيم الأرباح¹.

إن التطور الفكري لمفهوم ونظرية المسؤولية الاجتماعية لشركة الأعمال في المجتمع يعود في الأساس إلى نظرية العقد الاجتماعي، وفي إطار مناقشة المسؤولية الاجتماعية للشركة متعددة الجنسية عبر فروعها المنتشرة في العالم وأيضا كانت الصيغة التي تعمل فيها في البلد المضيف، هي بالتأكيد شركات أجنبية على مجتمعاتها، فما هي طبيعة العلاقة بين تلك الشركة الأجنبية والمجتمع الذي تعمل فيه؟

تستند نظرية العقد الاجتماعي على بناء فلسفي يتمثل في البعد القانوني للعقد الاجتماعي وضمن معطيات وفروض تدور حول العلاقة بين الشركة والمجتمع، ما تقدمه الشركة لمجتمعها الذي تعمل فيه وما يقدمه المجتمع للشركة فإذا كان المجتمع قد قدم للشركة الأجنبية متعددة الجنسية الحقوق والضمانات في العمل وحدود ذلك، فإنه قد وفر للشركة وجودها بين ظهري المجتمع، إنه امتياز حق الوجود والعمل والضمان، فماذا يمكن للشركة الأجنبية أن تقدم للمجتمع ضمن مفهوم العقد الاجتماعي؟ ما هي الالتزامات الاجتماعية والأخلاقية والإنسانية التي يمكن للشركة أن تلتزم بها؟.

3- أبعاد ومقومات المسؤولية الاجتماعية:

يمتد مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى أكثر من بعده المفهومي والمصطلحي، لا بد من القول أن تلك الالتزامات التي تتحملها الشركة تجاه المجتمع لا تتحدد بحدود معينة، ولا يمكن رسم خطواتها وحدودها، إنها واسعة الأبعاد والتوجهات والمنطلقات إنها احترام النظام السياسي لا العمل على تقويضه، وإنها العمل على احترام قوانين العمل وحفظ لحقوق العاملين والإنسان، إنها تقويض للممارسات الفاسدة السائدة في المجتمع المضيف وليس اعتماد الفساد وسيلة للربح وبناء القدرة، احترام للقوانين والأعراف والقيم، إنها إفصاح للأنشطة والآليات وشفافية في التعامل، وبعبارة أخرى الهدف الذي تسعى إليه الدول النامية من استضافة تلك الشركات. حيث لا يوجد هناك اتفاق على حدود لأبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركة².

إن النظر للمسؤولية الاجتماعية بمنظار واسع يجدها مسؤولية اقتصادية واجتماعية وسياسية وأخلاقية ومن هنا يبدو أن لها أبعادا تتمثل في ما يلي:

- 1 . البيئة.
- 2 . التشغيل.
- 3 . تحويل الأموال.
- 4 . المنافسة.

¹ Pascal BELLO et autres, " le développement durable", ed : d'Organisation ;2001, p45.

² Pascal BELLO et autres, le développement durable, op cit, pp 41-43.

5 . تحويل الأسعار.

6 . الضرائب.

7 . نقل التكنولوجيا.

8 . الإفصاح والشفافية.

9 . الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية.

إن الأبعاد سابقة الذكر قد أعيد ترتيبها بصيغة تشكل التزامات الشركة تجاه مجتمعها، وقد تمحورت تلك الالتزامات فيما يلي:

أولاً: الالتزامات التنموية: ويقصد بها التزامات الشركة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك بتحقيق الأهداف التنموية والسياسات التي تتبناها الدول النامية وتعمل بها نحو تحقيق النمو والتنمية، لهذا لا بد من أن تسهم الشركة أياً كانت طبيعته نشاطها في تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي وبيئي كعمل مساند للتنمية الشاملة إن حماية البيئة وتقديم الخدمات العامة ونقل التكنولوجيا مع العمل على ممارسة التقاليد المتعارف عليها في قطاع الأعمال كلها تمثل دليلاً يمكن أن يساهم في تحقيق المزيد من التنمية والتقدم.

ثانياً: الالتزامات السياسية والاجتماعية: إن مسؤولية الشركة متعددة الجنسية تجاه مجتمعها تنبع من العلاقة بين الشركات والدول المضيفة، ويقصد بالالتزامات السياسية والاجتماعية ما يلي:

1. احترام النظم والقوانين والإجراءات الإدارية.

2. مراجعة ومتابعة العقود.

3. احترام القيم العليا والثقافية والأهداف.

4. عدم التدخل في الأنشطة السياسية والحكومية.

عندما يكون الحديث عن الشركة متعددة الجنسية وفروعها فهذا يعني الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثاً: الالتزام بحماية المستهلك: إن الانتشار الكبير للأعمال في العالم وفرض ظاهرة تخطي الحدود قاد إلى ما يطلق عليه بمسؤولية حماية المستهلك، لقد فرضت عمليات التوسع والبحث عن الأسواق والزبائن قيوداً والتزاماً على الشركات متعددة الجنسية بأن أصبحت حماية المستهلك أحد أهم بنودها وقد تضمنت ما يلي:

1. الالتزام والأمان.

2. حماية المنافع الاقتصادية للزبون وتضمن.

أ- الحماية من تضليل الإعلان.

ب- مؤشرات الأسعار.

ج - الحماية في التعاقدات.

د - أخرى.

3 . الخدمات المالية.

4 . حماية العدالة.

5 . تمثيل الزبون وتوفير المعلومات والحد الأدنى من الثقافة.

فحماية المستهلكين هي الأساس لاستمرار ولائهم للشركة وبتالي ضمان استمرارية الأرباح. ويتم ذلك من خلال الالتزام بالمواصفات السلعية ومحاربة الغش التجاري والقيام بالفحوصات المعملية ضمنا للجودة الشاملة!¹

رابعاً: الالتزام بالعناوين الجديدة والنائشة: لقد أفرزت التغييرات والتطورات عناوين جديدة في ممارسات الشركات والقطاعات والحكومة هي أساسا في صلب المسؤولية الاجتماعية للشركات أيا كانت وطنية أم أجنبية ومنها:

أ- حوكمة الشركة La gouvernance:

إن المبادئ الأساسية لحوكمة الشركة قد وردت في أكثر من تقرير للمنظمات الدولية ويقصد بها توفير الدليل للحكومات والبنى العامة من مؤسسات وقطاعات عامة وللشركات في سعيهم ونشاطهم وأدائهم إلى تقييم الأطر القانونية والمؤسسية والإجرائية لحوكمة للشركة في دولها فمثلا تركز منظمة الدول الصناعية على أن مشاكل الحوكمة ناتجة بالتحديد من الفصل بين الملكية والإدارة ممثلة بالرقابة والسيطرة. وترتبط حوكمة الشركة أساسا بعملية صنع القرار مثال ذلك الاهتمامات الخلقية والبيئية والتي تؤخذ في الاعتبار في التعليمات والنظم والآليات ولجميع الشركات أيا كانت وطنية أم أجنبية.

لقد تضمنت مبادئ الدول الصناعية الاحتياطات الخاصة لحوكمة الشركة في مسؤوليتها الاجتماعية ومنها:

1. الإطار الأول: إن حوكمة الشركة لا بد من أن تأخذ المعاملة العادلة والمنصفة لحملة الأسهم، سواء كانوا حملة الأسهم من الأفراد المواطنين أو الأجانب، لذا فإن كل حملة الأسهم يجب أن يحصلوا على نفس الفرص في ممارسة حقوقهم.

2. الإطار الثاني: إن حوكمة الشركة تتضمن إدراكا وتفهما لحقوق حملة الأسهم كما وردت في القوانين، وأيضا لا يكتمل الإطار إلا من خلال التنسيق بين الشركة وحملة الأسهم في خلق الثروة وتوفير فرص العمل والمساندة المالية لخلق المشروع الأفضل.

3. الإطار الثالث: تؤكد حوكمة الشركة في إطارها الثالث على عمليات الإفصاح بالتوقيت والدقة المحددة بكل ما للشركة من المركز المالي، والأداء والملكية وإظهار حوكمة الشركة.

4. الإفصاح عن الأخطار الخاصة بالالتزامات البيئية.

5. الإفصاح عن كل المعلومات الخاصة بالموارد البشرية، والعاملين وسياسات الشركة في الموارد البشرية وخطط المالكن.

¹ فريد النجار، "إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص427.

ب : معايير أخلاقيات الأعمال: إن تأكيد هذا العنوان يعد أحد أهم ضغوط المسؤولية الاجتماعية، والمتضمنة المعايير الرقابية والتدقيقية التي لا بد من الالتزام بها في ظل منتجات الخصوصية وتخفيف القيود والتحرر المالي والاقتصادي والعولمة.

ج : حقوق العاملين: وتعد أحد أهم الالتزامات التي لا بد من التمسك بها سواء من قبل الشركة الوطنية أو الأجنبية¹.

المطلب الثاني: المسؤولية البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر.

1- المسؤولية البيئية للشركات متعددة الجنسيات:

يعد موضوع البيئة من المواضيع التي شغلت مساحة واسعة في التقارير الدولية لسنة 1999 وارتباطها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول المتقدمة والنامية ومضمون ذلك الخلاف هو نقل التلوث من الدول المصنعة المتقدمة إلى الدول النامية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر. ولهذا كانت مجمل النقاشات والمحادثات تدور حول كيفية حماية البيئة، علما بأن ذلك لم يأتي من فراغ فالأحداث والسوابق التي شهدتها العالم خلال عقد التسعينات أثبتت أن الملوثات والنفايات قد ارتبطت ارتباطا مباشرا بالاستثمار الأجنبي المباشر وانعكس ذلك على الأهداف التي تسعى لها الدول المضيفة وهو النمو الاقتصادي، وباتت هناك حقيقة ثابتة أن للنمو كلفا اقتصادية واجتماعية على البيئة.

2- الاتجاهات البيئية في الإدارة المالية الدولية:

إن إحدى أهم الاتجاهات التي بدأت تركز عليها الإدارة المالية الدولية بوصفها إحدى الوظائف التي تمارسها الشركة متعددة الجنسيات هي حماية البيئة. حيث أصبح موضوع حماية البيئة لصيقا بالتنمية كأحد العناوين التي تركز عليها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. ومن ضمن الأطر والأبعاد التي تركز عليها التنمية أنها تقدم فرصا لحماية البيئة من خلال زيادة نشر التكنولوجيا البيئية والأهم من كل ذلك إدارة منظوماتها وتوجيهها الاتجاه الصحيح وتكريس الأنماط السلوكية والقيمية لحماية البيئة، إن تحديات اليوم على المستوى العالمي وخاصة في الدول النامية تستند على كيفية تحقيق المنفعة وتقليل الأضرار وذلك من خلال الضغوط البيئية التي يسببها النمو الاقتصادي باستعمال معادلة تعظيم المنفعة وتقليل الأضرار.

لقد استخدمت أساسيات المسؤولية البيئية منذ عقود من الزمن وكانت هناك طرق وإجراءات إلزامية وأخلاقية تحكم أطراف العلاقة إلا أن التطورات التي حدثت خلال العقدين الأخيرين كانت كفيلة بإدخال المزيد من الطرق الجديدة والمفاهيم المعاصرة إضافة إلى ما هو متاح.

3- مفهوم الضرر البيئي:

لقد حصل الكثير من التغيرات والتطورات خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين أدت إلى تغير كبير في فهم وتحليل العلاقة بين حماية البيئة من جهة والتنمية كمفهوم شامل تتبناه الدولة من جهة أخرى وهذه العلاقة تتمثل في مسيرة متوازنة بين حماية البيئة والكفاءة الاقتصادية. لقد تبني هذا المدخل العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية ونتجت عن ذلك انجازات بيئية عالية المستوى. فهذا التغير يتمثل في اعتبار البيئة هدفا جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية كذلك فإن تغير مفهوم الضرر البيئي وارتباطه بمفهوم حماية البيئة وتنفيذ هذا الأخير يستلزم مدى واسعا وحجما كبيرا من العمليات الإنتاجية والمنتجات الملائمة للبيئة. لقد كان ينظر إلى الضرر البيئي على أنه مرتبط بالتلوث

¹ سرمد كوكب الجميل، بحث بعنوان "المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر"، مرجع سابق.

الصناعي للأرض والهواء والماء كنتيجة طبيعية لكل الملوثات الكيميائية وغيرها أما اليوم فإن الضرر البيئي قد امتد ليشمل كل النظام الاقتصادي-الاجتماعي بما فيه من صحة ورفاهيته. لقد شهدت الحماية البيئية مؤخرًا دفعا كبيرا من قبل شركات الأعمال ومضمون ذلك أن المستثمرون بدعوا يبحثون عن تقليل الأخطار كمفهوم شامل وقد كان لأخطار البيئة آثار كبيرة عليهم دفعتهم للنحو بهذا الاتجاه، كذلك فإن شركات الأعمال وجدت أن حماية البيئة والمنافسة لا يمكن أن يكونا عنصران متضادان إنما هما عنصران متبادلان. فتكون شركة ما ذات كفاءة بيئية إذا استطاعت أن تقلل من الآثار البيئية السلبية من جهة وتقليل كلف الإنتاج من جهة ثانية، أي سير الاثنین بشكل متوازي ومتبادل. أيضا فإن المستهلكين في بعض الدول أصبحوا الآن أكثر إدراكا في صنعهم لقراراتهم الشرائية مما أدى إلى خلق سوق لمنتجات نظيفة وإلى فتح طريق آخر نحو الضغط على الشركات للاستجابة لذلك القلق الاجتماعي الكبير. مما دفعها إلى إعادة النظر في مفهوم الضرر البيئي المتسبب من أنشطتها وما يرتبط بتلك الأنشطة. كذلك كان للإجراءات الوطنية البيئية في عدد كبير من الدول دورا كبيرا في التعامل مع هذه الظاهرة مما أدى إلى تغيير كبير في الطلب على المشاريع ذات الآثار البيئية التي تؤخذ في الحسبان وفعاليتها على المستوى الدولي.

إن التغيرات التي حصلت باتجاه الموارد العالمية والمحافظة على البيئة كانت لها استجابة من قبل الحكومات والمؤسسات والمستهلكين وفئات كثيرة أخرى إلا أن هذه الاستجابة تباينت بين الدول ودرجة تطور تلك الدول وبقيت مسألة حماية البيئة هي التحدي الأهم. إن التناقض بين دافع تعظيم الربح في منشآت الأعمال الخاصة والنفع العام في حماية البيئة قد زال وانتهى إلا أن المسألة بقيت تشكل تحديا أمام الدول النامية سواء على مستوى تحسين الأداء البيئي وتنظيمه أو مراقبته، إنها تحديات تواجه الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي ترعاه الشركات متعددة الجنسيات والسؤال المطروح عن ما هو الدور الذي تلعبه هذه الشركات في الدول النامية لمجابهة هذا التحدي الكبير خاصة وأن السياسات التي تتبناها هذه الأخيرة تسير باتجاه تعظيم المشاركة الايجابية للشركات في حماية البيئة؟

4- الاستراتيجيات البيئية للشركات متعددة الجنسيات:

إن هذه الشركات تعمل ضمن مستويين الأول مستوى الشركة الأم مركزها في الوطن الأم والمستوى الثاني الفروع بوصفها شركات تابعة تعمل ضمن نظام الشركة متعددة الجنسيات، ولهذا فإن إدارة البيئة تكتسب نفس الشكل والمضمون فتكون إدارة بيئية متخفية للحدود وعلى المستوى الدولي. تعتمد الشركات متعددة الجنسيات نوعين من الاستراتيجيات في إدارتها للبيئة، الأولى يطلق عليها إستراتيجية نهاية النفق وتركز على إضافة عناصر تكنولوجية وتوجيهها وترتيبها أي إدارة الحالة البيئية وتنظيفها والوقوف على نتائجها. أما الإستراتيجية الثانية فيطلق عليها إستراتيجية هيمنة العمليات وفق هذه الإستراتيجية يتم التعامل مع الضرر البيئي على أساس منعه منذ البداية ووفق هذه الأخيرة فإن انتقاء الخيار يعكس توجهات مختلفة تجاه البيئة.

إن للإدارة البيئية مداخل متعددة في إطار الشركات متعددة الجنسيات ونظمها في الدول النامية وإنها تتعامل بمدى واسع من الخيارات، يتبنى المدخل الأول إستراتيجية لا مركزية تترك فيها الأمور الخاصة بالبيئة وإدارتها للشركة في الدولة المضيفة وتعالج الأمور وفق قانون الدولة الذي تعمل في ظلها، فإذا كانت الدول المضيفة ضعيفة في تشريعاتها البيئية فإن الفروع والشركات التابعة تختار إستراتيجية الكلف الأقل، وإذا كانت التشريعات أكثر قوة فإنها تذهب باتجاه إستراتيجية أكثر كفاءة ونشاطا بموجب القوانين والتشريعات المفروضة.

الإستراتيجية الثانية يطلق عليها إستراتيجية مركزية القرارات البيئية في الشركات متعددة الجنسيات وبموجب هذه الإستراتيجية يتم التأكيد على الأداء البيئي للشركة ويكون متشابهًا في معظم الدول أو كلها وأن أنشطة الفروع أو الشركات التابعة في دولة مضيفة معينة لا يكون لها تأثير مخالف أو معاكسًا لسمعة الفروع الأخرى أو الشركة الأم¹.

¹ سرمد كوكب الجميل، "الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر"، عمان، 2001، صص 255-271.

الخلاصة:

ما توصلنا له في هذا الفصل هو أن التنمية المستدامة متعددة الأبعاد ومتشابكة الآليات اللازمة لتحقيقها مما يستدعي توفر الإرادة وتضافر الجهود سواء بين مختلف الدول على المستوى العالمي أو بين مختلف المستويات المجتمعية على المستوى المحلي.

وأن أهم العوائق التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتخلفة هو افتقارها للإمكانات المادية والتقنية البشرية وميكانيزمات التخطيط والتنفيذ اللازمة لذلك.

إن ما يمكن قوله أنه أمام الدول العربية وعلى غرار الدول النامية الكثير لكي تتمكن من تحقيق التنمية بمفهومها المستدام، خاصة فيما يتعلق بالجانب المعرفي وتوطين التكنولوجيا واكتساب ملكة البحث العلمي مما عاد سلبا على التنمية في بعدها البشري من حيث تحقيق الحريات العامة وبناء القدرات الإنسانية وبالتالي انعكس ذلك على الأبعاد الأخرى الاقتصادية، البيئية، السياسية والثقافية. وكل هذا يؤكد لنا فرضية غياب إستراتيجية وخطط واضحة لتحقيق التنمية المستدامة وعدم كفاية الوعي لدى حكومات وشعوب الدول العربية.

كما ثبت أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار على مسيرة التنمية للدول المضيفة باعتباره أحد العناصر الفاعلة في عصر العولمة على المستوى العالمي بشكل عام وعلى المستوى الإقليمي بشكل خاص تجعله يأخذ حظه من المسؤولية الاجتماعية والبيئية إلى جانب المسؤولية الاقتصادية. فهل هذا الاستثمار يعتبر عامل من عوامل تسريع التنمية المستدامة للدول النامية المضيفة أم هو عامل من عوامل تثبيطها؟ وهو محور بحثنا في الفصل التالي.

الفصل الرابع: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة للدول العربية

الفصل الرابع: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة للدول العربية

تمهيد:

لقد اختلف المفكرون الاقتصاديون في تقييمهم للاستثمارات الأجنبية المباشرة فمنهم من يرى أنها تجلب الخير الكثير لكل الأطراف المتعاقدة فيها. ومنهم من يرى فيها امتداد لتطور الرأسمالية المتوحشة وصورة من صور استغلال واستنزاف موارد وثروات الدول الضعيفة والفقيرة وأداة جديدة من أدوات الاستعمار. وسنحاول في هذا الفصل الحسم في هذه القضية بقدر الإمكان.

المبحث الأول:

تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي

المطلب الأول: ايجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الفكر الاقتصادي

فالمروجون لهذه الاستثمارات يفترضون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار وهما الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات، أين يحصل كل طرف فيها على عدد وأنواع معينة من العوائد أو الفوائد، غير أن حجم ونوع وعدد الفوائد التي يتحصل عليها كل طرف يتوقف إلى حد كبير على سياسات وممارسات الطرف الآخر بشأن نوع وطبيعة الاستثمار.

وفي هذا الصدد يمكن عرض وجهات النظر التالية:

1- كار Carr: يرى كار أن قيام المستثمرين الأجانب بالاستثمار المباشر في الدول المضيفة وقبول هذه الأخيرة لهذا النوع من الاستثمارات يعني وجود اعتقاد مشترك بين هذين الطرفين بأن هناك الكثير من المنافع والعوائد من الممكن تحقيقها من خلال هذا الاستثمار. ويتفق كار مع كل من هيمر وكيفز Haymer&Caves على أن العوائد التي يحققها كل طرف ترجع إلى انتقال واستغلال بعض أنواع الأصول الخاصة والمملوكة للمستثمر الأجنبي إلى الدول المضيفة. وبينما تتمثل عوائد المستثمرين الأجانب في الحصول على الأرباح، نجد أن الدول المضيفة تتحصل على خلق فرص للعمالة، وتحسين الدخل، وتحسين الإنتاجية وتنشيط البحوث والتنمية... الخ.

2- ميكسل Mikesell فرنون Vernon وويلس Wells: في مناقشتهم للمنافع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية لم يتجاهلوا الآثار السلبية لهذه الاستثمارات. وأن مدى تأثير هذه الاستثمارات سلبيا أو ايجابيا يتوقف على عدد من العوامل منها طبيعة الصناعة أو المجال الذي يسمح للاستثمارات الدخول فيها، وكذلك مستوى التقدم والنمو الاقتصادي للدولة المضيفة... الخ. وأنه ذا نفع خاصة إذا ارتبط بالتكلفة الاجتماعية المرتبطة بهذا الاستثمار. وقد تلعب دورا حيويا في جهود التنمية الشاملة في الدول النامية إذا تمكنت هذه الدول من توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة من خلال.

- أ- جلب رؤوس الأموال الأجنبية التي تمثل دعامة أساسية لأي برنامج تنموي في الدول النامية.
- ب- مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال مثلا بمساهمة هؤلاء في مشروعات الاستثمار أو إنشاء مشروعات جديدة تقوم بتقديم خدمات أو توريد المواد الخام أو توزيع منتجات المشروعات الاستثمارية الأجنبية... الخ.
- ج- نقل التكنولوجيا المتطورة خاصة بالنسبة لبعض أنواع الصناعات مثل الصناعات الإستخراجية.
- د- المساهمة في تنمية وتدريب الموارد البشرية.
- هـ- فتح أسواق جديدة للتصدير خاصة عندما تكون الشركات متعددة الجنسيات المستثمرة تتحكم في أسواق بعض السلع على المستوى العالمي.

3- استوفير Stoever: من جهته يرى استوفير أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في رفع معدلات التكوين الرأسمالي في الدول المضيفة بزيادة عدد وقيمة المشروعات الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية هناك. فضلا عن ذلك فهي تساعد في:

- تنمية وتحديث البنية الأساسية، وكذلك مشروعات الخدمات المستشفيات والمدارس والمسكن، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج القومي وخلق فرص عمل وتنمية الموارد البشرية.

- تحسن وضعية ميزان المدفوعات.
- تنمية المناطق المختلفة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.
- توطيد أواصر الصداقة والعلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول المضيفة والدول الأم¹.

¹ عبد السلام أبو قحف، "إدارة الأعمال الدولية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 2003، ص ص 13-27.

4- دروكر Drucker: أن التنمية التي تقوم على إمكانيات ذاتية محلية محدودة وغير مؤهلة، تتمثل غالبا في تكنولوجيا قديمة ورؤوس أموال قليلة وتسهيلات نقل ووسائل اتصال ضعيفة، تُعدّ تنمية لا يرجى منها أن تحقق الكثير من التغيير لذلك، كان الاستثمار الأجنبي المباشر، بتوفيره لعوامل الإنتاج المفتقدة، الأمل الحقيقي والوحيد بالنسبة للدول المتخلفة في إحداث التغيير المناسب.

5- بالنسبة لجوهنسن Johnson: لا تساهم فقط في فتح مجالات واسعة أمام تصدير المنتجات الفائضة التي توفرها طبيعة الاستثمار المباشر، بل توفر موازاة مع ذلك فرصا جديدة للتشغيل لا توفرها عادة الإمكانيات المحلية المحدودة، كما تسمح بتعويم الأسواق المحلية بمنتجات هي بالنسبة للمستهلك المحلي أحسن جودة وأقل تكلفة.

6- كما أن Kindleberger: من جهته يؤكد على أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي لا تقتصر فقط على ما يقدمه الأول لهذا الأخير، فدور الشركات العالمية، أو المتعددة الجنسية، الممارسة لهذا الاستثمار يعد بارزا في التقليل من حدة التوترات والصراعات العالمية المحتملة، بسبب النقاء مصالحها في مختلف الأقاليم المستقطبة لاستثماراتها. إن الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى مساهمته في تقليص الهوة بين الفقراء والأغنياء، يمثل المصلحة المشتركة لكل دول العالم، هذه المصلحة التي تقف ضد المصالح الخاصة بكل دولة على حدى¹.

المطلب الثاني: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الفكر الاقتصادي

يفترض المنتقدون للاستثمارات الأجنبية المباشرة أنها تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، حيث أن الفائز بنتائجها هو الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة. وتستند وجهة نظرهم إلى المبررات التالية:

1. صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذه الاستثمارات.
2. تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة عن نشاطها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
3. قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
4. إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
5. قد يترتب على وجود هذه الشركات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور العاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.
6. إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال ما يلي:

- أ- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دول أجنبية.
- ب- خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدول الأم للشركات الأجنبية.
- ج- قد تمارس الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة.

¹ كمال مرداوي، أطروحة الدكتوراه بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة، حالة الجزائر"، 2003-2004، صص 42-60.

د- ويترتب على ما سبق ذكره خلق التبعية السياسية¹.

إن مدرسة التبعية لأمريكا اللاتينية اعتبرت الاستثمار الأجنبي المباشر الممارس من طرف هذه الشركات أساسا لشكل جديد من أشكال التبعية التكنولوجية والصناعية، حيث حل هذا الشكل محل الأشكال الاستعمارية الأولى.

من جهتها، فقد شكلت أبحاث الاقتصاديين الأفارقة المهتمين بالعلاقات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية حلقة أخرى من حلقات الأدبيات المنتقدة من خلال تركيزها على تبعية المحيط للمركز.

إضافة إلى مواقف أدبيات أخرى لم تكن أقل حدة في انتقادها ومعارضتها تبلورت في بعض التقارير والنشرات الخاصة بهيئات ومنظمات دولية مختلفة، خاصة أثناء مرحلة السبعينات، حيث أظهرت آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على أنها سلبية، ذات تبعات سياسية واقتصادية تعيق أكثر التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، قبل أن تتحول هذه المنظمات، بدءا من نهاية الثمانينات، إلى هيئات مروجة لهذا الاستثمار ومشيدة في تقاريرها وأدبياتها الخاصة بإيجابياته وانعكاساته الحسنة على اقتصاديات هذه الدول².

إن مجموع هذه الانتقادات يمكن تلخيصها في المحاور الكبرى التالية:

1- التحويل العكسي لرؤوس الأموال:

يرى المنتقدون للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن صافي هذه التدفقات ليس في صالح الدول النامية. بمعنى أن الشركات متعددة الجنسيات تؤدي إلى زيادة التدفق الخارج من الدول النامية في صورته المختلفة، عن التدفق الداخل إليها في صورته المخلفة. ويستدلون على ذلك بالمؤشرات التالية:

- أ- انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الدول النامية المضيفة.
- ب- ارتفاع نسبة الأرباح المحولة إلى الخارج، وعدم قيام الفروع العاملة في الدول النامية بالتصدير بالشكل المرضي واكتفائها بتصريف منتجاتها في السوق المحلي.
- ت- بالإضافة إلى استيرادها لاحتياجاتها من مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة من الشركة الأم والفروع الأخوات وعدم اللجوء إلى السوق المحلي للحصول منه على ما هو متاح فيه.
- ث- استخدام أسعار التحويل للتقليل في قيمة الصادرات والمغالاة في قيمة الواردات.
- ج- اهتمام هذه الشركات بإحداث التكامل بين فروعها المنتشرة في العالم، أكثر من اهتمامها بإحداث التكامل بين فروعها والاقتصاديات المحلية.

ويترتب على ذلك: زيادة الفجوة التمويلية، وعدم القدرة على التغلب على الفجوة في الصرف الأجنبي أيضا، استنزاف الفائض الاقتصادي للدول النامية بالتالي التأثير السلبي على تراكم رأس المال في هذه الدول³.

2- القضاء على الشركات المحلية واحتكار السوق:

تنص الانتقادات في مجملها على أن أثر هذا الاستثمار على الإنتاج المحلي جد ضار. وأن الشركات متعددة الجنسيات تسعى وبإصرار على أن تحل فروعها في الدول النامية محل الشركات المحلية، وكذلك مديريها، وكذلك منتجاتها. وتتبع في ذلك أساليب عند قيامها بهذا الإحلال منها:

- أ- الاستيلاء على الشركات المحلية.
- ب- إنشاء فروع مملوكة لها بالكامل.
- ت- استيراد السلع تامة الصنع لإعادة بيعها في السوق المحلي إلى جانب ما تنتجه فروعها في الدول النامية.

¹ عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مرجع سابق، صص 367-378.

² كمال مرداوي، أطروحة الدكتوراه بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة، حالة الجزائر"، صص 42-43.

³ عبد العزيز النجار، "الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات"، المكتب العربي الحديث، 2007، الإسكندرية، صص 139-153.

ث- تأجير أو بيع التكنولوجيا للمنتجين المحليين لإنتاج المنتج محليا.
بشكل عام، فإن الشركات متعددة الجنسيات ليست مضطرة لأن تقوم بشراء الشركات المحلية لكي تقوم بإحلال الإنتاج الأجنبي محل الإنتاج المحلي، حيث أنها تستطيع أن تحقق ذلك عن طريق ملكيتها للمزايا الاحتكارية المختلفة التي تتمتع بها في مواجهة منافسيها المحليين، والتي تعمل في الأجل الطويل للتخلص منهم¹.

فالمؤسسات الممارسة لهذا الاستثمار لا تساهم في الواقع إلا في القضاء على قدرات الإنتاج المحلي للدول المتخلفة، سواء تمثل هذا في إزاحتها للصناعات الصغيرة والحرفية القائمة، أو في إحلالها محل المؤسسات المحلية القائمة، مما ينتج عنه عرقلة أي مبادرة محلية للانطلاق.
كما ترى الأدبيات المنتقدة أيضا بأن عملية إحلال الاستثمار الأجنبي المباشر محل الصناعات المحلية من شأنه أن يساهم في زيادة حدة الخلاف والتوتر في الدول المتخلفة، مما يهيئ جوا مناسباً لعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في هذه الدول. فسواء ظهرت عملية الإحلال كنتيجة للقضاء على الصناعات الصغيرة والحرفية أو على الصناعات الوطنية الحديثة، فإن إقصاء المنتجات المحلية وتهميشها جراء ما يعرض من قبل المؤسسات الأجنبية الكبرى، إضافة إلى القضاء على المنظمين المحليين، يعد مصدرا من مصادر النزاع التي يمكن ملاحظتها دون عناء جهد².

3- تهميش المهارات المحلية:

يرى هود وينج أن استيراد المهارات والخبرات من الخارج بواسطة الشركات متعددة الجنسيات قد يؤثر إلى حد كبير على استخدام وتنمية المهارات المحلية أو تدمير الموارد البشرية في الدول المضيفة. كما أن هناك من الخصائص التي تتميز بها هذه الشركات ما قد يؤثر على استقلالية الدول المضيفة.

4- جلب أنماط من الاستهلاك لا تتواءم مع خصائص الدول النامية: ومتطلبات التنمية فيها بسبب ما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات من ممارسات وأنشطة تسويقية من شأنها ترويج أفكار جديدة للاستهلاك وزيادة رغبة أفراد المجتمع وخاصة النخبة على التغيير، ولا شك أن ارتفاع معدلات الميل الحدي إلى الاستهلاك يؤدي إلى انخفاض المكون الرأسمالي أو انخفاض الميل الحدي للاسثمار، مما يؤثر سلبا على تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية³.

5- حجم التكنولوجيا المنقولة ومدى ملاءمتها لظروف الدول النامية:

تعتبر إشكالية نقل التكنولوجيا من الأمور التي تثار حولها خلاف كثير. وتمثل عملية نقل التكنولوجيا ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية لأنها تعتبر عاملا جوهريا يؤثر على التحول الاجتماعي والاقتصادي بها. ويرى⁴ Setmi & Holton أن أعظم المشاكل التي تواجه هذه الدول هي نقص التكنولوجيا والمهارات الإدارية أكثر من نقص رأس المال. وأن الاختناقات التي تواجه عملية التنمية في الدول النامية هي نقص في المهارات، والتنظيم غير الملائم لعوامل الإنتاج، وعدم كفاية رأس المال، وأنه إذا أمكن التغلب عليها فإن الناتج القومي سوف يتحسن. ولقد أكدت البحوث في الستينات على العلاقة بين التكنولوجيا والشركات متعددة الجنسيات للدرجة التي دعت Paviit للقول بأنه من الصعب جدا أن تفصل بينهما.

ويعتبر البعض أن نقل التكنولوجيا هي الوظيفة المميزة لهذه الشركات، إلا أن المنتقدون للاستثمارات الأجنبية المباشرة يرون أن حجم التكنولوجيا الذي تنقله الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول النامية يعتبر قليلا، وذلك لعدة أسباب منها، أن هذه الشركات تركز معظم أنشطة البحوث والتطوير في الدول الأم. كما يقول Johnson أنه ليس لشركة متعددة الجنسيات مصلحة تجارية في نشر معرفتها للمنافس الوطني المحتمل، وبالتالي هي تنقل إلى الدول المضيفة حجم التكنولوجيا الذي يتلاءم مع مصلحتها هي.

¹ عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص ص 169-172.

² كمال مرداوي، أطروحة الدكتوراه بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة..."، مرجع سابق، ص ص 42-60.

³ عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مرجع سابق، ص 417.

⁴ عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 181.

ومن جهة أخرى، فإن الشركات متعددة الجنسيات تستطيع التقليل من التكنولوجيا المنقولة عن طريق إهمال تدريب العمالة الوطنية على أنشطة البحث والتطوير، أو عن طريق بيع التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول النامية أو عن طريق بيع آلات مستعملة واعتماد تدريب محدود للعمالة الوطنية سواء من حيث الكم أو النوع. وذلك ضمانا لاستمرار احتياج هذه الدول إلى هذه الشركات.

أما من حيث طبيعة التكنولوجيا المنقولة بواسطة الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول النامية فهي حسب رأيهم (المنتقدون) أنها لا تتلاءم مع مستويات واحتياجات التنمية لهذه الأخيرة، لأنها تكنولوجيا كثيفة رأس المال وتجلب أنماطا غريبة للاستهلاك، وكما جاء في تقرير الكنيست: أن التكنولوجيا المنقولة إلى الدول النامية هي التكنولوجيا غير ملائمة لكل من عوامل الإنتاج المستخدمة وكذلك نوع السلع المنتجة، وهي في الغالب - أيضا - ما تعوق تطور التكنولوجيا والمهارة المحلية.

وهذا سوف يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة بهذه الدول، ولقد قام Sunkel بتقويم أثر نقل التكنولوجيا كثيفة رأس المال إلى أمريكا الجنوبية، فوجد أنها تسببت في زيادة البطالة إلى 25% من قوة العمل. وسوف تؤدي أيضا هذه التكنولوجيا إلى عدم التكامل مع الاقتصاد المحلي وتكوين الجيوب الأجنبية داخل الاقتصاد المحلي التي ترتبط بالاقتصاد العالمي أكثر من ارتباطها بالاقتصاد المحلي. وضعف المركز التفاوضي للدول النامية بسبب التبعية التكنولوجية، وإحداث نمو بدون تنمية في هذه الأخيرة¹.

6- إعاقة التخطيط الاقتصادي للدول النامية:

أشار كل من فريمان وبيرسون وليفسون وآخرون أيضا إلى الآثار السلبية المحتملة لممارسات الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية والتي سبق ذكرها غير أن محور تركيز فريمان وليفسون بصفة خاصة انطوى على ما يلي:

أ- دور الشركات متعددة الجنسيات في إعاقة التخطيط الاقتصادي داخل الدول النامية من خلال محاولة الحصول على الكثير من الامتيازات كالإعفاءات الجمركية والإعفاءات من قوانين العمل المطبقة في هذه الدول... الخ.

ب- الممارسات غير الأخلاقية كالرشوة مثلا أو نظائرها المقنعة كالهدايا، والعمولات، ودعوات حفلات الغداء... الخ. بالإضافة إلى محاولة قلب أنظمة الحكومات القائمة في الدول².

¹ عبد العزيز النجار، "الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات"، مرجع سابق، ص 181-192.

² عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مرجع سابق، ص 418.

المبحث الثاني:

الأثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدراسات الميدانية

المطلب الأول: الأثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.

1- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلد المضيف:

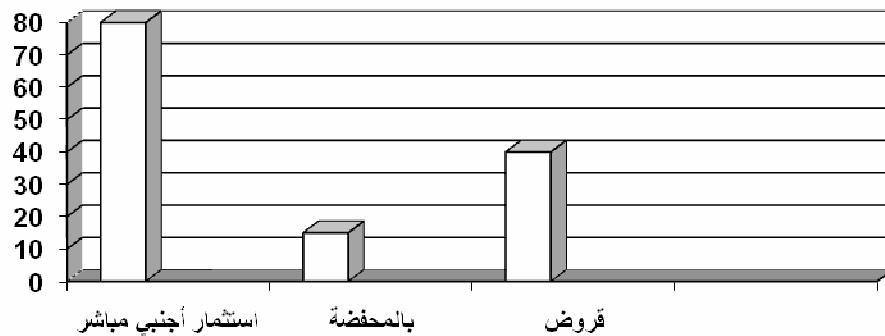
أ- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي:

الاستثمار له مفعول ايجابي لكنه محدود بمدى تجاوب الاستثمار المحلي معه، فحسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية سنة 2001: أن الشركات الأجنبية يمكن أن تساهم في تنشيط الاستثمار المحلي وذلك إذا توفرت البيئة الاستثمارية للدولة المضيئة على الشروط التي تسمح بخلق تفاعل بين استثمارات الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية من خلال زيادة المنافسة ونقل التقنيات المتطورة للإنتاج والإدارة والتسويق. وكذلك من خلال استحداث نشاطات جديدة متكاملة مع نشاطات الشركات متعددة الجنسيات¹.

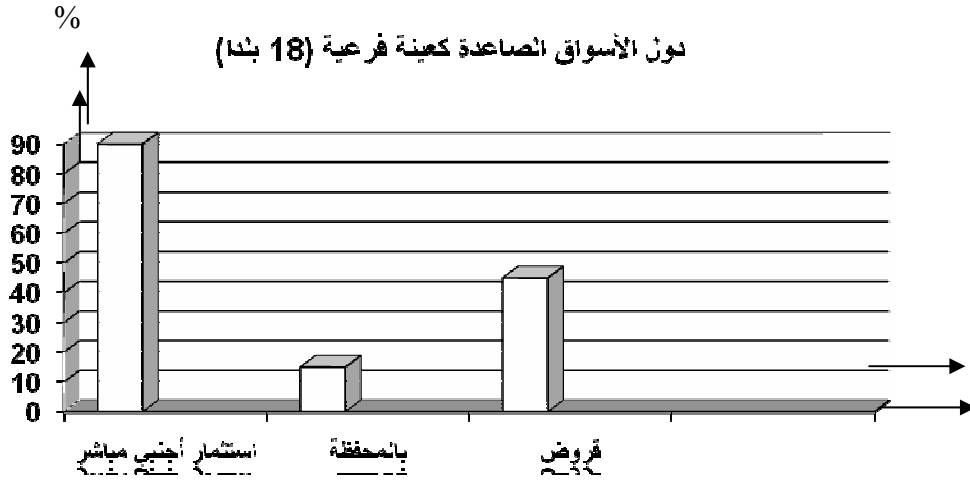
ولإبراز العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر، بالاستثمار المحلي في الدول النامية. قدمت دراسة شاملة قام بها بوزورث وكولينز Bosworth et Collins سنة 1999، تبين تأثير تدفقات رؤوس الأموال على الاستثمار المحلي في 58 دولة نامية خلال الفترة (1978 – 1995). وتغطي العينة كل من أمريكا اللاتينية وآسيا تقريبا، إضافة إلى العديد من الدول في إفريقيا. وهذان الباحثان يفرقان بين ثلاثة أنواع من التدفقات (الاستثمار الأجنبي المباشر – استثمار محافظ الأوراق المالية – القروض). وأخذا عينة مكونة من 58 دولة نامية، و18 دولة تمثل الأسواق الناشئة. كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل(10): تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار بالمحفظة، والقروض على الاستثمار المحلي- خلال الفترة (1978-1995).

الدول النامية (58 بلدا) %



¹ Marouane ALAYA, " IDE et croissance économique: une estimation a partir de le modèle structurel pour les pays de la rive sud de la méditerranée", centre d'économie de développement, université Montesquieu ,France 2004, p7.



المصدر: صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، 2001، المجلد 38، العدد (02)، ص 07.

ويتبين من الشكل أعلاه أن للاستثمار الأجنبي المباشر، تأثير على الاستثمار المحلي أقوى من تأثير القروض والاستثمار بالمحافظة. إذ أن ارتفاع كل عمود يشير إلى الأثر التقديري لتدفق رأس المال المبين على الاستثمار المحلي. مثلاً في الشكل ناحية اليسار الذي يمثل الدول النامية، يؤدي كل دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 80% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. كما وجد أن الاستثمار يزيد في النمو الاقتصادي عندما يكون مستوى التعليم في البلد المضيف مرتفعاً¹.

ب- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية الرأس المال البشري:

1. تأثير الاستثمار الأجنبي على التوظيف:

تقدر مصادر الأمم المتحدة - حسب دراسات أجريت في التسعينات - أن عدد الوظائف التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات بحوالي 73 مليون وظيفة منها 60% في الدول النامية، وهناك عدة عوامل تؤثر في عملية التوظيف التي تنتج عن التوسع في الاستثمارات الأجنبية، - منها إذا كان المشروع جزء من استثمارات حيوية.

- مدى ملائمة مناخ الاستثمار في القطاعات الإنتاجية في السوق المحلي للبلد المضيف.

الجدول (33) العمالة التي تم إنشاؤها من طرف الشركات م ج في الخارج حسب الدول الأم سنة 1991

البلد	القطاع الصناعي		المجموع	
	مليون دولار	نسبة العمالة الناشئة %	مليون دولار	نسبة العمالة الناشئة %

¹ Frédériques SACHWALD et Serge PERRIN, " Multinationales et développement le rôle des politiques nationales", ed: Magellan et cie, PARIS, 2003, PP26-32. Le livre sur le site www.diplomatie.gov.fr.

79.9	23.9	79.1	13.6	منظمة التعاون والتنمية
26.8	8	27.9	4.8	أمريكا الشمالية
23.1	6.9	25	4.3	الولايات المتحدة
3.7	1.1	2.9	0.5	كندا
43.1	12.9	37.8	6.5	أوروبا
34.8	10.4	29.1	5	الاتحاد الأوروبي
8	2.4	9.9	1.7	ألمانيا
7	2.1	7	1.2	فرنسا
8.4	2.5	8.7	1.5	باقي أوروبا
1.7	0.5	2.3	0.4	السويد
3.3	1	4.7	0.8	فيلاندا
0.3	0.1	0.6	0.1	باقي أعضاء منظمة
10	3	13.4	2.3	التعاون والتنمية
7.7	2.3	10.5	1.8	اليابان
10	3	11.6	2	آخرون
10	3	9.3	1.6	غير محدد
100	30	100	17.2	المجموع

المصدر: Bernard guilhon, " les firmes globale ", Economica , paris 1998 , p91. ينتج عن عملية التوظيف التي توفرها الاستثمارات الأجنبية أبعادا مباشرة وغير مباشرة من بينها ما يلي:

- * التأثير المباشر: - يخلق فرص عمل إذا كان المشروع جديد.
- يقدم أجور أعلى مقابل زيادة الإنتاجية.
- استحداث وظائف وأعمال إضافية في البلد.

- * التأثير غير المباشر:- مضاعفة التأثيرات الايجابية السابقة الذكر من خلال زيادة القوة الشرائية، تحسين السيولة النقدية...الخ.
- نقل خبرات فنية وإدارية جديدة إلى القوى العاملة المحلية.
- جذب الكفاءات للعمل في فروع الشركات متعددة الجنسيات في البلد المضيف.

2. بالنسبة لتعويضات العمل:

من المعروف أن الشركات متعددة الجنسيات تعرض تعويضات عمل عالية مقارنة بالشركات المحلية بهدف استقطاب أفضل المهارات الإدارية والفنية المحلية العاملة في الشركات الوطنية للبلد المضيف، هذا الإجراء يعمل على زيادة الأجور في مناطق أخرى داخل البلد، كما يعمل على زيادة الطلب على الكفاءات الجيدة داخل البلد المضيف.

وينشأ عن مثل هذا المستوى من الأجور متوسط إنتاجية عمل أعلى وقوة أكبر في أداء رأس المال في الفروع التابعة للشركات متعددة الجنسيات أكثر مما هو عليه بالنسبة للشركات المحلية.

3. الآثار على التدريب:

إن تطوير رأس المال البشري يعتبر من الأعمال الجوهرية لزيادة القدرة التنافسية للشركات، وفي هذا المجال تؤدي الشركات متعددة الجنسيات دوراً مهماً لزيادة الأصول البشرية لديها، والاتجاه الحالي لهذه الشركات هو زيادة العمليات الدولية لتكوين الأصول، ويساعد على السير في هذا الاتجاه التقدم المستمر في وسائل الاتصالات، والنقل، والإعلام الآلي والاستثمار في مثل هذه التكنولوجيا يحتاج بالطبع إلى تطوير وتدريب اليد العاملة، وبدون هذه العملية لا يمكن الحصول على المهارات، ولذلك تعمل الشركات بصورة مباشرة في تنمية الموارد البشرية للعاملين لديها من خلال توفير فرص التدريب الإضافي، وتقديم الحوافز للموظفين لزيادة مهاراتهم. فالشركات عموماً ليست لها سيطرة على نظم التعليم الرسمية، وبالتالي فإنها لا تستطيع الحصول على احتياجاتها إلا من خلال التدريب. وقد يكون هذا التدريب ضرورة عند شراء أو استخدام تكنولوجيا جديدة¹.

ج- تعويض النقص في الادخار:

مع انخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية في التسعينات وكذلك قروض المؤسسات المالية الدولية، حلت محلها تدفقات رأس المال الخاص، حيث وصلت إلى حوالي 75% من التمويل الخارجي الذي أتيح للبلدان النامية سنة 1999². يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر، النقص الحاد في الادخار الوطني، الذي تعاني منه الدول النامية وذلك لتمويل عمليات التنمية بشكل مباشر، وكذلك من خلال فعل مضاعف الاستثمار. وقد كانت تطورات تدفقات رؤوس الأموال للدول النامية كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول (34) تركيب تدفقات رؤوس الأموال للدول النامية للفترة 1977-1995

الفترة	القروض	استثمار المحفظة	الاستثمار أ م
1981-1977	80	09	11
1989-1982	55	29	16
1995-1990	36	44	20

المصدر: صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، جويلية 2001، العدد 2، ص 06.

2- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية الصادرات:

أ- الآثار على فعالية الصادرات:

1. الزيادة في الصادرات:

يفسر الكثير من الاقتصاديين النمو السريع في اقتصاديات جنوب شرق آسيا بالاهتمام الكبير بالتجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية الوطنية لحكومات هذه البلدان، فسياسات تشجيع الصادرات التي تتبعها هذه الدول والتي كان للاستثمار الأجنبي المباشر الإسهام الكبير فيها لعبت دوراً جوهرياً في تصنيع هذه البلدان وعلى رأسها الصين، هونغ كونج، سنغافورا، كوريا الجنوبية، تايوان، ماليزيا، تايلاند، الفلبين

¹ علي عباس، "الإدارة المالية للأعمال الدولية"، مرجع سابق، ص 358-388.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "العولمة وأسواق العمل في منطقة الاسكوا"، نيويورك 2002، ص 10.

واندونيسيا حققت معدلات نمو أكبر من متوسط النمو العالمي. حيث تضاعفت صادراتها الصناعية 16 مرة في الفترة مابين 1977 و1995، مما وسع من حصتها السوقية في الاقتصاد العالمي من 6% إلى 16% خلال نفس الفترة.

إن سياسات التصنيع بهدف التصدير التي انتهجتها هذه البلدان جعلتها تحقق وفيات الحجم في قطاعاتها الصناعية، وبالتالي الحصول على العملات الضرورية لتمويل وارداتها من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية (تجهيزات الإنتاج)، حيث أصبحت آسيا في الفترة بين 1980 و1995 تصدر ما نسبته 78% من إجمالي الصادرات للدول النامية.

2. الأثر على هيكل الصادرات:

كما تطور هيكل صادرات هذه الدول (دول جنوب شرق آسيا) ولم تعد تقتصر على المواد الأولية والسلع قليلة القيمة المضافة بل إن 30% من هذه الصادرات تتمثل في سلع كثيفة التكنولوجيا المتطورة، مما رفع من الوزن النسبي للاقتصاديات الآسيوية وخفض من ارتباطها بالتقلبات في أسعار المواد الأولية، وتليها في ذلك دول أمريكا اللاتينية والتي أصبحت تستحوذ على ما نسبته 17% من الصادرات الصناعية للدول النامية حيث 11% من صادراتها عبارة عن سلع ذات قيمة مضافة عالية.

كما أوضحت الدراسات أن الشركات المتعددة الجنسيات تميل إلى التصدير أكثر من الشركات المحلية وهذا ما يفسر إسهامها الكبير في التصدير أكبر منه في الإنتاج بالنسبة للدول المضيفة وحسب رأي دينينغ 1993: أن الفروع الأجنبية لديها اتجاه كبير للنشاطات التجارية، مع الإشارة أن الشركات متعددة الجنسيات من الدول النامية يكون لها الأثر الأكبر في تطوير الصادرات في الدول الأقل نمواً¹.

وفي دراسة قامت بها ندوة الأمم المتحدة CNUCED لاختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات بالنسبة لـ 33 دولة نامية في عام 1995 أفادت بوجود علاقة ارتباط موجب وقوي بين المتغيرين، بحيث كل زيادة بـ 1% من الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة بـ 0.45% من إجمالي الصادرات الصناعية للبلد المضيف.

حيث أكد في تقرير الاستثمار العالمي لندوة الأمم المتحدة CNECED لعام 2002 تحت عنوان الشركات غير الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية: أن ارتفاع نمو الصادرات في البلدان النامية مرتبطاً بالشركات غير الوطنية، وأكد هذا التقرير أن هذه الشركات "تؤدي دوراً بالغ الأهمية في صادرات البلدان النامية، وتستأثر هذه الشركات بحصة أساسية من مجموع الصادرات في عدد من البلدان التي تفاخر بأنها حققت أكبر المكاسب في حصص الأسواق في العقود الماضية " وأكد التقرير " على أنه يجب أن تتطوي الصادرات على قيمة مضافة محلية إذا أريد لهذا الاستثمار أن يحقق مكاسب إنمائية أطول أجلاً.

وحسب نفس التقرير أن بعض اقتصاديات الدول النامية حققت مكاسب كبيرة في حصص أسواق الصادرات العالمية في الفترة من 1985 - 2000 ففي كوستاريكا وبنغاليا والمكسيك مثلاً تستأثر الشركات الأجنبية الثلاث الأكثر تصديراً بنسبة 29، 26، 13، في المائة على التوالي من مجموع الصادرات. وفي حالة المكسيك بلغ نصيب الشركات المنتسبة للشركات غير الوطنية الخمس العاملة في صناعات السيارات 27 مليار دولار من صادرات البلد في عام 2000 البالغة 180 مليار دولار. أما في الصين فقد ارتفعت حصة هذه الشركات من 17% عام 1991 إلى 50% في عام 2001 من مجموع الصادرات البالغة 279 مليار دولار.

ب- الآثار على السياسات التجارية والانفتاح الاقتصادي:

¹ Frédérique SACHWALD et Serge PERRIN, " Multinationales et développement le rôle des politiques nationales ", op cit, pp 47-57.

في دراسة قام بها باغواتي Bhagwati شملت 46 دولة للفترة 1970-1985 توصل فيها أن الدول التي تتبع سياسات تجارية لتشجيع الصادرات، يؤثر فيها الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي أكثر من الاستثمار المحلي¹.

1- الآثار على المؤسسات المحلية:

تأهيل المؤسسات بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر يتم من خلال تغيير أساليب الإدارة والتسيير، فالشركات المتعددة الجنسيات تفرض إستراتيجيتها الخاصة على الشريك المحلي في مجال الاتصالات والمعرفة والتقنية بالنسبة للشركات التي تمتلكها أو تشارك فيها، وفي المجالات التي تكون الشركات متعددة الجنسيات أكثر تطورا عن الشركات المحلية، يمكن أن تساهم هذه الشركات في ترقية الشركات المحلية، كما أنها تستفيد من خبرات الشركات المحلية في السوق بحيث تقوم بالتوليف بين الميزات والقدرات الأجنبية وبين الميزات والقدرات المحلية من أجل تحسين فعالية الشركات التي تمتلكها².

أ- إضعاف قوة الاحتكار وتعزيز التنافسية:

من الممكن أن يحدث هذا الوضع إذا كانت إحدى الشركات المحلية أو عدد قليل من هذه الشركات تحتكر النشاط الاقتصادي في صناعة ما وذلك قبل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن بعد تدفقات هذا الأخير يظهر على الساحة منافسون جدد للشركات المحلية فيقومون بزيادة الإنتاج وخفض الأسعار في ذلك المجال من الإنتاج³.

إن الحراك العالمي لرأس المال يحد من قدرة الحكومات على إتباع سياسات رديئة. وإضافة إلى تلك الميزة التي تنطبق على كافة أنواع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، يلاحظ فيلدشتاين ورزين عام 2000، أن المكاسب التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة عديدة منها مساهمة الأرباح التي يحققها هذا الأخير في إيرادات الضرائب⁴.

4- نقل التكنولوجيا:

إن دور هذه الشركات في نقل التكنولوجيا، بالرغم من أهميته، فهو ليس تلقائيا أو شاملا بل يعتمد عدد من العوامل التي قد تشجع على مثل هذا النقل أو تعيقه. ومن أهم العوامل وجود إطار يحمي الملكية الفكرية ويساهم في خلق بيئة مناسبة لنقل التكنولوجيا دون الخوف من نشر هذه التكنولوجيا بطريقة غير شرعية أو استنفاة الشركات المنافسة منها عن طريق النسخ أو الاستخدامات غير الشرعية. وتشير دراسة إلى أن دور الشركات متعددة الجنسيات في مجال التصدير ونقل التكنولوجيا أكفا من الدور الذي تقوم به آليات السوق إذ أن الشركات التابعة أو الشركات الفرعية تلعب دورا في نقل التكنولوجيا وفي التجارة، حيث أصبحت الشركات التابعة مصدرا رئيسا لتطوير التكنولوجيا في الدول المضيفة بعد أن كانت مجرد أداة لتطوير التكنولوجيا التي مصدرها المقر في الدولة الأم.

لكن لا بد من مراعاة عدة عوامل أساسية تؤثر في القرار الذي تتخذه الشركات متعددة الجنسيات لنقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة حيث أن هذه الشركات لا ترغب في نقل كل أنواع التكنولوجيا. كما أن الظروف الاقتصادية في البلد المضيف وخاصة مستوى التنمية البشرية وتوفر الأيدي العاملة الجاهزة والمدراء الأكفاء تلعب هي الأخرى دورا في نوعية التكنولوجيا التي يمكن أن تنقلها هذه الشركات من

¹ Frédérique SACHWALD et Serge PERRIN, Multinationales et développement le rôle des politiques nationales, op cit p 57.

² L'investissement direct étranger au service du développement, optimiser les avantages, minimiser les coûts, rapport d'OCDE, , janv 2003 , pp 4-5. www.oecd.org/publications,

³ علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2007، ص 262.

⁴ محمد وهيب جمال العلمي، "محددات الاستثمار المباشر في الأردن"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ورقة مقدمة في مؤتمر التمويل الخارجي 2006، ص 2.

دولة المقر إلى البلد المضيف، وتلعب نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر دورا كذلك في مدى مساهمتها في نقل التكنولوجيا، حيث أن للاقتناء أو الاندماج دور أكبر في نقل التكنولوجيا فالشركة المقتناة التي غالبا ما تصبح شركة فرعية أو تابعة للشركة الأم وبالتالي تستطيع أن تستفيد من التكنولوجيا المتطورة لدى الشركة الأم، وتستطيع بمساعدتها أن تطور نفسها تكنولوجيا تماشيا مع متطلبات السوق في الدول المضيفة. أما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مشروع جديد فإن استفادة الشركات المحلية تكون محدودة خاصة في ظل منافسة قوية من هذه الشركات والمشروع الجديد. كما أن لطبيعة النشاط في هذا الاستثمار دور مهم من حيث نقل التكنولوجيا أو عدمه، حيث أن بعض الصناعات التنافسية تحتم على الشركات متعددة الجنسيات نقل التكنولوجيا للمنافسة في حين أنه في بعض الصناعات أو الأنشطة الاقتصادية التي لا تتصف بالمنافسة الشديدة أو ليست ذات طابع تكنولوجي، يكون مدى نقل التكنولوجيا ضعيف وإذا ما وجد قد لا يكون من نوع التكنولوجيا الحديثة. كما أن تنافس الشركات التابعة فيما بينها في سوق معين قد لا يؤدي إلى نقل تكنولوجيا بين هذه الشركات وخاصة تلك التي توجد في دول مختلفة، أي أن العلاقة بين هذه الشركات تلعب دورا في نقل التكنولوجيا فيما بينها.

ويتمثل دور معظم الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا في تكوين آثار جانبية على الاقتصاد أي جعل الاقتصاد ككل يستفيد من عملية نقل التكنولوجيا، حيث يقاس دور هذه الشركات في نقل التكنولوجيا بمدى استفادة الشركات الوطنية أو المحلية من هذا النقل عن طريق العلاقة المتبادلة بين هذه الشركات والشركات التابعة. وهذا يتوقف على عاملين: الأول مدى استعداد الشركات متعددة الجنسيات لتكوين علاقات تبادلية مع الشركات المحلية، بما في ذلك مساعدتها على تطوير قدراتها التقنية، والثاني هو مدى قدرة هذه الأخيرة على استيعاب هذه التكنولوجيا، أي مدى قدرتها الذاتية على الاستفادة، وتشير إحدى الدراسات إلى أن استفادة الشركات المحلية من التكنولوجيا المتوفرة لدى الشركات متعددة الجنسيات تأخذ عدة أشكال: إما عن طريق المنافسة حيث تجبر الشركات المحلية على تحسين قدرتها التنافسية باستخدام تكنولوجيا حديثة، أو توظيف عمال سبق أن عملوا لدى الشركات متعددة الجنسيات، أو عن طرق علاقات الإنتاج.

كما أن نقل التكنولوجيا يرتبط أيضا بعوامل تتعلق بحجم الشركة ومجال نشاطها الأساسي ونوع التكنولوجيا التي تطورها، حيث أشارت بعض الأبحاث إلى أن الشركات متعددة الجنسيات مفيدة أكثر للقطاعات التي تتطلب تكنولوجيا أقل تقدما أي أنها ليست صناعات ذات طبيعة تقنية عالية.

ولا يوجد إجماع من قبل الباحثين حول دور الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا، فبالرغم من وجود دراسات تشير إلى وجود علاقة ايجابية بين نقل التكنولوجيا وتواجد الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، هناك دراسات لا تؤكد مثل هذه العلاقة. ففي إحدى الدراسات التي شملت قطاع الصناعة في المغرب ودور الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا وجدت هناك علاقة سلبية حيث لم تكن هناك آثار جانبية لنقل التكنولوجيا للشركات المحلية وقطاع الصناعة في المغرب، في حين تشير دراسة أخرى إلى أن هناك علاقة ايجابية أو تأثيرا ايجابيا على الشركات المحلية نتيجة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي في الصين. إلا أن هذا يرجع إلى طبيعة تكوين الشركات المحلية التي هي في أغلبها إما شركات حكومية أو شركات تعمل مع شركات متعددة الجنسيات، في حين كان هذا الأثر غائبا في الشركات التي يشارك فيها القطاع الخاص المحلي، وهذا يدل على أن التركيب الهيكلي للشركة المحلية يلعب دورا في مدى رغبة الشركات متعددة الجنسيات في تسهيل نقل التكنولوجيا، حيث تقل هذه الرغبة في الشركات التي يسيطر عليها القطاع الخاص المحلي في حين ترتفع في الشركات التابعة للقطاع العام مع وجود مشاريع مشتركة مع الشركات متعددة الجنسيات، وهذا يعود إلى عدم رغبة هذه الأخيرة في زيادة القدرة التنافسية للقطاع الخاص في حين لا تخشى هذه الشركات من منافسة القطاع العام.

كما أن نقل التكنولوجيا يكون له أثر أكبر في حال وجود بيئة علمية جيدة في البلد المضيف حيث تستطيع أن تستفيد من هذه التكنولوجيا وتطويرها، وهناك يكون تبادل الدراسات والبحوث المحلية مع

الشركات متعددة الجنسيات عاملا مهما في زيادة التفاعل بينها وبالتالي تكون الآثار الجانبية أكبر، أما في حالة عدم وجود قاعدة علمية أو بحثية، فإن الاستفادة من نقل التكنولوجيا تكون مقتصرة على زيادة القدرة الإنتاجية وتخفيض تكلفة الإنتاج، أي أن آثارها التنموية تكون محدودة، وهذا ما يسمى بالقدرة على استيعاب التكنولوجيا والتعامل معها، فهي تعتبر عاملا أساسيا في توثيق العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة.

من أهم أمثلة نجاح الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا جاءت ماليزيا في المقدمة حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن معظم الصادرات والسلع الصناعية هي من إنتاج الشركات متعددة الجنسيات، كما أن الصناعات الالكترونية معظمها من صنع الشركات متعددة الجنسيات تمثل أكثر من نصف الصادرات الصناعية، ويرجع هذا النجاح إلى عدة أسباب من أهمها توفر الأيدي العاملة المدربة، والبيئة العلمية الحديثة، ونظام تعليمي متطور، وسياسة اقتصادية تعتمد على قاعدة التصدير والمنافسة في السوق العالمي، كما أن أهداف ماليزيا من تسهيل أنشطة الشركات متعددة الجنسيات كان دعم تدفق التكنولوجيا عن طريق السماح للشركات المحلية بالدخول في هذه التقنية المتطورة عن طريق تعاقدات مع الشركات متعددة الجنسيات، تشجيع سياسة تعزيز الصادرات وخاصة من السلع الالكترونية ذات الصيغة التقنية العالية وحث الشركات الأجنبية التابعة على إجراء بحوث علمية، أي أنها لا تعتمد فقط على تلك المنقولة من الشركة الأم. وقد توصلت إحدى الدراسات التي شملت 33 دولة إلى وجود علاقة قوية بين توفير الأيدي العاملة المدربة واستيراد التكنولوجيا من قبل الشركات متعددة الجنسيات¹.

وبالتالي يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل وسائل نقل التكنولوجيا إذا أخذ في الاعتبار النواحي والضمانات التالية²:

- أ- مشاركة وطنية في إقامة الصناعات.
- ب- استخدام الأيدي العاملة والإطارات الوطنية.
- ت- استخدام عنصر الإدارة الوطني.
- ث- وضع ضمانات للاستفادة من التكنولوجيا.

وعن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الاستثمار لسنة 2000: أنه بالرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى نقل تكنولوجيات أكثر حداثة وإنتاجية بصورة عامة فإنه يشكل النمط الأكثر كلفة من غيره من الأنماط التي يمكن اللجوء إليها لنقل التكنولوجيا كالترخيص مثلاً.

ما يمكن استخلاصه هو:

- أن اختلاف الدوافع للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الجهتين: المستثمرة والمضيفة، يؤدي إلى تباين في تقييم النتائج المحرزة.
 - كثير من القيود التي تعاني منها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا ليست خارجية المنشأ، أي مفروضة من قبل الجهة المستثمرة.
- ربما كان القسط الأكبر من هذه القيود عائداً إلى:
- القرارات التي حكمت خطط مشاريع الاستثمار الخارجي المباشر.
 - وقدرات الجهة المضيفة على استيعاب وتطوير المدخلات التكنولوجية التي يأتي بها الاستثمار.
 - تساعد جملة من الإجراءات في تعظيم الفائدة من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وترشيد وتعميم الفوائد المستتبطة منها في الدول النامية وتبرز في هذا السياق أهمية البنى المؤسسية الحديثة، مثل حدائق التكنولوجيا وحاضنات التكنولوجيا³.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية غربي آسيا، "الشركات متعددة عبر الوطنية في الدول الأعضاء في منطقة الاسكوا"، ص ص12-15.

² سعد طه علام، "التنمية والدولة"، دار طيبة للنشر، القاهرة، مصر 2003، ص132.

³ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية غربي آسيا، الاسكوا، ورقة مقدمة لندوة مستقبل الاقتصاد السعودي، الرياض، 20-24 تشرين الأول 2001.

5- تنمية أنشطة البحث العلمي والابتكارات:

يساعد الاستثمار الأجنبي على إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث والتطوير المحلية في البلدان المضيفة. قد يؤدي دخول الشركات الدولية إلى زيادة الإنفاق المحلي على البحث والتطوير (R&D) وذلك لإحداث المواءمة بين الاحتياجات المحلية والتكنولوجيا العالمية المصحوبة بالعنصر التدريبي الكفء، كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى تطوير وتحسين شامل في الإنتاجية والمقدرة التجارية التنافسية¹.

المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

1- التسبب في إحداث التضخم المستورد:

من المعروف أن من أسباب التضخم المستورد، هو دخول الشركات متعددة الجنسيات السوق المحلي، حيث أنها تجلب معها أنماطا مكلفة من التكنولوجيا، وتتعامل بأجور مرتفعة جدا بالمقارنة بالوضع الداخلي، وتتحكم في الأثمان من خلال هيكلها الاحتكارية وقدراتها الدعائية. فهذه المشروعات تعتبر من أهم عناصر التضخم الهيكلي وخاصة في جانب النفقات أو زيادة الائتمان. وتقوم سياسة الشركات متعددة الجنسيات حديثا على الاعتماد على رؤوس الأموال المحلية والادخارات الداخلية لإنشاء المشروعات وتوسعاتها وتجديداتها، ويقتصر دورها فقط على تقديم التكنولوجيا والخبرة الإدارية، وهي بذلك تحكم سيطرتها، وتحقق ربحيتها بأقل تكلفة ممكنة. وتتجنب كذلك مخاطر الاستثمار الداخلي وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، تغيير السياسات، التأميم والمصادرة وغيرها².

2- سرعة تقلبها وانتقالها من بلد لآخر:

تتصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتقلب، إذ تتميز بسرعة تحركاتها جريا وراء الربح والفائدة، فتنتقل نحو الأماكن التي توفر لها أعلى الأرباح، وحيث تتوفر التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة، فمثلا تدخل تخرج، ولنفس الأسباب. فالاستثمارات التي تدفقت على اندونيسيا وماليزيا بسبب رخص اليد العاملة عادت فغادرتها إلى أماكن أخرى. إذ أن خروج رأس المال الأجنبي من دول جنوب شرق آسيا كان بسبب الأزمة المالية التي اجتاحت هذه الدول في منتصف 1997، وقد نجم عن ذلك انكماش للاقتصاد الاندونيسي بنسبة 80%، وفي تايلاندا بنسبة 50%، وفي كوريا بنسبة 45%، وماليزيا بنسبة 25%، وامتدت لتشمل الدول المجاورة، حيث انخفض معدل النمو في اليابان بمقدار 3.7 إن الأموال التي خرجت من دول جنوب شرق آسيا كانت تبحث عن أسواق أخرى جديدة، ففي نفس الفترة زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى نحو 1104 مليون دولار، وبنسبة زيادة قدرها 43.3%، ولكن عندما تكشف لهذه الاستثمارات عدم ملائمة المناخ الاستثماري المصري انخفضت إلى 711 مليون دولار عام 1999/1998، وبنسبة انخفاض قدرها 35.6%.

من الملاحظ أن المستثمر الأجنبي ضمانه البورصة، وأن التعويم وسيلة لإخراج قيمة الاستثمارات عندما يشعر بالتشاؤم حول حالة اقتصاد ما، فالأزمة الخانقة التي اجتاحت دول جنوب شرقي آسيا سنة 98/97 كانت بسبب قدوم المضاربين على سحب الملايين من الدولارات التي كانت تشكل احتياطات البنوك المركزية لهذه الدول وتحويلها إلى حسابات المؤسسات المالية الخاصة³.

3- تحويل رؤوس الأموال عن طريق التلاعب بالأسعار:

وهذه الآلية تعتمد على الأسعار القابلة للنقل أو التحويل تشير إلى الأسعار المسجلة كنتيجة للصفقات التجارية الدولية بين الشركة الأم وفروعها في الخارج. فإذا قامت إحدى الشركات التابعة أو أحد الفروع

¹ رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق"، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2007، ص 227.

² درة زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية"، مرجع سابق، ص 177-178.

³ ضياء مجيد الموسوي، "الحدائث والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ص 103-105.

لإحدى الشركة متعددة الجنسيات ببيع المدخلات إلى شركة تابعة أخرى أو فرع آخر لنفس الشركة وفي بلد آخر، فإنه في هذا الوضع لا تؤخذ الأسعار الجارية والمتداولة في الأسواق بعين الاعتبار، وإنما تقوم الشركة متعددة الجنسية الأم وفروعها في الخارج بتسجيل أسعار الصفقات المعقودة بينهما في الدفاتر المحاسبية على نحو اعتباطي تاركة المجال للتلاعب بالأسعار. وخاصة إذا كانت إحدى الشركات التابعة للشركة الأم تقوم بنشاطها في إحدى الدول النامية التي تمنعها من إرسال الأرباح إلى بلد الموطن أو كانت أرباحها تخضع لمعدلات ضريبية عالية، وعليه فإن الشركة التابعة تقوم بإخفاء جزء من أرباحها المتحققة في الدول النامية عن طريق خفض قيمة صادراتها إلى الشركات التابعة الأخرى في البلدان الأخرى ورفع قيمة وارداتها من الشركات التابعة الأخرى في دول أخرى أيضاً، وفي هذه الحالة يصبح معدل التبادل التجاري في هذا البلد أسوأ من معدل التبادل التجاري الذي تستخدم في حسابه أسعار السوق الحقيقية للصفقات المعقودة¹.

4- ظاهرة النقل العكسي للموارد:

تؤكد العديد من الدراسات على أن معدلات الربح التي تحققها الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول المتخلفة تفوق بكثير الاستثمارات التي تتم بين الدول الرأسمالية الصناعية. ويستند معدل الربح المرتفع الذي تحققه الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى عوامل لا علاقة لها بالقيمة الاسمية للرأسمال المستثمر. وتتمثل هذه العوامل في مختلف المزايا التي توفرها سياسة الباب المفتوح المفروضة على البلدان النامية لخلق المناخ الاستثماري المناسب للاستثمار الأجنبي. وبينما تعترف هذه الاستثمارات الكثير من الأرباح وتعمل على تحويلها نحو مناطق أخرى، فإن البلاد المضيفة تتعرض للعديد من الصعوبات الاقتصادية والمالية.

فمن بين الاختلالات التي تحدثها هذه الاستثمارات ما يسمى بالنقل العكسي للموارد. بمعنى أن هذه الاستثمارات تؤدي إلى إخراج موارد حقيقية تفوق بأضعاف الموارد التي تستثمر عند إنشائها. فبعد ترسيخ أقدام الاستثمارات الأجنبية، وانطلاق نشاطها الإنتاجي والتسويقي، يصبح حجم ما تدفعه هذه الدول لخدمة تحويلات أرباح ودخول تلك الاستثمارات يزيد عما يدخل إليها. ففي سنة 1984 على سبيل المثال تلقت الدول النامية تدفقات صافية من الاستثمارات الأجنبية الخاصة تقدر بحوالي 8 بليون دولار. لكنها دفعت في نفس هذه السنة حوالي 11,5 بليون دولار نظير التحويلات التي حولتها تلك الاستثمارات نحو الخارج. معنى هذا أن هناك نقلا عكسيا للموارد قد حصل عبر هذا الأنبوب بحوالي 3,5 بليون دولار. فالنقل العكسي للموارد، أصبح يتم حالياً عبر قناتي الديون الخارجية والاستثمارات الأجنبية الخاصة. وهذا ما يجعلنا نميل إلى اعتبار أننا أمام ظاهرة استعمارية جديدة أضع من أشكالها السابقة نظراً لكونها تحرم شعوب العالم الثالث من خيراتها وفوائدها الاقتصادية والمالية مع تشديد استغلال قوتها العاملة وتعريضها للفقر والبطالة.

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات"، مرجع سابق، ص 263.

الجدول (35) إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع مدفوعات الدخل الناتجة عنه للفترة 1967-1975 وتوضيح التحويل العكسي لرؤوس الأموال. الوحدة: مليون دولار

1975	1974	1973	1972	1971	1967	مجموعة الدول ونوع التدفق
---	2100-	3094	1359	1946	1100	جملة الدول: الاستثمار المباشر
---	16430-	9800-	7600-	5989-	4480-	مدفوعات الدخل
---	18520-	6707-	6241-	4047-	2280-	الرصيد
3104	5269-	134	375-	618	270	الدول المنتجة للبترول: الاستثمار المباشر
9128-	13600-	7200-	5752-	4313-	2900-	مدفوعات الدخل
6024-	18869-	7066-	6127-	3595-	2520-	الرصيد
----	3169	2960	1734	1334	830	الدول غير المنتجة للبترول: الاستثمار المباشر
----	2862-	2600-	1848-	1676-	1580-	مدفوعات الدخل
----	3490-	260+	113-	352-	750-	الرصيد
----	278	276	231	184	180	من هذه الدول: أفريقيا
----	350-	240-	212-	196-	240-	الاستثمار المباشر
----	72-	64-	19+	17-	60-	مدفوعات الدخل
9	----	---	---	1-	---	الشرق الأوسط
---	12-	14-	16-	9-	31-	الاستثمار المباشر
---	12-	14-	16-	10-	31-	مدفوعات الدخل
1317	1277	755	452	310	136	الشرق الأوسط
---	927-	755-	455-	269-	239-	الاستثمار المباشر
---	350+	00	3-	41+	103-	مدفوعات الدخل
2552	1614	1929	1051	831	520	الشرق الأوسط
---	1550-	1456-	1165-	1202-	1068-	الاستثمار المباشر
---	64+	483-	104-	231-	548-	مدفوعات الدخل
---	64+	483-	104-	231-	548-	الرصيد

المصدر: عبد العزيز النجار، الإدارة و المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص 156.

5- تكريس مديونية دول العالم الثالث: إن الدول المتخلفة ذات المديونية الخارجية الكبيرة، والتي استجابت لمقتضيات سياسة الباب المفتوح، هي من طائفة الدول التي تتواجد فيها الآن أحجام لا بأس بها من الاستثمارات الأجنبية الخاصة. حيث نستطيع إضافة حجم أرصدة هذه الاستثمارات في هذه الدول إلى إجمالي ديونها الخارجية، فالاستثمارات الأجنبية الخاصة تشكل سببا إضافيا في تزايد الاقتراض الخارجي. حيث هناك الكثير من الشركات متعددة الجنسية (في آسيا وأمريكا اللاتينية) التي تلجأ إلى الاقتراض الخارجي من البنوك ومن مصادر الإقراض الخاصة لتمويل استثماراتها وتوسعاتها ودعم نشاطها في البلدان النامية. وفي كثير من الحالات تكون حكومات الدول المستضيفة هي الضامنة لهذا الاقتراض. وأصبحت تشكل الآن عنصرا فاعلا ونشيطا في تأزم مشكلة الديون الخارجية لتلك الدول، وليس عاملا مخففا لها كما يزعم المدافعون عن هذه الاستثمارات.

صحيح أن نشاط هذه الشركات في بعض الدول المتخلفة قد تمخض عن زيادة كبيرة في أحجام ومعدلات نمو التصدير وتحقيق فائض في الميزان التجاري. إلا أن هذا الفائض يبدد في الغالب في تمويل خدمة تحويلات أرباح وفوائد ومداخيل هذه الاستثمارات نحو مواطنها الأم.

فحاجة الدول النامية المدينة إلى الاقتراض الخارجي لم يتناقص ولم يتراجع عبء مديونيتها الخارجية، بدليل أن الدول المصنعة حديثاً مثل كوريا الجنوبية، والبرازيل، واندونيسيا، والمكسيك، وهونج كونج، وسنغافورة، وماليزيا .. إلى آخره، تعد الآن من الدول ذات المديونية الثقيلة¹.

وهنا يعقب الكاتب قائلاً: " لقد أصبح من الساذجة أن نصدق أن جذب الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر، من خلال منحه الحوافز والمزايا والضمانات التي يرغب بها، من شأنه أن يساعد على حل مشكلة المديونية الخارجية في بلادنا أو في مجموعة الدول المدينة. نظراً لما تؤدي إليه هذه السياسة، من استنزاف خطير للفائض الاقتصادي الوطني".

6- التأثير سلبي على الاستثمار المحلي:

غالبا ما تقوم الشركات الأجنبية في البلد المضيف بتمويل الاستثمار المباشر جزئياً عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية المحلية، إن هذا التصرف من الشركات متعددة الجنسيات يدفع معدل الفائدة إلى الارتفاع مما يؤدي إلى خفض الاستثمارات المحلية. وهناك حجة وثيقة الصلة بموضوع انخفاض الاستثمارات المحلية وهي أن الممولين المحليين في الدول النامية يرغبون في تقديم القروض للشركات متعددة الجنسيات أكثر من تقديمها للشركات المحلية وذلك لأن عامل الخطورة عند الشركات متعددة الجنسيات أقل منه عند الشركات المحلية. إن هذا التحول في تقديم رأس المال في الدول المضيفة يبعد رأس المال عن الاستخدامات الأكثر قيمة للدول النامية².

7- الاحتكار وتأثيره السلبي على الشركات المحلية:

أصبحت الشركات متعددة الجنسيات ذات الحجم الكبير تتبع سياسة الاندماج لتحكّر التعامل في الكثير من السلع وتتحكم في أسعارها، فهناك على سبيل المثال ست شركات تسيطر على 85% من تجارة الحبوب، وثمانية منها تسيطر على 60% من تجارة الكاكاو، وثلاثة شركات تسيطر على 80% من تجارة الموز في العالم. وبالتالي فإن التسعير في هذه الحالة سيكون وفق شروط الاحتكار، وفي أحسن الظروف وفقاً لشروط احتكار القلة، وعلى ذلك يمكن القول أن الشركات متعددة الجنسيات تشكل كتلتا اقتصادية ضخمة تمكنها من احتكار السلع التي تعرضها، وبالتالي تختفي المنافسة مع الشركات الصغيرة وذات الطابع الإقليمي لعدم قدرتها على المنافسة³.
فبد اتساع ظاهرة الاندماج والتملك، لم يعد بإمكاننا الحديث عن مبدأ سيادة المستهلك. فالحرية التي نادى بها سميث قائمة على المنافسة وتعرض ضد الاحتكار⁴.

¹ أديب عبد السلام، "الاستثمارات الأجنبية الخاصة: عامل تنمية أم استعمار جديد؟"، المغرب، 12 أبريل 2001، تم الاطلاع على المقال على الموقع adib@db.mfie.gov.ma

² علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات"، مرجع سابق، ص 264.

³ ضياء مجيد الموسوي، "الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية"، مرجع سابق، مرجع سابق، ص 54-55.

⁴ رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق"، مرجع سابق، ص 238-241.

إن تأسيس الاحتكار المحلي في الدولة المضيفة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات هو عكس للمنفعة المفترضة التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات للدولة المضيفة وهي إضعاف قوة الاحتكار المحلي. ويتم تأسيس الاحتكار المحلي بأن تقوم الشركات متعددة الجنسيات ببيع السلع التي تنتجها بأسعار تقل عن أسعار السلع المنافسة التي تنتجها الشركات المحلية. ويساعدها في تحقيق هذا، التكنولوجيا المتطورة التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات، حيث تمكنها من إخراج الشركات المحلية من الصناعة وإنشاء الاحتكار المحلي في الدولة المضيفة. وعليه فإن الشركات الأجنبية تبقى في البلد المضيف كمحتكر ترافقه في نشاطه جميع سلبيات الاحتكار¹.

لهذا ففي ندوة الأمم المتحدة CNUCED في مرييلاند أصدر قادة العديد من الدول النامية بياناً وصفوا فيه كيف أن العولمة والتحرر قتلت شركاتها المحلية وأخرجتها من النشاط وهمشت اقتصادياتها. كما وصفوا كيف أن التحرر وفتح الاقتصاد أدى إلى مشاكل جمة، وأن اندماج اقتصادياتها في المنظومة الاقتصادية العالمية يواجه مستقبل شديداً للإظلام².

8 - تصدير الصناعات المتقدمة نحو البلاد المتخلفة:

أدى التزايد الواضح في قوة تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة، نحو بعض الدول النامية التي يرتفع فيها معدل الربح، إلى نقل الكثير من الصناعات التي تعاني من صعوبات واضحة في تراكم رأس المال بالدول الرأسمالية الصناعية، على ضوء المخططات الجديدة للتقسيم الدولي للعمل، والملاحظ أن هذه الصناعات إما أنها تتسم بكونها ملوثة للبيئة أو تتطلب استخدام كثافة عالية نسبياً من عنصر العمل أو أنها تحتاج إلى قدر كبير من مصادر الطاقة.

وتستغل الدول الرأسمالية المصدرة لرؤوس الأموال الخاصة المزايا والضمانات الكثيرة التي تتوفر لها من خلال القيام بالتصنيع في بعض الدول النامية، حيث تستفيد من رخص اليد العاملة وتوافر المواد الخام والقرب من الأسواق الواسعة لكي تنتج من أجل التصدير إلى أسواق البلدان الصناعية.

9 - تشكيل تقسيم دولي جديد للعمل:

لقد كانت الشركات متعددة الجنسيات في إطار التقسيم الدولي التقليدي للعمل، أي التقسيم الذي ساد قبل عقد السبعينات، تركز من جهة على الاستثمار في المواد المنجمية والنفطية والغذائية في دول العالم الثالث، بينما كانت تركز استثماراتها في الدول المتقدمة وشبه المتقدمة على الاستثمار في الصناعات الحديثة. لكن مع دخول عقد السبعينات وتزايد وتيرة الاحتكار على الصعيد الدولي، أصبحت طبيعة استثمارات هذه الشركات في بلاد العالم الثالث تتحول نحو الاستثمار في مجال الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات والمضاربة المالية، وذلك من خلال تقسيم دولي جديد للعمل يتسم باحتكار مطلق لمناطق الإنتاج ولأسواق التصريف على المستوى العالمي.

في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي تساهم الاستثمارات الأجنبية الخاصة بدور أساسي في تشكيله لم يعد يقوم كما كان الشأن سابقاً على المواجهة بين الصناعة والزراعة، بل أصبح التقسيم يتم بين مستويات العمل داخل نفس الشركة المستثمرة متعددة الجنسيات. حيث يتم هذا التقسيم بين رأس المال والعمل وبين الإدارة ومراحل الإنتاج الأخرى. وقد ساعد على ظهور هذا النوع من التقسيم منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة لهذه الشركات. فنحن إذن أصبحنا أمام مزايا نسبية مختلفة لبلدان متعددة لإنتاج سلعة واحدة. وليس هناك تخصص أو تقسيم للعمل كامل لبلد ما في إنتاج سلعة ما، بل تخصصات أو تقسيمات مختلفة للعمل لبلدان متعددة لإنتاج السلعة نفسها. وفي ضوء ذلك يمكن الحديث إذن عن تكامل إنتاج عابر للقوميات تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسيات.

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات"، مرجع سابق، ص 266.

² رضا عبد السلام، المرجع السابق، ص 238.

فهناك من الاقتصاديين من يشكك في وجود تجارة خارجية، مبينا أن التبادلات التجارية هي عبارة عن تبادلات بين فروع الشركات متعددة الجنسيات. وبالتالي بالتصدير الذي تقوم به فروع هذه الشركات في البلدان النامية يدفع إلى الاعتقاد بأن التصنيع أخذ ينتشر جنوبا خصوصا مع تجارب البلاد حديثة التصنيع مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونج وسنغافورة والبرازيل... إلخ. وهذا الاتجاه يوفق بين توجيه الصناعة غير الحيوية للنزوح من الشمال نحو الجنوب ويلبي جزئيا طموحات البلاد النامية للتصنيع والجمع بين مزايا إحلال الواردات وتنمية الصادرات تحت مراقبة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات. ومن شأن كل هذا أن يحول البلاد النامية من مواقع لاستخراج الثروات الطبيعية إلى مواقع للتجميع الصناعي الأولي والهامشي. وهذا ما يؤكد الجدول (4-4) من خلال إبراز أهمية المبادلات داخل هذه الشركات.

لكن في الوقت الذي يتم فيه نقل بعض الصناعات جنوبا، يحرص الشمال الرأسمالي على أن يمسك بيده مجمل مفاتيح عملية الإنتاج على صعيدها العالمي كالتنويل والتكنولوجيا والتسويق والطاقة... بما فيها مسألة التحكم في الغذاء، وهو أهم عنصر في عملية إعادة إنتاج قوة العمل.

يمكن هنا طرح تساؤل حول مصلحة المراكز الرأسمالية الكبرى عبر نشاط شركاتها متعددة الجنسيات في السماح بنقل وتركيز بعض عمليات الإنتاج في دول العالم الثالث؟ هل تنطلق من رغبة هذه المراكز في تنمية البلاد النامية وتسريع مراحل نموها الاقتصادي من خلال اكتشاف واستغلال المزايا النسبية التي تتوفر عليها؟

إن الواقع لا يؤكد هذا الاتجاه، فالشركات متعددة الجنسيات لا تبحث سوى عن تحقيق أعلى معدلات للربح!

¹ أديب عبد السلام، الاستثمارات الأجنبية الخاصة: عامل تنمية أم استعمار جديد؟، مرجع سابق.

الجدول (36) التجارة الداخلية بين فروع الشركات الأمريكية م ج والمملوكة ملكية أغلبية عام 1970

البيان		المجموع		الدول المتقدمة		الدول النامية		وكالات تجارية عالمية	
		كل الصناعات مليون دولار	%	كل الصناعات مليون د	%	كل الصناعات مليون د	%	كل الصناعات مليون د	%
الصادرات فيما بين الفروع		2070	70.8	11240	61.2	7180	85	2450	83.1
الصادرات بين الشركة الأم وفروعها		8620	29.2	7120	38.8	1360	15	140	16.9
جملة التجارة الداخلية		29490	100	18320	100	18360	100	2950	100
نسبة توزيع صادرات الشركة الأم إلى الفروع: صادرات من أجل إعادة البيع معدات رأسمالية أخرى			49.3		52.2		34.6		
			6.7		5.1		16.2		
			44.0		42.7		49.2		
الجملة			100		100		100		
الصادرات كنسبة من المبيعات الكلية			29.5		21.7		46.7		
الصادرات الداخلية كنسبة من جملة الصادرات			61.5		61.6		56.9		
الصادرات الداخلية من الفروع إلى الشركة الأم			29.7		37.8		22.5		

المصدر: عبد العزيز النجار، "الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات"، مرجع سابق، ص 150.

10- الآثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات: إن الآثار المباشرة لتلك الاستثمارات على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة قد تكون إيجابية، وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، كما تمكن الدولة المضيفة من إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وبالتالي زيادة حصيلة صادراتها، إلا أن تلك الآثار قد تكون سلبية على ميزان المدفوعات في المديين المتوسط والطويل نظر لعدد من الأسباب:

- زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطة والخدمات.
- هناك المزيد من الضغوط على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة خاصة في حالة التكامل الرأسي مع فروعها. كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

- هناك بعض الممارسات من الشركات المستثمرة للحد من فروعها في دولة معينة أو في كل الدول، حيث كثيرا ما يحظر على الفروع منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقا لما يسمى- الشروط التقييدية -¹.

11- توفير فرص عمل قليلة:

ومن سلبيات هذه الاستثمارات أنها تعتمد في الغالب على تكنولوجيا مكثفة لرأس المال، وبذلك فهي لا توفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في الدول النامية، إذ يؤدي التركيز على التقنية العالية في الإنتاج إلى إحلال الآلة محل الإنسان، وينتج عن ذلك تسريح العديد من العمال. كما أن الشركات متعددة الجنسيات عادة ما تتمتع بسلطات قوية، وبالتالي فهي تشكل تهديدا خطيرا للاقتصاديات الدول النامية. فإذا رغبت أي دولة في إتباع سياسات معينة من شأنها أن تؤثر سلبا على مصالح هذه الشركات، فإن الشركات متعددة الجنسيات ستأخذ الإجراء المناسب لردع الدولة المضيفة².

12- الشركات المتعددة الجنسيات والتكامل الاقتصادي:

لقد تباينت مواقف هذه الشركات حيال التجارب الاندماجية بين البلدان النامية وتراوحت بين:

أ- تشجيع هذه التجارب في المناطق التي تتواجد فيها بلدان صغيرة الحجم خاصة إذا لم تكن فيها من قبل فروع تابعة لها الأمر الذي يدفعها إلى فرض وجودها أو تحسين درجة مساهمتها في الأسواق الجهوية.

ب- التدخل المباشر، في البلدان ذات الأهمية الأكبر باستعمال فروعها المتواجدة هناك لإجهاض أية محاولة إذا لاحظت نفس هذه الشركة بأنه:

- يوجد تدخل كبير للحكومات في النشاط الاقتصادي.

- هناك تضارب بين مصالحها في المنطقة المعنية ومصالح الشركات المنافسة لها والمتواجدة أيضا، عبر فروعها، في المنطقة.

ج- التدخل غير المباشر من خلال محاولة التأثير على عملية اختيار النمط أو الشكل الاندماجي بحيث لا يؤدي هذا الأخير في النهاية إلى المساس بمصالحها في المنطقة المعنية.

وقد تصل هذه الشركات في معالجاتها لإشكالية العلاقة بين مصالحها وأنماط التكامل السائدة بين البلدان النامية إلى حد المعارضة الصريحة لكل محاولة تكاملية جادة إذا رأت في ذلك خطرا على مصالحها وازدياد حدة الصعوبات والمنافسة التي قد تواجه نشاط هذه الشركات في هذه البلدان. وكان من النتائج العامة المباشرة لمختلف السياسات التي اتبعتها هذه الشركات اتجاه عملية التكامل في البلدان النامية النتيجتين الأساسيتين التاليتين:

أولاً: ازدياد أهمية هذه الشركات في العلاقات الاقتصادية الدولية وتحكمها في دواليب هذه الأخيرة بحيث أصبح من المستحيل تقريبا على البلدان النامية التعامل مع الخارج دون اللجوء إلى هذه الشركة أو أحد فروعها بل أكثر من هذا حيث أصبحت هذه الشركات متحكمة، بطرق وأشكال متعددة ومعقدة، حتى في عملية تنظيم العلاقات التجارية بين البلدان التي تسعى إلى التقارب والتعاون فيما بينها.

ثانياً: فشل التجارب التكاملية في غالبيتها والنتائج الهزيلة التي تمخضت عنها، هذا الفشل الذي يمكن إرجاعه إلى معارضة هذه الشركات لكل محاولة تكاملية حقيقية بين البلدان النامية وهي معارضة عادة ما تجد تفسيرها في أحد الاعتبارين التاليتين أو كليهما:

¹ زيدان محمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر"، مداخلة في ملتقى سكيكدة للاستثمار الأجنبي، 2004.

² ضياء مجيد الموسوي، "الحدائق والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية"، مرجع سابق، ص 106.

أ- تعظيم الفائض من أجل ضمان ربحية لفرعها المتواجدة في المنطقة المعينة وتغطية تكاليف بعض الأنشطة المهمة بالنسبة لهذه المؤسسات خاصة تلك المتعلقة بأجور الإطارات، البحث والتنمية... الخ.

ب- المحافظة أو الزيادة إن أمكن في نصيبها من الأسواق الجهوية وحمايتها من منافسة الشركات الأخرى، لأن التكامل بالمفهوم التنموي الحقيقي يستلزم بالضرورة إضفاء الطابع العقلاني على تنظيم وإدارة المؤسسات واستغلال الموارد الاقتصادية الأمر الذي يستدعي إبعاد بعض الشركات متعددة الجنسيات من النشاط الإنتاجي في المنطقة أو إخضاعها لشروط إنتاجية وتنظيمية جديدة¹.

المبحث الثالث:

الآثار الاجتماعية والبيئية للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: الآثار الاجتماعية والسياسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

1- إلغاء الدور الإيجابي للدولة:

يقول ريكاردو بتريليا في وصفه لطبيعة ((السلطة الجديدة)) التي منحها العولمة للشركات متعددة الجنسيات: "إذا كانت الشركات المعولمة تريد مراقبة كل شيء، فإنها لا تفضل أن تكون لوحدها في تحمل المسؤوليات، سيما مسؤولية معابقتها على الوضع الذي أوصلت له العالم، وهو ما يجعلها تتوجه إلى فاعل آخر: الدولة. فالسوق، كما تقترحه هذه الشركات سهل وهين أمره: إذا كانت الدولة هي التي تخلق شروط وظروف تنافسية الشركات (بمعنى ظروف وشروط العولمة)، فإن هذه الأخيرة تعدها بأنها ستحمل الرفاه الاقتصادي للأمة".

ومادامت هذه الدول لا تستطيع التأكد من مدى احترام الشركات لتعهداتها، وما دامت هذه الدول لا تستطيع مراقبة شيء يذكر في ظل اقتصاد معولم، فإنها لا تفتأ تخضع لقواعد اللعبة الجديدة: بأن تتواطأ مع هذه الشركات. والأمر في دول العالم الثالث، أخطر من ذلك "لأن ضعف البورجوازية المحلية الثقافي والإداري والمالي والإنتاجي يجعلها تجر الحكومات جراً لمساعدتها ودعمها وحمايتها وإعافئها من الضرائب... الخ، وكثيراً ما تستخدم إفساد ممثلي الدولة وسيلة لاستبعاد المنافس أو خطف عقد على غير أساس من التفوق على العروض الأخرى. وإذا كان أهل الرأي والفكر يدركون أخطار اجتماع الفساد وتدني الكفاءة وإهمال أوضاع الفقر، وما يمكن أن تولده من دعوات وأنشطة مدمرة، فإن التيار الغالب، عالي الصوت في مواجهة التوسع في التعليم أو توفير الخدمات الصحية الأساسية لغير القادرين، أو دعم سلع ضرورية للبقاء على الحياة، وهم يطالبون كل يوم بتسهيلات وامتيازات من الحكومة والبنوك العامة".

فالشركات متعددة الجنسيات لم تعد إذن - في زمن العولمة - مطالبة بالتكيف والتأقلم ومقاييس ((النظام الجديد)) للاقتصاد والمال، بل أصبحت تطالب الدولة والنقابات والمأجورين بالامتثال لذلك وفق تصورهما للأمر ومنظورها للاستثمار والمتاجرة وخلق فرص الشغل والمبادرة.

والدولة والنقابات والمأجورين مطالبون - فضلاً عن كل ذلك - بمراجعة استراتيجيتهم في السياسة الاقتصادية، في العلاقات الأجرية وفي نظرتهم للعمل ولرأس المال. فلم يعد المهم مستوى الأجور ولا ضمانات العمل في الوقت الذي أصبح فيه الأجر والضمانات نفسها مهددة.

إن تصاعد سلطة الشركات متعددة الجنسيات في زمن العولمة لا يوازيه تراجع لدور الدولة والنقابات فحسب، بل أيضاً وبالخصوص توظيف هذه المؤسسات لمنطق تلك الشركات وإخضاعها التدريجي لمعايير التنافسية والإنتاجية والمرونة ومقاييس الربحية والتراكم البورصي ونسبة الحصص من السوق العلمي. ففي تقرير للمركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية نقراً ما يلي: إن العولمة في

¹ عبد الوهاب شمام، أطروحة دكتوراه بعنوان: التكامل الصناعي بين بلدان المغرب العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، 1997، ص ص 49-

طريقها إلى تحويل دور الدولة/ الأمة تحويلا جذريا. فالامتيازات الاقتصادية، التي وضعتها الحكومات اعتبارا لدرجة تدخلها في الاقتصاد ولسياساتها المالية والجبائية، محدودة بعوامل دولية لا رقيب عليها ولا مفر لأحد منها. وهناك العديد من دول العالم الثالث التي تشتكي من هذا الواقع منذ سنين وأساسا بسبب الشروط الكارثية التي فرضتها عليها برامج وسياسات التقويم الهيكلي.

إلا أننا نلاحظ أنه، اليوم حتى حكومات الدول الكبرى، مضطرة للتنازل عن حصة جد هامة من سيادتها نتيجة ضرورات السوق العالمي، وتعترضها الصعوبات الجمة في الحفاظ على البرامج الاجتماعية التي أنستها شعوبها وارتكنت إليها.

ويخلص التقرير إلى القول بأن "القرارات الاقتصادية التي تطل الاستثمار والملكية الفكرية والمعايير التقنية والبرامج الاجتماعية الجديدة تنصرف تدريجيا عن الحكومات الوطنية وتتبع تدريجيا للبيروقراطيات العبر وطنية والشركات الخاصة الكبرى".

فالشمولية المالية وانتصار الأسواق والمناذاة المستمرة بنظام تجاري حر شمولي، والتواجد المعلوماتي والتراجع المضطرب للسياسي، كل هذا يساهم في مؤسسة مشروع إيديولوجي محض: مشروع ليبرالي متطرف، متروك لأهوائه، حامل لفروقات ولاضطهادات محددة "

وهذا صحيح، وإلى حد بعيد مادامت الشركات متعددة الجنسيات قد أصبحت ذات حق متعظم في تحديد باسم العولمة والتنافسية والإنتاجية والمرونة ما هو خير لوكب الأرض، ما هو مهم وما يجب وضعه في قائمة الأولويات عند توزيع واستخدام الموارد المادية واللامادية للبشرية.

وهذا صحيح أيضا، وإلى حد كبير، مادام باستطاعة هذه الشركات أن تززع استقرار دول ولربما قارات بأكملها، كما لاحظنا ذلك خلال عمليات المضاربة التي شنها جورج سوروس على الاقتصاد والعملية الماليزيين في سبتمبر 1997 والتي أدت إلى انخفاض العديد من العملات الإقليمية الآسيوية. هذا المثال نموذج واضح على مدى قدرة الشركات الكبرى على زعزعت السياسات الاقتصادية الوطنية وحتى الحكومات القائمة.

ومعنى هذا أن الشركات متعددة الجنسيات - بحكم تحكمها في الحصة الكبرى من الإنتاج العالمي - أصبحت الفاعل المركزي في التحكيم بين فضاءات وطنية مختلفة مضرة للتكيف ومتطلبات هذه الشركات مادامت هذه الأخيرة تتمتع بحركية منقطعة النظير على مستوى التجارة والاستثمار والمال والبحث العلمي والتطوير. ومعناه أيضا أن هذه الشركات فضلا عن تأويل قواعد اللعبة الموجودة لصالحها فقد أصبحت الطرف المميز في تحديد القواعد الجديدة ولربما المحدد الأول لها. ومن هذا المنطلق فلا غرابة أن أصبح لهذه الشركات القول الفصل في الاقتصاد والمال والسياسة، لا على المستوى الوطني فحسب، بل وعلى المستوى العالمي¹.

ويعتبر تنافس الدول لاستمالة الشركات متعددة الجنسيات ورقة رابحة بيد هذه الأخيرة، تستغلها في تركيز نفوذها في النظام العالمي، وتصبح الدولة ذات السيادة هي الساحة الرئيسية للشركات الساعية إلى فرض نفوذها. وهكذا تستخدم الشركات متعددة الجنسيات نفوذها للتخلص في كثير من الأحيان من تطبيق تشريعات هذه الدول التي تعتبرها في غير صالحها².

لا يخفى على أحد أن الدولة كانت تلعب دورا هاما في علاج الأزمات التي تعترض النظام الرأسمالي عبر مراحلها المختلفة. لكن الدولة تتعرض حاليا من جانب الرأسمالية المعولمة، لعمليات إضعاف شديدة ومتعمدة، مما سيؤدي إلى صعوبات شديدة للرأسمالية في المستقبل.

يقول في هذا الشأن الدكتور محمد محمود الإمام: "بدلا من أن تقوم حكومات وطنية بالسعي إلى استقطاب وتعبئة الموارد المحلية، المعرفية والمالية، وإلى تطوير القدرات الإدارية والفنية، وإلى إدارة

¹ يحيى الجياوي، "العولمة أية عولمة"، أفريقيا الشرق للنشر، 1999، صص 82-87.
² ضياء مجيد الموسوي، "الحدائة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية"، مرجع سابق، صص 56.

الاقتصاد على نحو يحقق كفاءة أداء ما تعطيه أولوية في إستراتيجيتها التنموية، فإن الحكومات مطالبة بأن تعترف ليس فقط بعجز أجهزتها (البيروقراطية) عن أداء هذه الوظائف، بل وأيضا بعجز مواطنيها المنتمين إلى القطاع الخاص المحلي عن تحمل تبعات التنمية المتسارعة، وعن إدارة منشآت اقتصادية حتى تلك التي تعمل فيما يعتبر مجالا يتفوق والمزايا النسبية القائمة، ناهيك عن مزايا تنافسية جديدة"¹.

إن على الدولة الراغبة في جذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة أن تقوم بإعادة توزيع للدخل لصالحها قبل أن تأتي، في شكل تحسين البنية الأساسية وتدريب العاملين وتغيير الأطر التشريعية وتقديم الحوافز الضريبية... الخ، أما هذه الأخيرة فهي ما تفتأ تطالب بمزيد من الحوافز دون أن يكون هناك ضمانا بأنها ستقوم بالنشاط المرجو. ولأن المصدر الذي تتم منه إعادة التوزيع هو الدخل، فإن فقر الدول النامية وما تعانيه من عجز يجعلها مضطرة إلى تدبير الأمر على حساب الطبقات العاملة².

2- تقويض المرافق العمومية

تدفع الشروط التي تدخل عبرها الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى السيطرة على مختلف المرافق العمومية الحساسة كمرافق الماء والكهرباء والتطهير والمواصلات والصحة والتعليم فتصبح الاستفادة من هذه المرافق نخبوية، بل تحرف أهدافها من مرافق تخدم القضايا الوطنية إلى مرافق خاصة تركز مظاهر الاستغلال.

فقد تعرض مفهوم المرفق العمومي للإفلاس في ظل الخصخصة مما يؤدي إلى نزع ملكيته من الدولة ووضعه تحت سيطرة الشركات متعددة الجنسيات. فانتشار الاستثمارات الأجنبية الخاصة تساهم في إبعاد الدولة عن المواطنين وتشجع على إفساد تدبير الشأن العمومي. كما تحول الدولة إلى أداة قمعية لخدمة أهداف الشركات الأجنبية.

3- الإفلاس الاجتماعي: عولمة الفقر والاستغلال:

كما أن الثورة التكنولوجية الهائلة المرافقة للعولمة أدت إلى الاستغناء المتواصل عن اليد العاملة، وإلغاء كثير من المهن والوظائف بعد إحلال الآلة مكان الإنسان، وتطبيق ما سمي بعمليات إعادة هندسة الوظائف في كثير من مواقع التوظيف. فما يميز النمو الهائل الذي حدث في الإنتاجية في عصر العولمة جراء الثورة التكنولوجية المعاصرة هو استئثار فئة قليلة جدا من الأفراد به. وينحصر هؤلاء في رجال الإدارة العليا وحملة الأسهم وخبراء المعرفة. وهو الأمر الذي أدى إلى تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة الوطنية³.

فعلى الرغم من زيادة إنتاجية عنصر العمل، إلا أن دخل العمل تزايد انخفاضه. كما لا يعير المستثمرون الأجانب أهمية لصحة سكان البلاد المستضيفة وللمستهلكين بحيث لا يترددون في استعمال المواد الملوثة أو الممنوعة في صناعاتهم ولن يترددوا في استيراد المنتجات الضارة بصحة المواطنين. فالنسبة المرتفعة من الإصابة بالسرطان داخل البلدان النامية تدفعنا إلى التساؤل عن حقيقة أنشطة هذه الشركات.

¹ سمير أمين ومجموعة خبراء، "العولمة والتحويلات المجتمعية في الوطن العربي، الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي"، ص 89.

² سمير أمين ومجموعة خبراء، المرجع السابق، ص 93.

³ أديب عبد السلام، الاستثمارات الأجنبية الخاصة: عامل تنمية أم استعمار جديد؟، مرجع سابق.

ولقد تزامن مع تزايد حجم الاستثمارات الأجنبية الخاصة خلال الفترة المتراوحة ما بين عقد السبعينات ونهاية عقد التسعينات تزايد مظاهر الثراء في دول الشمال وانتشار واسع لمظاهر الفقر في دول الجنوب.

ورغم الاتجاه العام نحو العالمية، فإن هناك شعورا بالانفصال والقطيعة بين العالم المتقدم في الشمال، وبين العالم المتخلف في الجنوب "وأضحى الجنوب يبدو بشكل متزايد عبئا وعالة على المجتمع الدولي. فهو لم يعد كما في السابق مصدرا للمواد الطبيعية أو أسواقا للمنتجات النهائية، لقد أصبح الجنوب معتمدا على الشمال في غذائه بعد أن كان مصدرا للسلع الزراعية، ومع تزايد الفقر – وخاصة في إفريقيا – لم يعد هناك مجال لتسويق السلع الصناعية. ومع تزايد أهمية المواد المخلقة أو المصنعة تضاءلت أهمية المواد الخام والموارد الطبيعية باستثناء البترول. ويقول الأستاذ سمير أمين في هذا الشأن:

"أن القطبية الشديدة التي أفرزتها الرأسمالية زادت من حدة التفاوت بين الأفراد من 2 إلى واحد عام 1800 إلى 60 إلى واحد اليوم، مع استفاضة 20% فقط من سكان الأرض في المراكز الغربية من هذا النظام". ومع الأزمات التي شهدتها كل من آسيا وروسيا والبرازيل والمكسيك والأرجنتين ومؤخرا أماكن أخرى بما فيها الدول الصناعية الغربية، بدأ الكثيرون في كافة أنحاء العالم في إدراك ذلك، بدليل التظاهرات الكثيرة من مشارق الأرض لمغربها في الصين والهند وهونج كونج وماليزيا وروسيا والتشيلي بهدف مواجهة الاستثمار الخاص الذي أثبت أنه يحقق الفائدة لأحد إلا الرأسماليين فقط. وما يؤكد ذلك أن الدول التي مازالت تحتفظ بنوع من الرقابة على الاستثمار ورأس المال تشهد حالة من الاستقرار وأكثر قدرة على التصرف بنجاح في مواردها وأصولها الاقتصادية ولمصلحة مواطنيها¹.

4- الآثار الثقافية: وعلى عكس ما ادعى مروجوا العولمة بأنها تدعم الديمقراطية، فقد ترتب عنها وبقيادة الشركات العملاقة التي تملك وسائل الضغط والتأثير أن احتكر وقوض الرأي العام العالمي. ولنا أن نتوقع ما يترتب عن اندماج وسائل الإعلام في وسيلة واحدة كما هو الحادث في الولايات المتحدة، أو أن يمتلكها شخص واحد مثل بيرلسكوني في إيطاليا، فهل يمكن أن تبث غير ما يريده المالك أو صاحب المصلحة؟ على المستوى العالمي فإن العولمة بكل آلياتها تروج للفكر والثقافات الغربية وخاصة الأمريكية وفي طريقها تدمر آلاف الثقافات والقيم الأخرى².

ولا يقتصر الأمر على الرأسمالية المحلية ورجال الأعمال، بل إن العاملين في منشآت تتم بإشراف شركاء أجنب، يتحولون سريعا بانتمائهم إلى اعتماد الأسس الثقافية لهؤلاء الشركاء، وإلى تقدير مدى تمكنهم من امتلاك المعرفة التي تبدو أن مجتمعهم يفتقدها، وأهمية التعليم المغترب الذي يجنح عادة إلى الأسس العلمية التي طورته دول المركز – بل وأحيانا دول نامية سبقت إلى التصنيع- بالتبعية لها بما في ذلك اللغة وأدوات التعبير الأخرى، وأفضلية ما يتاح لهم من تدريب، سواء على يد مدربين أجنب بما ينشئ لديهم نوع من الارتباط الثقافي بأوطان هؤلاء المدربين، أو في مواقع خارجية يتعرضون فيها لأنماط للمعيشة تفصلهم تدريجيا عن واقعهم المحلي. يضاف إلى ذلك أن ظروف العمل في المنشآت من هذا النوع تسمح بدفع أجور أعلى مقابل تخصصات أدق في ظل انضباط أشد. يماثل هذا ما كان يقوم به المستعمرون من تحسين أوضاع العاملين في مرافق وأنشطة يتخبرونها للمستعمرات، ويستخدم هذا التباين بين العاملين في منشآت يشارك فيها أجنب، وأولئك الذين يعملون في منشآت وطنية، لإنشاء عقيدة بأن التقدم للفرد وللمجتمع لا يتحقق إلا من خلال التبعية.

¹ رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق"، المكتبة العصرية، مرجع سابق، صص 236-237.

² المرجع سابق، ص 240.

ولا يقتصر الأمر على قطاع الأعمال، إذ أن البيئة المحلية تتطلب تطويرا في التعليم وفي التشريع وأساليب اتخاذ القرار ورسم السياسات، وما يساند ذلك من أجهزة بحث وتطوير. ولعل خطورة التعليم تكمن في أنه يمثل القاعدة الأساسية للمنظومة الثقافية، وأن يسمى تطويرا له بفتح الباب أمام إدراج مكونات غربية، لا تمحو فقط الهوية الوطنية، بل تسعى إلى غرس معتقدات تخدم أغراض الشركاء الأجانب، حتى ولو لم تكن مما يدخل في المنظومة الثقافية للدول التي ينتمون إليها. ولسنا بحاجة إلى التذكير بما أدخله الأمريكيون من تغيير مناهج التعليم المصري لتشويه القضايا ذات الشأن في الحركة الوطنية المصرية، والموقف من الكيان الصهيوني الذي يراد استغلاله من أجل إعادة بناء اقتصاد مصر والاقتصاديات العربية عامة على أساس حرية الحركة أمام الرأسمالية العالمية. بل إن هذا التغلغل في النظم التعليمية والأسس الثقافية هو الذي أنشأ حواجز حدت من العلاقات بين دول المغرب العربي وباقي الوطن العربي، وعزز الروابط مع أوروبا بما جعل الدول المغربية تبادر إلى توثيق علاقاتها الأوروبية على حساب علاقاتها البنينة، وتعقد اتفاقات الشراكة دون تبصر، حيث كان بعضها يحلم بالانضمام إلى الجماعة الأوروبية لينتهي به الأمر كعضو في وحدة أوروبية.

إن القاسم المشترك بين هذه الاعتبارات جميعا، والنتيجة الرئيسية التي تترتب عليها، هو ترسيخ فقدان الثقة في القدرات الوطنية، اقتصادية كانت أم ثقافية أم بحثية. ورغم ما يبدو من اتفاق بين عدد من الفئات الاجتماعية على تقدير أو تقديس ما هو أجنبي، فإن حتى هذا لا ينشئ قدرا من التوافق الوطني على نوع من التبعية يرتضيها الجميع. فالاستعمار القديم كان يحسم الأمور بالاستحواذ الذي يفرض على المجتمع مصدرا واحدا للتبعية، يجمع عادة الفئات المحلية ويدفعها للشعور بضرورة التخلص منه، وإلى التصدي للثقافة التي يسعى إلى غرسها، باعتبارها الطريق إلى سلب المجتمع حقوقه المشروعة. فالتبعية التي تنشأ في ظل هذا المنهج الذي يبدأ من نهاية البنين التنموي بمحاكاة وجلب هياكل اقتصادية دخيلة، يزعزع التنظيم المجتمعي ويضعف المنظومة الثقافية الوطنية ويخلف في النهاية صراعا اجتماعيا حول أفضل السبل للاندماج في القرية الكبيرة التي يروج لقيامها بفضل العولمة التي أصبحت تعامل كما لو كانت حقيقة لا فكاك منها.

ومن خلال مؤتمرات عالمية، بعضها تعقده الأمم المتحدة على مستوى القمة، تحصل قضايا معينة على أولويات من منظور الدول المتقدمة. وكان هذا جليا في المؤتمرات العالمية التي توالى في التسعينات، حيث عرّفت قضايا البيئة والسكان والفئات المهمشة، بما فيها المرأة، من منظور غربي، يراد من خلاله إعادة تشكيل العالم الثالث على نحو يسمح للمسؤولين عن الشركات متعددة الجنسيات بالعيش في بيئة أليفة حيث ما انتقلوا بغض النظر عن احتياجات الدول النامية. وبفعل المعونات نجد أن المنظمات الأهلية تتحول إلى أدوات نشر الثقافة المختارة، بما تكتسب من المعونات ما يضعها في مواجهة حكوماتها، مضيئة بذلك عوامل الحد من دور الدولة في إدارة شؤون المجتمع¹.

وإذا كانت ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات قد شغلت الأذهان بعض الوقت لاسيما في السبعينات، ولقيت قدرا كبيرا من المعارضة، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، مما برر إنشاء جهاز خاص بها في إطار الأمم المتحدة، فإن المشاهد أن الغلبة كتبت للشركات في النهاية، وأن العالم بات يعيد ترتيب صفوفه ليس على أساس مجرد التعايش معها، بل باعتبارها هي القاعدة، وما عداها لا يحق له أن يبقى مستقلا عنها، بل لا بد من تنظيم قواعد تبعية لها. لا يقتصر الأمر على المنشآت الصغيرة والتي تظل وطنية في الأساس بل يمتد إلى جوانب مختلفة من الحياة، تشمل الدولة والأفراد والمجتمع على حد سواء. ومن هنا يتعين علينا أن ندرس انعكاساتها على الاستعمار بمعناه التقليدي، وعلى ما إذا كنا بصدد أدوات جديدة لنفس الظاهرة الاستعمارية، مع مراعاة الفرق بين القديم والحديث منها، أم إننا بصدد

¹ سمير أمين ومجموعة خبراء، "العولمة والتحول المجتمعية في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص 90-91.

ظاهرة استعمارية جديدة، بحكم انتشار الشركات متعددة الجنسيات في أرجاء العالم يجعل من الصعب الحديث عن دول مستعمرة وأخرى مستقلة¹.

5- الأثر على مفاهيم النظرية الاقتصادية: إن هذا التوسع للشركات متعددة الجنسيات أدخل تغييرات جذرية على هياكل الأسواق والقواعد الحاكمة للنشاط. ففي السابق كانت هناك حدود للسوق تتعين ضمن حدود الدول القومية، ومن ثم كان يمكن الحديث عن الاقتصاد المحلي الذي يضم مجموعة أسواق متشابكة، بما في ذلك أسواق المال وأسواق عناصر الإنتاج، ومنها سوق العمل. كذلك كان تحديد العلاقات بين هذا الاقتصاد وغيره من الاقتصادات يشكل مبحثاً خاصاً للاقتصاديات الدولية شغلت فيها التجارة موقعا خاصا، باعتبارها الإطار الذي يمثل جانبا من عملية التبادل التي كانت تعقب العملية الإنتاجية، والتي كانت تؤخذ في الاعتبار عند دراسة هذه العملية باعتبار أنها تتدخل في جانبي الطلب والعرض، ومن ثم مستويات أسعار المنتجات، فعوامل الطلب ومتطلبات التوازن في أسواق عناصر الإنتاج. هذا التسلسل انحسر نتيجة تجاوز الشركات متعددة الجنسيات الحدود القومية. وبدلاً من أن تبقى العملية الإنتاجية محتواة داخل حدود اقتصاد بعينه، لتشارك في تحديد عوامل التوازن الكلي ومستويات التشغيل، فقد أخذت بعض العناصر في الانتقال للاقتزان بعناصر أخرى في مواقع خارجية، فتتأثر محددات توازنها - حيث التوازن هو المعيار الأساسي للنظرية الكلاسيكية - بما يسود في أكثر من اقتصاد، وتؤثر في هذه الاقتصادات دون أن تشكل مجموعة متجانسة من المتغيرات الاقتصادية التي يمكن تجميعها بنفس الأسلوب الذي يربط بين المستويات الإفرادية والإجمالية في نفس الاقتصاد.

ونظراً لأن قرار الانتشار بالنشاط في مواقع محددة، سواء في مرحلة الاستثمار أو مرحلة الإنتاج يكون أساساً بيد إدارة الشركة متعددة الجنسيات، فإنه يعكس رؤية الإدارة عن اعتبارات التوازن الخاصة بالشركة، ولا يخضع لمتطلبات توازن ونمو الاقتصادات المعنية، أو مصالح العاملين فيها².

6- تحريك الجماعات والعشائر لخدمة مصالحها:

تنقسم المجتمعات عادة إلى جماعات وعشائر (Lobbies)، تختلف من حيث الدوافع والأهداف، تنشط بشكل رسمي أو غير رسمي على جميع المستويات من أجل تحقيق مصالحها. وبالتالي فإن لهذه الجماعات دور مهم في عملية اتخاذ القرارات، وفي إدارة الأعمال الدولية لا يمكن تجاهل مثل هذا السلوك في داخل الدوائر الحكومية أو الشركات. فالشركات متعددة الجنسيات تعمل على إقامة روابط متينة مع هذه الجماعات، ودافع هذا السلوك من جانب الشركات متعددة الجنسيات هو استخدام هذه الجماعات كأدوات ضغط لتحقيق مصالحها داخل المؤسسات الحكومية وحيث ما كان ذلك مفيداً لها³.

7- تفويض السيادة الوطنية: إن كثافة الاستثمارات الأجنبية الخاصة التي تقودها الشركات متعددة الجنسيات أصبحت تهدد سيادة الدول وسلامة المواطنين. حيث تؤدي متطلبات هذه الاستثمارات وشروطها إلى مركزة السلطة الاقتصادية بين أيدي الشركات متعددة الجنسيات وبالتالي إلى تعريض سيادة الدول للخطر. فهذه السيطرة تشكل تهديداً لمبادئ الديمقراطية على الصعيدين الوطني والدولي. وغير خافٍ ما تمارسه الشركات الكبرى من إفساد للانتخابات العمومية وإفساد للمسؤولين الحكوميين بل قد تصل حدة تدخل هذه الشركات في الشؤون الداخلية للدول إلى حد تنظيم الاغتيالات والانقلابات وتمويل الأحزاب التي تخدم مصالحها.

8 - القضاء على مبادئ الديمقراطية: في سبيل تعظيم أرباحها تتجاهل الشركات متعددة الجنسية والأقليات المالية القوية، المسيطرة فعلياً على ديناميكية العولمة الليبرالية، ما تحدثه من تفاقم في حجم البطالة، ومن إلغاء لمكتسبات العمال والموظفين والطبقة الوسطى والشعوب، ومن تنكّر لمصالح

¹ سمير أمين ومجموعة خبراء، المرجع السابق، ص 84-85.

² سمير أمين ومجموعة خبراء، المرجع السابق، ص 82-83.

³ علي عباس، "إدارة الأعمال الدولية"، مرجع سابق، ص 367-368.

الأغلبية متوسطة ومحدودة الدخل، دون أن يكون لهؤلاء الخاسرين آليات فاعلة تسمح لهم بالدفاع عن مصالحهم. ويبدو أن سيطرة الأقلية أصبحت قاعدة سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، حيث أن خمس سكان العالم فقط هم من يستطيعون العمل والإنتاج والاستهلاك، أما الأغلبية الباقية التي تشكل 80% من سكان العالم فيعتبرون زائدين عن الحاجة، وأن مصيرهم هو التهميش والإهمال التام.

وفي ظل ضعف تمثيلية القوى الشعبية الكادحة في المؤسسات الديمقراطية وغلبة التوجهات الانتهازية، تتغلب المصالح الرأسمالية على مصالح العمال كما يتم ترجيح التراكم الرأسمالي على مبدأ إعادة توزيع الدخل. وفي هذا الإطار تسود ديكتاتورية السوق دون أن تكون هناك مؤسسات ديمقراطية قوية موازنة¹.

المطلب الثاني: الآثار البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر.

1- نقل التلوث البيئي إلى الدول النامية بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن عدم الاهتمام البيئي في الدول النامية المضيفة هو نتيجة لأنماط الإستراتيجية والاستهلاكية وأسواق التصدير في تلك الدول، وأن جزء من الإجراءات والاستراتيجيات الخاصة بالشركات يختص بالآثار البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر المعتمد على التلاحم والتكامل بين الجوانب الجزئية والكلية. ففي المستوى الكلي يختص الاستثمار الأجنبي المباشر بتحديد نوع الصناعة التي ينشئها ذلك الاستثمار والتي تنطوي على تلوث في الأنشطة والعمليات أما على المستوى الجزئي فإن قرارات الشركة متعددة الجنسيات تجعل من إدارة الأنشطة الإنتاجية وتوسع انتشارها بيئة ملائمة وشرعية. فآثار العمليات الإنتاجية يعتمد أساساً على الصناعة فهي المصدر الأساسي للتلوث وقد صنفت كما يلي:

- صناعة عالية التلوث كيميائية، تعدينية، زجاجية.
- صناعة متوسطة التلوث نسيجية، إنشائية.
- صناعة غير ملوثة برمجية وحاسوبية.

إن الشركات متعددة الجنسيات استطاعت نقل التلوث بدلالة نقل الإنتاج من مواقعها الأصلية في الدول الأم إلى الدول النامية وبذلك تكون قد نقلت التلوث إلى تلك الدول بعبارة أخرى أن هذه الشركات استطاعت نقل التلوث من البلدان ذات المعيارية العالية والتضبيب المتشدد تجاه حماية البيئة إلى بلدان ذات معيارية منخفضة بتضبيبها البيئي وإجراءاتها الأقل تشدداً.

خلاصة القول أنه من الصعب جداً فصل الإنتاج الدولي الأجنبي المباشر والكثافة التلوثية في الصناعات بشكل عام والأهم من كل هذا المهام الملقة على الدول النامية والتي تساعدها في حماية بيئتها، إنها ليست الشركات متعددة الجنسيات فقط ولكن المسؤولية البيئية وكيفية وضعها موضع التطبيق وخاصة في مجال تفعيل مفهوم التكنولوجيا النظيفة والإدارة الكفوءة وتطبيقاتها الصحيحة².

2- دور الإدارة البيئية في تقليل الضرر البيئي:

فانخفاض مستوى الإدارة البيئية والآثار البيئية الناتجة عن النشاط الصناعي يرتبط ارتباطاً مباشراً بكفاءة الإنتاج في الشركات وقدراتها وطاقتها الإبداعية، فالضرر البيئي يميل إلى الاتساع في إطار العمليات الإنتاجية منخفضة الكفاءة والتي تعمل في تكنولوجيا قديمة وبطرق متخلفة مع موارد بشرية

¹ أديب عبد السلام، الاستثمارات الأجنبية الخاصة: عامل تنمية أم استعمار جديد؟، مرجع سابق.

² كوكب سرمد الجميل، "الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية"، دار الحامد للنشر، عمان 2001، ص 282-284.

منخفضة الكفاءة وقليلة الوعي، كذلك فإن الاستخدام غير الكفء للطاقة مع الانخفاض في المهارات والموارد البشرية كل هذا يضع أمام الشركات مهام كبيرة نحو تحسين وتطوير الأداء البيئي المرتبط بوظيفة الاستخدام الأفضل للتكنولوجيا ضمن مفهوم شامل لإدارة بيئية كفؤة.

إن مناقشة صناعات الموارد الطبيعية ذات الكثافة الرأسمالية وذات التأثيرات البيئية العالية كالصناعات التعدينية والبتروولية... إلخ تلك الصناعات ذات الحجم الكبير وأثارها تمتد إلى مساحات سكانية واسعة يكون للشركة متعددة الجنسيات دورا مهما في إدارة البيئة. وأن درجة الإهمال البيئي تتحدد من خلال ضعف تلك الإدارة البيئية، فالتكنولوجيا النظيفة والتطبيقات الإدارية لها يجب أن تطبق كأسبقية من أسبقيات التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.

فالشركات متعددة الجنسيات تعد الآن أكثر وضوحا في تعاملاتها ومعطياتها البيئية فهي أكثر تعرضا للرقابة والتضيق وبالتالي فإن الأخطار المرتبطة بالبيئة والآثار المحتملة قد تكون مرتفعة الكلف بالنسبة للشركة إذ يصعب تحملها وخاصة في المشاريع الكبيرة.

إن المنافع التكنولوجية غالبا ما تكون دالة لبرامج البحث والتطوير ودرجة كثافتها هي المسألة التي تكون المحدد الأقوى لتدفق رأس المال للاستثمار الأجنبي المباشر قد تحولت نسبيا بشكل أكبر نحو الخدمات وهذا يعني أن تأثيراتها البيئية المباشرة أقل من التأثيرات الصناعية¹.

3- الشركات متعددة الجنسيات وإضرارها بالبيئة العالمية بشكل عام:

إن العولمة بشركاتها الدولية تولد خطرا متناميا للكوكب وسكانه. فوفقا للتقرير الصادر عن مؤسسة وورلد واتش World watch institute، وهي منظمة بحثية تتمركز في واشنطن العاصمة، أن مساحة الغابات في تقلص مستمر نظرا لأن قيمة التجارة العالمية في منتجات الغابات قد ارتفعت بشدة من 69 بليون دولار سنة 1961 إلى 139 بليون دولار سنة 1997. كما بلغت صادرات المبيدات الحشرية تسعة أضعاف حجمها عام 1961 حيث بلغت 11.4 بليون دولار عام 1998، وهو ما يمثل خطرا كبيرا على كل سكان الكوكب.

وفي كتابه الذي بعنوان "عندما تقود الشركات الدولية العالم" وجه دافيد كورتنا الانتباه إلى دمار البيئة والتبعات الاجتماعية للرأسمالية المعاصرة وقد شبه الرأسمالية بالسرطان. ففي الوقت الذي يتحدث فيه المروجون للرأسمالية عن الديمقراطية والأسواق الحرة، وفي الحقيقة فإن الشكل الحالي للرأسمالية - تركيز السلطات في أيدي القلة من الشركات - التي تحد من مغالبة السوق وخاصة جوانبها الاجتماعية. ولقد لخص كورتنا كتابه قائلا: "بأن أولئك الذين يبتهجون لانتصار الرأسمالية سوف يعيدون الابتهاج بانتصار القلة على الكثرة"².

ولقد أثبتت الدراسات من جهة أخرى أن الشركات متعددة الجنسيات تستعمل الصناعات الأكثر تلويثا للبيئة في المناطق الحرة، خاصة بالنسبة لتلوث الهواء. وكأفضل مثال على ذلك ما تقوم به هذه الشركات في المكسيك. ولقد توصل الأمر ببعضها إلى درجة الاستعانة بوساطة الحكومات من أعضاء منظمة التجارة العالمية OMC للضغط وتقييض التشريعات البيئية التي تعتبرها كعقبات تحد من تنافسيتها³. فحكومة الولايات المتحدة - كأكبر قوة في العالم - تعمل بشكل أساسي لصالح تلك الشركات. وبسبب احتكار الشركات الدولية لإنتاج السلع المهجنة وراثيا عانى بالفعل العديد من صغار الفلاحين في كل من أوروبا والولايات المتحدة وانضموا إلى سوق العاطلين. في البرازيل على سبيل المثال الأراضي الخصبة بالدولة بيعت كاملة تقريبا للشركات متعددة الجنسيات العاملة في المجال

¹ كوكب سرمد الجميل، "الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية"، مرجع سابق، ص 282-290.

² رضا عبد السلام، "انهيار العولمة، هل يعيد التاريخ نفسه العولمة المعاصرة كما انهارت في موجتها الأولى بالكساد"، دار السلام للطباعة، مصر، 2003، ص 99-100.

³ Stéphanie TRILLET, "Nouvelles contraintes environnementales : quelle stratégie pour les FMN?", Revue problèmes économiques, L'économie internationale, n°2.789, 18 décembre 2002, p23.

الزراعي، وبالتالي غادر الكثير من الفلاحين أراضيهم نحو المدن الكبرى بحثا عن عمل أو أراضي جديدة من خلال إزالة الغابات وبالتالي الدوران في دائرة في غاية الخطورة. اليوم حولت الطبيعة والجيئات إلى سلع بطرق أقرب إلى الخيال. التحول التاريخي الذي نحن مقتادون للاعتقاد به هو أن كافة الحدود القومية والمحلية قد أزيلت. ولكن في الوقت نفسه ظهرت بوضوح الأزمات العالمية. فلم يعد هناك من شك بعد بأن البيئة العالمية في مأزق خطير وظهور مشكلات ارتفاع حرارة الأرض الناتج عن إزالة الغابات الطبيعية والتلوث الصناعي وفقدان التنوع الجيني وانتشار النفايات النووية. قيمة القوة البشرية والظروف العامة للسكان في كل مكان موضع اعتناء مع انخفاض الأجور الحقيقية ومستويات المعيشة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء على مستوى العالم¹. ويرى Claire MAINGUY: أن إشكالية العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والبيئة يمكن النظر فيها من زاويتين مختلفتين هما:

- المقاربة الأولى والتي تركز إلى الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا المتقدمة وهي تكنولوجيا نظيفة وغير مضررة بالبيئة وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساعد في الحفاظ على البيئة.
- أما المقاربة الثانية تركز على التنافس بين الدول خاصة النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والذي يجعلها تتنازل أو تتساهل في مسألة الضوابط البيئية وعلى هذا الأساس يمكن القول أن هذه الاستثمارات تعمل على الإضرار بالبيئة.

كما يرى Treillet 2002 أن كلتا الفرضيتين محتملتا التحقيق بحيث أن تواجد الشركات متعددة الجنسيات يعمل على توحيد الضوابط البيئية من خلال نشرها للتكنولوجيا النظيفة وبالتالي المحافظة على هذه الأخيرة على المستوى العالمي، والعكس أيضا صحيح ويتمثل في ميل الشركات الدولية إلى التوقيع في الدول التي تكون أقل صرامة في تطبيق ضوابط المحافظة على البيئة. وفي دراسة قامت بها منظمة التعاون والتنمية OCDE على صناعة السيارات سنة 2002 لوحظ أن الدول تتساهل في فرض الضوابط البيئية على هذه الشركات حتى لا تعيقها في نشاطها مما يجعلها تنتقل إلى دول أخرى أكثر ملاءمة. وهذا ما يفسر لنا عزوف الدول عن تطبيقها للضوابط البيئية وخاصة في المناطق التي تكون إمكانيات تخفيض انتشار الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري جد مهم. من هنا يتضح أن إشكالية مسؤولية الشركات متعددة الجنسيات غاية في التعقيد فهي تمارس ضغط بشكل غير مباشر على الدول النامية من خلال تفضيلها للدول التي لا تحترم معايير البيئة².

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الدول العربية بشكل خاص.

لقد تطرقنا إلى الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية بشكل عام فهذه الآثار يسري مفعولها كذلك على الدول العربية باعتبارها دول نامية. ولتسليط الضوء أكثر على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط الشركات متعددة الجنسيات على الدول العربية بشكل خاص، يقودنا الحديث عن قطاع النفط باعتباره المحط الرئيس لهذه الشركات في الوطن العربي، ثم قطاع المقاولات الذي يعتبر من أكثر القطاعات جذبا لهذا الاستثمار بعد قطاع النفط عموما.

¹ رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية"، مرجع سابق، صص 242-243.

² Claire MAINGUY : "L'impact des IDE sur les économies en développement". Revue région et développement N°20-2004, pp80-81. www.régionetdéveloppement.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط:

أ- أهمية قطاع النفط بالنسبة للاقتصاديات العربية:

لقد رأينا في الفصول السابقة المكانة الجغرافية الإستراتيجية للوطن العربي وما يتمتع به من ثروات هائلة جعلته محل الأطماع الداخلية والخارجية مما جعله يتخبط في اضطرابات سياسية وحروب إلى يومنا هذا. وأن الدول العربية تنقسم إلى دول نفطية غنية ودول غير نفطية فقيرة. وبالرغم من ضآلة حصة هذه الدول في إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر - وإن تعدت الأربعة بالمائة %4 على المستوى العالمي في السنوات الأخيرة، وهي نسبة معتبرة ومرشحة للارتفاع - إلا أن تركيز هذا الأخير في قطاع النفط بشكل خاص والذي يمثل عصب الحياة بالنسبة للدول العربية لحد الآن بالإضافة إلى كونه مادة أولية إستراتيجية عالمياً يعطي له (للاستثمار الأجنبي المباشر) الدور الجوهري ويزيد من وزنه في التأثير على اقتصادياتها وشعوبها وبيئتها بشكل مباشر بالنسبة للدول النفطية وبشكل غير مباشر بالنسبة للدول غير النفطية. وتجدر الإشارة إلى زيادة أهمية هذا الاستثمار في القطاعات الأخرى في الفترة الأخيرة نوعاً ما وخاصة بالنسبة للقطاع الثاني والثالث في الدول الغير نفطية.

إن الدول العربية ترى ضرورة فتح قطاع الاستكشاف والإنتاج النفطي أمام الشركات الأجنبية لأسباب عديدة تكنولوجية واقتصادية وجيوبوليتيكية منها:

1. أن أهم الأسباب من الناحية التكنولوجية هو تراجع إنتاج الآبار النفطية، ومهما كانت الحقول النفطية كبيرة فإنها تخضع لتراجع الإنتاجية.
2. ومن الناحية الاقتصادية ثمة حاجة ماسة في تلك الدول إلى الموارد المالية.
3. ومن الناحية الجيوبوليتيكية، فإن انفتاح هذه الدول على الشركات الأجنبية خاصة الدول الخليجية يهدف إلى زيادة أمنها. فالمستثمرون الأجانب والدول المضيفة لاستثماراتهم تهتم كثيراً بالأمن والاستقرار¹.

أهمية العوائد النفطية في التنمية في الوطن العربي:

بالرغم من أن النفط ليس هو العامل الوحيد في التنمية إلا أنه لا زال يشكل أهم الموارد والقوى الاقتصادية التي تتحكم في عملية التنمية في الدول العربية المنتجة للنفط وبدرجة أقل في الدول العربية الأخرى. لما له من آثاراً مباشرة وغير مباشرة على العوامل التي تؤثر على التنمية في الأقطار العربية وعلى التكامل الاقتصادي بينها وحوافزه.

وذلك أولاً لما توفره العوائد البترولية من عملات صعبة ضرورية لتمويل السلع الرأسمالية. وثانياً من كونه مادة يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية خاصة صناعة التكرير والبتروكيماويات بالإضافة إلى كونه أحد عناصر الإنتاج الضرورية لأي صناعة أخرى.

وتأتي أهميته بالنسبة للأقطار العربية المستوردة للنفط أولاً من خلال كونه أحد عناصر الإنتاج وسلعة لازمة لإشباع حاجات أساسية، كذلك من خلال وجود فرص عمل لمواطنيها في الأقطار المصدرة للنفط، مما يترتب عليه تحويلات مالية بالعملات الصعبة بالإضافة إلى المساعدات والقروض الميسرة التي يمكن أن تقدمها الدول العربية المصدرة للنفط لها.

وقد نشأت العلاقة بين النفط والتنمية بعد ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 وبالتالي ارتفاع عوائده والتي وصلت إلى 202 بليون دولار سنة 1981 ثم بدأت في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 103 بليون دولار سنة 1990 ومن ثم إلى 97.8 بليون دولار سنة 1995.

1. الآثار على التنمية البشرية:

¹ سمير أمين ومجموعة خبراء، "المجتمع والاقتصاد في مواجهة العولمة"، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت يوليو 2004، ص 105-106.

لقد بدى واضحا أثر عوائد النفط على التنمية البشرية في الأقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط من خلال السياسات الرامية إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد، واشتمال استراتيجيات التنمية للجوانب الاجتماعية وخاصة العنصر البشري، مما انعكس على ارتفاع مستوى الدخل وحجم الإنفاق بشكل عام وعلى الصحة والتعليم بشكل خاص، حيث أدت الثروة النفطية إلى الأخذ بمبدأ الدولة الراعية وتحقيق بعض الدول العربية لمراتب متقدمة في مؤشرات التنمية البشرية تضاهي الدول المتقدمة.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة والذي يتمثل في الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية حيث شكلت الصناعات الاستخراجية حوالي 73% من إجمالي القيمة المضافة في قطاع الصناعة في الدول النفطية عام 1983، وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي عام 1980 61.4% لكنها انخفضت إلى 32.1% عام 1995 بسبب انخفاض العوائد النفطية حيث ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من 4.6% عام 1980 إلى 10.5% عام 1995.

لكن بالنسبة للدول العربية غير النفطية شكلت الصناعات الاستخراجية 5.1% عام 1995 والصناعات التحويلية 14.3% لنفس العام. فعلى الرغم من انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن طبيعة هذه الصناعة في الدول الخليجية المصدرة للنفط والتي تتمثل في صناعات بتروكيماوية ومصافي نفط وصناعات التعدين وأسمدة كيماوية تجعل لها أهمية أكبر مما هي عليه في الأقطار العربية الأخرى حيث تتمثل الصناعات التحويلية فيها في الصناعات التقليدية كالصناعات الغذائية، والغزل، والملابس، والأحذية السمة البارزة للصناعة¹.

وبالتالي فهي صناعات تهدف إلى إشباع احتياجات السوق المحلية بعكس الصناعات البتروكيماوية التي تعتمد على قطاع النفط وتوجه بشكل رئيس للأسواق الخارجية.

أما بالنسبة للزراعة فقد خصص جزء هام من الفوائض النفطية لتطوير قطاع الزراعة مما أدى إلى ارتفاع متوسط مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المصدرة للنفط من حوالي 3.2% عام 1985 ارتفع ليصل إلى 4.7% عام 1995 في نفس الوقت بلغ نصيب الفرد في الناتج الزراعي 399 دولار عام 1995 مقارنة بـ 266 دولار عام 1985، وكذلك مقارنة بالدول العربية الأخرى. حيث استفاد قطاع الزراعة إلى حد ما من الاستثمار في البنية التحتية في الأقطار العربية المصدرة للنفط ومن المساعدات التي حصل عليها المزارعون لزيادة إنتاجهم في هذه الأقطار. وبالنسبة لقطاع الخدمات فإن نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي أخذ في الارتفاع كلما ارتفع مستوى الدخل ومن ثم معدلات التنمية وخاصة القطاع المصرفي الذي تطور بشكل ملحوظ من أجل إدارة الفوائض النفطية.

2. الآثار على الميزان التجاري:

بما أن معظم صادرات الدول العربية بشكل عام والدول النفطية بشكل خاص هي من المواد الأولية والوسيلة، والتي تعتمد اعتمادا مباشرا على نمو الاقتصاد العالمي فإن ارتفاع العوائد النفطية يحسن من موازينها الخارجية ويزيد من إيرادات حكوماتها.

مثلا أتاحت الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط، وبشكل مباشر، فرصاً كبيرة للنمو، أتاحت للدول العربية الأخرى، وبشكل غير مباشر، فرصاً وإمكانات هائلة للتطور الذي انعكس على معظم القطاعات الاقتصادية. فقد نالت هذه الأقطار مكاسب كبيرة نتيجة للتطور والتوسع الاقتصادي الذي ساد في المنطقة العربية النفطية من خلال انتقال الأيدي العاملة عبر الحدود إلى الدول المصدرة للنفط للمساهمة بتنميتها ومن ثم تحويل جزء من دخلها إلى بلدانها الأصلية من جهة، وانتقال رأس المال على شكل منح وقروض واستثمارات حكومية وغير حكومية من الدول المصدرة للنفط إلى البلدان الغير نفطية من جهة أخرى. وقد ساهمت العوائد النفطية في رفع درجة التنسيق والتكامل الاقتصاديين حيث زادت المشاريع المشتركة².

¹ طاهر جميل، "النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية الفرص والتحديات"، منظمة الدول العربية المصدرة للنفط أواباك، ديسمبر 1997، صص 9-19.

² طاهر جميل، المرجع السابق.

3. زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية للشركات البترولية العالمية في الوطن العربي بعد ارتفاع أسعار النفط:

لقد انعكس ارتفاع أسعار النفط منذ العام 2000 على نشاطات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج، وحققت الشركات النفطية العالمية نتيجة لذلك عائدات ضخمة سمحت لها بالاستثمار في البحث عن حقول جديدة للنفط والغاز، أو تطوير حقول سبق اكتشافها، حيث زاد إنفاق الشركات العالمية بحوالي 19% في عام 2000 مقارنة مع عام 1999.

وتسعى شركات النفط العالمية إلى الضغط على الدول العربية للحصول على أفضل الشروط، بحيث تمكنها من العودة إلى المنطقة بتوقيع عقود المشاركة بالإنتاج والحصول على امتيازات طويلة الأجل لتطوير الحقول النفطية المكتشفة واستثمارها، فضلا عن ذلك فإنها تشترط توفر الضمانات الكافية ضد التأميم، وتمكنها من تحويل أرباحها دون قيود أو فرض ضرائب عليها، وحماية البراءات التكنولوجية التي تمتلكها واعتمادها على التحكيم الدولي لفض المنازعات بينها وبين حكومات الدول المضيفة، مما يفسح في المجال أمام الممارسات المحتملة من قبل الشركات الأجنبية للهيمنة والاستغلال والمشاركة في ملكية الثروات الوطنية وقرار كميات الإنتاج.

وإن أهم ما يؤثر في مستقبل الصناعة النفطية العربية هو بقاء تقنية صناعة النفط بيد شركات النفط العالمية، ومن دون أية محاولة لتطوير قدراتها المحلية، كما أن شركات النفط العالمية بقية تسيطر على كل حلقات العمليات النفطية، فيما اكتفت الدول العربية بتصدير النفط بشكل خام¹.

ب- استنزاف الثروات النفطية للدول العربية من طرف الشركات العالمية للنفط:

اختلفت خصائص عمل الشركات متعددة الجنسيات بين فترتين تاريخيتين الفترة الأولى هي التي شملت فترة الاستعمار، واستمرت بعد الاستقلال السياسي وحتى أوائل السبعينات وقد ساد في هذه الفترة الاستثمار المباشر المتمركز في قطاعات الخدمات والمرافق والمال والتجارة والاستخراج خاصة البترول وذلك من خلال عقود الامتياز التي منحت للشركات الاحتكارية وما شكله ذلك من نفوذ هائل على اقتصاديات البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط.

أما الفترة الثانية فقد بدأت مع الارتفاع في أسعار وعوائد النفط في عام 1973، والسمة الأساسية التي يبينها هيكل نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الوطن العربي في هذه الفترة هو عزوفها المستمر عن الاهتمام بالوطن العربي كموطن للاستثمار المباشر مقابل الحرص الشديد على الدخول في السوق العربية من خلال الأشكال المستحدثة للاستثمار الأجنبي، وذلك على الرغم من تحول سياسات البلدان العربية تجاه الاستثمارات الأجنبية من سياسات متشددة في الستينات إلى سياسات الانفتاح وتقديم امتيازات جديدة مشجعة لهذا الاستثمار.

ففي فترة الامتياز لم يكن هناك توازن بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والعائد المحول مقابل هذا الاستثمار، يتضح منه التذبذب الشديد لمدفوعات عوائد الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول العربية. وهذا لم يقتصر على الدول العربية فحسب بل الدول النامية عموما، ففي الفترة بين 1978-1980 تدفق إلى الدول النامية نحو ربع إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، ولكن الشركات متعددة الجنسيات حققت نحو نصف إجمالي عائداتها المحولة إلى بلادها الأم من هذه البلدان.

وشهد الوطن العربي في أوائل السبعينات تجديدا لعلاقته مع الاحتكارات البترولية تمثلت في إنهاء عقود الامتياز التقليدية وبروز عقود الخدمة والإدارة بدلا عنها. ووفقا لهذه العقود تقوم الشركة الأجنبية بدور المنفذ والمقاول لمهمات الاستكشاف والتنفيذ الفني للإنتاج وإدارة كل أو بعض العمليات المتصلة به، وذلك لصالح وباسم المؤسسات الوطنية التي تستمر في التمتع بمزايا الملكية والإدارة العليا.

وبالرغم من أن عقود الخدمات تمثل تقدما هائلا بالنسبة لعقود الامتياز في المجالين البترولي والتعديني إلا أن هناك ثغرات عديدة في هذا النظام، خاصة في الدول ذات الوضع البترولي الضعيف مثل مصر، ومن ثم الثغرات في نظام الحصص، أو المشاركة في المنتج الذي يبالغ في مكافأة الشركة، وعدم وجود

¹ سمير أمين ومجموعة خبراء، "المجتمع والاقتصاد في مواجهة العولمة"، مرجع سابق، ص 109-113.

نظام فعال للعلوات المدفوعة للحكومات على الأرباح غير العادية التي تحققها هذه الشركات وميوعة الشروط الموضوعية لضمان جدية الاستكشاف، وسهولة التهرب منها، وضعف تمثيل العناصر الموضوعية. وضعف النظام المحاسبي المحلي الضروري لضبط التلاعبات المحاسبية للشركات ويتسم هذا النظام بالمبالغة الشديدة في تقدير النفقات بعد التوصل إلى مرحلة الإنتاج ومن ثم الإهدار الشديد لموارد المجتمع¹.

ج- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط على البيئة في الدول العربية:

رغم التأثير الإيجابي الهائل للنفط في تنمية الأقطار العربية المصدرة له، إلا أن هناك بعض الآثار السلبية

حيث أن انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني الثمانينات والذي أثر على موارد هذه الدول مقابل صادراتها النفطية، مما دفع بها إلى زيادة إنتاجها من النفط وزيادة الكميات المصدرة الأمر الذي أدى إلى استنزاف مستمر لقاعدة الموارد الطبيعية والبيئية، كونه سلعة غير قابلة للتجديد. كما أن تحقيق برامج التنمية يحتاج إلى استهلاك كميات كبيرة من الطاقة وبالتالي أصبحت موضوعات البيئة والتنمية والطاقة (النفط) مرتبطة مع بعضها البعض بعلاقات تكامل واعتماد متبادل.

وبالإضافة إلى استنزاف الموارد الغير متجددة، هناك آثار ومشاكل بيئية مترتبة عن إنتاج النفط تتمثل في إدارة المياه المنتجة مع النفط والتخلص من الغاز المصاحب، ومنع تسرب النفط والغاز من الأنابيب أو الخزانات، وتساهم عمليات تكرير النفط في تلوث كل من الهواء والماء حيث تنبعث بعض الغازات الملوثة مثل أول وثاني أكسيد الكربون وأكاسيد الكبريت والنيتروجين. إلا أن هذه الآثار البيئية تعتبر أقل ضرراً من آثار استنزاف الموارد الغير قابلة للتجديد خاصة وأن هناك تقنيات حديثة وطرق لمعالجة مثل هذه الآثار.

فقد حقق التطور في هذه الصناعات تقدماً ملحوظاً في حماية البيئة، وذلك في الحد من انبعاث الملوثات ومنع حدوثها. وبما أن معظم الدول العربية المنتجة للنفط تعتبر حديثة العهد في هذه الصناعات فقد راعت المعايير البيئية بشكل جيد في الوقت الذي تتابع به التطورات التقنية العالمية في هذا المجال².

2- نشاط الشركات متعددة الجنسيات في مجال المقاولات والإنشاءات المدنية في الوطن العربي:

ليس هناك من شك أن سوق المقاولات والإنشاءات المدنية كان من أكبر الأسواق العربية حجماً ونشاطاً خلال الفترة 1975-1984. فقد بلغ حجم الأموال المنفقة والأعمال المنجزة في هذا المجال عشرات المليارات من الدولارات خاصة في الدول الخليجية، استأثر بنصيب الأسد منها الشركات الأجنبية والمقاولون الأجانب والمكاتب الاستشارية الأجنبية. حيث بلغ حجم العقود في مجال المقاولات والإنشاءات المدنية نحو 79 مليار دولار عام 1981 في مجمل المنطقة العربية، ونحو 44 مليار دولار عام 1980، أي بمتوسط سنوي قدره 61.5 مليار دولار، وهو رقم هائل بكل المقاييس الدولية والمحلية.

كذلك تشير بيانات نشرة Engineering News Record الأمريكية، إلى أن جانباً مهماً من المقاولات التي تم إسنادها إلى مقاولين أمريكيين، هم من بين أكبر 400 مقاول في الولايات المتحدة، هي مقاولات لإنشاءات عربية. وقد بلغ متوسط قيمة هذه المقاولات خلال الفترة الممتدة بين عامي 1977 و1981 نحو 9 مليارات دولار سنوياً، أي ما يعادل ثلث قيمة جميع المقاولات الأجنبية المسندة

¹ عادل احمد حشيش د: مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي، جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر العلاقات الاقتصادية الدولية العربية"، الدار الجامعية، بيروت، ص 319-323.

² طاهر جميل، "النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية الفرص والتحديات"، مرجع سابق، ص 20-21.

إلى مقاولين أمريكيين. وجدير بالملاحظة هنا أن المقاولات الأجنبية والمكاتب الاستشارية الأجنبية تتمتع بأوضاع احتكارية في السوق العربية للمقاولات على ضخامتها¹. وبالرغم من مساهمة هذه الاستثمارات من تحسين البنية التحتية في الدول النفطية بشكل ملحوظ إلا أنها أدت إلى استنزاف أحجام ضخمة من الفوائض المالية لهذه البلدان.

في الختام يمكن القول وحسب رأي "البروفيسور كريم النوري": "أن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سير الاقتصاد يتوقف على مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة إلى باقي الاقتصاد، وعلى درجة تأثير المشروعات التي تتضمن استثمارات أجنبية مباشرة في المنافسين والموردين والموزعين المحليين أو البنية الأساسية المحلية التي لها علاقة بالاستثمارات. وقد زاد المجال النسبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية خلال السنوات الأخيرة، وعلى هذا الأساس فهي لها تأثير شديد الأهمية في تنمية الاقتصاد الوطني في أية بلد من البلدان النامية. ويجب أن ينظر إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها الشركات الأجنبية في هذه البلدان على أنها من أكبر مكونات الموارد المالية المتاحة للتنمية في البلدان النامية.

إن فعالية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كقوة للتنمية تتوقف على عاملين وهما: تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقابل التنمية التي تعتمد على الموارد الداخلية للبلدان النامية، والجدوى السياسية والتجارية لدمج معايير الاستدامة في عملية صنع القرار المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة"².

من جهة أخرى يشير كل من هاوسمان وفرنانديز أرياس بعد دراسة قاما بها سنة 2000 إلى اعتبار وجود حصة كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تدفقات رأس المال، علامة ضعف وليس علامة قوة للدولة المضيفة وإن كان هناك بعض الاستثناءات لا تخص الدول النامية. ومن الخصائص اللافتة للنظر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أن حصته في إجمالي التدفقات تكون أعلى في الدول المحفوفة بدرجة أكبر من المخاطر، حيث تقاس المخاطر بتقدير الجدارة الائتمانية للدولة بالنسبة للديون السيادية (الحكومية) أو بواسطة مؤشرات أخرى تدل على أن الدولة معرضة للمخاطر. كذلك توجد شواهد على أن حصة هذه التدفقات تكون أعلى في الدول التي فيها جودة المؤسسات أكثر انخفاضاً³.

وقد وجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يفيد بالضرورة الدولة المضيفة، إذ يحصل المستثمر الأجنبي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر على معلومات داخلية حاسمة عن إنتاجية المؤسسات الموجودة تحت سيطرتهم ويتيح ذلك لهم ميزة من حيث المعلومات على المدخرين المحليين الذين لا يعرفون والذين لا يترتب على شرائهم الأسهم في المؤسسات المحلية السيطرة عليها وبالاستفادة من تلك المعلومات المتفوقة. يميل المستثمرون الأجانب إلى الاحتفاظ بالمؤسسات عالية الإنتاجية تحت سيطرتهم وفي حوزتهم وبيع المؤسسات منخفضة الإنتاجية إلى المدخرين الذين لا تتوافر لديهم المعلومات. وقد توجد بعض الحالات الأخرى لا يكون الاستثمار الأجنبي المباشر فيها مفيداً للدولة المستقبلية له عندما يكون هذا الاستثمار مثلاً موجهاً نحو خدمة الأسواق المحلية المحمية بحواجز

¹ إبراهيم سعد الدين ومجموعة خبراء، "التنمية العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى: 1989 بيروت، ص 205.

² البروفيسور كريم النوري، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر مجلة العلوم الإنسانية"، العدد 8 أبريل 2004: تمت معاينة المقال على الموقع: <http://www.uluminsania.com/>

³ محمد وهيب جمال العلمي، "محددات الاستثمار المباشر في الأردن"، مرجع سابق، ص 3.

جمركية عالية أو بحواجز غير جمركية وفي ظل هذه الظروف قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تقوية جماعات الضغط الداعية لاستثمار سوء التخصيص القائم للموارد¹.

في دراسة حديثة لصندوق النقد العربي تحت عنوان "الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي، النمو الاقتصادي، شواهد من البلدان العربية". تم التوصل فيها إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يكن لها تأثيراً إيجابياً مستقلاً بل إن تأثيرها قد يكون سلبياً بسبب الأثر الشديد للرافعة المالية من قبل الشركة الأجنبية، وما ينجم عنها من منافسة للاستثمار المحلي، انعدام الكفاءة الناجمة نظراً لدخول هذه الاستثمارات لأسواق تتمتع بالحماية من الضرائب المرتفعة والحواجز التجارية غير التعريفية. كما أن أية آثار إيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تحدث من خلال الاستثمار بقدر ما تحدث بسبب الكفاءة أو بفضل إنتاجية عوامل الإنتاج. والأهم من ذلك آثار هذه الكفاءة يتوقف على توافر القدرات الاستيعابية والتي يجيء في مقدمتها وجود إدارة سليمة للاقتصاد الكلي وبنية أساسية معقولة وحد أدنى من رأس المال البشري وبقدر متزايد تطور مالي².

خلاصة القول أن رأس المال الأجنبي لا يهيمه تنمية البلد المضيف وتطوير اقتصاده، وقد يؤدي انسحابه المفاجئ إلى حدوث أزمات مالية واقتصادية في البلدان المضيفة. حيث تتمثل السلبية للنفوذ المتزايد للشركات متعددة الجنسيات على البلدان النامية والعربية من ضمنها في استمرار اختلال هيكلها الاقتصادية الذي ينجم عن توجيه هذه الشركات للاستثمارات في هذه البلدان بما لا يتفق وأولويات التنمية³.

¹ تحقيق نعمان الزياتي، "تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر علامة ضعف وليس علامة قوة للدولة المضيفة، جريدة الأهرام الاقتصادي 27

فيفري 2006، مصر. <http://www.alahraam.com/>

² تحقيق محمد الجلب، "صندوق النقد العربي يقلل من الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية بالدول العربية"، جريدة الشرق الأوسط،

7 سبتمبر 2003، العدد 10668. <http://www.asharqalawsat.com/staff.asp?ink=mngmnt>

³ محمد علي حوات، "العرب والعولمة شجون الحاضر وغموض المستقبل"، مرجع سابق، ص 201.

الخلاصة:

إذن ما يمكن استخلاصه من كل ما سبق هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أصبح من أكبر مكونات الموارد المالية المتاحة للتنمية وهذا ما يتوافق مع فرضيتنا الأولى في هذا البحث والتي مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة تمويل دولية تحقق نتائج ايجابية للدولة المضيفة لكنها في نفس الوقت لا تخلو من نتائج سلبية. حيث تؤكد كذلك أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية وأخرى سلبية، لكن رجاحة الكفة للايجابيات أو للسلبيات يرجع إلى عوامل عديدة أهمها: طبيعة ومجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة إلى باقي الاقتصاد، طبيعة وحجم مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها مع الشركات والمتعاملين الاقتصاديين المحليين ودرجة تأثير مشروعاتها عليهم، مدى استعداد هؤلاء للمنافسة الأجنبية وقدرتهم على استيعاب التقنية الجديدة التي أتت بها هذه الأخيرة، مستوى التنمية في الدولة المضيفة ودورها في إدارة الاقتصاد المحلي وسياساتها التنموية من جهة، وعلاقتها بمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما هي مقومات هذا الدور الذي تقوم به حتى يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر ايجابية في دفع عجلة التنمية للدول النامية المضيفة بشكل عام والعربية بشكل خاص؟. وهذا ما سنحاول الإجابة عليه لاحقاً.

الفصل الخامس:

توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة التنمية المستدامة في الدول العربية

الفصل الخامس: توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة التنمية المستدامة في الدول العربية

تمهيد:

إن الإجابة على التساؤل المطروح في نهاية الفصل الرابع عن مقومات دور الدولة لجعل الاستثمار الأجنبي قاطرة للتنمية في اقتصادها المحلي، يجعلنا نساءل عن مقومات هذا الدور في تسريع عجلة التنمية بمفهومها الحديث بشكل أولي، كما يدفعنا للبحث في بعض تجارب الدول التي شُهد لها بالنجاح في هذا الأمر، لنصل إلى السبل والتحديات التي ينبغي على الدول العربية خوضها من أجل تحقيق غايتها في جذب وضبط الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول:

دور الدولة في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة التنمية المستدامة.

المطلب الأول: دور الدولة في إرساء قواعد التنمية المستدامة

مهما كان دور الدولة فإن المستهدف هو تحقيق التنمية والتي تتمحور حول عدة نقاط أو ركائز أساسية تتأثر وتؤثر في وظيفة الدولة في كل مرحلة تنموية ومن هذه الركائز¹:

- تنمية تلبى الاحتياجات الأساسية.
- تنمية تعتمد على الذات أولاً.
- تنمية ذات تكنولوجيا ملائمة.

¹ عبد الحسين وداي العطية، "الاقتصاديات النامية أزمات وحلول"، دار الشروق للنشر والتوزيع، فلسطين، الطبعة الأولى 2001، ص 102-124.

- تنمية تحافظ على الهوية الحضارية.
 - تنمية بعيدة عن التبعية.
 - تنمية مستقرة ومتواصلة ومستقلة.
- ولإيجاد هذه الركائز فلا بد من وظائف محددة.

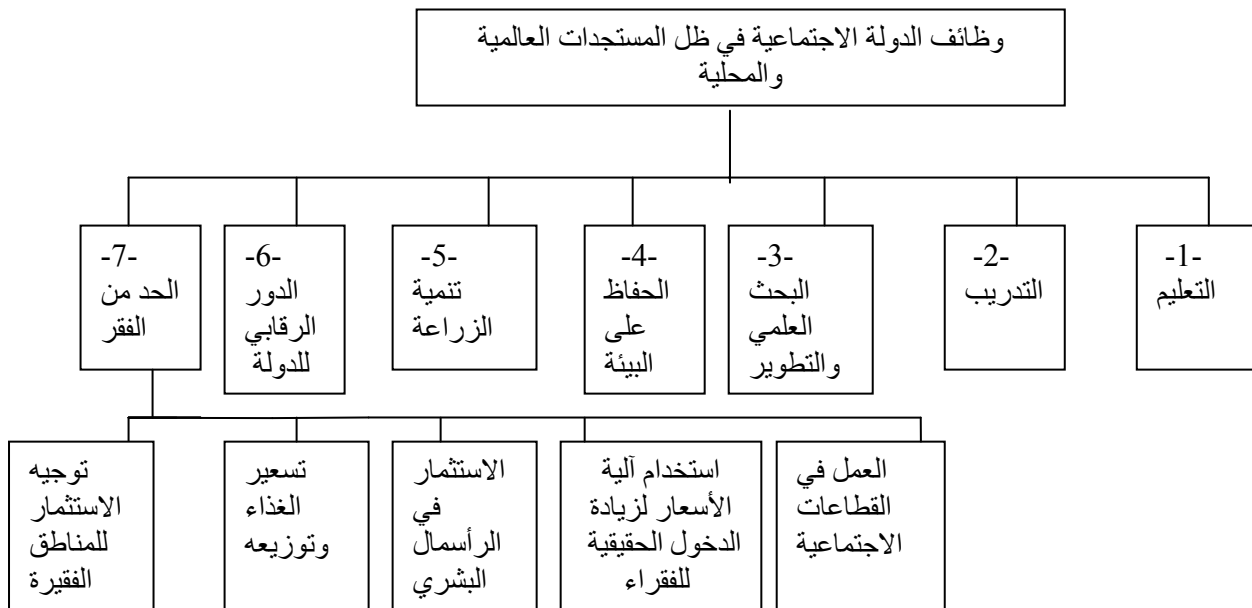
1- وظائف الدولة:

هذه الوظائف تتركز في أن الدولة شريك في التنمية ومراقب لها، وهي محفز لتوجيه النشاط الاقتصادي الوجهة التي يحتاجها المجتمع، كما أنها مازالت رائدة خاصة في المجالات والقطاعات التي لا يقدم عليها القطاع الخاص، وهي أيضا الميسر لأموال الاستثمار في المجتمع. ومن ثم يتضح أن الثقل أصبح في جانب التنمية الاجتماعية حيث لم تحقق التنمية الاقتصادية بمفردها طموحات الدول النامية. ومن ذلك يتضح أن في مقدمة العوامل المعيقة للتنمية تخلف السياسات الاجتماعية (أو بمعنى أدق التخلف الاجتماعي) في تلك الدول. إن الوظائف التي على الدولة أن تؤديها ليست بالجديدة تماما، ولكن ما حدث هو تطوير في مهام ووظائف الدولة في ضوء ما استجد من متغيرات اقتصادية واجتماعية. وهذه الوظائف لابد أن تؤديها الدولة بكفاءة إذا كان هناك رغبة في تحقيق تنمية شاملة عادلة تدخل بها الدول النامية القرن الحادي والعشرين.

حيث يعد البحث عن أكفأ الأساليب التي تمكن من تحقيق التنمية هو غاية مختلف الدول، وذلك يجري في مناخ من المنافسة الدولية والمتغيرات والمستجدات العالمية والمحلية، وفي ضوء التجارب والمحاولات التاريخية للتنمية اتضح أن الدول التي استطاعت أن تقفز بمعدلات تنميتها لم يتم لها ذلك عن طريق وفرة مواردها بقدر ما أمكن تحقيقه من خلال كفاءة وحسن إدارة المنظمات التي تقوم على استغلال وإدارة الموارد والمشروعات.

كما أن كثيرا من الفشل في تحقيق التنمية يعود إلى تدني مستويات الإدارة في منظمات الإنتاج والخدمات وخاصة المملوكة للدولة لذلك أصبح نظام إدارة الدولة -تطويره وتحسينه- بما يتماشى مع المستجدات من أهم متطلبات تحقيق التنمية.

الشكل(11) وظائف الدولة الاجتماعية



المصدر: : سعد طه علام، التنمية... والدولة، دار طيبة للنشر، القاهرة، مصر، 2003، ص96.

هنا نود أن نشير ونؤكد أن إدارة الدولة ظاهرة مجتمعية، أي أنها جزء من المجتمع تنبع منه وتعمل فيه، وهي نظام فرعي في إطار مجتمعي كلي. وعلى ذلك فإن تراث المجتمع - قيمه وتقاليده - يؤثر على إدارة المجتمع، كذلك كل ما يطرأ على المجتمع من تغييرات يؤثر بالتالي على الإدارة.

2- أهمية التخطيط التأشيرى بالنسبة لآلية السوق واتساع نشاط القطاع الخاص:

إن اتساع القطاع الخاص وتبعثر الوحدات الصغيرة والمتوسطة يجعل من التخطيط المركزي مهمة صعبة جدا لا يمكن احتواءها أو الإشراف عليها أو متابعة نتائج أعمالها. ولذلك يصبح التخطيط التأشيرى هو الأسلوب الأكثر ملاءمة.

يتسم التخطيط التأشيرى بميزتين هما: الحد الأدنى من الإلزام والحد الأعلى من الحرية في مجال اتخاذ القرارات. وعند ذلك فإن الخطة التأشيرية لا تحل محل السوق ونظام الأسعار. فهي تكمل فقط المعلومات المقدمة من السوق لتوظيفها في تحسين وظيفة آلية السوق لكونها تقلل من عدم التحديد في اتخاذ القرارات. كما أن التخطيط التأشيرى هو نظام يستند إلى إظهار الأهداف المرجوة وليس على الأوامر لبلوغها، وأنه يقوم على استشراف مستقبل التطور وليس على تحويله. هذه هي الملامح الأساسية للبرمجة في النظام الرأسمالي والتي يمكن أن تصلح للتطبيق في بعض البلدان النامية التي تقدمت في مراحل نموها.

إن أحد الأهداف المهمة للتخطيط التأشيرى هو تحسين نظام المعلومات من أجل اتخاذ القرارات في إطار القطاع الخاص. وبما أن المشروعات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص ليست تحت المراقبة المباشرة لأجهزة الدولة، فإن الوسيلة الوحيدة لتوجيه التطور الاقتصادي تحت نظام البرمجة أو التخطيط التأشيرى تعتمد اعتمادا كبيرا على التحضير المادي والمعلوماتي للمشروعات الخاصة. الخلاصة أن البرمجة أو التخطيط التأشيرى تفترض دعم السوق وقوانينها وليس تصفيتها، وذلك عن طريق إجراءات السياسة الاقتصادية، كما أن الدولة، وبمساعدة الجزء المحدود من وسائل المراقبة، تحاول التأثير المباشر على تطور النشاط الاقتصادي الذي يهيمن عليه القطاع الخاص خدمة له وحماية للمشروعات الإنتاجية الفتية من الوقوع في أخطاء خسارتها وفشلها¹.

3- دور الدولة في توجيه القطاع الخاص لخدمة التنمية المستدامة:

قلما تم التركيز، في الواقع على دور شركات القطاع الخاص ونمط تنظيمها وقواعد حسن الإدارة والمساءلة فيها، سواء في الأدب التنموي الحديث أو في الدراسات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي وبرامج التعديل الهيكلي. فالتوجه دائما نحو الدولة والقطاع العام والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الكلية التي ينظر إليها على أنها مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى. وكما هو معلوم فإن الموقف الضمني في الأدبيات الحديثة حول التنمية والإصلاح الاقتصادي هو أن القطاع الخاص لا مشكلة لديه وأن الانتقال بسرعة من اعتماد التنمية على القطاع العام إلى اعتمادها على الخوصصة والقطاع الخاص هو مفتاح الحل الأساسي في جميع الميادين والعنصر المركزي في الإصلاح الاقتصادي العام. ومع التسليم بضرورة لعب القطاع الخاص الدور المحوري في التنمية، خاصة في مجال تنمية القوى البشرية، فإن تجاهل موضوع إصلاح نمط أعمال القطاع الخاص وتصرفاته الاقتصادية والمالية وزيادة قدرته وفعاليته في الدورة الإنتاجية لمواجهة تحديات التنمية المستدامة وتحرير الأسواق عالميا هو قضية خطيرة، خاصة في الدول التي لم تتمكن حتى الآن من إيجاد سبل تقوية إنتاجية القطاع الخاص ومساهمته الفعالة في تجهيز الموارد البشرية من أجل دخول التنافس الصناعي الدولي الذي أصبح السمة الرئيسية للاقتصاد الدولي منذ أكثر من قرن.

¹ عبد الحسين وداي العطية، "الاقتصاديات النامية أزمات وحلول"، مرجع سابق، ص 102-124.

الجدير بالذكر هنا تعزز الاتجاهات التي تطالب، في الدول الرأسمالية المتطورة بتطبيق مبدأ المراقبة والمحاسبة والمساءلة على أعمال القطاع الخاص للتأكد من احترامه قيم المجتمع، ومساهمته في إغناء الرأسمال البشري والمجتمعي، وعدم استفادته من مواقع ريعية أو احتكارية أو متميزة يحصل عليها عن طريق التأثير غير الشرعي على أجهزة الدولة. ويأخذ هذا الاتجاه أشكالاً متعددة مثل نشاط المحاكم في محاربة الفساد في علاقة الشركات مع الأجهزة الحكومية المركزية أو المحلية، أو دفاع المساهمين عن حقوقهم في مراقبة أعمال الشركات التي يحملون أسهمها، أو إنشاء هيئات وجمعيات من بعض أرباب العمل للمناداة بتطبيق مبادئ الأخلاقية العامة في تصرفات الشركات التي لا تحترم البيئة وتسيء إليها والتي تسرح العمال بشكل عشوائي ولا تساهم في إنشاء فرص عمل جديدة.

والمعلوم أن شركات القطاع الخاص في كثير من الدول النامية، أجنبية كانت أم محلية، لا تخضع لمبادئ حسن الإدارة والمساءلة ولا تعمل على كل حال، ضمن إطار واضح من القيم والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح بتطبيق مبدأ المساءلة، خاصة أن الأجهزة القضائية وأجهزة المراقبة الإدارية الأخرى المعنية بأعمال القطاع الخاص ليس لديها الخبرة الكافية ولا التمرس في تطبيق القوانين الاقتصادية والمالية. والأقطار العربية تدرج في معظمها ضمن هذه الحالة. لذلك لا بد من أن تكون قضية حسن الإدارة والمساءلة، بالنسبة إلى القطاع الخاص، على نفس درجة أهميتها بالنسبة إلى الدولة وأجهزتها. إن تقليص دور القطاع العام في الإنتاج وانتقال وظائف الدولة إلى وظيفة الضبط والتوجيه والدعم المركز، ضمن رؤية تنموية متجددة وواضحة بالنسبة إلى المواقع المجتمعية والإنتاجية الحساسة في المعادلات الاقتصادية الدولية الجديدة، لهو اتجاه سليم وضروري، لكن هذا الانتقال من الدور التقليدي إلى الدور الجديد لن يعطي مفعوله الجدي إذا لم يجر إصلاح أوضاع القطاع الخاص وإدخاله في إطار نفس المقاربة المستندة إلى المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة¹.

المطلب الثاني: دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

أ- مبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية:

يقترح كل من جيرالد ماير وروبرت بولدين أربعة حقول للعمل الحكومي وهي:

1. المشاريع الإنتاجية الحكومية المباشرة في الحقول التي تقل أرباحها أو ترتفع مجازفتها بحيث لا تستهوي أصحاب النشاط الخاص.
2. النشاط الاقتصادي الحكومي في حقول قد يستطيع الأفراد أن ينشطوا فيها إلا أن نشاطهم هذا لا يكون مرضياً إلى نفس مستوى نشاط الحكومة.
3. توفير الأسواق بواسطة تشجيع بعض الترتيبات المؤسسية المناسبة في السوق الداخلية، والسعي الجاد مع جميع دول العالم لإيجاد أو توسيع الأسواق الخارجية لمنتجاتها.
4. هناك حاجة شديدة للتوجه الحكومي لتشجيع تحقيق الوفورات الخارجية والنمو المتوازن بوجه عام عن طريق أخذ المبادرة في التوسع العمودي والأفقي في الصناعات الوطنية.

ب- مبررات تدخل الدولة في البلدان المتخلفة في الحياة الاقتصادية:

إن أهم المبررات التي جاء بها أنصار تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية هي:

1. عجز القطاع الخاص أو الادخار الفردي عن تمويل جميع برامج التنمية التي تتطلبها اقتصاديات البلدان النامية، بسبب انخفاض مستوى الدخل الفردي.
2. عدم كفاية وكفاءة فئة المنظمين والإداريين للمشاريع الاقتصادية نظراً لحدثة النهضة الثقافية والاقتصادية، ولاسيما في حقل الصناعة.
3. تتطلب التنمية الاقتصادية إقامة البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تسمح أو تساعد على نشوء المشروعات الإنتاجية سواء كانت عامة أو خاصة. إلا أن الإمكانيات المالية والفنية والإدارية للأفراد والشركات في البلدان النامية تعجز عن القيام بهذه المشروعات.

¹الاسكوا، "التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة الدول العربية"، مرجع سابق، ص 22-23.

4. تتطلب التنمية كذلك تغييرا جذريا في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لكيان البلدان النامية من أجل إزالة عوائق التنمية وتهيئة الطريق لاستمرارها بمعدلات مرتفعة، ويشمل هذا التغيير تشريع قوانين الإصلاح الزراعي، وتغيير نظام حيازة الأرض، وقوانين التنمية الصناعية، وتنظيم التجارة الخارجية والتشريعات الضريبية وقوانين الضمان الاجتماعي.... الخ. كل ذلك من أجل تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية والتجارية بما يضمن تحقيق التنمية السريعة. وبخلاف هذا فإن عدم تغير هيكل البناء الاقتصادي والاجتماعي البالي سيؤدي إلى إعاقة عملية التنمية أو عدم تحقيق أهدافها المرسومة.

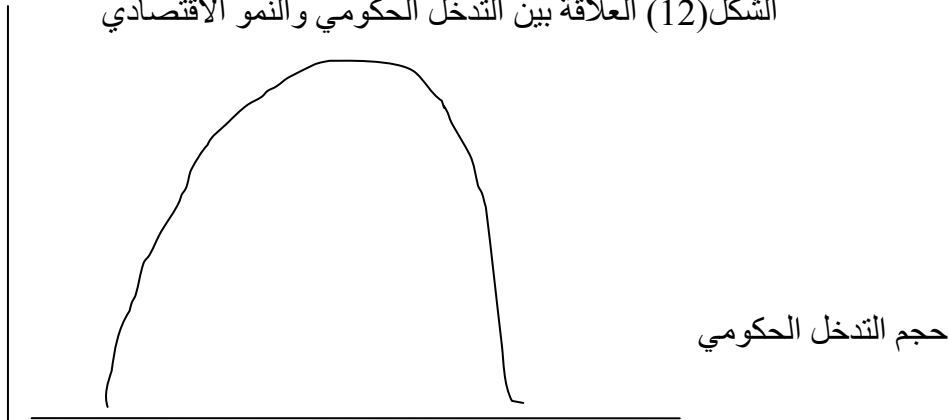
5. تتطلب التنمية الاقتصادية تحقيق ما يسمى بالتعبئة العامة للموارد الاقتصادية المادية والبشرية ولا سيما العناصر المفقودة وهي المعرفة الفنية ورأس المال وهي عناصر لا تتوفر بشكل كاف في البلدان النامية¹.

1- دور الحكومة في النمو الاقتصادي:

على خلاف النظرية الكلاسيكية بدأت بعض النماذج الاقتصادية تدخل الخدمات العامة كأحد العناصر المؤثرة في النمو مثال ذلك "نموذج السلع العامة للخدمات الحكومية المنتجة" و"نموذج التكدس للخدمات الحكومية المنتجة". ويشير هذان النموذجان إلى أن العلاقة بين حجم الحكومة مقاسا بنسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو الاقتصادي هي علاقة غير خطية على النحو الموضح في الشكل التالي (الشكل 5-2).

النمو الاقتصادي

الشكل (12) العلاقة بين التدخل الحكومي والنمو الاقتصادي



المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص150.

وفقا لذلك عندما يكون حجم تدخل الحكومة صغيرا فإن توسع هذا الحجم يصاحبه تزايد في معدل النمو لما يؤدي إليه من توسع في البنية الأساسية. وهناك حدا إذا زاد عنه هذا الحجم فإن التدخل الحكومي يصاحبه انخفاض في معدل النمو. ويرجع ذلك إلى أن التدخل الحكومي الزائد، يصاحبه زيادة في التعقيدات الروتينية مما يعرقل الإنتاج. كما يصاحب الزيادة في الإنفاق الحكومي زيادة في الضرائب وهو ما يقلل من الحافز على العمل ويبطئ من الزيادة في الطلب الكلي وبالتالي يعيق النمو.

2- الدور الرقابي للدولة:

في ضوء المستجدات العالمية والمحلية، وحرية السوق وما يترتب على ذلك من آثار. فلا بد من دور رقابي للدولة. وهذا الدور الرقابي يمكن تحديده في الآتي:

- الرقابة على مدخلات الإنتاج.
- الرقابة على السلع.

¹ عبد الحسين وداي العطية، "الاقتصاديات النامية أزمات وحلول"، مرجع سابق، ص ص 102-124.

- الرقابة على الأسواق.
 - الرقابة على الواردات (الحد من التلوث والحفاظ على البيئة).
 - الرقابة على الالتزام بتنفيذ القوانين والتشريعات في المجتمع.
- وحتى تؤدي الدولة هذه المهام فلا بد من أجهزة على درجة من الكفاءة والكفاية والشفافية.

3- دور الحكومة في توزيع الدخل:

وفي الواقع العملي تستخدم حكومات اقتصاد السوق أساليب عديدة لتحقيق الأهداف التوزيعية منها الضرائب التصاعدية والمدفوعات التحويلية، وتقديم برامج رفاهية لإعانة العاطلين والأطفال والمحرومين، وتقديم الخدمات الاجتماعية بأسعار مدعمة كالتعليم والصحة، ورعاية كبار السن والمعوقين، والتعهد ببرامج التأمينات الاجتماعية التي تقدم معاشات¹.

هناك بعض حكومات اقتصاد السوق تفرض حد أدنى للأجور كوسيلة لتحسين توزيع الدخل. كما تشير بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة تبادلية بين النمو وتوزيع الدخل، فإعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات المتوسطة والفقيرة يزيد من مقدرتهم على الاستثمار في رأس المال البشري وهو ما يصاحبه زيادة في الإنتاجية وبالتالي دفع عجلة النمو. ويمتد أثر الزيادة في الإنتاجية إلى كل طبقات المجتمع. فإذا كانت الطبقات الفقيرة والمتوسطة تستفيد من التحسن في الإنتاجية عن طريق زيادة دخولهم، فإن الطبقات الغنية تستفيد باستخدام عمالة ذات إنتاجية أعلى.

من ناحية أخرى يؤدي النمو في الأجل الطويل إلى زيادة دخول مختلف الطبقات في المجتمع وهو ما يزيد من مقدرة الطبقات الفقيرة والمتوسطة على التعليم والحصول على فرص أكبر في العمل ومن ثم زيادة نصيبهم النسبي من الدخل الكلي.

4- دور الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تتعرض اقتصاديات السوق الحر لتقلبات بسبب عدم وجود تنسيق بين خطط الإنتاج للمشروعات الخاصة. ومن بين الأدوار المنوطة بالحكومة والتي جاء بها الفكر الكنزي العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة. ويتضمن الاستقرار الاقتصادي أساسا القضاء على مشاكل التضخم والبطالة، بالإضافة إلى تحقيق استقرار النمو.

5- دور الحكومة في محاربة الاحتكار:

إن تركز القوة الاقتصادية في أيدي بعض المؤسسات الخاصة كما هو الحال في الاحتكار واحتكار القلة يعتبر تهديدا للحرية الاقتصادية. فتمتع بعض الوحدات الاقتصادية بقوة احتكارية يمكنها من ممارسة ضغط سياسي لتحقيق مزيد من المنافع لها على حساب بقية أفراد المجتمع. ولقد عبر هنري سايمونز عن ذلك بقوله "لا يمكن الثقة في أحد تتركز في يده قوة زائدة سواء كان هذا قائدا، أو حزبا، أو طبقة، أو أغلبية، أو حكومة، أو منشأة، أو اتحاد عمال، أو جامعة، أو مؤسسة كبيرة من أي نوع".

6- دور الحكومة في حماية الصناعات الناشئة:

لقد قامت حكومات عديدة متبينة لاقتصاد السوق بحماية صناعاتها الناشئة من المنافسة الأجنبية، وهو ما يشير إلى مشروعية مثل هذا النوع من التدخل الحكومي. ولقد توصلت الدراسات إلى أن هناك ارتباطا طرديا وقويا بين معدل الحماية ومعدل نمو الإنتاجية للصناعات الناشئة في القطاع الخاص بتركيا. كما اتضح أن معدل نمو الإنتاجية في الصناعات أو المنشآت المحمية كان أعلى منه في الصناعات أو المنشآت غير المحمية².

المطلب الثالث: الدور الاجتماعي والبيئي للدولة.

1- أولوية الاهتمام بالعنصر البشري:

¹ Mikko Kautto et Hannu Uusitalo, "Protection sociale et distribution des revenus", www.sante.gouv.fr

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، مرجع سابق، ص ص145-191.

من دراسة اقتصاديات البلدان النامية يتبين أن أغلب هذه البلدان يتمتع بكميات وافرة من الثروات الطبيعية وقوى بشرية عاطلة عن العمل، وأن سر هذا التخلف يكمن في عدم الاستفادة من هذه الثروات عن طريق تشغيل اليد العاملة العاطلة. فالتنمية الاقتصادية في جوهرها تتوقف على الكيفية التي يتم بموجبها تشغيل السكان وتوجيههم نحو تحويل الثروات الطبيعية إلى سلع وخدمات نافعة لسد حاجات المجتمع، إلا أن التجارب الماضية للبلدان النامية أثبتت عجز سكان هذه البلدان عن ولوج أبواب التنمية بسرعة أو بسهولة بسبب النقص النوعي وليس الكمي للسكان. لقد أسهب الباحثون في إبراز أهمية وألوية التنمية البشرية ودورها في التنمية المادية واستغلال الثروات الطبيعية المعطلة، حتى أصبحت من الحقائق البديهية التي لا غبار عليها، وقد بين ألبيرت هيرشمان أن التنمية الاقتصادية تتطلب تنمية الموارد البشرية والمادية معاً، وهذا يعني توزيع الموارد الاستثمارية بين شقي عملية التنمية هذه.

2- العمل الحكومي في القطاعات الاجتماعية:

الاستثمار في العنصر البشري:

المقصود بذلك هو تعليم وتدريب وتطوير عنصر العمل ليصبح أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية ومن ثم أعلى أجراً ودخلاً وبالتالي تتاح أمامه فرص أكبر للعمل والأجر ويرتفع مستوى معيشته ويخرج من دائرة الفقر. ومن ثم فإن دور الدولة أساسي ومطلوب لتوفير الاستثمارات اللازمة للتعليم والتدريب، بل إن وضع السياسة التعليمية للمجتمع تعد من صميم مسؤوليات الدولة. حيث تعد مسؤولية على إتاحة فرص التعليم والتدريب عند مستويات معينة للفقراء والذين لا يستطيعون دفع تكلفة الحصول عليه والذين سيؤدي غياب الدور الحكومي إلى عدم حصولهم على أي قسط من التعليم.

أ- التعليم: أثبتت الدراسات أن زيادة متوسط مقدار التعليم سنة واحدة يرفع الناتج المحلي بنسبة 9% وذلك للسنوات الثلاث الأولى من التعليم وبما يعادل 27%. بعد ذلك يصبح العائد 4% لكل سنة ولمدة ثلاث سنوات أخرى بما يحقق 12%. أي أن التعليم لمدة ستة سنوات فقط يزيد الناتج المحلي الإجمالي 39%. وقد اهدت إلى هذا الأساس الدول الآسيوية المنطلقة حالياً والتي تعرف بنمو آسيا.

ب- دور الدولة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

البحث العلمي هو ركيزة التقدم، والذي أعطى ميزة للدول المتقدمة هو اهتمامها بالبحث العلمي والتكنولوجيا، حيث لم تعد الموارد قيوداً على التنمية، وإنما المعرفة هي الأساس. وحيث تعد التكنولوجيا هي الباب الواسع للتطوير الكمي والنوعي للإنتاج بما يتجاوز التوقعات، وبدون توقف أي بما يعني استمرار التطوير وبدون حدود كما أن التكنولوجيا تؤدي إلى تعظيم الإنتاج من نفس القدر من الموارد وهذا من أهم الأهداف التنموية.

ج- دور الدولة في تأمين الخدمات الصحية:

يضاف إلى ما سبق دور الدولة في قطاع الخدمات الصحية، وحيث يعد المستوى الصحي وراء إنتاجية المجتمع، ومع انخفاض مستويات الدخل وارتفاع الأسعار مع تحرير الاقتصاد فليس هناك إمكانية لدى الفقراء للحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الصحية، ومن ثم وجب على الدولة العمل على توفير هذه الخدمة الضرورية للفئات الأقل دخلاً في المجتمع.

د- الدور الحكومي في الحد من الفقر:

بعد إدخال الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تسود معظم الدول النامية حالياً- تصبح تلك الفئات التي تعاني من الفقر هي أشد الفئات تأثراً بنتائج تلك الإصلاحات حيث يعاني الفقراء في المدى القصير من تلك النتائج. مما يتطلب أن تقوم الدولة بإجراءات ووظائف معينة علاجاً لتلك الآثار.

من تلك التحديات أيضاً، كيف يتسنى حماية المجموعات الأكثر تعرضاً للمخاطر (الفقراء، أرباب المعاشات، الأطفال...) من التكاليف الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي. كذلك كيف يمكن تلبية الحاجة إلى خدمات صحية وتعليمية أفضل في ظل عجز الموازنة والتضخم. كل تلك التحديات وأساليب

المواجهة اللازمة لها تقع على عاتق الحكومة وهي ذات ارتباط وثيق بمستوى المعيشة وحالات الفقر في المجتمع. ومن ثم فإنه لا بد من إجراءات تؤدي إلى تقليص ظاهرة الفقر والحد من تزايدها تمهيدا للقضاء عليها في المجتمع، وهذه الإجراءات اللازمة للقضاء على الفقر لن يقوم بها المستثمرون أو القطاع الخاص- وإن كان جانب من عوائدهم يوجه للنواحي الاجتماعية- وبالتالي فلا مناص من أن تتولى الدولة مسؤولية وعبء القيام بالدور الرئيس في الحد من الفقر والقضاء عليه¹.

د-1- دور الدولة في استخدام آلية الأسعار في زيادة الدخل الحقيقية للفقراء: بإمكان الدولة استخدام الأسعار النسبية بما يحقق أوضاع اقتصادية أفضل للفقراء. حيث يمكن توجيه الأسعار نحو الزيادة للسلع التي ينتجها الفقراء أو القطاعات كثيفة استخدام عنصر العمل كالقطاع الزراعي. فعن طريق زيادة الأسعار النسبية لتلك السلع يتم إعادة توزيع الدخل لصالح تلك الفئات. أما بالنسبة للمستهلكين فعن طريق تخفيض أسعار السلع التي يستهلكها الفقراء يمكن الحد من الفقر وزيادة دخولهم الحقيقية. كذلك إن شراء الغذاء من المنتجين وتوزيعه عن طريق الدولة، وعلى أساس عدم تحمل الدولة أي دعم، ولكن فقط ينحصر دورها في خفض الهوامش التسويقية التي يغالي الوسطاء في الحصول عليها، وضمان انسياب العرض دون اختناقات في مقابلة الطلب وعدم ارتفاع الأسعار. هنا تجدر الإشارة إلى أن أسلوب السقوف السعرية يستخدم أيضا بالنسبة للخدمات الأساسية في عديد من دول الاقتصاديات الحرة.

د-2- توجيه الاستثمارات للمناطق الفقيرة:

تعاني المناطق الفقيرة من قلة الاستثمارات بها وندرة فرص العمل. ومن ثم يلزم تنميتها عن طريق إتاحة الخدمات ونشر المشروعات التي تستوعب أيدي عاملة وتطور من أسواق تلك المناطق سواء الصناعية أو الزراعية. كما أن الوصول إلى الفقراء وإشراكهم في تصميم وتنفيذ البرامج والمشروعات التي تخدمهم يعد من ضمن أهم عوامل نجاح تلك المشروعات في تحقيق أهدافها ورفع مستوى معيشتهم.

3- دور الدولة في حماية البيئة.

إن كل الدول النامية لم تدخل العوامل البيئية في خططها التنموية إلا خلال العقدين الأخيرين على أحسن تقدير، مما أثر على مواردها وعلى عملية التنمية فيها. وتتمثل وظائف الدولة هنا في:

أ- تحقيق التوازن البيئي: وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة، أي المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية، وإنتاج ثروات متجددة، مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة. ومن خصائص التنمية المستدامة -الاستمرارية- يتضح دور الدولة الضروري فيها خاصة فيما يتعلق بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن البيئي.

لقد أصبح هناك ربطا واضحا وأكيدا بين التنمية والبيئة وأصبحت البيئة عنصرا أساسيا ضمن أي أنشطة تنموية وركيزة ذات أهمية تؤخذ في الاعتبار عند تحديد توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومشاريعها ومواقع تلك المشاريع بما يهدف في النهاية إلى الحفاظ على البيئة، والحصول على موافقة المجتمع (ممثلا في الدولة) على نوعية ومكان المشاريع.

إن السبب الرئيس لعدم استدامة التنمية يرجع لعوامل بيئية في الأساس، وهي الهدر البيئي*، والتلوث البيئي:

بالتالي فمن الضروري أن يكون في كل مجتمع سياسة بيئية ملزمة للجميع وكي تحقق السياسة البيئية أهدافها الاقتصادية والاجتماعية هناك شرطان أساسيان:

- أولا: أن تكون تلك السياسة ملزمة للمجتمع بقانون، وهناك جزاءات رادعة للخارجين عليه تشرف عليها الدولة.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، مرجع سابق، ص ص145-191.

* الهدر البيئي هو استنزاف الموارد.

- ثانيا: التعليم والإعلام البيئي، حيث أن السلوك البيئي السليم يأتي عن طريق التعليم في مختلف المراحل، وعن طريق الإعلام بأهمية البيئة والأضرار المترتبة على الإساءة إليها.
- من ثم تتأكد هنا وظيفة الدولة وضرورة تأدية تلك الوظيفة في المجال البيئي حتى يمكن إيقاف الهدر والتلوث البيئي في أي مجتمع، وليس هناك من بديل للدولة للقيام بهذا الدور¹.
- ويتعين أن تتخذ الحكومات بعض الخطوات اللازمة لحماية البيئة على جميع الأصعدة. من أبرزها:
1. تشجيع الاتجاه لاستصلاح أراضي جديدة وتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية.
 2. تشجيع تغيير التركيب المحصولي بما يحسن التربة. وتشجيع التوسع في زراعة الغابات للمحافظة على البيئة.
 3. تشجيع استخدام تكنولوجيا نظيفة في المصانع والسيارات ولو كان هذا من خلال زيادة الاعتماد على التقنيات كثيفة العمل.
 4. تشجيع استخدام مصادر نظيفة للطاقة سواء داخل المنازل أو المصانع أو في السيارات.
 5. استخدام أساليب اقتصادية تأشيرية في تحقيق حماية البيئة لا تخل بميكانيكية السوق، مثال ذلك:
 - أ- فرض غرامات على مخالفي قواعد حماية البيئة مع ضرورة تدرج مقدار الغرامة ليتناسب مع مقدار خطر المخالفة.
 - ب- منح قروض ميسرة أو إعانات تشجع على تركيب أجهزة منقية للعوادم بالمصانع أو السيارات.
 - ت- إلغاء الإعانات المقدمة للمدخلات الملوثة للبيئة وذلك للحد من الإسراف في استخدامها مثال ذلك المبيدات الحشرية.
 - ث- التمييز في معدلات الضرائب المفروضة على مبيعات المنتجات المختلفة وفقا لدرجة التلوث التي تحدثها.
 - ج- كذلك من خلال التشريعات البيئية: فالتشريعات يمكن أن تكون أداة فعالة في تنقية البيئة إذا ما تم الالتزام بتطبيقها. كما أثبتت الدراسات أن التشدد في تطبيق التشريعات المناهضة للتلوث يؤدي إلى انتقال المصانع إلى مناطق تعرف على أنها نظيفة.

المطلب الرابع: دور الدولة في تنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة التنمية المستدامة.

1- إنشاء هيئات وأجهزة الاستثمار الأجنبي:

تقوم الدول المضيفة بصفة عامة بإنشاء أجهزة حكومية تكون مهمتها الأساسية هي تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن تسويق وترويج مشروعات الاستثمار والتعريف بالسوق في الداخل والخارج. كما تقوم بعض الوحدات التابعة لهذه الهيئات باختيار مستوى ونوع التكنولوجيا التي تتواءم ومتطلبات التنمية والمتغيرات الثقافية والاجتماعية للدولة.

2- الخطوات والإجراءات الخاصة بمشروعات الاستثمار:

تختلف هذه الخطوات والإجراءات من دولة لأخرى. ولاشك أن اختلاف درجة المركزية في اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة والعوامل المحددة لدور الهيئات والأجهزة المعنية بالاستثمارات، بالإضافة إلى محددات بناءها بصفة عامة قد تؤثر إلى حد كبير على مدى التعقيد أو السهولة في الإجراءات المرتبطة بمشروعات الاستثمار.

3- سياسات الحوافز:

وهذا يعني أن جاذبية الدولة المضيفة لا تتوقف فقط على أنواع الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب، بل إن عوامل أخرى قد تلعب دورا أكثر تأثيرا على حجم ومدى استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدولة. فالاستقرار السياسي للدولة وحجم السوق ومدى توافر الموارد المادية والبشرية بها ومناخ وأشكال الاستثمار المتاحة... الخ. قد يكون من بين هذه

¹ سعد طه علام، "التنمية... والدولة"، مرجع سابق، ص 65-90.

- العوامل الحوافز والتسهيلات والضمانات الممنوحة أو المتاحة أمام المستثمرين وهي في كثير من الحالات شروط كفاية وليست شروط ضرورة على الإطلاق. ومنها كما رأينا من قبل:
1. عدم وضع أي قيود على تملك مشروعات الاستثمار سواء كان تملكاً كاملاً أو جزئياً.
 2. السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات
 3. إعفاء المشروعات الاستثمارية من الضرائب لمدد قد تصل إلى 15 سنة بعد بدء التشغيل... الخ¹.

4- آليات تنظيم ومراقبة الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتخصص مجموعة الآليات والوسائل المستخدمة من قبل الدول المضيفة في تنظيم وتوجيه والرقابة على نشاط وسلوك الشركات متعددة الجنسيات في نوعين أساسيين، نوع يضم مجموع الأدوات المستخدمة في التأثير على البيئة الاقتصادية الكلية انطلاقاً من التأثير على بعض عناصرها الأساسية كنظام الضرائب والرسوم، ونظام الأجور، ومعدل الصرف، وغيرها من العناصر الأخرى، ونوع آخر يضم مجموع الآليات المؤثرة على البيئة الاقتصادية الخاصة بالشركة متعددة الجنسيات، انطلاقاً من اعتماد أسلوب التدخل في أدائها بسن القوانين وإصدار التشريعات الخاصة بتنظيم الملكية، وتوجيه توزيع الثروة وتخصيص الموارد، وترقية الصادرات، والرقابة على النقد الأجنبي والتكنولوجيا المحولة وسياسات التسعير والتحويل السعري المعتمدة.

تستعمل حكومات الدول المضيفة عادة بعضاً من آليات التدخل المتعلقة إما بالبيئة الكلية أو البيئة الخاصة بالمؤسسة أو بكلى البيئتين معاً. فمن أجل زيادة حصة مساهمة الرأسمال الوطني في الصناعات القائمة، قد تضطر هذه الحكومات إلى إلزام المؤسسات الأجنبية العاملة في أسواقها إما على قبول مشاركة المحليين في إطار أحد أشكال الشراكة، أو على توفير العوامل الضرورية من رؤوس أموال وتكنولوجيا ومهارات للمؤسسات المحلية لضمان انطلاقها الاقتصادية. كما أن سعي هذه الحكومات نحو تحقيق التوازن في ميزانها التجاري وميزان مدفوعاتها على مستوى اقتصادها الكلي، يدفعها إلى إحكام تأثيرها على أداء هذه المؤسسات عن طريق الرقابة على الصرف وتقليص حجم التدفقات المادية الواردة إليها من الأسواق الأجنبية والتي تستمد مدفوعاتها بالعملة الصعبة.

إن درجة تأثير التدخل الحكومي في توجيه وتنظيم والرقابة على نشاط وأداء الشركات متعددة الجنسيات يتوقف على مدى فعالية الآليات المستخدمة في عملية التدخل. فالدول المضيفة تختلف فيما بينها كثيراً من حيث فعالية الأدوات المستخدمة من قبلها. غير أن الملاحظ على مجموع الدول المضيفة منذ بداية التسعينات، سواء كانت من إفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية، هو توجيهها نحو تخفيف حدة التدخل الحكومي في التنظيم والرقابة على الشركات متعددة الجنسيات، وذلك بانتهاجها أسلوب الإشراف والتوجيه المرن وسن قوانين تحفيزية تعنى بالتأثير على البيئة الكلية وتهيئة المناخ المواتي للاستثمار بدل الانسياب المباشر والتغلغل الصريح في البيئة الداخلية الخاصة بهذه المؤسسات. ولعل السبب في حصول هذا التوجه الجديد يعود إلى عاملين أساسيين:

- أ- شعور خاص لدى هذه الدول بحاجة ملحة ومتنامية إلى هذا الاستثمار لا سيما وأنه يعبر في حقيقته عن الاقتصاد الحر الذي أصبح نظاماً عالمياً وبديلاً وحيداً متاحاً أمامها.
 - ب- قوة الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على استعمال مزاياها الخاصة النوعية في الاتجاه الذي يدعم مواقفها، ويعزز من صلاحياتها. ويحول موازين القوى في التفاوض لصالحها.
- تتلخص مجموع العوامل المؤدية إلى تعزيز المركز التفاوضي للدولة المضيفة، والمؤثرة على توجيه الشركات متعددة الجنسيات نحو المساهمة في تحقيق على الأقل بعض من أهداف هذه الدول، في مجمل العناصر المكونة لمزايا الموقع النوعية:

1. جاذبية الأسواق المحلية.

2. الموارد الطبيعية.

¹ عبد السلام أبو قحف، "إدارة الأعمال الدولية"، مرجع سابق، ص 334-342.

3. الموارد البشرية (خاصة توفر العمالة المؤهلة والرخيصة).
4. المصادر البديلة: (رؤوس أموال وتكنولوجيا، وتسيير، وغير ذلك من المزايا الخاصة النوعية).
5. الانضمام في اتحادات وتجمعات وأسواق مشتركة: كما يتعزز المركز التفاوضي للدول المضيفة أيضا من خلال مشاركتها وانضمامها في اتحادات وتجمعات جهوية وإقليمية مع دول مجاورة أو محاذية. في شكل أسواق مشتركة، أو اتحادات اقتصادية وسياسية، أو اتفاقيات تعاون، من شأنها ليس فقط زيادة القدرات التفاوضية لحكومات الدول العضوة مع الشركات متعددة الجنسيات، وإنما أيضا في استمالة وتحفيز هذه المؤسسات على القدوم والاستثمار في هذه الدول.

فكلما توفرت لدى الدولة المضيفة هذه العوامل كلما كان المركز التفاوضي لحكومات هذه الدول قويا ومدعما.

ردود أفعال الشركات متعددة الجنسيات تجاه التنظيمات الحكومية:

تتلخص ردود أفعال الشركات متعددة الجنسيات اتجاه التدخل الحكومي في مجالين حركيين اثنين، إذا ما تم استثناء الرد الثالث السالب المتمثل في الانسحاب أو إلغاء قرار الاستثمار:

1. فإما استجابة وتلبية واسعة لمطالب واهتمامات الدول المضيفة، والمساهمة في تحقيق جزء كبير من أهدافها الخاصة بالتنمية، وتوفير مناصب الشغل، وتحويل التكنولوجيا، ومشاركة الرأسمال المحلي في إقامة استثمارات محلية قادرة على تكوين القيمة المضافة المناسبة، إلى غيرها من ردود الأفعال الايجابية.

2. وإما مناورة وعدم استجابة، عن طريق استغلال وتوظيف مزاياها الخاصة النوعية في عملية التفاوض، واستعمالها كورقة ضغط لتعزيز مواقفها وأحكام سيطرتها ونفوذها. تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى المناورة في حال ما إذا تحولت موازين القوى لصالحها، وذلك إما لعدم وجود مزايا نوعية خاصة بالموقع أصلا، وهذا أمر مستبعد لأن هذه المزايا مشترط وجودها مسبقا وتوفرها لتحقيق هذا الاستثمار، وإما لوجود هذه المزايا، لكن استغلالها في عملية التفاوض لم يرق إلى المستوى الذي يمكنها من إحكام توجيهها وتنظيمها له بالكيفية المرجوة، وذلك إما لنقص الفعالية أو الإرادة الحقيقية، أو لرجحان كفة المزايا النوعية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات على المزايا النوعية الخاصة بالمواقع المستقطبة لها¹.

5- بعض أنواع السياسات والضوابط الحاكمة للاستثمارات الأجنبية ومنح الحوافز للمستثمرين:

لا شك أن سعي الدول المضيفة النامية والمتقدمة على حد سواء إلى تعظيم عوائدها ومنافعها من وراء الاستثمارات الأجنبية، أو على الأقل تخفيض حدة الآثار السلبية لهذه الاستثمارات وكذلك الممارسات غير المقبولة من جانب الشركات متعددة الجنسيات جعلها تفكر جديا في تصميم بعض السياسات ووضع الضوابط التي تحكم السلوكيات والممارسات السلبية لهذه الشركات. فضلا عن ترشيد عملية تنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية بما يخدم الأهداف الوطنية بصفة عامة. ولعل من أبرز الأمثلة على أنواع السياسات والضوابط التي وضعت حديثا في معظم الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية هي ما يلي:

1. سياسات التمييز في منح الحوافز والتسهيلات والامتيازات للمستثمرين وهذه السياسات تقوم على عدد من الأسس مثل:

أ- مدى إسهام المشروع في تطوير وتنمية المناطق الفقيرة أو النائية. فالمستثمر الذي يقيم مشروعا في هذه المناطق يعطى امتيازات وتسهيلات أكثر من نظيره الذي يقيم مشروعا استثماريا في المناطق كثيفة السكان أو المتقدمة. فإذا كان الإعفاء من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية يكون لمدة 5 سنوات بعد بدء التشغيل فإن المستثمر في المناطق النائية قد يمنح إعفاء لمدة قد تتراوح من 10-15 سنة. كما أن التسهيلات الممنوحة للمستثمرين في مجال الصناعة من الممكن أن تختلف عن

¹ كمال مرداوي، "مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدخل الحكومي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17 جوان 2002، ص 55-59.

نظيرتها في مجال الخدمات أو الأنشطة التجارية. ونفس التمييز يطبق بالنسبة للمشروعات الموجهة للتصدير مقارنة بغيرها من المشروعات.

ب- مدى مساهمة المشروع في خلق أكبر عدد ممكن من فرص العمالة وتنميتها.

ج- مدى مساهمة المشروع في زيادة التدفقات النقدية الداخلة من العملات الأجنبية.

د- مدى حداثة وتميز المنتج أو نشاط المشروع الاستثماري على المستوى الدولي والمحلي.

2. السياسات التي تستهدف الربط بين منح الحوافز وبين أداء المشروع الاستثماري: وهذه السياسات تشترط أن يتم منح الحوافز المتفق عليها لمشروع ما على مراحل تتزامن مع البدء في تنفيذ المشروع وحتى بداية تشغيله أو بعد بدء مرحلة التشغيل بالفعل. ومن الممكن أيضا أن يتم الربط بين السياسات الأولى وهذا النوع من السياسات في نفس الوقت.

3. السياسات والضوابط المرتبطة بمتطلبات الأداء أو السياسات الموجهة بالإنجاز: وهذا النوع من السياسات يتشابه نسبيا مع النوعين الأول والثاني السابق ذكرهما. إلا أن في هذا النوع تشترط الحكومة المضيفة عددا من الشروط والقيود مثل:

أ- ضرورة تشغيل عدد معين من العمالة الوطنية في كل المستويات التنظيمية.

ب- ضرورة استخدام الموارد المادية (مدخلات الإنتاج) المحلية طالما أنها متوفرة بالكم والجودة اللازمتين.

ج- تحديد نسبة معينة من الإنتاج لأغراض التصدير.

د- تحديد حجم وطاقة الإنتاج بالمشروع سنويا.

4. السياسات التي تستهدف الربط بين سياسات منح الحوافز وأداء المشروع الاستثماري وبين سياسات وضوابط متطلبات الأداء أو الموجهة بالإنجاز أي بين السياسات الثانية والثالثة المذكورة سلفا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدول قد تتباين ليس فقط في تطبيق السياسات السابقة بل أيضا في طبيعة ونوع متطلبات الأداء المرغوبة ومن ثم في أنواع الحوافز وطرق منحها. ففي بريطانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وإيرلندا وكندا نجد أن الاهتمام يتركز في الربط بين متطلبات الأداء والحوافز وبين خلق فرص العمالة الجديدة. أما في المملكة الأردنية فنجد الاهتمام موجه نحو تنمية وتطوير المناطق النائية.

5. السياسات والضوابط المرتبطة بنقل التكنولوجيا: من أبرز التجارب والأمثلة على هذه السياسات

في الدول النامية على وجه الخصوص هي تجربة المكسيك. ففي المكسيك يوجد الآن جهاز حكومي متخصص لتقييم واختيار أنواع التكنولوجيا المنقولة إلى المكسيك، ومن أمثلتها ما يلي¹:

أ- رفض جميع أنواع التكنولوجيا الواردة المتقدمة أو التي لها نظائر في السوق المحلي.

ب- رفض التكنولوجيا مرتفعة التكلفة إذا لم يوجد مبررات جوهرية لقبولها.

ج- ضرورة أن يكون حق إدارة المشروع للطرف الوطني.

د- رفض التراخيص التي تحد من قيام الطرف الوطني بالبحوث العلمية والتطوير.

هـ- رفض جميع المطالبات المالية للطرف الأجنبي والخاصة بالتحسينات أو الاختراعات الجديدة المرتبطة بالتراخيص الأساسي.

و- رفض عقود التراخيص التي تقيد الدولة أو المستثمر الوطني من استخدام تكنولوجيا أو تراخيص أخرى إضافية.

ز- رفض التراخيص التي تحد من الصادرات بصورة تتنافى مع المصلحة القومية.

ح- رفض أي تراخيص مشروطة بالتعامل مع موردين معينين أو تعيين أشخاص معينين.

ط- رفض التراخيص التي تحدد عقودها كمية الإنتاج أو مستوى الأسعار أو قنوات معينة للتوزيع أو فترة زمنية لانتهاء العمل بالتراخيص.

¹ عبد السلام أبو قحف، "إدارة الأعمال الدولية"، مرجع سابق، ص ص 34-342.

ي- ضرورة تطبيق القانون المكسيكي في حالة النزاع بغض النظر عن المحاكم الأجنبية التي تقام أمامها الدعوى.

6. الضوابط العامة للترشيد وتجنب مشكلات الاستثمارات الأجنبية: ومن أمثلها ما يلي¹:
أ- يجب أن لا يترتب على مشروعات الاستثمار الأجنبي خروج أي شركة أو مشروع وطني من السوق.
ب- يجب أن تساهم الاستثمارات الأجنبية في زيادة فرص العمل والترقية في كل المستويات التنظيمية.
ج- يجب أن تستخدم مشروعات الاستثمار الأجنبي الموارد المحلية وتقوم أيضا بتنمية هذه الموارد.

د- يجب أن تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي في: تحسين جودة المنتجات والسلع وبيعها بأسعار مقبولة أو منخفضة، مساعدة الموردين ورجال الأعمال الوطنيين، تنمية المناطق الفقيرة، تطوير البحوث العلمية، تحسين ميزان المدفوعات.

إذن ما يمكن قوله أن هذه السياسات والضوابط وإن كانت تساعد في زيادة منافع وعوائد الدول المضيفة من الاستثمارات الأجنبية إلا أن المغالاة في فرض مثل هذه الضوابط قد يكون أحد عوامل الطرد للمستثمرين بدلا من جذبهم، كما أن نجاح الحكومة المضيفة في تطبيق هذه السياسات وفرض القيود يتوقف على عوامل كثيرة من بينها: مدى جاذبية الدولة كسوق مرتقب، المقدرة التفاوضية للحكومة مع المستثمر الأجنبي، المتغيرات الأخرى الحاكمة لمناخ الاستثمار وممارسة الأنشطة الوظيفية للمشروعات الأجنبية، مدى ضرورة المشروع للاقتصاد القومي، درجة الإشباع التي يتميز بها السوق الوطني من السلع والخدمات المختلفة، بالإضافة إلى قدرة الحكومة على تسويق فرص الاستثمار بها على الصعيدين المحلي والدولي.

فإذا استطاعت الحكومة أن تحسب بدقة العوامل السابقة، فإن نجاحها في تطبيق السياسات وفرض الضوابط المشار إليها وما سترتب على ذلك من نتائج ايجابية يعتبر أمرا مؤكدا خاصة إذا ما تم مراعاة أهمية التوازن أيضا بين مصلحة المستثمرين الأجانب والمصالح القومية للدولة ككل.

6- تحسن القدرة التفاوضية لحكومات بلدان العالم الثالث مع الشركات متعددة الجنسيات:

إن حكومات البلدان النامية هي اليوم أفضل مقدرة على التحكم في أنشطة الشركات متعددة الجنسيات مما كانت عليه قبل عشرين أو ثلاثين عاما. ففي المقام الأول يجري اليوم تداول المعلومات عن هذا الموضوع بكفاءة أكثر، كما أن دول العالم الثالث تستطيع الآن أن تستفيد على نحو أفضل من خبرة البلدان الأخرى². ويتجلى ذلك من خلال

أ- حصر الاستثمارات في قطاعات معينة:

بعض الدول تبين القطاعات المحظورة على الاستثمار الأجنبي أو تضع قائمة للقطاعات والنشاطات المفتوحة له. وهي قائمة تتغير وفق حاجيات المخططات الوطنية.

ب- الحصر في بعض أنواع الاستثمار:

قد تحصر بعض البلدان الاستفادة من مزايا تقنيات الاستثمار في الاستثمارات الجديدة، وذلك بغية دفع الاقتصاد بتشجيع رؤوس الأموال الجديدة على الدخول إلى البلد للمساهمة في التنمية.

ج- الأولويات الاقتصادية والتشغيل:

تضع بعض التقنيات درجات متفاوتة من المزايا التي تتمتع بها الشركات، وذلك وفق الأولويات التي تحددها الدولة لاقتصادها. ويمكن للشركة ذات الأهمية، من وجهة نظر الدولة لاقتصادها، التمتع بامتياز إبرام عقد دولة يحدد الضمانات والامتيازات الخصوصية. كما يحدد المعايير التي يعتبر المشروع، على أساسها، هاما في التقنيات.

¹ المرجع سابق، ص ص 34-34.

² ضياء مجيد الموسوي، "الحدأة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية"، مرجع سابق، ص 61.

وهناك دول تتناول الاستثمارات حالة بحالة بحيث تقيم المزايا الاقتصادية لكل مشروع وتمنح الترخيص بمرسوم. إلا أن عدم وضع معايير عامة ودقيقة يفتح المجال للقرارات الاعتبارية والظرافية. ذلك أن الإدارة لا تتمتع بقدر كبير من السلطات التقديرية. بل وقد يترك للمستثمر الأجنبي القوي مجال الضغط على دولة نامية ضعيفة فيطلب من إداريين مرتشين مزايا كبيرة. ومادامت هذه المطالب مستقلة من طرف المستثمر الأجنبي رأت فيها بعض البلدان أحد روادع الاستثمار فخففت من شروط استخدام العمالة المحلية بل وتركت المستثمر حرا في استخدام اليد العاملة المحلية أو الأجنبية بما يحقق مصالح المشروع. وهنا تتحول هذه الحرية إلى محفز.

د- الترخيص بالاستثمار:

تنص التقنيات عموما، على وجوب الحصول على ترخيص بالاستثمار. وقد يجعل بعض البلدان شكل الترخيص متناسبا مع أهمية المشروع، بحيث يخصص شكلا مبسطا للمشروعات قليلة الأهمية وآخر أكثر تعقيدا للمشاريع الكبرى. بل نجد في بعض البلدان، قانونا متميزا عن تقنين الاستثمار يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط. أما بالنسبة للشركات الهامة فتتخذ قرارات الترخيص بمرسوم من مجلس الوزراء. وفيما يتعلق بعقود الدولة التي تفترض مفاوضات مسبقة مع الوزارة المعنية فتقبل بأمر أو بقانون. وعموما إن مسألة الإجراءات تحتم دراسة نقاط مثل أجهزة تطبيق قانون الاستثمار ومواصفات اختيار الاستثمارات. وهذا ما يحدث عموما في عصر الانفتاح الكلي.

مواصفات اختيار الاستثمار: وهي عموما

- المساهمة في الاقتصاد والتنمية أو في السياسة الاجتماعية للبلاد.
- استعمال الثروات المحلية. واستيراد العتاد الجديد عالي النوعية.
- زيادة أو تنويع الصادرات. وتحسين ميزان المدفوعات أو الإسهام الخدماتي.
- إشراك الشركات المحلية. شروط تمويل وأهمية المشاركة المحلية.
- الاستثمار في القطاعات الهامة والصناعات المتقدمة. وتعويض الواردات.
- تكوين العمال والإطارات. وإنشاء عدد أدنى من مناصب العمل.
- الاستثمار في الفلاحة أو الصناعات الزراعية.
- مقر الشركة في البلد المضيف.

وفي حالات أخرى تقيم الاستثمارات وفق اعتبارات مثل:

- سرعة مردوديتها.
- أهمية الإسهام غير المالي.
- الأثر على الأجور والأسعار الوطنية وتنشيط قطاعات اقتصادية أخرى أو البحث التنموي في البلاد واستعمال التقنية المحلية وغياب التلوث.

ه- إنهاء الاستثمار وحل النزاعات:

كثيرا ما تتبع نفس إجراءات الترخيص عندما يتعلق الأمر بإنهاء الاستثمار. وقد يأتي الإنهاء كجزء بعد ملاحظة عدم احترام الالتزامات أو عند ملاحظة الفرق الكبير بين وثائق استشراف العمل وتقارير التنفيذ السنوية. غير أن قرار الإنهاء يأتي بعد إنذار يوجه إلى الشركة المعنية وعدم امتثال الشركة لذلك الإنذار، خلال مدة معينة. ويعد سحب الترخيص أقصى جزاء يوقع على الشركة، إلا أن هناك جزاءات أقل خطورة تتمثل في سحب بعض الامتيازات والضمانات. وعادة ما تكون نتيجة سحب الترخيص تحويل الشركة ليطبق عليها القانون العادي. أما في البلدان التي تربط كل نشاط اقتصادي أجنبي بالترخيص فإن سحب هذا الأخير يعني إنهاء عمل الشركة في البلد المعني.

والجدير بالذكر، هنا أن الأحكام الداخلية المنظمة للإنهاء تعد جزء من إطار قانوني ينظم الاستثمارات من جهة، وينظم الصرف من جهة أخرى. وهذا لأن إنهاء الاستثمار تحكمه تنظيمات الاستثمار. إلا أن

عملية الإنهاء قد تتحول إلى سلب ملكية إذا ما حرمت الدولة المستقبلية المستثمر الأجنبي من تحويل أمواله إلى بلاده، إذ أن الإنهاء يمتد في عملية تحويل الأموال إلى الخارج¹.
والجدول التالي يلخص لنا العوامل والمتغيرات التي تتحكم في معادلة التفاوض بين الدولة المضيفة ومؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر:

¹ قادري عبد العزيز، "الاستثمارات الدولية التحكيم التجاري الدولي وضمان الاستثمارات"، دار هومة، الجزائر، 2004، ص ص 109-121.

الجدول (37) عملية التفاوض وعوامل تعزيز المركز التفاوضي بين الحكومات المضيفة والشركات متعددة الجنسيات.

الشركات متعددة الجنسيات	الدولة المضيفة	
<ul style="list-style-type: none"> - زيادة المبيعات. - تخفيض التكاليف. - استعمال الموارد المحلية. - تحقيق الأرباح... الخ. 	<ul style="list-style-type: none"> - إبراز السلطة والسيادة. - المشاركة الفعلية في الإيرادات المحصلة - الحصول على التكنولوجيا المناسبة. - تحقيق رفاهية ورخاء المجتمع... الخ. 	الأهداف المرتقبة
<ul style="list-style-type: none"> المزايا الخاصة النوعية: - التكنولوجيا المناسبة. - رؤوس الأموال النادرة. - مهارات التسويق والإنتاج. - الوصول إلى أسواق العالم. 	<ul style="list-style-type: none"> مزايا الموقع النوعية: - دخول الأسواق المحلية. - استعمال الموارد الطبيعية. - الاستفادة من الطاقات البشرية. - توفير المصادر البديلة... الخ. 	عناصر موازين القوى وعوامل الضغط في التفاوض.
<ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في تحقيق أهداف الدول المضيفة. - تنظيم وتوجيه التدفقات المالية والمادية بين فروع ش م ج. - التحكم في تحويل ونقل التكنولوجيا... الخ. 	<ul style="list-style-type: none"> التدخل الحكومي قصد التوجيه والتنظيم والمراقبة. 	الآليات المستخدمة

المصدر: كمال مرداوي، مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدخل الحكومي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17 جوان 2002، ص58.

المبحث الثاني:

إحدى التجارب الناجحة في التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر (التجربة الماليزية).

المطلب الأول: الاستراتيجيات العامة للتجربة الماليزية.

لقد أشرنا إلى التجربة الماليزية في أكثر من محطة في هذا البحث، وستعرض لها هنا بشيء من التفصيل. إلا أن عرض التجربة الماليزية ليس القصد منه الإيحاء بأن تلك التجربة والملاحظات يمثلان الحل الأمثل القابل للتطبيق في أي قطر من أقطار الدول النامية فذلك غير صحيح لأن لكل بلد خصوصياته وتوجهاته وإمكانياته، ولكن القصد من ذلك هو الإشارة إلى بعض من تلك التجارب التي نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفي توجيهه لخدمة التنمية الوطنية.

"ماليزيا دولة إسلامية تقع في جنوب شرق آسيا وهي عبارة عن شبه جزيرة يحدها من الشمال تايلاند ومن الجنوب سنغافورة وجزيرة صوماترا الإندونيسية كما تضم منطقة سرواك الواقعة في الجزء الشمالي لجزيرة بورنيو، تبلغ مساحتها الإجمالية نحو " 333000 " كيلو متر مربع ويسكنها نحو "25" مليون نسمة حسب تقديرات 2006، ربعهم صينيون وبها نحو 12% من الهنود والغالبية من الملايو وهم السكان الأصليون والجميع يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة¹.

أورد الأستاذ جمعة سعيد جمعة - نائب المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الذي زار ماليزيا على رأس وفد حيث التقى بمجموعة من كبار المسؤولين من وزارتي التجارة الدولية والصناعة ومؤسسة السلطة الماليزية للتنمية الصناعية - مجموعة بيانات ومعلومات توضح أهم الملامح عن التجربة الماليزية في مجال دفع الاستثمار من أجل تسريع النمو الاقتصادي، وهي تجربة رائدة وفريدة في العالم الإسلامي حيث نجحت خلال عقدين من الزمن (1980-2000) أن تنضم إلى ركب نمور جنوب شرق آسيا، أما الآن فهي قد وضعت مخططات دقيقة وطموحة تمكنها من اللحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة بحلول عام 2020 حيث قال (سعيد جمعة):

"لقد كانت بداية البحث والاستقصاء بسؤال وجهناه إلى المسؤولين عن شؤون التخطيط الصناعي والاستثمار بسؤال محدد وهو كيف كانت البداية؟".

فجاءت إجابتهم موضحة بأنهم بدؤوا بتخطيط التعليم حيث ركزوا جهودهم على تطوير وتحديث المناهج واهتموا بسلامة تطبيقها ليضمنوا تماشيها واستجابتها لمتطلبات برامج ومخططات التنمية الاقتصادية خاصة في القطاع الصناعي وفي هذا الإطار لم يغفلوا عن توجيه عنايتهم الخاصة باستخدام كافة الوسائل من أجل تنمية وتطوير تخصصات القوى البشرية سواء كان ذلك في المعاهد والكلية أو ما يماثلها من مؤسسات التدريب المهني والفني والمهارات التقنية، وضمانا لسلامة مسيرة التعليم العلمي والفني والتقني لم يغفلوا عن إنشاء مؤسسات ومراكز للبحث العلمي الذي يوفر البرامج والمناهج العلمية التي تحقق لهم العائد والنمو الاقتصادي السليم وفقا لما تضعه الدولة من مخططات اقتصادية.

ومن بالغ اهتمام ماليزيا بالتعليم والبحث العلمي أن رئيس وزراءها الحالي السيد عبد الله بدوي ذكر في خطاب له شارك به في منتدى جدة الاقتصادي المنعقد في شهر فبراير 2005. ذكر فيه بأن ماليزيا وضعت إستراتيجية واضحة في شأن تطوير وتنمية الكوادر البشرية بهدف تحويل اقتصادها من زراعي إلى اقتصاد صناعي وتقني قوي، كما أكد ذلك الخطاب على أهمية التعليم لدرجة أن بلاده تنفق عليه نحو 20% من مواردها المالية كما أشار بأن المجتمعات العالمية تمر حاليا بمرحلة ما بعد

¹ تم الاطلاع على هذه المعلومات على الموقع www.wikipedia.org/

الصناعة متجهة بخطى حثيثة نحو الاعتماد على الاقتصاد المبني على المعرفة باعتبارها العنصر الحاسم في عمليات التنمية الاقتصادية.

كذلك أولت ماليزيا اهتماما كبيرا بضبط ورفع كفاءة تنظيماتها الإدارية منذ توجهها نحو تشجيع الحركة الاستثمارية لانتباهها كما يقول خبراءها أن أخطر العوامل المعرّقة للنشاط الاستثماري يتجلى في بيروقراطية الدواوين الحكومية ذلك أنها في معظم الحالات تمثل العائق الرئيس أمام حركة الاستثمارات.

في ماليزيا وحدة للتخطيط الاقتصادي تابعة لرئيس الوزراء مسؤولة عن التخطيط الاقتصادي العام بما في ذلك التخطيط الصناعي لذلك حرصت الحكومة على الربط الوثيق بين الوحدة المذكورة ووكالة السلطة الماليزية للتنمية الصناعية (MIDA) والتي تقوم برفع تقاريرها وتوصياتها إلى الوحدة المذكورة أعلاه والمسؤولة عن التخطيط العام وغالبا ما تتبنى الوحدة وجهة نظر الوكالة فيما يتعلق بالشؤون الصناعية خصوصا وأن الوكالة هي المسؤولة عن وضع السياسات الخاصة بالتطوير الصناعي بما في ذلك ما يتعلق بحصص التملك (الأسهم) وتوظيف الأجانب في المنشآت الصناعية وتوزيع الصناعات على مناطق الدولة... الخ. كما لتوصياتها تأثيرها المباشر على نمو قطاعات معينة من الصناعات دون أخرى.

هذا وفي ضوء المخططات التي وضعتها ماليزيا لنمو اقتصادها تمكنت من تحقيق النتائج الآتية:

- 1- كان عقد الستينات من القرن العشرين عقد تحقق فيه إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات وخلق وظائف العمل المتزامنة مع التحول نحو زيادة الصادرات.
- 2- أما عقد السبعينات من القرن الماضي فقد تركزت الجهود على إنعاش الصادرات الماليزية لذلك لم ينته هذا العقد حتى أصبحت ماليزيا في مقدمة المصدرين للإلكترونيات والاتصالات كما جاءت في المرتبة الثالثة في قائمة مصدري وحدات التكيف.
- 3- أما عقد الثمانينات شهد حسن الاستغلال الصناعي للموارد الطبيعية الضخمة المتاحة في الأراضي الماليزية كما شهد العقد نموا في جانب آخر يتعلق بهندسة الصناعات الملحقة والمساندة. كان الهدف من انتهاج هذه السياسة هو إنشاء سلسلة من الصناعات تتراوح بين صناعة المعدات الثقيلة والصناعات الهندسية الدقيقة وبهذا المفهوم والتخطيط والتطبيق للسياسات الصناعية شهد عقد الثمانينات ظهور أول سيارة تم تصنيعها محليا تحت اسم (TWEPROTON SAGE) وبذلك شقت طريقها في مجال الصناعات الثقيلة.
- 4- أما عقد التسعينات فقد خطط له أن يكون عقد التكنولوجيا المتقدمة. وقد أكد المسؤولون الماليزيون أنهم قطعوا شوطا مهما في ذلك الاتجاه كما توقعوا أن تشهد البلاد نموا ملموسا في القدرة الابتكارية الوطنية¹.

المطلب الثاني: الدور الاقتصادي للحكومة والقيادات السياسية الماليزية

إن الصناعات الإستراتيجية يجب أن يتوفر لها دعم حكومي قوي عند بداية انطلاقها خاصة في مجال البحث والتطوير واستيعاب التقنية، وأن تحفز الصناعات الفرعية المتصلة بالصناعات الإستراتيجية، ويتم بناء شبكة صناعية متكاملة تحقق التقدم الصناعي المطلوب تحقيقه.

تلعب الحكومة دوراً شديداً الأهمية في عملية التصنيع الماليزية، إذ جرى اجتذاب أصحاب التصميمات الصناعية المتفوقة كي يعطوا توجيهاتهم للمسار الذي ستسلكه عملية التصنيع، وكان هناك استهداف وتركيز على صناعات معينة، وهي التي يجري منحها حوافز ومساعدات خاصة. وقد تم إنشاء صناديق لدعم الصناعات، وجرى حث البنوك على تقديم الدعم لصناعات معينة أثناء تنفيذ كل خطة تصنيع معينة.

¹ جمعة سعيد جمعة، ورقة مقدمة في مؤتمر حول الاستثمار الأجنبي سنة 2006، من طرف هيئة تشجيع الاستثمار الليبية (LFIB) <http://www.investinlibya.com>

وجرى إرسال فرق التسويق بواسطة الحكومة، وتزعم هذه الفرق وزير التجارة الدولية والصناعة لإقناع أصحاب الصناعات الأجنبية بالاستثمار في ماليزيا. وقام أصحاب رؤوس الأموال الماليزية بالاتصال المباشر مع الشركاء الأجانب أثناء هذه الرحلات الترويجية، ونتيجة لذلك فقد أصبح لديها مشروعات عديدة للاستثمار المشترك.

وللوصول إلى صناعات تصدر بنسبة 100%، تسمح الحكومة لمثل هذه الصناعات بملكية أجنبية مقدارها 100%، ولو تقرر لمنتجات هذه الشركات أن تُباع في السوق المحلية فإنها تخضع لسداد رسم الاستيراد العادي. وفي المقابل يجب أن يحصل الماليزيون على حصتهم في مثل هذه الشركات الموجهة للسوق المحلي من ناحية الملكية.

والحكومة الماليزية تتبع شعاراً شديد الصداقة للأعمال، وهي تمارس مفهوم "ماليزيا شركة واحدة"، الذي في ظله يتعين على الموظفين الحكوميين بماليزيا والقادة السياسيين أن يقدموا أقصى درجة من المعاونة للقطاع الخاص، فالقطاع الخاص سواء المحلي أم الأجنبي يسهم في التنمية الاقتصادية بماليزيا. وإضافة إلى قيام العديد من أنشطة القطاع الخاص بسداد ضرائب ممارسة نشاطهم وغيره من الضرائب، فكلما حقق القطاع الخاص المزيد من الأرباح زاد الربح الحكومي من الضرائب، وبطبيعة الحال فإن موظفي الحكومة يحصلون على رواتبهم من هذه الضرائب. وفي الحقيقة فإن التنمية التي تقوم بها الحكومة لصالح الأفراد إنما مصدرها هذه الضرائب، لذلك فإن الضرائب التي تحصل عليها الحكومة تساعدها على معاونة باقي الشركات في تحقيق أرباح.

ونتيجة لشعار "الصداقة مع الأعمال" تغير موقف الحكومة حيال الأعمال للحدّ الذي جعل الدولة الآن قادرة على اجتذاب العديد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، ويساعدهم ذلك بالطبع في عملية التصنيع وزيادة الناتج القومي¹.

1- أسباب النجاح في التصنيع:

وخلال هذه المراحل بدت عوامل نجاح التجربة الصناعية لماليزيا فيما يلي:

أ- الاتجاه شرقاً: أعلنت ماليزيا سياسة "النظر شرقاً" في 1981 وامتد العمل بها إلى 1991، ويتضمن عنوان السياسة إشارة ذات دلالة في الانتماء إلى أسراب الإوز الطائرة (النموذج النظري لعملية التصنيع المعتمد في دول شرق آسيا).

والجانب الثاني: التحديث والتصنيع بحلول 2020 حيث وضع ذلك في تصور رؤية استشراف المستقبل 2020.

ولم تكن عملية الأخذ بالتجربة اليابانية تقليدًا محضًا بل اختيارًا وانتقاءً لما يناسب ماليزيا ووضع ذلك في إطاره الصحيح، خاصة أن ماليزيا بلد متعدد الأعراق والأديان.

وشملت عملية الاستفادة من التجربة اليابانية جوانب نظرية وعملية، تمثل ذلك في الاستثمار الياباني المباشر حيث تعلمت ماليزيا أفكارًا عملية ووضعتها موضع التنفيذ كسياسات تعبئة المدخرات المحلية والتكوين الرأسمالي لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقام اليابانيون بتقديم برامج التدريب المهني عن طريق وكالة التعاون الدولي اليابانية Japan International Cooperation Agency، وهو ما مكن ماليزيا من الاستفادة من التجربة اليابانية في مجال التدريب الصناعي ثم برامج التبادل الثقافي Exchange Programs Cultural التي مولت من جانب مؤسسات يابانية لتشجيع الماليزيين على التعرف على الثقافة اليابانية، وإتاحة الفرصة للماليزيين لدراسة التجربة اليابانية من جوانبها المختلفة.

¹ محمد الشريف بشير، أستاذ بجامعة بترا بماليزيا، "أسباب النجاح في التصنيع"، ورقة مقدمة في ملتقى للاستثمار، مركز الدراسات الآسيوية، كلية العموم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 14 و15 أبريل 2004. تمت معاينة المقال على الموقع:

<http://www.islamonline.net/servlet/satellite?cid>

ب- التصنيع العنقودي: انتهجت ماليزيا في نموذجها التصنيعي ما يسمى بطريقة "التصنيع العنقودي" التي تقوم على أساس وجود علاقات ترابط في شكل عنقود تنتظم حباته بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها، والتي تمثلها ثلاثة عناصر هي: الصناعات، والموردون، وخدمات الأعمال، وذلك في إطار منظومة من البنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية التي تشمل تنمية الموارد البشرية والتقنية والخدمات الداعمة والتمويل والتأمين ونظام الحوافز.

2- دور المؤسسات الوطنية في التنمية الصناعية: هناك كثير من المؤسسات والهيئات ساهمت في إنجاح عملية التنمية الصناعية نذكر منها ما يلي:

أ- الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية Malaysian Industrial Development Authority (MIDA) والتي سبق الإشارة إليها تعد المحطة الأولى للمستثمرين الذين ينوون إنشاء استثمارات صناعية أو ذات صلة بالقطاع الصناعي في ماليزيا. وتقوم الهيئة بتوفير كل المعلومات المهمة عن المزايا الاستثمارية كما تتم جميع إجراءات التصاريح والتصديقات الضرورية لقيام الأعمال الاستثمارية. هذا إلى جانب مسؤوليات أخرى أهمها:

- استضافة الشركات متعددة الجنسيات لفتح مراكز تشغيل وتوزيع في ماليزيا.

- توفير الخدمات الأساسية وتيسير الوصول للعمالة المدربة والمؤهلة.

- تقديم الحوافز والمنح والامتيازات الاستثمارية.

ب- هيئة الإنتاجية القومية National Productivity Corporation، وهي هيئة اتحادية تهتم بزيادة الإنتاجية الكلية في الاقتصاد الماليزي (إنتاجية عوامل الإنتاج: رأس المال والعمل)، أنشئت عام 1962 كمركز إنتاجية بالتعاون بين الحكومة الماليزية ومنظمة العمل الدولية والصندوق الخاص للأمم المتحدة، وتحولت في عام 1966 إلى مركز حكومي يهتم بالإنتاجية الكلية، ويعمل على جودة الإنتاجية الماليزية وترقيتها من أجل التنمية الاقتصادية المتوازنة، ومن مهامه تقديم مقترحات حول سياسة وتخطيط الإنتاجية، وتطوير تنمية الموارد وقيادة حركة الإنتاجية والجودة.

كما يشجع المركز على الامتياز في التطبيقات النظامية في مجال الإنتاجية والمنافسة، وتقديم معلومات وبيانات شاملة عن الإنتاجية الماليزية، ورعاية شبكة للاتصال بين المؤسسات المحلية والأجنبية في مجال الإنتاجية والجودة، إلى جانب إجراء البحوث ونشاطات التدريب وتنمية النظم الإدارية في مجال الجودة والإنتاجية وتطبيق تقنيات المعلومات.

ج- هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية، Malaysia External Trade development Corporation أسست عام 1993، وتعرف بـ"ماتريد" (MATRADE)، ومهمتها ترويج وتشجيع التجارة الخارجية الماليزية والقيام بتقديم معلومات للمصدرين والموردين الماليزيين وتطوير وتشجيع الصادرات الماليزية مع التركيز على المنتجات الصناعية، والقيام بإجراء الدراسات عن الأسواق الخارجية للمنتجات الماليزية من أجل تحسين وضعها التنافسي والعمل على إيجاد قاعدة معلومات لمساعدة المصدرين الماليزيين، وتقوم ببرامج تدريب لتدريب مهارات المصدرين الماليزيين في مجال التسويق الدولي وحماية الاستثمارات الماليزية في الخارج، وهي هيئة مكونة من جهات حكومية مختلفة وممثلين للقطاع الخاص تحت إشراف وإدارة وزارة الصناعة والتجارة الخارجية.

د- هيئة التصنيع الثقيل الماليزية Heavy Industries Corporation of Malaysia (HICOM)، بدأت الهيئة الاستثمار في مجال الحديد والصلب ومشروع السيارة الوطنية بروتون (Perusahaan Otomobil Nasional (PROTON) عن طريق شراكة مع شركة ميتسوبيشي اليابانية والسيارة الوطنية الثانية بيرودوا (Perodua) بالشراكة مع دايهاتسو اليابانية، إضافة إلى

إقامة مجمع الحديد والصلب والعملاق¹.
وأخيراً.. لا يمكن إغفال الحس الوطني الذي يحرك الاقتصاد الماليزي ولا يجعله تابعاً لأي سياسة خارجية. فقد خاضت ماليزيا تجربة متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا الشهيرة التي شهدتها العام 1997، حيث لم تعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزماتها من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيوداً صارمة على سياستها النقدية، معطية البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه لصالح مواجهة هروب النقد الأجنبي إلى الخارج، وأصبحت عصا التهميش التي يرفعها الصندوق والبنك الدوليين في وجه من يريد أن يخرج عن الدوائر المرسومة بلا فاعلية في مواجهة ماليزيا التي خرجت من كبوتها المالية أكثر قوة².

المطلب الثالث:

دور الحكومة الماليزية في مجال تنظيم وتوجيه الاستثمارات

1- بالنسبة للحوافز المشجعة لزيادة تدفق الاستثمارات:

أما الحوافز المشجعة للاستثمار والتي تمنحها السلطات الماليزية للمستثمرين فإنها متعددة ومتنوعة منها ما يتعلق بالإعفاء الضريبي المتعدد الجوانب أو الإعفاء من الرسوم الجمركية أو رسوم الامتياز وكل ذلك بحسب الأهمية الاقتصادية للمشروع الاستثماري والعائد الاقتصادي منه للقطر المضيف كما أنشأت شبكة واسعة للترويج لمشروعاتها الاستثمارية أنفقت عليها مبالغ طائلة.

بالإضافة إلى ذلك وضعت السلطات الماليزية نظاماً ريعياً فيه التدرج في الملكية الأجنبية للمشروعات الاستثمارية كلما ارتفعت أهمية المشروع وفائدته الاقتصادية للبلد. فقد أمكن السماح للملكية الأجنبية بنسبة 100% في المشروعات التي تستخدم فيها تقنية عالية جداً أو تدخل في تنفيذ مشروعات إستراتيجية مهمة تصنع مواد تغني عن الاستيراد أو تنتج سلعة تستخدم فيها مواد أولية محلية وتخصص بصفة جوهرية للتصدير.

فالتجربة الماليزية في الحوافز والمزايا التي كانت تقوم بتوفيرها للاستثمار الأجنبي الوافد، وضعت لتلك المزايا والحوافز والإعفاءات تصنيفات دقيقة أهمها:

بدأت تلك السلطات بالبند المتعلق بتوفير الحماية للملكية الأجنبية في المشاريع الاستثمارية المرخصة بتنفيذها حيث نصت قوانين الاستثمار على التزام الحكومة الماليزية بعدم تخفيض نسبة الملكية الأجنبية للمشاريع الاستثمارية طيلة المدة الزمنية المقررة لها والمنصوص عليها في القرارات الرسمية، ولتأكيد على وفاء تلك السلطات بهذا الالتزام وقعت الحكومة الماليزية اتفاقيات تضمن حماية تلك الاستثمارات مع (48) دولة حتى نهاية عام 1995.

من أهم شروطها ما يلي:

أ- توقيع الحماية ضد التأميم والمصادرة.

ب- الالتزام بمنح تعويض عادل وعاجل في حالة التأميم والمصادرة.

ج- تمتع الاستثمار الأجنبي بحرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار وأية عوائد أخرى إلى الخارج بعملة قابلة للتحويل.

د- حل أي نزاع حول أي مشروع استثمار أجنبي بموجب اتفاقية فض منازعات الاستثمار التي انضمت إليها الحكومة الماليزية منذ عام 1966. والتي تم بموجبها تأسيس المركز الدولي لفض منازعات الاستثمار لدى المصرف الدولي.

¹ صهيب جاسم، أستاذ بجامعة كولامبور بماليزيا. ، "ماليزيا الأولوية للأبعاد الاجتماعية"، ورقة مقدمة في ملتقى أقامه مركز الدراسات الآسيوية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 14 و15 أبريل 2004. تمت معاينة المقال على الموقع:

<http://www.islamonline.net/servlet/satellite?cid>

² تم الاطلاع على هذه المعلومات على الموقع: <http://mohamedsaad.maktoobblog.com>

هـ- فيما يتعلق بالحوافز التشجيعية للاستثمار الأجنبي وضعت السلطات الماليزية تصنيفات متعددة تباينت فيها مدد ونسب الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية بحسب أهمية المشروع الاستثماري وعوائده على الاقتصاد الوطني الماليزي.

ونظرا لطول وتعدد تفاصيل تلك التصنيفات تم التركيز على أهمها وهي:

1. حوافز الاستثمار الصناعي تمنح للشركات الصناعية وتشمل الإعفاء من ضريبة الاستثمار وذلك بالنسبة للشركات الصناعية التي تنتج أو تساهم في إنتاج منتجات أو تمارس نشاطا من الأنشطة التشجيعية التي تحددها وزارة التجارة الدولية والصناعية وإن تلك المنتجات والأنشطة مصنفة ضمن تلك التي تتمتع بأولوية خاصة.

2. حوافز الصناعات التي تستخدم تقنية عالية وتمنح للشركات الوافدة لإنتاج مصنوعات بتقنيات عالية وتشمل الحوافز: الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات أو بإعفائها من ضريبة الاستثمار بنسبة 60% من رأس المال المستثمر الذي يتم إنفاقه خلال فترة الخمس سنوات الأولى.

كذلك يمكن لأي شركة أن تتمتع بحوافز الصناعات ذات التقنية العالية إذا بلغت مصاريفها على البحوث والتطوير محليا ما لا يقل عن 1% من إجمالي مبيعاتها وعلى أن لا تقل نسبة العاملين من الخريجين الماليزيين المتخصصين في علوم التقنية عن 7% من إجمالي القوى العاملة بالمشروع.

3. حوافز المشاريع الإستراتيجية ويقصد بها المشروعات الكبيرة ذات الأهمية الإستراتيجية والتقنية العالية والتي يتوقع أن تكون لها تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني الماليزي تمنح لهذه المشروعات الكبيرة مجموعة من الحوافز بما في ذلك إعفاءات ضريبية شاملة لمدة 10 سنوات أو إعفاء من ضريبة الاستثمار على كامل الرأس المال المستثمر لفترة 5 سنوات.

4. حوافز خاصة بالشركات الصغيرة بهدف تشجيع الحركة الدافعة لقيام شركات صناعية صغيرة تساعد على بناء البيئة الصناعية في المجتمع لأجل ذلك تقدم لها الحكومة الماليزية مجموعة من الحوافز والمقصود بالشركات الصغيرة تلك التي يكون رأس مالها حول مائتي ألف (200000) دولار أمريكي أقل أو أكثر بحسب طبيعة النشاط الفني الذي ستقوم به، وتشمل الحوافز لمثل هذه الشركات الصغيرة الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على مستوردات تلك الشركات من المواد الأولية والمعدات والآلات التي لا تتوفر في السوق المحلي. يشترط في هذه الشركات أن تضم مساهمة محلية قد يقتضي الأمر في بعض الحالات أن تصل تلك المساهمات إلى 70%.

5. بالنسبة للشركات الأجنبية المتخصصة في الاستثمار الزراعي والتي تنتج منتجات معينة تحددها الدولة الماليزية تمنح إعفاءات ضريبية على المصروفات الرأسمالية وعلى الدخل المعاد استثماره وعلى المباني الصناعية وعلى مصروفات أبحاث التطوير وغيرها.

6. بالنسبة للاستثمار الأجنبي في القطاع السياحي يمنح حوافز مماثلة لحوافز الاستثمار الصناعي كما يتمتع بالإعفاء من الضريبة على المباني مع الإعفاء المضاعف على مصروفات التدريب. هذا وتمنح التشريعات الماليزية حوافز مهمة للشركات المتخصصة التي تقدم خدمات في مجال الأبحاث والتطوير سواء لشركاتها الزميلة أو للشركات الاستثمارية الأخرى ذات العلاقة كما تمنح حوافز مماثلة للشركات التي تقدم خدمات الأبحاث والتطوير التي تساعد على الارتقاء الفني بمستوي أداء استثمارات قائمة.

بالإضافة لما تم عرضه تقدم السلطات الماليزية للاستثمارات الأجنبية والمحلية الإعفاءات التالية:

- إعفاء الضريبي المضاعف على مصروفات البحث وعلى خدمات معاهد البحوث.

- إعفاء ضريبي على المباني الصناعية بنسب تحددها اللوائح الرسمية.

- إعفاء ضريبي على الرأس المال المستخدم لشراء الآلات المراد استخدامها في أعمال البحث والتطوير وكذلك على المعدات والمواد الأولية المراد استخدامها في مراكز البحوث ويشمل الإعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات ورسوم الإنتاج.
- 2- أما حوافز التدريب بهدف تشجيع وتطوير وتدريب القوى البشرية فتشمل:
 - أ- الإعفاء من ضريبة الاستثمار بنسبة 100% لمدة عشرة سنوات وتمنح للشركات التي تنشئ معاهد التدريب المهني والتقنية المتطورة وكذلك تعفى من ضريبة المساهمات النقدية في هذه المعاهد.
 - ب- إعفاء مستوردات مراكز التدريب من المعدات والآلات و المواد الضرورية من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات ورسوم الإنتاج.
 - ج- الإعفاء الضريبي على مباني معاهد التدريب وعلى مصروفات التدريب.

3- حوافز خاصة: هذا وتضم قائمة الحوافز ما يلي:

- حوافز إعفاء ضريبي على أجهزة الحاسوب وتقنية المعلومات ويتراوح الإعفاء حسب بيانات 1996 بين 20% و 40% سنويا .
- حوافز خاصة بالشركات التي تتعامل بصورة مباشرة مع عمليات التخزين والمعالجة والتخلص من مخلفات المواد السامة والملوثة والخطيرة.
- هذا كمثل على النهج الذي سلكته العديد من دول العالم التي تسعى لاستقطاب واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف تسريع تنميتها الاقتصادية ولاشك أن الحكومة الماليزية قد نجحت في تقديرنا في توفير المناخ الاستثماري الملائم لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في مجال الصناعة وقد تمثل ذلك المناخ في استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية وثبات قوانين وتشريعات تشجيع الاستثمار وسلامة تطبيقها بفعالية وسهولة إنجاز إجراءات الاستثمار مع توفر الأطر المؤسسية والإدارية التي تعمل بكفاءة ونظام، فضلا عن وجود بنية تحتية جيدة ونظام مالي ونقدي مستقر والحوافز التشجيعية المجدية.
- لعله من المهم والمفيد أن نذكر أن ما سنته السلطات الماليزية من قوانين ولوائح وتنظيمات إدارية هي التي مكنتها وساعدتها على خلق مناخ استطاع أن يحقق نجاحا كبيرا في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدأت في عام 1980 بتسعة (9) مشروعات قيمتها الإجمالية نحو (291) مائتان وواحد وتسعين مليون دولار أمريكي وصلت في نهاية عام 2003 إلى 59 تسعة وخمسون مليار دولار أمريكي استثمرت فيما قدر بواحد وأربعين ألف (41000) مشروع استثماري.
- تعاملت الحكومة مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها:
 - ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية، وأن تصدر الشركة 50% على الأقل من جملة ما تنتجها أما الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار فيسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة لإعطاء الفرصة للعمالة الوطنية¹.

المطلب الرابع:

السياسات الاجتماعية التي انتهجتها الحكومة الماليزية

من أهم السياسات التعليمية التي انتهجتها الحكومة الماليزية، كما سبق الإشارة وتكلفتها الاقتصادية والنتائج المثمرة التي حققتها هذه السياسات على مدى العقود الماضية ما يلي:

¹ جمعة سعيد جمعة، ورقة مقدمة في مؤتمر حول الاستثمار الأجنبي سنة 2006، من طرف هيئة تشجيع الاستثمار الليبية (LFIB).
<http://www.investinlibya.com>، مرجع سابق.

1- التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي: حرصت الإدارة الماليزية منذ أن أخذت البلاد استقلالها في 1957 على تقديم خدمات التعليم الأساسي مجاناً (إحدى عشرة سنة) وبلغ دعم الحكومة الاتحادية لقطاع التعليم ما يصل في المتوسط إلى 20.4% سنوياً من الميزانية العامة للدولة، بينما زادت النفقات العامة على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من 2.9% عام 1960 إلى 5.3% عام 1995.

ومن ثمار هذا الاستثمار السخي أن عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة وصل في العام 2000 حوالي 93.8% من جملة السكان مقارنة بـ53% عام 1970، وهي من النسب العالية في العالم، وأن حوالي 99% من الأطفال الذين بلغوا العاشرة من أعمارهم قد فُيدت أسماؤهم بالمدارس، و92% من طلاب المدارس الابتدائية انتقلوا إلى الدراسة في المراحل الثانوية.

وكنتيجة منطقية للدعم والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها الدولة فإن إلزامية التعليم أصبحت من الأمور التي لا جدال فيها، ويعاقب القانون الماليزي اليوم الآباء الذين لا يرسلون أبناءهم إلى المدارس.

ويوضح الجدول (38) الأهمية النسبية للنفقات الاجتماعية في الميزانية العامة للحكومة الماليزية. الجدول (38) النسبة المئوية لنفقات التنمية من الحكومة المركزية حسب نوع الخدمات 2000-2001.

	2001 %	2000 %
التعليم	65.9	64.1
الصحة	7.5	11.5
الإسكان	13.1	10.8
خدمات أخرى	13.5	13.6
النسبة الإجمالية	100	100

المصدر: محمد الشريف بشير، أستاذ بجامعة بترا بماليزيا، "استثمار البشر في ماليزيا"، ورقة مقدمة في ملتقى للاستثمار، مركز الدراسات الآسيوية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 14 و15 أبريل 2004. تمت معاينة المقال على الموقع: <http://www.islamonline.net/servlet/satellite?cid> نقلا عن وزارة التعليم الماليزية 2002.

2- تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية:

3- توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف القومية:

4- العناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي:

أولت الحكومة عناية خاصة بتأسيس معاهد خاصة لتدريب المعلمين وتأهيلهم على المستوى القومي، وتهدف هذه المعاهد إلى تزويد قطاع التعليم بالتوجيهات المهمة لإعداد المعلمين والتفتيش والتأهيل التربوي.

وكذلك القيام بإنشاء الكثير من معاهد التدريب المهني التي تستوعب طلاب المدارس الثانوية وتؤهلهم لدخول سوق العمل بمهارات في مجال الهندسة الميكانيكية والكهربائية وتقنية البلاستيك.

5- التوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية:

توافقاً مع ثورة عصر التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات. تخطو الحكومة الماليزية نحو إعادة تصنيف المدارس الحكومية بالاتجاه نحو إقامة العديد مما يعرف بالمدارس الذكية (Smart)

(Schools) التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة. ومن المواد التي يتم الاعتناء بها في المدارس الذكية أنظمة التصنيع الذكية وشبكات الاتصال ونظم استخدام الطاقة غير الملوثة وأنظمة النقل الذكية.

فالمدرسة الذكية هي مؤسسة تعليمية تم ابتداعها على أساس تطبيقات تدريس وإدارة جديدة تساعد التلاميذ على اللحاق بعصر المعلومات، وأهم عناصر المدرسة الذكية هي: بيئة تدريس من أجل التعلم، نظم وسياسات إدارة مدرسية جديدة، إدخال مهارات وتقنيات تعليمية وتوجيهية متطورة. وما زالت عملية اختبار هذه العناصر وإعادة هندستها لتحقيق كفاءة وفاعلية هذه المدرسة مستمرة ويتم تقييم التجربة في أعلى المستويات القيادية بالدولة.

ويرى القادة السياسيون في ماليزيا أن المدرسة الذكية ستساعد البلاد على الدخول في عصر المعلومات وإتاحة نوعية التعليم الملائمة للبلاد في مستقبل أيامها. وفي عام 1996 وضعت لجنة التطوير الشامل الماليزية للدولة خطة تقنية شاملة تجعل البلاد في مصاف الدول المتقدمة. ومن أهم أهداف هذه الخطة إدخال الحاسب الآلي والارتباط بشبكة الإنترنت في كل المؤسسات التعليمية، أما فيما يتعلق بالبنية التحتية فقد تم ربط جميع مدارس وجامعات ماليزيا بعمود فقري من شبكة الألياف البصرية السريعة والتي تسمح بنقل حزم المعلومات الكبيرة لخدمة نقل الوسائط المتعددة والفيديو¹.

6- توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد:

تضع الحكومة الأجهزة والبرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي والجامعي، بينما تحاول كل الجامعات أن تتبع المعايير العالمية في التدريس ونظم الدراسة وتحديد التخصصات والمناهج الدراسية، وتشجع العلاقات والروابط بين الجامعات المحلية والجامعات العالمية الشهيرة والمماثلة لاكتساب الخبرة والتجربة والتطوير.

كما أن الجامعات والمعاهد العليا المحلية تعمل بتركيز كبير على التعليم الذي يسد حاجة البلاد من قوة العمل الماهرة.

7- الربط بين التعليم وأنشطة البحوث:

قامت الحكومة بتأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة والبنية التحتية الأساسية في هذا الصدد.

وتدعم الحكومة جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، وهي تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية. وهناك العديد من مراكز التقنية التي تهدف إلى إيجاد قنوات تعاون بين الأعمال العلمية والمصانع بقصد تطبيقات المصانع في هذا الصدد بين الأكاديميين في الجامعات والمصانع وتوفير الموارد الضرورية لإنجاز أعمال بحثية تطبيقية.

ويلعب المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير دوراً في رعاية المؤسسات البحثية وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات من أجل البحوث والتنمية والقطاع الخاص، والنتيجة إيجاد نخبة من الخبراء المتمرسين في التخصصات التي تحتاج إليها البلاد، وهذا في حد ذاته هدف إستراتيجي للدولة.

وتشارك الدولة مع مؤسسات محلية وخارجية في أعمال البحوث التطويرية والموجهة للصناعة، وإيجاد مراكز الامتياز ومؤسسات التفكير المتخصصة في الاقتصاد والسياسة والدراسات الإستراتيجية والتقنية.

¹ محمد الشريف بشير، أستاذ بجامعة بترما ماليزيا، "استثمار البشر في ماليزيا"، ورقة مقدمة في ملتقى للاستثمار، مركز الدراسات الآسيوية، كلية العموم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 14 و15 أبريل 2004. تمت معاينة المقال على الموقع:

<http://www.islamonline.net/servlet/satellite?cid>

8- الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة:

يلاحظ على نظام التعليم في ماليزيا أنه يتجه نحو الانفتاح على النظم الغربية (البريطانية والأمريكية) والتوسع في استعمال اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم. ويلعب القطاع الخاص دوراً أساسياً مع التركيز على جودة التعليم واتباع المعايير العالمية من ناحية المناهج والتخصصات العلمية، وتوجد بعض فروع جامعات أستراليا ونيوزيلندا وبريطانيا. وهناك حوالي 415 معهداً وكلية جامعية خاصة تقدم دراسات جامعية وبرامج توأمة مع جامعات في الخارج، وتوفر إجازات مهنية ومتوسطة، كما تتيح الفرص للطلاب الماليزيين لمواصلة دراستهم في الجامعات الأجنبية.

9- الاهتمام بتعليم المرأة: نالت المرأة حظها من التعليم كالرجل، وتشير بيانات وزارة التعليم إلى زيادة حصتها في قطاع التعليم، ويعود ذلك إلى اهتمام الدولة بتعليم الفتيات، إلى جانب أن نسبة الإناث بين السكان كبيرة، ومشاركتهن في قوة العمل تكاد تقترب من مساهمة الذكور.

10- نجاح السياسات المالية في القضاء على الفقر:

إن تقرير البنك الدولي عن الفترة 2000 إلى 2005، يشير إلى الدروس المستخلصة من تجربة بلد مثل ماليزيا استطاعت تخفيض نسبة الفقر في الثلاثين سنة الأخيرة من 53% إلى أقل من 2% وأصبحت ماليزيا وفقاً لتقارير الأمم المتحدة خامس دولة على مستوى العالم من حيث قوة الاقتصاد المحلي وتوسع دولة مصدرة للتقنيات العالية وتسبق دول مثل إيطاليا والسويد.

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن "النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل"، وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجابياً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن، وأن يكون أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع والأقاليم الأقل نمواً، ونتج عن ذلك تمتع 98% من السكان بخدمات الصرف الصحي والمياه النقية والتعليم.

تضمنت السياسة الضريبية في ماليزيا بعداً اجتماعياً يستفيد منه الفقراء، وذلك بتأكيد مبدأ التصاعدية في ضريبة الدخل، حيث يبلغ الحد الأدنى من الدخل الخاضع للضريبة حوالي 658 دولار أمريكي في الشهر، وتؤخذ الضريبة بعد خصم أقساط التأمين الصحي، ونسبة عدد الأطفال، ونفقات تعليم المعوقين من الأطفال ومن يعول من الوالدين، ومساهمة صندوق التأمين الإجباري.

- شجعت الحكومة المواطنين المسلمين (أفراداً وشركات) على دفع الزكاة لصالح صندوق جمع الزكاة القومي الذي يدار بواسطة إدارة الشؤون الإسلامية في مقابل تخفيض نسبة ما يؤخذ في ضريبة الدخل.

- وضعت الحكومة عدة برامج تنموية مثل برنامج أمانة اختيار ماليزيا وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق تقديم قروض بدون فوائد للفقراء، وتقديم الحكومة من جانبها قروضاً للبرنامج بدون فوائد من أجل تمويل مشروعاته للفقراء.

قامت ماليزيا ببعض التطبيقات الإسلامية في المجال الاقتصادي مثل وجود شركات للتأمين وبنوك تعمل وفق المنهج الإسلامي وأيضاً وجود جامعة إسلامية متطورة في ماليزيا تتفاعل مع متطلبات العصر وتخدم قضايا التنمية¹.

وبالرغم من أن التنوع والتعدد قد انطوى في بعض جوانبه على عوامل التفتت والانقسام، فإن تجربة النجاح الماليزية أعطت درساً لكثير من الشعوب التي تعاني من مثل تلك التعددية - وخاصة العرقية والدينية- أنه يمكن الاستفادة إلى أقصى حد من التنوع في إطار الوحدة.

¹ تم الاطلاع على هذه المعلومات على الموقع: <http://mohamedsaad.maktoobblog.com>

بخاصة عندما وصل مهتير محمد إلى رئاسة الوزراء في سنة 1981، وفي تلك الأونة كان مفهوم التنمية قد تخطى المعنى الاقتصادي الضيق الذي كان يجري قياسه -غالباً- بمقدار زيادة الدخل القومي، وارتفاع متوسط الدخل الحقيقي للفرد. ولكن خبرة تلك المرحلة التي تصل إلى ربع قرن كشفت عن أن التخلف لا يرجع فقط إلى قلة الأموال المطلوبة للاستثمار، وإنما يرجع إلى عوامل أخرى مهمة تتلخص في جملة من العوائق الهيكلية والمؤسسية المحلية (على مستوى كل قطر أو بلد) وعوامل خارجية تتعلق بنمط العلاقات الدولية التي تربط البلدان النامية بالبلدان المتقدمة، والتي بدورها نتاج تاريخي طويل لنظام دولي اتسم بعدم التكافؤ والاستغلال لصالح المراكز الاستعمارية القديمة. كشفت عن أن هناك جوانب غير اقتصادية مهمة جدا في عملية التنمية، وفي مقدمتها الجانب الاجتماعي المرتبط بعدالة التوزيع، والجانب السياسي المرتبط بالحرية وديمقراطية نظام الحكم، والجانب الثقافي ومنظومة القيم والمبادئ السائدة في المجتمع.

المطلب الخامس: دور المجتمع المدني في نجاح عملية التنمية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

في اتجاه تعميق قراءتنا للنموذج الماليزي أيضا علينا أن نتبين موقع المجتمع المدني ومؤسساته ومنظومته القيمية في الإسهام في نجاح النموذج الماليزي.

وتشير الكتابات المتوافرة بهذا الخصوص إلى أن "المجتمع المدني" ازدهر في ظل ازدهار عملية التنمية من جهة، وكان دافعا قويا -ولا يزال- باتجاه تعميق الأبعاد الإنسانية لهذه التجربة من جهة أخرى. ومن تلك الكتابات نعرف أيضا أن النواة الصلبة للمجتمع المدني الماليزي تتجلى في منظومة من المبادئ التي تعلي من شأن الكرامة الإنسانية، والإقرار بالتعددية (العرقية، والدينية، والسياسية)، وأن العدالة هي الضمان الأكبر لكرامة الإنسان، والعدالة كذلك هي القلب النابض للمجتمع المدني، والخطر المحدق بهذا القلب يتمثل في عدم القدرة على تطوير مؤسسة قضائية فعالة، بحيث تكون قادرة على فرض حكم القانون بطريقة عادلة، وكما يقول أنور إبراهيم (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق) إنه "لا يكفي أن يكون القانون عادلاً في حد ذاته، بل لا بد أن يطبق بعدالة أيضا، وليس هناك أسوأ من تطبيق القوانين العادلة بطريقة ظالمة".

إن إلقاء بعض الضوء على وضع المجتمع المدني في ماليزيا وخصائصه سوف يسهم في الكشف عن أحد أهم أسرار هذه التجربة، وثمة شواهد تؤكد أن مضمون هذا المصطلح لا يتطابق مع نظيره الغربي المشتق من فلسفة التنوير في أوروبا، فبينما الدين والمجتمع المدني ضدان لا يجتمعان إلا ليفترقا في التصور الغربي، نجد أن الدين هو النواة الصلبة للمجتمع المدني الماليزي -والآسيوي بشكل عام- بكل تجلياته وفعالياته الاجتماعية والسياسية، ولعل أهم ما فيه هو أنه مؤسس على الأخلاق والقيم الرفيعة التي تحض على زيادة الوعي بالحقوق، والشجاعة في المطالبة بها والدفاع عنها، والإلتقان في أداء الواجب والمثابرة على العمل الشاق.

* العامل الأخلاقي

ما ينبغي التأكيد عليه مجددا هو أن إدماج الإصلاح الأخلاقي في مختلف مداخل وخلفيات النموذج الماليزي يبدو أنه قد احتل موقعا بارزا في فكر التنمية الماليزية.

وأخيرا يبدو أن ماليزيا قد نجحت بالفعل في تقديم نموذج شرقي الملامح في التنمية، وإن كان أحد أهم دروس هذا النموذج هو التواضع والانفتاح على تجارب الآخرين بوعي وبرؤية ثاقبة قد تكون

جذورها مستمدة من قول طاغور "دع ضوء الصباح يعرفنا على بعضنا البعض"، والنور رمز للعلم، والتعارف دعوة إنسانية، ودعوة فطرية، وأمر قرآني¹.

المطلب السادس: الخلاصة والاستنتاجات

يمكن تلخيص الاستراتيجيات التسع للتنمية التي جاءت بها الخطة الثامنة للفترة (2001-2005)، حيث أعطيت الجوانب الاجتماعية والإدارية والتعليمية أولوية واهتمامًا من قِبَل راسمي الخطة على النحو التالي:

أولاً: معالجة الفقر وإعادة هيكلة المجتمع.

ثانياً: التعليم والتوظيف والتنمية البشرية.

ثالثاً: التنمية الإقليمية والسكان.

رابعاً: الصحة.

خامساً: الإسكان والخدمات الاجتماعية الأخرى.

سادساً: البيئة.

سابعاً: المرأة والتنمية.

ثامناً: الشباب والتنمية.

تاسعاً: التطوير الإداري من أجل التنمية².

بالتالي يمكن استنتاج الأسس العامة التي قامت عليها التنمية في ماليزيا فيما يلي:

1- استقرار السياسات الاقتصادية:

واحد من الأسباب الرئيسية للنجاح هو تطبيق العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية بأسلوب سليم، فالأداء الكلي للاقتصاد تميز بالاستقرار، مما وفر بيئة مواتية لنمو المدخرات المحلية، وجذب الاستثمارات الخارجية. وتمت إدارة مشكلات التضخم المالي، ونقص العمالة والبطالة بعناية فائقة مع زيادة السلامة في النظام المصرفي الذي يعد الآلة الرافعة لتدوير الأموال في عجلة إنتاجية ناجحة.

2- كان للتدخل الحكومي دور مهم في زيادة الدخول الحقيقية للأفراد، ومعالجة التفاوت في الدخل بانتهاج سياسات اقتصادية مراعية فيها التحول السلمي للثروة من الأقلية الصينية إلى الأغلبية الملايوية وهم أهل البلاد الأصليين.

كما أن الدولة لعبت دوراً مهماً في تخصيص الكفاء للموارد المتاحة، حيث أنها توجهت نحو الاستخدامات والاستثمارات ذات الإنتاجية العالية، وقد استخدمت مزيجاً من آليات اقتصاد السوق والتدخل الحكومي عند اتخاذ قرارات متعلقة بنوع السياسة التجارية أو المالية المستهدفة.

3- المشاركة في التنمية:

لم يكتفِ الذين أسندت إليهم إدارة البلاد بتأييد الصفوة الاقتصادية ورجال الأعمال، بل عملوا على الحصول على التأييد الشعبي، وقد أعلن رئيس الوزراء "مهتير محمد" ما عرف بالسياسة الاقتصادية الجديدة متضمنة امتيازات وحوافز متعلقة بالأغلبية الملايوية أو ما يعرف بـ "سكان الأرض"، وبذلك كان هناك تفهم وتعاون وتأييد من الطبقات المتوسطة والفقيرة للمجتمع، وتكوّن لديهم شعور بالاستفادة الحقيقية من عملية النمو الاقتصادي والسياسات المعلنة في هذا الجانب، الأمر الذي انعكس في تضافر

¹ إبراهيم البيومي غانم خبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، "أسرار الوصفة الماليزية"، ورقة مقدمة في ملتقى بمركز الدراسات الآسيوية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 14 و15 أبريل 2004، مصر. تمت معاينة المقال على الموقع:

<http://www.islamonline.net/servlet/satellite?cid>

² الخطة الماليزية الثامنة للتنمية للاعوام 2001-2005، التي قدمها رئيس الوزراء مهتير محمد في 23-04-2005. تمت معاينة المقال على

الموقع: <http://www.alhadath@Islamonline.net>

الجهود الجيدة: الخروج من الكبوة الإدارة

ومن جانب آخر عملت حكومة ماليزيا منذ استقلالها على اختيار موظفين مؤهلين لتقلد أعباء إدارية رفيعة المستوى، فاستعانت بفكرة المجالس الاقتصادية والوزارات المتخصصة لإنجاز أهداف محددة وفق اعتمادات مالية مضمونة، وبصفة عامة يمكن وصف الخدمة المدنية الماليزية بأنها تقوم على أساس إداري مرتب وأهداف واضحة، وفي نفس الوقت تتمتع بدعم سياسي قوي، الأمر الذي يجعلها في خدمة المصالح الوطنية.

5- أن التطور الصناعي في دول جنوب شرق آسيا -وعلى وجه الخصوص في كوريا وماليزيا- كان مسنوداً بالتركيز على دعم التعليم وتطويره: وتحسين مدخلاته إلى جانب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، وتأهيل وتدريب العمالة.

6 - دور اليابان كقاطرة النمو: في كوريا الجنوبية وماليزيا وبقية دول جنوب شرق آسيا حيث شكل التعاون فيما بينها أساساً للنهضة التنموية. وكان للاستثمارات اليابانية قدر كبير في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية!

والملاحظة الجديرة بالتأمل أن الاستثمارات اليابانية عملت على توطين التقنية، وتسريع عملية استيعابها في دول جنوب شرق آسيا، وذلك بخلاف الاستثمارات الغربية التي تستهدف تعظيم الأرباح فقط دون توخي تحقيق منافع للدول المضيفة بذات القدر.

7- التنمية التكنولوجية والبنية التحتية:

حيث قامت الحكومة بإنشاء ممر الوسائط المتعددة، وهو عبارة عن منطقة بمساحة 15 كم × 50 كم، تتضمن مدن كوالالمبور وهي العاصمة الإدارية الجديدة وبورتاجايا "مدينة السيبرانية الجديدة" ومطار كوالالمبور الدولي، وداخل نطاق ممر الوسائط هذا قامت قوانين سيبرانية جديدة وسياسات وممارسات مختلفة. وتم توفير بنية تحتية شديدة الحداثة إضافة إلى وسائل اتصالات على أعلى مستوى ممكن بجانب توفير حوافز للشركات العالمية العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة، لكي يتسنى لهم إقامة أنشطة الأبحاث والتنمية داخل ماليزيا، الأمر الذي أدى إلى تدفق استثمارات هائلة لممر الوسائط. كذلك وطنت الشركات الوطنية المتخصصة في التكنولوجيا نفسها في هذه المنطقة، وقد أدى هذا التداخل بين الشركات المحلية والأجنبية بتلك المنطقة إلى استيعاب الكثير من المعرفة والتكنولوجيا، الأمر الذي أدى إلى النهوض بالقدرة الصناعية الماليزية في مجال تكنولوجيا المعلومات².

وقامت الدولة أيضاً بإنشاء جامعة الوسائط المتعددة، لتدريب العمال أصحاب المعرفة والمطلوبين لمؤسسات تكنولوجيا المعلومات العاملة في هذه المنطقة. وقد جرى قبول أعداد كبيرة من الطلاب الأجانب في هذه الجامعة، ويحصل الخريجون على وظائف ذات أجور عالية في أي مكان، لأن الطلب على هذه النوعية من عمالة المعرفة سوف يتزايد باستمرار.

8- الاعتماد على الذات:

تحقق الجهد التنموي في ماليزيا بالاعتماد على الاستثمارات الأجنبية لا على المعونات الاقتصادية، كما هو الحال في الكثير من الدول الإفريقية والعربية. حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية الحادة كأزمة النفط في 1973 وأزمة العملات 1997 ضربت ماليزيا مثلاً في التغلب على الصعوبات التي واجهتها من خلال التدابير الذاتية دون مساعدة مادية من العالم الخارجي، حيث أدت هذه الأزمة إلى

1 محمد الشريف بشير، أستاذ بجامعة بترا بماليزيا، "اليابان قوتنا"، ورقة مقدمة في ملتقى للاستثمار، مركز الدراسات الآسيوية، كلية العموم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 14 و15 أبريل 2004. تمت معاينة المقال على الموقع:

<http://www.islamonline.net/servlet/satellite?cid>

² تم الاطلاع على هذه المعلومات على الموقع: <http://senat.fr/> 06/02/2006 mot clé: 1^o économie Malaysian

فقدان العملة الماليزية (الريجننت) نصف قيمتها، إلا أن الحكومة الماليزية استطاعت - وخلافاً لجميع توقعات الخبراء وفي أقل من عامين فقط من - إخراج الاقتصاد الماليزي من أزمتته ووضعته مجدداً ليس على طريق الانتعاش البطيء، ولكن على طريق النمو وبمعدلات مرتفعة قياساً بالدول التي تعرضت للأزمة، ولعل أهم ما يميز النجاح الاقتصادي الماليزي هو أنه تم دون أي مساعدة من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، ووصفاتها الإصلاحية التي ثبت إخفاؤها في العديد من الدول النامية¹.

وسياسة الاعتماد على الذات وفرت دافعاً قوياً لحيازة التقنية والأفكار الناجحة من التجارب الأخرى. ولعل شركة البترول الوطنية " بتروناس " وشركة الخطوط الجوية " ماس " والسيارة الوطنية " بروتون " خير شواهد على نجاح هذه السياسة. فكل واحدة من هذه الشركات رائدة على المستويين الإقليمي والعالمي.

9- المحاكاة المُبصرة:

تعتبر اليابان مثلاً أعلى لجميع دول شرق آسيا الآخذة في النمو، فسياسية " النظر إلى الشرق " ومضمونها الاستفادة من التجربة اليابانية وتقليد الجوانب الناجحة تقليداً مُبصرًا مثل الاتجاه التصديري في الإنتاج والاستثمار في التنمية البشرية والنظم الإدارية المحكمة.

¹ MANDNY Jacques, "CQFD: Asie de l'est : émergence, convergence concurrence?", ed : ELLPES, fevrie2005, 31-33.

10- الانضمام إلى التحالفات والتجمعات الجهوية:

خلال حقبة التسعينات، تم إنشاء مجموعة من التحالفات الإستراتيجية تجاريا واقتصاديا مثل منظمة الآسيان ASIAN والأبيك APEC، وغيرها من الاتفاقات الثنائية التي فتحت الحدود أمام تدفق كل من التجارة والاستثمار¹.

11- الموضوعية السياسية والتصحيح:

يتميز الزعماء والسياسيون في ماليزيا -وعلى رأسهم رئيس الوزراء السابق محمد مهتير² والذي يعرف بالرجل الذي صنع ماليزيا خلال حكمه مدة 22 سنة للفترة 1981-2003 بالموضوعية السياسية التي تعني أن الفشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية أو تنفيذ السياسات المعلنة يقابله اعتراف صريح بالخطأ والبحث عن بدائل للحل. فلم تكن المكابرة السياسية تخطر على بال صناع القرار حتى عندما يرتبط الفشل ببرنامج الحزب الحاكم. فماليزيا أخذت في مطلع الثمانينات بسياسة إحلال الواردات ودعم مؤسسة الصناعات الثقيلة وعندما تبين فشل هذه السياسة تم التحول إلى سياسة التصدير إلى الخارج والتحول إلى القطاع الخاص. والأمر الجدير بالتنويه والثناء أن السياسة العامة كانت موضع مدارس وتقوم دائمين من قبل السياسيين والفنيين على السواء.

ويمكن استقرار فلسفة السلطة الماليزية في تعاملها مع الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات والعمولة من خلال تصريحات رئيس وزراءها السابق محمد مهتير عقب الخروج من الأزمة المالية على هامش قمة مجموعة الخمسة عشر بتاريخ 20 جوان 2000 التالية:

قال مهتير محمد: "ما زلنا نواجه بقوة ردود أفعال صاخبة من قبل المجتمع المالي، بما فيه صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والولايات المتحدة الأمريكية، ولو كان الأمر بيد هؤلاء لحاولوا أن يؤكدوا فشل التجربة الماليزية في التنمية، موضحاً أن الهدف الأساسي لصندوق النقد الدولي هو فتح الأسواق الماليزية كي تتمكن الشركات الأجنبية من القدوم والاستيلاء على إدارة الأعمال المحلية، في ظل القدرة التنافسية المحدودة للشركات المحلية، وعدم قدرة المواطنين على المشاركة في الخصصة"³.

كما أوضح مهتير أن المنهج الماليزي تجاه العمولة يقوم على أساس أن إيقاع العمولة في ماليزيا تحدده ماليزيا ذاتها، بناء على ظروفها وأولوياتها، مؤكداً أن العمولة المطلقة تؤدي إلى الاضطراب والفوضى. كما أعرب عن أسفه لما ينادي به البعض من أن الحكومات لم تعد ضرورية، بدعوى أن السوق الحر سوف يحدد مستوى وأسلوب النمو الاقتصادي، وبدعوى أن السوق سوف ينظم سلوك الحكومات ويجعلها أكثر عرضة للمحاسبة وأكثر شفافية وأقل فساداً، مؤكداً أن السوق الحر لم يعد أكثر من اسم جديد للأسواق وأجودت لكي تمكن المستثمرين من كسب المال وتعظيم الأرباح، وليس من أجل صياغة حاجة الشعوب أو رفاهية المجتمع، وأن رجال الأعمال ليسوا منتخبين من جانب الشعب لكي يهتموا برفاهيته، ولو أنهم انخبوا فإن ذلك يحده مالكو الأسهم، الذين يهتمون فقط بعوائدهم وأنصبتهم والمكاسب المالية التي يحققونها، وقال: إنه من غير الصحيح الاعتقاد بأن السوق الحر سوف ينظم أداء الحكومة بهدف بناء أمة أو مجتمع فاضل.

انتقد مهتير محمد آلة الدعاية الغربية، وقدرتها على جعل كل شخص يشعر بالذنب لو أنه لم يوافق على الأفكار والأيدولوجيات الجديدة، التي ابتكرها الأغنياء لإعطائهم المزيد من المزايا على الفقراء. وحذر من أن قوى العمولة تحاول إغواء الدول النامية بكلمات معسولة، ووعود وشعارات ونظم وأيدولوجيات جديدة، مؤكداً أن ماليزيا لن تعود إلى الاقتصاد المركزي الذي ساد في ظل الاشتراكية

¹ رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العمولة"، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 140.

² WANG Gungwu: dirigent de l'Institut de l'Asie à de l'Est à l'université de Singapour, september 2003.

³ محمد جمعة، "مهتير محمد: تصدينا للبنك الدولي فعيرنا الأزمة المالية"، جريدة الحدث، القاهرة، 22-06-2000. تم الاطلاع على المقال على الموقع: www.alhadath@Islamonline.net

والشيوعية، إلا أنها في نفس الوقت لن تسمح لأحد بأن يبيعها أفكاراً وأيديولوجيات، قبل أن تتفحصها جيداً، خاصة وأن ماليزيا جربت عولمة رأس المال وكادت أن تدمر بسببها¹.

¹ المرجع السابق.

المبحث الثالث:

السبل والتحديات لجعل الاستثمار الأجنبي المباشر في خدمة التنمية

المطلب الأول: إقامة الحكم الراشد

1- مفهوم الحكم الراشد:

من الصعب حصر إدارة الحكم المعقدة والمتشابكة ضمن بضعة مقاييس تجريبية يمكن مقارنتها عبر مختلف البلدان، وقد بذلت جهود متعددة لتعريف الأبعاد الأساسية لماهية الحكم الجيد، وهي تتراوح بين حكم القانون ومحاربة الفساد، وفعالية القطاع العام، وصولاً إلى قدرة المواطنين على التعبير والديمقراطية، إلا أن العديد من هذه المقاييس تعتمد على رؤيا وآراء المقيمين، مما يجعلها غير موضوعية، كما أن ندرة المعلومات يصعب مهمة قياس الحكم بشكل تجريبي¹.

2- علاقة الحكم الراشد بالتنمية:

إن الحكم الراشد موضوع مهم في أي نقاش حول التنمية لأنه مرتبط بالنمو الاقتصادي فالدراسات التي أجراها البنك الدولي تظهر العلاقة الموجودة بين الحكم الراشد وارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني. وحسب جون تايلور وكيل وزارة المالية الأمريكية، أن الأبحاث التي أجراها صندوق النقد الدولي تظهر أن إتباع المقاييس الرئيسية للشفافية والوضوح تؤدي إلى تخفيض سعر القروض الدولية والمحلية بنسبة تتراوح بين 7% إلى 17% مما يشير إلى أن المستثمرين يعتبرون الحكم الراشد عاملاً مخفضاً لمخاطر الاستثمار.

كما أن الحكم الراشد يزيد من فاعلية المساعدات ويشجع على استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل. إن المناخ الذي يهيئه وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساءلة العامة يسهم في ضمان أن أموال المساعدات لن تهدر أو يساء استخدامها، وبالتالي يؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية مقابل أموال المعونات، وذلك مثلما تساعد الشفافية والوضوح على أن الأموال لن تهدر أو يساء استخدامها، وبنفس الطريقة يضمن الحكم الراشد استخداماً أكثر كفاءة وفعالية للموارد العامة المحلية إذن فلا عجب أن يكون صلاح الحكم هو لب التنمية الدولية، والمحلية².

3- وضعية الحكم الراشد في الدول العربية:

لا بد من دراسة تحليلية للوضع في الدول العربية فهناك أسئلة كثيرة تطرح حول إشكالية الإصلاح في الوطن العربي، والإجابة على هذه الأسئلة هي أن الفساد في البلاد العربية له مظهران رئيسيان هما:
- فساد النظام السياسي (غياب الديمقراطية، انتهاك حقوق الإنسان...)
- فساد الإدارة العامة للموارد (الفساد المالي، انتشار ظاهرة الفقر والبطالة...).

يمكن توضيح هذا الفساد في النقاط التالية³:
أ- أوضاع الممارسة السياسية: تشكو جل الدول العربية من أنظمتها الحاكمة والتي تلجأ في تبرير وجودها إلى المشروعية التاريخية، عدم استنادها إلى الشرعية الديمقراطية سواء تعلق الأمر بنظام الانتخابات المتبع من طرف الدول العربية، أو نظام المشاركة واستقلالية السلطات، زد على ذلك في كثير من الدول العربية رئيس الهيئة التنفيذية له حق التشريع مثل الأردن، الجزائر، وبالتالي غياب استقلالية السلطات الثلاثة.

¹ تقرير البنك الدولي لسنة 2003، "تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، تم الاطلاع على التقرير على الموقع: www.worldbank.org.

² كمال رزيق، "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية"، مجلة الجنود، العدد 25، نوفمبر 2005.
مجلة الكترونية على الموقع: <http://www.uluminsania.com/>
³ المرجع السابق.

ب- استقلالية الجهاز القضائي: تؤخذ البلدان العربية على عدم استقلالية الجهاز القضائي بها ولا يمكن الحديث عن قضاء نوعي وجيد دون أن تتوفر لدى القاضي ضمانات دستورية لحمايته من الضغوطات السياسية والمعنوية والمادية.

ج- أدوات المساءلة الخارجية أي الإعلام والمجتمع المدني:
جل البلدان العربية تضع قيودا على حرية الإعلام ونشاط الجمعيات ذات الطابع الأهلي (سواء كانت هذه القيود قانونية، سياسية أو معنوية وحتى مالية ومادية) فعدد الجمعيات في الوطن العربي هو حوالي 70 ألف جمعية ذات طابع غير حكومي، وهذا العدد صغير بالمقارنة مع ما هو موجود في الدول المتقدمة.

إن علاقات الحكم الراشد يمكن أن تدرس في إطار يركز على قيمتين عالميتين لهما أهمية خاصة في المنطقة العربية هما: التضمينية والمساءلة.

- التضمينية تركز على مفهوم المساواة، كما تتضمن مشاركة كل من له مصلحة في عملية إدارة الحكم ويود المشاركة فيها. وتتضمن كذلك احترام الحقوق الأساسية للجميع.
- أما المساءلة: فهي تنبع من مفهوم -التمثيل الشعبي- وهو مفهوم يمتد إلى زمن الخلفاء الراشدين في مفهومه المتعلق بإدارة الحكم. ويعني أن من اختيروا للحكم خاضعون للمساءلة من قبل الشعب على فشلهم وللمكافأة على نجاحاتهم وهو ما يتطلب توفر الشفافية في آليات الحكم.

لكن ما يدعو للتفاؤل هو أن معظم دساتير الدول العربية تكرس قيم الحكم الراشد، كما أن حكومات المنطقة ما تزال ملتزمة إلى حد بعيد بتأمين خدمات عامة جيدة لمواطنيها. بالإضافة إلى أن النقاش حول إدارة الحكم، وإن كانت تعرقله الرقابة الحكومية وندرة المعلومات، هو حقيقة واقعة. هنالك أيضا دلائل على بعض التقدم على أكثر من جبهة في المنطقة، على سبيل المثال إطلاق مبادرات لإنشاء الحكومة الالكترونية في معظم الدول العربية، اعتماد استطلاعات لأراء مستهلكي الخدمات العامة في الأردن وفلسطين، انتخاب برلمانات جديدة في البحرين والمغرب، مشاركة المواطنين في إدارة بلدية عدن، وإنشاء ديوان مظالم في تونس والجزائر.

إن التصريحات الحكومية الرسمية تعلن عن اعتمادها اتجاهات جديدة بشكل مرئي يسمح بالمراقبة. إن هذه التصريحات تكسب مصداقية لو تم صياغتها في إطار تشاركي عن هموم المواطنين ويبنى إجماعا شعبيا يشعر من خلاله الجميع بأنه معني.

4- التحديات الكبرى التي تواجه الدول العربية في مجال الحكم الراشد:

رغم ما تقوم به هذه البلدان العربية إلا أنها تواجه على الأقل ستة تحديات من أجل الوصول إلى تحقيق الحكم الراشد وهي:

أ- الاستثمار في رأس المال البشري والمؤسساتي.
ب- تحديد إطار للحكم الاقتصادي الراشد متكيف مع المجتمع وركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد.

ت- إعادة تحديد وتأكيد دور الدولة.

ث- ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي.

ج- خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات الخاصة.
ح- سين نوعية الخدمات.

5- سبل تحقيق الحكم الراشد¹:

¹تقرير البنك الدولي لسنة 2003، "تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، مرجع سابق .

إن على برنامج تحسين إدارة الحكم أن يصمم تبعاً للجبهات الخمسة للحكم الجيد:
أ- إجراءات لتحسين التضمينية:

- المطالبة بحق الجميع للتصويت لكل الوظائف المنتخبة.
- خفض التمييز في القوانين والتنظيمات.
- توسيع نطاق آليات الدولة التشاورية.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني العريضة القاعدة.
- مراقبة إذا ما كان موظفو الهيئات الخدماتية العامة يعاملون المواطنين على أساس المساواة
- تصويب السياسات التهميشية والتمييزية الماضية.

ب- إجراءات على المستوى الوطني لتعزيز المساءلة الخارجية:

- المطالبة بالمزيد من العلنية والحرية.
- الحصول على المعلومات حول نشاطات الحكومة.
- تشجيع النقاشات العامة عن السياسات من قبل ممثلين عن المجتمع المدني.
- توليد مراقبة وتوزيع بيانات عن نوعية إدارة الحكم.
- المطالبة بالمراقبة الخارجية لضمان انتخابات مفتوحة للجميع حرة ونزيهة.
- تشجيع وسائل إعلام حرة ومسؤولة.

ج- إجراءات على المستوى المحلي تعضد المساءلة الخارجية:

- إدخال آليات تقييم من الزبائن إلى مؤدي الخدمات العامة ومؤدي الخدمات العامة في القطاع الخاص.
- اعتماد سياسات تقوي وتمكن السلطات المحلية المنتخبة.
- خلق فرص اشتراك متزايد للجمعيات الأهلية.

د- فصل وتوازن بين السلطات بغية تقوية المساءلة الداخلية:

- زيادة سلطة البرلمان الرقابية وقدرته على مراقبة السلطة التنفيذية.
- ضمان استقلالية القضاء بصورة أكبر.
- تحسين السلطة الاحترافية للبرلمان والقضاء.
- تقوية أجهزة الرقابة المستقلة الأخرى ومطابقتها بالمراجعة.

هـ- إصلاحات إدارية لتعزيز المساءلة الداخلية:

- التركيز على الأداء خاصة في مراقبة النفقات العامة.
- إصلاح الوظيفة العامة عبر التركيز على تقييم النتائج والكفاءة.
- جعل وظائف الحكومة لا مركزية وأقرب للمواطنين.
- تأمين استقلالية الهيئات التنظيمية.
- غرس أخلاقيات الخدمة العامة والحفاظ على الموارد العامة في الوظيفة العامة¹.

6- آليات تحقيق الحكم الراشد²:

- أ- الانتخبات الحقيقية.
- ب- فعالية المجتمع المدني.

¹ تقرير البنك الدولي لسنة 2003، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق.
² كمال رزيق، "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية"، مرجع سابق.

- ت- انفتاح الفضاء الإعلامي والإعلام الحر.
- ج- النظام الوطني المندمج (أي أن تعمل الأحزاب المختلفة ومؤسسات الدولة بالتكامل من أجل تحقيق: التنمية المستدامة، سلطة القانون ورفاهية السكان).
- ح- الشفافية في إدارة الموارد المالية (التدقيق المالي والمحاسبي).
- خ- الآليات ذات الطابع الأومي.
- د- القطاع الخاص.
- ذ- الإعلام الخاص.
- ر- المجالس المحلية المنتخبة.
- ز- الرؤية التجديدية.

7- ركائز نظام الحكم الراشد:

أثبتت تجارب الدول التي طبقت الإدارة الرشيدة أن نجاح نظام تلك الإدارة يرتبط بنتائجها التي تستهدف رضا ورفاهية المواطنين واستدامة تحقيق حاجاتهم التي تتحقق من خلال توافر الركائز التالية:

أ- التمكين: أي توسيع دائرة الفرص المتاحة للمواطن لممارسة حقه في المشاركة باختيار مصيره.

ب- التعاون: أي إسهام المواطن في إدارة شؤونه العامة مع الآخرين لتحقيق المصالح المشتركة.

ت- المساواة: أي عدم التمييز بين المواطنين واستبعاد تهميش أي فئة أو حرمانها من الخدمات.

ث- الاستدامة: أي المحافظة على حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية المتاحة للدولة.

ج- الأمن: تحقيق الأمان للمواطنين من خلال إشراكهم في إدارة شؤون بلدهم والاستفادة من طاقاتهم وتحريرهم من الخوف الناتج عن إحساسهم بعدم الأمان على حياتهم وصحتهم وأسلوب عيشهم.

ويحقق نظام الحكم الراشد إذا توافرت فيه خصائص ضرورية والتي يسعى لتحقيق الاجتماع فيها بديلا عن سيادة مراكز القوى والفئات المقتدرة:

- المشاركة.
- الشفافية.
- المساءلة.

كما يتكون نظام حكم الإدارة الرشيدة من تفاعل عمل كل من الشركاء:

*الدولة: تتمثل في الأجهزة المعنية بشؤون السياسة والإدارة الهادفة إلى تحسين خدمة المواطن.

*القطاع الخاص: الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والمصرفية وغيرها التي تسهم في منظومة التنمية.

*منظمات المجتمع المدني: أي الاتحادات المهنية والجماعات الدينية والإنتية والأندية الرياضية والمنظمات الاجتماعية التي تسهم في التنمية.

ويتحقق نجاح نظام الإدارة الرشيدة عبر تفاعل الشركاء الثلاثة باستخدام الوسائل التالية:

- اشترك المؤسسات الحكومية وممثلي القطاع الخاص في صياغة سياسات الحكومة.
- بناء الآليات التي تمكن الحكومة من تقدير الاحتياجات المطلوبة من القطاع الخاص والاستجابة لها.
- إيجاد آليات التبادل والمشاركة في وضع السياسات وتبادل المعلومات بين الحكومة والقطاع الخاص.
- المشاركة في تنفيذ مشروعات مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
- تخصيص وتحويل بعض الوظائف إلى المجتمع المدني.

8- نتائج غياب الإدارة الرشيدة على التنمية:

ينتج عن غياب الحكم الصالح نتائج وخيمة على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منها:

- سياسات لا تستجيب لمطالب الشعب وعدم إتاحة الفرص المتساوية.
- تضائل الشرعية وانخفاض التأييد للديمقراطية والإصلاحات الرئيسية.

- وضع أطرا قانونية وتنظيمية غير مستقرة.
 - رداءة السلع والخدمات.
 - الهدر وسوء تخصيص الموارد المحلية والأجنبية.
 - تشجيع الفساد وإعاقة النمو الطبيعي.
 - تخفيض الدخل والتعليم وزيادة معدلات وفاة الأطفال.
 - إثارة الأزمات الاقتصادية والسياسية.
 - يعرض الأمن الوطني والإقليمي والدولي للخطر¹.
- إذن إن عملية تطوير إدارة الحكم تتطلب فقط الالتزام الكامل يتبعه الفعل من جانب الكل. إذا اتحد الشعب والدولة في العملية فإن الجميع سيستفيد من ثمار النمو الأسرع، من خدمات عامة أفضل، ومستقبل مزهر بمزايا التنمية البشرية، الرفاهية المادية، خيارات وفرص أوسع تمكن الأفراد من تحقيق قدراتهم، ضمان المعاملة العادلة، حرية الاختيار المشاركة الكاملة في العملية التي يحكم الناس أنفسهم من خلالها.

المطلب الثاني: تأسيس مقومات التنمية المستدامة في الوطن العربي

1- تقوية هيئات المجتمع المدني:

إن ما تقوم به هيئات المجتمع المدني من نقابات مهنية وجمعيات والهيئات المهمة بحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة. يساهم في نشر وعي جديد في مكونات التنمية المستدامة، ويجب أن لا تنظر إليه الحكومات العربية بشكل سلبي، بل عليها أن تفتح حوارات بناء مع هيئات المجتمع المدني التي تطالب بتغيير السياسات التنموية التقليدية أو سياسات التكيف الهيكلي كما هي مفروضة من قبل هيئات التمويل الدولية.

2- إصلاح وتنشيط الحياة البلدية:

لابد في هذا الخصوص من الإشارة إلى أهمية إصلاح وتنشيط الحياة البلدية ومشاركة المواطنين فيها بانتظام. فالمشاركة على صعيد الوطن لا يمكن أن تتم فعليا في غياب المشاركة الديمقراطية على الصعيد المحلي. والمعروف أن الأنظمة الإدارية العربية تتميز بضعف اللامركزية وبهيمنة أجهزة الدولة المركزية على حياة الهيئات المحلية من بلديات ومجالس أو إدارات إقليمية مستقلة، إن وجدت. إن تقوية نشاطات البلديات وحث المواطنين على المشاركة في الحياة البلدية هما من أهم عناصر مساندة تأسيس مقومات التنمية المستدامة، لأن أجهزة الدولة المركزية لا يمكنها العناية بجدية بكل أمور الحياة المجتمعية، بينما الإدارات المحلية قريبة من الناس في همومها ومشاكلها ويمكن أن تساهم في حل المعوقات مساهمة فعالة وسريعة لأنها موجودة ميدانيا ويمكن أن تتحسس المشاكل المتعلقة بالبيئة أو النظام التربوي أو الصحي، التي يعاني منها أهل منطقة معينة، بشكل أسرع وأفضل من الإدارات الموجودة في العاصمة أو المدن الكبيرة وهي بعيدة عن الميدان. ولكي يتم تنشيط الأجهزة المحلية، لابد من أن يعزز النظام الضريبي الخاص بالبلديات ليتوافر لديها مزيد من الموارد للإنفاق على التنمية المحلية وسد ثغرات السياسات المرسومة على الصعيد المركزي. وبشكل خاص، لابد من أن يدفع الناس ضرائب مباشرة على أملاكهم ومداخلهم إلى الأجهزة البلدية، خاصة وأن نسبة ضريبة الدخل المدفوعة للدولة المركزية يسيرة، وتقوية النظام الضريبي على الصعيد المحلي ستدفع المكلفين إلى مشاركة أفضل في الحياة البلدية، وعلى القيام بالمراقبة والمساءلة حول طرق إنفاق الضرائب المحلية، وستخلق انتماء بناء وعلاقات مجتمعية ايجابية بين السكان القاطنين في النطاق البلدي².

3- زيادة مردودية القطاع العام:

¹ محمد مرعي ، "دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية والجمعية العربية للإدارة البيئية، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني 2006، ص84.

²الاسكوا، "التنمية البشرية المستدامة"، مرجع سابق، ص ص61-68.

بما أن فترة الرفاهية في الموارد التقليدية للقطاع العام قد انتهت، فإن المطلوب من الأجهزة الحكومية والقطاع العام هو جهد جبار لإعادة النظر في أوجه الإنفاق وطريقة الإنفاق، ومن أكبر المهام في هذا الموضوع، ما يلي:

أ- إعادة النظر في سلم الأجور: هذه قضية أساسية نظرا لتدهور الأوضاع المادية في كثير من الأقطار العربية. ويتعين على المجتمعات العربية أن تؤمن لموظفي الدولة والقطاع العام العيش الكريم دون الاضطرار إلى القيام بأعمال إضافية خارج أعمال الوظيفة الرسمية أو دون اللجوء إلى فرض "الرشوة" على المواطنين في معاملاتهم مع الدولة.

ب- إعادة النظر في عدد الموظفين: تعاني أقطار عربية عديدة من تخمة في عدد الموظفين الذين لا عمل لهم فعليا في إداراتهم. مما يتطلب تقليص هذا العدد بعد دراسة متأنية لحاجات كل من الإدارات، سواء على الصعيد المركزي أو على الصعيد اللامركزي.

ت- تأمين نفقات التجهيز العادي المنتظم للإدارات: إن قلة صيانة المباني الإدارية والنقص في التجهيزات الحديثة وفي التدريب عليها هما من العوامل الرئيسية التي تقلل من جدوى الإنفاق الإداري وتسبب حالة تبذير عام في الاقتصاد.

ث- دراسة أثر الإنفاق في المجال التربوي والصحي ودراسة طرق زيادة فعاليته.

ج- الإنفاق في مجال الأبحاث العلمية والتطبيقية:

لا تزال الأقطار العربية بعيدة عن صلب النشاطات الدولية في العلم والتكنولوجيا، على خلاف دول نامية كثيرة في شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية. ويظهر هذا الأمر جليا في ضعف مساهمة الصناعات العربية في تدفقات التجارة الدولية، إلا فيما يختص بالصناعات المرتبطة بالصناعات الإستخراجية (مثل البيتروكيماويات أو المنتجات المتفرعة عن الفوسفات). والحقيقة أن الصناعات العربية لا تزال هامشية في الاستهلاك الداخلي كما في التصدير، إذ أن حجم مجمل التصدير الصناعي من كل الأقطار العربية لا يصل إلى مستوى حجم صادرات سنغافورا أو كوريا أو تايوان.

من جهة أخرى، تدل تجارب دول شرق آسيا التي نجحت في دخول الصناعات الإستخراجية الحديثة مثل الإلكترونيات ومنافسة الدول الصناعية الكبرى بكفاءة بأن هذا النجاح يعزى إلى سياسات تشجيع الدولة للقطاع الخاص لكي تركز الشركات الصناعية الموارد اللازمة لتجهيز نفسها بقدرة كافية في مجال البحث والتطوير، ومراقبة الجودة، والتقييد بمعايير الإنتاج وشراء براءات الاختراع من المصادر الأجنبية أو في بعض الأحيان شراء شركات أجنبية طورت براءات مفيدة لاكتساب مزيد من القدرة والخبرة على إنتاج مكونات هامة في المنتجات الإلكترونية. وقد دخلت بعض الدول شريكة مع القطاع الخاص لتشجيعه على المخاطرة التنافسية في المنتجات أو مكوناتها المعقدة التصنيع¹.

لذلك لا بد للأقطار العربية من أن تتوجه نحو سياسات صناعية أكثر نشاطا يتعاون من خلالها القطاع العام والقطاع الخاص على تمويل تكاليف البحث والتطوير في مواقع معينة من الصناعات الحديثة.

4- التعليم والتنمية البشرية:

أ- إجراء تعديلات بين ما ينتجه النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل. فعدم التطابق بين العرض والطلب في سوق العمل يعود، جزئيا، للسياسات التعليمية. وينبغي للبرامج التعليمية أن تراعي بشكل أكبر مؤشرات سوق العمل باستخدام البيانات المجمعة، ووضع برامج تدريبية لمرحلة ما بين المدرسة والعمل، وزيادة مراعاة التدريب المهني لاحتياجات السوق. فالقوى العاملة تحتاج إلى اكتساب المهارات اللازمة للاندماج في هذا العالم سريع التغير، وهي تعليم أساسي وطيد، ومهارات تحليلية سليمة، وصلات وثيقة تربط بين التدريب والشركات.

ب- ويتعين على الحكومات تهيئة بيئة تنظيمية واعتماد سياسات تشجع الابتكار التكنولوجي في القطاع الخاص، كما ينبغي عليها إنشاء نظم وطنية للابتكار. ومع أن هذه النظم قد تختلف من بلد لآخر، فإنها تقوم كلها على العناصر الثلاثة التالية:

- جماعة باحثين ناشطين.

¹ Bruno DESGARDINS, "Développement de l'entreprise, le nouvel environnement international", ed : DUNOD, septembre 1997, Paris, pp208-223.

- نظام حوافز ملائم.
- دعم انتقائي للبحوث.
- كما يمكن اختصار الركائز اللازمة لتحقيق تنمية تكنولوجية في ما يلي¹:
 1. تطوير نظام التعليم في المجتمع.
 2. الاهتمام بالطفل وإعداده منذ الصغر.
 3. ربط الجامعات ومعاهد البحوث الصناعية.
 4. تشجيع الشركات الصناعية على إقامة مركز للبحوث والتطوير.
 5. إنشاء معاهد البحوث المتخصصة.
 6. إيفاد بعثات علمية للخارج.
 7. إنشاء مراكز المعلومات.
 8. إقامة السوق العربية، التي تمكن إيجاد الطلب على التكنولوجيا.
 9. التكامل الصناعي العربي بما يمكن من إقامة القاعدة الصناعية اللازمة للخلق التكنولوجي.

5- تقوية البنية القانونية والتنظيمية:

تتميز الدول النامية، ومنها الدول العربية بضعف البنية القانونية وقلة اهتمام الناس بها كعنصر مركزي في إرساء دعائم التنمية المستدامة. والحقيقة أن التقدم والرفق اللذين حصلوا في كل الحضارات والدول على مر التاريخ قد استندا إلى تقوية الجانب القانوني في الحياة السياسية والمدنية. فالتقدم الاقتصادي نفسه لا يمكن أن يتم خارج إطار قانوني واضح وشفاف يشجع الناس على اتخاذ المبادرات الاقتصادية وتطوير الشركات والمؤسسات التي تزيد من الثروة الوطنية وتراكم الخبرة والعلم. والرأسمالية الحديثة لم تغير مصير الدول والأقطار بشكل محسوس إلا عندما تطورت المفاهيم القانونية والأنظمة المتفرعة عنها، التي أمنت حقوق الأفراد بجميع مهنتهم وأوضحت قواعد الممارسة الاقتصادية بطريقة شفافة هادفة إلى تحسين تعادل الفرص بين كل العاملين في الميدان الاقتصادي. من هنا تبرز أهمية مفهوم "دولة القانون"، أي الدولة التي تسود فيها القوانين والأنظمة المستقرة والواضحة والأجهزة القضائية الفعالة، فيرتاح المواطن ويقوم بنشاطاته الاقتصادية الإنتاجية وهو يعرف حقوقه وواجباته دون مفاجأة، كما أنه محمي من القانون ويجد في الجهاز القضائي الحل السريع والمقنع في حال وقوعه في نزاع. ولا تزال الأقطار العربية تعاني من نواقص عديدة في الأمور القانونية والقضائية، سواء أخذت بنظام الشريعة الإسلامية في كل جوانب الحياة السياسية والمدنية، أو عملت على أساس القانون الوضعي المستوحى من الأنظمة القانونية الغربية، أو مزجت بين الاثنين. ومن أهم هذه النواقص²:

- أ- تناقض القوانين فيما بينها وعدم ترتيبها ووضعها في متناول المواطن بشكل منسق.
- ب- عدم وجود ترابعية بين القوانين الأساسية من جهة، والأنظمة والمراسيم والقرارات الإدارية الطابع من جهة أخرى، التي قد يتناقض محتواها مع محتوى القوانين الأساسية.
- ت- التطبيق غير المتجانس للقوانين والأنظمة بين إدارة وأخرى أو بين المحاكم.
- ث- عدم تطوير البنية القانونية بحيث تأخذ في الحسبان التقدم الحاصل في مجالات عديدة من الحياة الاقتصادية والمالية والبيئية والعلمية، وكذلك ما ظهر عالمياً من حاجة إلى مكافحة الفساد الاقتصادي والمالي والمواقع الريعية والاحتكارية وحماية حقوق الملكية الصناعية والفكرية وتنظيم الأسواق المالية، وضرورة تدريب الموظفين والقضاة على الإجراءات القانونية الحديثة في كل المجالات.
- ج- ضعف الأجهزة القضائية بشكل عام.

إن هذه النفاص في الأطر القانونية، السياسية منها والمدنية، هي التي تحول دون إرساء آليات التنمية على مقومات ثابتة وراسخة تؤمن ديمومة النمو وتفتح المواطنين بكل فئاتهم، بوجود تعادل الفرص والمساواة أمام القانون. وفي غياب هذه القناعة وما يولده من قلق اجتماعي عميق ومن

¹ سعد طه علام، "التنمية والدولة"، مرجع سابق، ص 142.
² الاسكوا، "التنمية البشرية المستدامة"، مرجع سابق، ص 61-64.

انعدام الثقة بين المواطنين وأجهزة الدولة، يصبح أصحاب النفوذ والثروة أو بعض التنظيمات الدينية-السياسية ملجأ للمواطنين في بحثهم عن الحماية الاجتماعية وتحصيل ما يحتاجون إليه من خدمات وإعانات، وهو ما يزيد من إضعاف هيبة الدولة وأجهزتها وكذلك هيبة القانون وسريانه على الجميع.

والجدير بالملاحظة هنا أن ضعف البنية القانونية في الوطن العربي يمكن أن يعزى إلى ضبابية القيم التي يفترض فيها أن تكون المحرك الأساسي في تحديد أهداف المجتمع ونوعية العلاقات المجتمعية. فإذا كانت مجموعة القيم المرجعية غير واضحة ومتضاربة فيما بينها، فالنتيجة الحتمية ستكون هشاشة البنية القانونية وتضارب القوانين والأنظمة. ومما لاشك فيه أن العمل من أجل تقوية البنية القانونية وما يتفرع عنها من تنظيم اقتصادي مجتمعي، وجعلها متماسكة ومتناسقة، يتطلبان العودة إلى الحوار الفكري النشط حول أهم القيم وعلاقتها بالتصور التنموي.

المطلب الثالث: أهم مقومات نجاح سياسات واستراتيجيات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه لصالح التنمية المستدامة

1- تحقيق الاستقرار السياسي:

وهو الشرط اللازم والأساسي للتنمية في المنطقة العربية. فالمخاطر الناجمة عن التوتر السياسي سواء أكانت حقيقية أم متوقعة، تخفض باطراد من معدل الاستثمار، بالتالي معدل النمو. وكل شيء يأتي عقب ذلك: فرأس المال البشري، والتكنولوجيا وغيرهما من عوامل الإنتاج المكثف تتراجع نتيجة انخفاض الاستثمار المادي. ويرافقه انخفاض في الإنتاجية، حيث ينتج عنهما انخفاض في الأجور والمستويات المعيشية والرفاه العام.

كما ينبغي تنسيق سياسات الاستثمار على المستوى الإقليمي والدولي حتى تكون فعالة¹. ونظرا لأن المستثمرين الدوليين ينظرون إلى المنطقة كخليط من أسواق منفصلة عديدة تربط فيما بينها المخاطر الجيوسياسية بدلا من التقسيم الاقتصادي للعمل. فمن الضروري إيجاد فرص وقدرات لتجارة صناعية ذات علامة إقليمية لجني المزيد من فوائد التعاون في مجال السياسة الاقتصادية، والتحديث الصناعي، وتحسين ظروف المخاطر الجيوسياسية.

وبما أن التنمية ترتبط أساسا بالتصنيع، ينبغي أن تقوم سلطة فوق وطنية بتنسيق حملة لبناء القدرات الصناعية تكون أكثر نجاحا. وينبغي أن تشرع تلك السلطة في وضع قوانين وقواعد جديدة، يستحسن أن يتم التوصل السريع بشأنها إلى توافق إقليمي².

2- توفر الإرادة على أعلى المستويات السياسية والتشريعية والتنفيذية للحاجة إلى صياغة وتنفيذ ومراقبة إستراتيجية وطنية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر توفر هذه الإدارة العامل الأساسي لنجاح هذه الإستراتيجية بشرط أن تترجم هذه الإدارة إلى خطوات تشريعية وتنفيذية تمهيدا لزيادة هذا التدفق، فعلى المستوى التشريعي، يجب وضع القوانين الملائمة لمثل هذا التدفق، وفي مقدمتها قوانين حماية الملكية الفردية والفكرية، وقوانين دعم المنافسة، وقوانين الشركات وقوانين تحرير التجارة ورأس المال، وقوانين الخصخصة وغيرها، فسن هذه القوانين يوفر الأمان والضمان للمستثمر الأجنبي بأن استثماراته تتمتع بحماية تكفلها قوانين وضعتها السلطات التشريعية وليس مجرد تدابير حكومي يمكن أن تتغير بتغير الحكومة. كما أن هذه القوانين تدل

¹ الاسكوا، "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا"، الأمم المتحدة نيويورك 2004، ص14.

² الاسكوا، "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا"، الأمم المتحدة نيويورك 2005، ص15.

على تمسك الدولة على أعلى مستوى بتنفيذ إستراتيجية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى المستوى التنفيذي، يجب على الحكومة أن تكفل تحويل هذه التشريعات الصادرة إلى قوانين وإجراءات حكومية تنفيذية تسهل وتحمي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وينبغي أن تكون تلك القوانين والإجراءات الحكومية واضحة ومستقرة وأن توفر الشفافية اللازمة التي تشجع المستثمر الأجنبي.

3- تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:

تمثل الحوافز المشجعة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عبئا اقتصاديا وماليا، ومن ثم يجب أن يكون المردود الاقتصادي لهذا التدفق أكثر من الأعباء المالية، وتعتبر هذه الأعباء، المتمثلة في الإعفاء من الضرائب والرسوم وتقديم التسهيلات المالية الأخرى، بمثابة خسارة مالية للخزانة العامة، وبالتالي فإن المكاسب النهائية لهذا التدفق يجب أن تفوق هذه الخسائر، وإلا فلا داعي لدعم هذا التدفق. ويجب أن تكون الأهداف الموضوعية واضحة ومحددة، سواء أكانت تتمثل في زيادة الصادرات، أو إشباع المحلي، أو زيادة الكفاءة الاقتصادية، أو استثمار واستغلال الموارد الطبيعية، والغرض من تحديد هذه الأهداف هو تحديد نوعية الاستثمار الأجنبي الملائم لتحقيق كل من هذه الأهداف، فالاستثمار الأجنبي المباشر الذي يطمح إلى إشباع حاجات السوق المحلي يختلف عن ذلك الذي يسعى إلى زيادة الصادرات، وكلاهما يختلف عن ذلك الذي يهدف إلى استغلال الأيدي العاملة المحلية الرخيصة وغيرها، كما أن تحديد الهدف من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تحديد الحوافز المقدمة بحيث لا يكون هدفا مجرد بل يتجه إلى نوعية الاستثمار الذي تدفقه طبقا للهدف الاقتصادي المعين، بينما تكون هذه الحوافز موجهة، مما يحقق الهدف بأقل تكلفة ممكنة على الخزينة العامة.

4- أن تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي وخاصة القطاع الخاص وليست متنافسة أو متناقضة معها:

ويعني ذلك النظر إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عملية مؤقتة لحين زيادة الاستثمار المحلي كما ونوعا بحيث يستطيع قيادة عملية النمو الاقتصادي، إذ أن الاعتماد الكلي أو شبه الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر يولد مخاطر على الاقتصاد الوطني، وخاصة في حالة الأزمات الاقتصادية العالمية أو المحلية، فبالرغم من الاستقرار النسبي الذي يتسم به الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيره من التدفقات المالية الخارجية، فقد ينخفض لظروف عالمية أو محلية، كما حدث في عام 2001 عندما انخفض على المستوى العالمي بحوالي 50%. ومن ثم يجب أن تكون إستراتيجية دعم الاستثمار الأجنبي المباشر متماشية مع إستراتيجية دعم الاستثمار المحلي، بحيث ينخفض على المدى الطويل الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر ويظل في حدود ضيقة ومحددة في مجال نقل التكنولوجيا مثلا، ويتطلب هذا عدم التمييز في التعامل بين الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر سواء من ناحية التخفيضات الجمركية أو الضريبية أو تقديم التسهيلات المالية وغيرها، أي أن سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن لا تؤدي إلى هروب الاستثمار المحلي، بل أن تعمل زيادة هذا الاستثمار حتى تكون المحصلة النهائية هي زيادة في الاستثمار المحلي وليس العكس.

5- ربط سياسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة:

يجب أن تكون هذه السياسة رافدا لتحقيق الأهداف الاقتصادية العليا، ويعني ذلك ألا تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر معزولة عن سياسة الاقتصادية الكلية، وهذا يتطلب تحديد القطاعات التي ترغب الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، والأهداف المراد تحقيقها في كل قطاع والوسائل المطلوبة. كما يتطلب ذلك تحديد القطاعات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية بحيث تساعد على نجاح سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن شأن التركيز على هذه القطاعات أن يساعد على نجاح هذه السياسة بأقل تكلفة، خاصة إذا اقتصر توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر على هذه القطاعات أو الصناعات فقط، وهو ما يعني اعتماد سياسة تراعي نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر وليس فقط كمية الاستثمار الأجنبي المباشر المراد جذبها لتحقيق أقصى قدر من الأثر الإيجابي على

الاقتصاد الوطني وبأقل تكلفة على الخزينة العامة¹.

6- تكوين سمعة مشجعة لدى المستثمرين الأجانب ثم إيجاد فرص للاستثمار: (أي خلق استثمارات أجنبية) والعمل على خدمة الاستثمارات القادمة بحيث تبقى وتنفذ التزامات طويلة الأجل بدلا من خروجها بسرعة نظرا لعدم كفاءة الحوافز أو عدم تنفيذها أو بطء الخدمات الأساسية لهذه الاستثمارات أو عدم توفرها:

ويعني ذلك أن خطة جذب الاستثمار تتكون من ثلاث مراحل، تتضمن الأولى إيجاد الفرص المواتية والمشجعة للاستثمار فيها والقطاعات الجاذبة لهذه الاستثمارات وبناء المؤسسات وإصدار القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر. وتشمل المرحلة الثانية المحافظة على الاستثمارات القادمة عن طريق توفير الخدمات الحكومية اللازمة والبنية التحتية الحديثة وغيرها من الخدمات التي تشجع على بقاء هذه الاستثمارات وعدم هروبها، مما يشجع بالتالي على قدوم استثمارات إضافية بفضل الجهود القائمة لخدمة هذه الاستثمارات، وكما قال فراسوا لوشار F.Luchaire "إن أحسن ضمان يقدم للمستثمر الجديد يكمن في احترام الاستثمارات السابقة..."².

أما المرحلة الثالثة فتتمثل في الدعاية والترويج، بما في ذلك المشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية وعقد لقاءات مع المستثمرين وإبرام الاتفاقيات مع مختلف الدول.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحملة الترويجية يجب أن تشمل جميع القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك القطاع الخاص ووسائل الإعلام المختلفة والمكاتب التجارية في الخارج والسفارات وغيرها من المؤسسات التي يمكن أن تساهم في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تتوفر البيانات والمعلومات والخرائط الاستثمارية المفصلة التي توضح أرقام وبيانات عن الاقتصاد الوطني، والقطاعات الرئيسية، وأرقام النمو الاقتصادي، وحجم الاستثمارات المخصصة وغيرها، على أن تكون هذه الجهود تحت إشراف وتنسيق مكتب مختص مثل مكتب تشجيع الاستثمار أو وزارة التخطيط أو أية جهة حكومية تتوفر فيها الإمكانيات المادية والبشرية والقانونية التي تسمح لها بالحصول على البيانات والأرقام والتنسيق مع مختلف الأجهزة الحكومية، كما يمكن لها أن تفتح فروعاً بالخارج أو أن تنسق مع المكاتب التجارية الحكومية بالخارج حسب الإمكانيات المتوفرة. ويمكن للحكومة أن توكل للقطاع الخاص مهمة الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد قامت عدة حكومات بمثل هذه الخطوة، ومنها إندونيسيا وتايلندا، كما استعانت دول أخرى بالإمكانيات المتوفرة للقطاع الخاص وعملت على توظيفها في المؤسسات الحكومية القائمة من أجل الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بينها كندا والمملكة المتحدة.

7- تحسين المناخ الاستثماري العام وخلق فرص للاستثمار تستطيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتطلب تحسين مناخ الاستثمار استقرار السياسة الاقتصادية الكلية، بما في ذلك تخفيض العجز المالي والتجاري واستقرار السياسة المالية والنقدية، والتحكم في التضخم، كما أن خلق فرص للاستثمار، بما في ذلك انتهاز سياسة الخصخصة، يؤدي إلى دعم جهود الدولة في نجاح سياستها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

8- نجاح أية إستراتيجية لدعم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يقتضي معرفة الدوافع التي يسعى هذا الاستثمار إلى تحقيقها حتى يتم التركيز على واحد أو أكثر من هذه الدوافع:

¹Frédérique SACHWALD et Serge PERRIN, "Multinationales et développement le rôle des politiques nationales", op cit, pp 135-136.

²قادري عبد العزيز، "الاستثمارات الدولية التحكيم التجاري الدولي وضمان الاستثمارات"، مرجع سابق، ص 114.

هناك ثلاثة دوافع أساسية تمثل أهم دوافع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وأولها هو استغلال واستثمار الموارد الطبيعية المتاحة في البلد المضيف. والدافع الثاني هو البحث عن الأسواق الجديدة إما من أجل تعزيز الصادرات من الدول التي تعد مقرا لهذا الاستثمار أو إنشاء فروع للصناعات في الدولة المضيفة لإشباع السوق المحلي ويعتمد التفضيل بين تعزيز الصادرات أو إنشاء وحدات إنتاج في البلد المضيف بالدرجة الأولى على تكلفة الإنتاج. ويتمثل الدافع الثالث للاستثمار الأجنبي في السعي إلى تحسين الفرص التنافسية لمنتجاته على المستوى العالمي وذلك بتقليل تكلفة الإنتاج عن طريق توزيع وحدات الإنتاج أو جزء منها في دول ذات تكلفة منخفضة، وخاصة فيما يتعلق بتكلفة العمالة.

9- توفر خريطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات التي تشملها والأهداف المطلوب تحقيقها والخدمات الحكومية المتوفرة لخدمة هذه الاستثمارات:

ويعني ذلك تعريف المستثمر الأجنبي بأهم الفرص المتاحة وحجمها والقطاعات الرئيسية المراد تنميتها، فالمعرفة هي أهم عنصر يجب على الحكومات توفيره للاستثمار الأجنبي المباشر من أجل دعم هذا التدفق. وتعد الخرائط الاستثمارية عنصرا رئيسيا في جهود الدولة للترويج لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تشمل هذه الجهود إبرام الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية لتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقديم التسهيلات، ومن أهمها إلغاء الازدواج الضريبي وتسهيل إعادة انتقال الأرباح ورأس المال وغيرها، وإقامة المعارض التي تبين الفرص الاستثمارية والحوافز المقدمة والخدمات الحكومية المتوفرة لخدمة هذه الفرص. وهو الأمر الذي يتطلب توافر مزيد من الموارد البشرية المدربة والقادرة على إقناع المستثمرين بأهمية الاستثمار.

10- تعزيز التنمية البشرية وخاصة إصلاح قطاع التعليم بما يتماشى ومتطلبات السوق من العمالة المدربة في مختلف التخصصات:

يلعب توفر الأيدي العاملة المدربة والرخيصة نسبيًا مقارنة مع مثلها في الدول المجاورة والمتقدمة دورا أساسيا في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تمثل العمالة عنصرا مهما من تكلفة الإنتاج وبالتالي من الاستثمار الأجنبي، وخاصة ذلك الاستثمار الذي يهدف إلى المنافسة في الأسواق المحلية، حيث يسعى إلى خفض هذه التكلفة عن طريق عدة وسائل من أهمها توفير العمالة المدربة والرخيصة نسبيًا، كما ينبغي على الدول التي ترغب في دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أن تسعى إلى زيادة الاهتمام بنظام التعليم والتدريب بما يتناسب مع متطلبات السوق المحلية من جهة والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى¹.

11- الربط بين مؤسسات القطاع الإنتاجي المحلية والشركات الأجنبية المستثمرة:

يهدف ذلك إلى انتفاع مؤسسات القطاع الإنتاجي من الإمكانيات المالية والعينية والتدريبية المتوفرة لدى الشركات الأجنبية المستثمرة لتوسيع نطاق الاستفادة من تدفق هذه الاستثمارات، ويمكن للحكومة أن تقوم بدور مهم عن طريق تشجيع الشركات الأجنبية على إقامة علاقات إنتاج وبرامج تدريبية مع مؤسسات القطاع الإنتاجي المحلي، وذلك عن طريق تقديم تسهيلات إضافية للشركات الأجنبية التي تقوم بتعزيز تعاون مع الشركات المحلية، سواء بتقديم إعفاءات ضريبية إضافية أو تقديم تسهيلات حكومية أخرى، ومن شأن سياسة التدخل الإيجابية لتعزيز التعاون بين الشركات المحلية والأجنبية أن تؤدي إلى الإسراع بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتعظيم الانتفاع منه، مما يدعم الجهود الخاصة بتعزيز الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات المحلية، وهو من أهم الأهداف التي يرجى تحقيقها، وهنا تلعب الحكومات دورا محوريا عن طريق الوسائل المالية المتوفرة لديها لتشجيع الشركات الأجنبية أو فروعها على توسيع التعاون في مجال الإنتاج والتدريب مع الشركات المحلية.

¹ الاسكوا، "سياسة جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة الاسكوا"، مرجع سابق، ص 21-26.

12- الاعتماد على سياسة تقديم الحوافز والإعفاءات الموجهة بدلا من الإعفاءات والحوافز العامة التي اتجهت إليها كثير من الدول النامية.

لما كانت الحوافز والإعفاءات التي توفرها الدولة تمثل تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني وخاصة الميزانية العامة للدولة، سعيا إلى تحقيق مردود إيجابي، تتجه كثير من الدول إلى ربط هذه المزايا والحوافز والإعفاءات بقطاعات معينة تتميز فيها هذه الدول بميزة نسبية بحيث تعود نتيجة هذه القطاعات بأعظم الفائدة على البنية الاقتصادية الشاملة، وقد ثبت أن إتباع سياسة الحوافز الموجهة وأكثر جدوى من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات والحوافز تشمل كل القطاعات والصناعات، بما في ذلك التي لا تتميز فيها الدولة بأية ميزة نسبية.

13- دفع المستثمرين الأجانب إلى تعبئة عوامل الإنتاج المحلية بصفة أولية: في حالة توفرها كسواء المواد الخام واليد العاملة... الخ.

14- إنشاء أجهزة قومية لاختيار أنواع ومستويات تكنولوجيا ملائمة لأغراض التنمية وخصائص الدولة.

15- إنشاء أجهزة حكومية لمراجعة ومتابعة تنفيذ مشروعات الاستثمار التي تم التصريح بها.

16- دراسة مشروعات الاستثمار المقترحة: وتحديد والتنبؤ بآثارها الايجابية والسلبية على ميزان المدفوعات في ضوء عدد من المعايير مثل نسبة معينة من الصادرات المرتقبة أو إحلال الواردات... الخ¹.

17- بناء أجهزة ادخارية متقدمة.

18- تطوير القطاع المصرفي والمالي.

19- تنظيم المنافسة على أساس الجودة الشاملة.

20- نشر الثقافة الاقتصادية والاستثمارية الفعالة: تحتاج الدول العربية في القرن الحادي والعشرون إلى ثقافة جديدة تؤثر في كل من السلوك الاستثماري والسلوك الادخاري. ويؤدي غياب تلك الثقافة إلى نقص المعرفة بأساسيات اتخاذ قرار الاستثمار وكيفية حساب المخاطر وأساليب المفاضلة بين بدائل فرص الاستثمار ومناهج التفاوض الدولي وسبل اختيار ضمانات الاستثمار وكيفية التعامل مع البورصات والمصارف المحلية والعربية والدولية. ولعل الانحرافات في حقل الاستثمار التي سادت في الثمانينات والتسعينات دليل على غياب تلك الثقافة².

ويمكن تلخيص الاقتراحات لجذب الاستثمار في تجربة وكالة التنمية الصناعية الماليزية (MIDA) كما يلي:

1. الاستناد إلى مبادئ الإدارة الرشيدة في القطاع العام والشركات وهيئات تشجيع الاستثمار.
2. الحد من الإجراءات البيروقراطية، وتعميم مفهوم "ميثاق العملاء" أي المستثمرين الذي طورته ماليزيا وتبنته دول أخرى بحيث قدم خدمة متميزة لهؤلاء العملاء وبكفاءة لدى كافة الأطراف في القطر التي تتعامل معهم، واعتبرت ذلك سر نجاحها في التعامل مع المستثمرين المحتملين والقائمين. ويجب تفهم أن صناعة الترويج للاستثمار في المستقبل لا بد أن تعزز كونها "فن وعلم" في آن واحد وليس مجرد "عملية بيع"، "علم" يأخذ بالتطوير المستمر لمناخ الاستثمار، و"فن" في توقع كيفية تحقيق أهداف محددة للقطر. وان نجاح جهود الترويج ليس فقط في الإعلان عن عدد التراخيص التي تحصل على موافقة هيئة تشجيع الاستثمار وحجم الكلف الاستثمارية لهذه المشاريع، بل من خلال القياس الحقيقي لمخرجاتها لجهة الفوائد الاقتصادية المرغوبة في القطر كمضيف للاستثمار (خلق وظائف، زيادة الإيرادات، زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، وغيرها) ورفع مستوى المعيشة والرفاه المنشود لمختلف فئات المجتمع³.

¹ عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مرجع سابق، ص 561-572.

² فريد النجار، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 55-56.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات، مجلة ضمان الاستثمار، العدد 1-2006، ص 7.

لقد حدد باختصار الخبير Anne RIVAUX مسؤول قسم "دراسات الاستثمار الأجنبي المباشر" بمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: شرطين أساسيين لكي يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مفيداً للدول النامية المضيفة وهما:

1. تأهيل الموارد البشرية الفاعلة في مختلف المجالات الاقتصادية لكي تكون هناك إمكانية لاستيعاب المعرفة بسرعة.
2. توفر نسيج متطور بشكل كافٍ من الشركات المحلية وقوي لكي يتمكن من اكتساب اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا، وبالتالي القدرة على مواجهة منافسة الشركات متعددة الجنسيات العملاقة¹.

ففي ورقة نشرها صندوق النقد الدولي بعنوان: "كيف يؤثر للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي؟" تم التركيز على أهمية القوى العاملة المتعلمة والماهرة بالنسبة لكل من الاقتصاديات النامية والمتقدمة. كما أثبتت الورقة وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في الدول النامية تبعاً لما يطلق عليه "رأس المال البشري". بعبارة أخرى، فإنه إذا ما كانت القوى العاملة في دولة ما ذات تعليم جيد بدرجة كافية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدولة يعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي. وذلك ما يفسر أسباب عدم حصول الدول الأكثر فقراً -وهي تلك الدول التي تفتقر إلى مستويات التعليم الملائمة- على قدر كافٍ من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك على الرغم من انخفاض مستويات الأجور بتلك الدول².

¹ Journal le Soir d'Algérie, Abdelmadjid BOUZIDI, IDE Utiles, mais coûteux, 27 juin 2007.

² سعدي يحيى، أطروحة دكتوراه بعنوان: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، 2007، ص 149.

الخلاصة:

يعترف دارسو اقتصاديات البلدان النامية بأن أوضاعها تختلف كثيرا عن أوضاع البلدان التي تحققت تنميتها في القرن الماضي، لأن بعض عوائق التنمية هي الآن أضخم بكثير مما كانت عليه في البلدان التي نسميها اليوم بالبلدان المتقدمة. فالتنمية لا يمكن أن تكون تلقائية كما كانت في ظروف القرن التاسع عشر، وبدلا من ذلك فإن الاعتقاد السائد هو أنه لا تتوفر القوة والسلطة الكافيتان لتحطيم بعض العوائق التي تعترض سبيل التنمية إلا العمل الحكومي.

وما نستخلصه من تجربة ماليزيا هو أنها قد تفاعلت بشكل إيجابي مع العولمة ومؤثراتها الأساسية وفي مقدمتهم الشركات متعددة الجنسيات واستثماراتها، بحيث استفادت منها في دفع عجلة تنميتها، ولم تقتصر أن تكون مرتعا لتحقيق مآرب ومطامع هذه الأخيرة. وفي كل الأحوال فإن التجربة الماليزية تقدم نموذجا يحتذى به، فلا يمكن لأي اقتصاد أن ينمو إلا بتكثيف الاستثمار في التنمية البشرية الذي أصبح أهم عناصر العملية الإنتاجية في عصر تُعد فيه المعلومات والتكنولوجيا هي المدخل لاقتصاد قوي.

إن الدراسات العديدة التي أجريت لتحديد أبعاد النموذج الاقتصادي الذي طبقتة دول شرق وجنوب شرق آسيا (كوريا، سنغافورة، اندونيسيا، ماليزيا، تايلاند وهونج كونج) في تجاربها التنموية الناجحة خلصت إلى عدم وجود نموذج موحد يمكن تعميمه عليها جميعا واعتباره وصفا يمكن تقديمها إلى الدول الأخرى، إلا أن الإنتاج لأغراض التصدير والاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا كانت قاسما مشتركا فيما بينها جميعا.

لقد اتضح أن الإشكالية الأساسية التي تواجه السياسات العامة في كل الدول تتمثل في التوفيق بين تحرير الأسواق من جانب ومتطلبات الفئات العريضة من محدودي الدخل من جانب آخر، أي في إحداث التوازن بين اقتصاد السوق والعدالة الاجتماعية، بحيث يخدم الاقتصاد احتياجات المجتمع لا أن تسخر إمكانات المجتمع لمتطلبات السوق، وهو الاقتصاد الذي يهدف إلى الارتفاع بجودة الحياة من خلال التقدم التكنولوجي ولا ينحصر في زيادة كم وكفاءة الإنتاج، وهو أيضا الاقتصاد الذي يسعى لتحقيق رفاهية الجنس البشري من خلال عولمة ايجابية لا تقتصر على تحقيق المصالح الضيقة والأرباح المؤقتة للشركات متعددة الجنسيات.

بالتالي فقد تحققت صحة فرضيتنا الثانية في مقدمة هذا البحث والمتمثلة في أن الاستثمار الأجنبي يساهم في تحقيق بعض جوانب التنمية المستدامة، لكن هذا يتطلب توفر الشروط السابقة الذكر. وهذه الشروط مازالت غير متوفرة في الدول العربية إلى حد ما حسب ما استخلصناه من الفصول السابقة وهذا ما يؤكد صحة فرضيتنا الرابعة باعتبار الدول العربية غير قادرة على التأثير على الشركات متعددة الجنسيات لتوجيه استثماراتها في خدمة الجوانب المختلفة لتنميتها.

الخاتمة

الخاتمة:

إن الدول العربية تواجه الكثير من التحديات خلال القرن الحادي والعشرين تنعكس آثارها على طبيعة ونوعية ونتائج العمليات الاستثمارية، وبالذات فيما يتعلق بمشكلة اقتناء العلوم الحديثة وتطبيقاتها وتطويعها لتدعيم القدرات الاستثمارية في المنطقة، وتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتنمية القدرات التنافسية في وضع تتصاعد فيه حدة التنافس على مستوى الإنتاج والتسويق، في خضم التغيرات التكنولوجية السريعة، وفي غمرة تعاظم مد العولمة وارتفاع تأثير التجارة الدولية، وتعزيز التكتلات الدولية.

من هنا تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد المحركات الأساسية للعولمة من خلال الدور الذي يلعبه في ديناميكية التنمية وتعزيز القدرات التنافسية للدول المضيفة، وبالتالي يتضح مدى حاجة الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر في سعيها للحاق بركب التنمية. فالدول العربية على ضآلة حصتها تتوفر على عوامل استقطاب عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر لما لها من ميزات نسبية كبيرة تؤهلها لمضاعفة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أن عملية الخصخصة لا تزال في بدايتها في معظم الدول العربية وهناك قطاعات اقتصادية رئيسة لم تفتح بعد لمشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن دولا عربية عدة تملك أسواق كبيرة نسبيا الأمر الذي يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن أسواق جديدة. هذا بالإضافة إلى توافر الموارد الطبيعية والبشرية التي تؤهل هذه الدول إلى زيادة نصيبها من التدفق العالمي للاستثمار. فقد اتضح من تحليل معطيات الفصل الثاني كيف أن أداء هذه الدول في عملية التكامل مع الاقتصاد العالمي لا يرقى إلى مستوى إمكانياتها في هذا المجال.

إن وجود الإرادة السياسية التي تتمثل في تصميم أكبر لدى صانعي القرار في غالبية الدول العربية على مواكبة الاقتصاد العالمي وتوفير السبل ورسم السياسات التي تؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص بما في ذلك القطاع الخاص الأجنبي، في رفع الكفاءة الاقتصادية والالتحاق بركب الاقتصاد العالمي، عامل جوهري لكنه غير كاف إذا لم تترجم تلك الإرادة إلى سياسات وبرامج متكاملة كما تم التأكيد على أنه لا تزال هناك فجوة بين إصدار القوانين والتشريعات من جهة وتطبيق هذه القوانين والتشريعات من جهة أخرى.

وتعاني معظم الدول العربية من بيروقراطية إدارية ومالية تؤثر سلباً في تنفيذ القوانين والإجراءات أو ترفع من كلفة تنفيذها. الأمر الذي لا يشجع رأس المال الخاص المحلي والأجنبي على المساهمة بفعالية في تنفيذ برامج وخطط التنمية.

كما تبين مما عرض في مجال التنمية المستدامة في العالم العربي أنه يتطلب إجراء تغيير كبير في سلم الأولويات التنموية وفي أسلوب التعامل العام في هذا الشأن. سواء من جهة القطاع العام أو من جهة القطاع الخاص. وأن الأنماط التنموية التقليدية خلقت عادات وتصرفات اقتصادية واجتماعية يصعب التخلي عنها بسرعة، كذلك برامج التعديل الهيكلي المطبقة وإجراءات التحرير الاقتصادي، وهي تسعى إلى كسر النموذج التنموي التقليدي، لا تكفي لإرساء دعائم التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أن عبئها وقع على الفئات المحدودة الدخل والفقيرة بطريقة حصرية ودون مشاركة الفئات الميسورة في هذا العبء.

إن الوعي بمقومات التنمية المستدامة لا يزال محدوداً بالرغم من أنه أخذ يتوغل تدريجياً في المجتمع المدني ولدى بعض صانعي القرار. ومن أهم هذه المقومات:

- 1- إنصاف جميع الفئات الاجتماعية من حيث المساهمة في آليات التنمية من جهة والاستفادة منها في أن واحد.
- 2- وضع تصورات تنموية جديدة تستلهم من الأدبيات الجديدة للتنمية وعلاقتها بالقدرة على اكتساب الملكة الصناعية والتكنولوجية والتنظيمية في عالم متميز بتصاعد المنافسة على جميع الأصعدة.
- 3- تعبئة الموارد البشرية والمادية تعبئة شاملة وعقلانية.
- 4- تطوير التعليم والاهتمام بالتنمية البشرية.
- 5- إرساء ركائز الحكم الراشد والتمثلة في المشاركة في اتخاذ القرارات، والمساءلة والشفافية حيث تبين مدى قلة المعلومات الإحصائية المتوفرة في كثير من الأقطار العربية حول عدد كبير من المعطيات الرئيسة الاقتصادية والاجتماعية الطابع، مما يحول دون التمكن من إعطاء رأي صائب ورشيد حول المشاريع والسياسات الجديدة أو تقييم أثر السياسات المتبعة. وهذا النقص في المعلومات هو جزء أساسي من حالة عدم وجود شفافية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية العربية.
- 6- تقوية البنية القانونية والتنظيمية.

فزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية، وزيادة الدخل الناتجة عنهما، مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالتقدم في الشؤون المؤسسية والتنظيمية وفعالية أداء القطاع العام والخاص المحلي والأجنبي ومؤسسات المجتمع المدني، بما فيها النقابات المهنية والعمالية وهيئات الأبحاث والقطاع التربوي والصحي.

حيث أثبتت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في دفع عجلة التنمية بمفهومها الجديد (التنمية المستدامة) من خلال: زيادة معدل الاستثمار وتطوير المؤسسات المحلية، ونقل التقنيات الجديدة في مجال الإنتاج والإدارة وتدريب اليد العاملة... الخ.

إذا تم تحقق الشرطان التاليين من جهة:

1. تأهيل الموارد البشرية الفاعلة في مختلف المجالات الاقتصادية لكي تكون هناك إمكانية لاستيعاب المعرفة بسرعة.
2. توفر نسيج متطور بشكل كاف من الشركات المحلية وقوي لكي يتمكن من اكتساب اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا، وبالتالي القدرة على مواجهة منافسة الشركات متعددة الجنسيات العملاقة.

وإذا أحسنت الدول المضيفة مراقبة الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه لتحقيق ذلك، من جهة أخرى.

النتائج:

- من خلال تحليل فصول الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج نوجزها في ما يلي:
- 1- أن الاستثمار الأجنبي المباشر حالياً هو وسيلة التمويل التي تحتل المرتبة الأولى بين المصادر الخارجية بالنسبة للدول النامية بشكل عام؛
 - 2- أن الاستثمار الأجنبي المباشر له من الإيجابيات الكثير كما له من السلبيات، لكن الغلبة بين هذه وتلك ترجع إلى عوامل عديدة، أهمها:
 - طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الحجم ونوع أو مجال النشاط.
 - طبيعة العلاقة بين الأطراف المتعاقدة.
 - الموازنة بين عوامل قوة التفاوض بالنسبة للمستثمر أو مؤسسة الاستثمار الأجنبي والمتمثلة بشكل عام في المزايا الخاصة النوعية (التكنولوجيا المناسبة، رؤوس الأموال النادرة، مهارات التسويق والإنتاج، الوصول إلى أسواق العالم إلى غير ذلك) من جهة. وبين عوامل القوة التفاوضية للدولة المضيفة من جهة أخرى والمتمثلة في مزايا الموقع النوعية (حجم الأسواق المحلية، توفر الموارد الطبيعية، الاستفادة من الطاقات البشرية وغيرها).
 - 3- فيما يخص الدول العربية فإن النقائص العديدة في مناخها الاستثماري خاصة فيما يتعلق بالجوانب السياسية والإدارية... الخ، جعلها لا تحوز إلا على جزء ضئيل من الاستثمار الأجنبي المباشر وتفقد جزء كبير من رؤوس أموالها إلى الخارج والتي كانت بوسعها أن تغنيها عن الاستدانة وعن الاستثمار الأجنبي من الجانب التمويلي. وهو ما قلل من أهمية الأثر الذي يتركه هذا الأخير (الاستثمار الأجنبي) على سيرورة التنمية بالدول العربية؛
 - 4- أما بالنسبة للتنمية المستدامة فقد تأكد أن الدول العربية لم تسيطر بعد على ميكانزماتها، ولم تحدد سياساتها بوضوح في تحقيقها، وهذا نظراً لحدثة تبنيتها للمفهوم من طرف حكوماتها من جهة ولغموضه لدى المستويات المختلفة للمجتمع المدني من جهة أخرى؛
 - 5- وكل ما سبق ذكره سيؤدي بشكل تلقائي إلى ضعف قدرتها إلى حد ما على توجيه استثماراتها الخاصة المحلية منها والأجنبية لخدمة تنميتها المستدامة؛

الاقتراحات:

- من خلال ما تم استنتاجه من هذه الدراسة فإننا نقترح لزيادة حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وجعله أداة لتعزيز تنميتها المستدامة ما يلي:
- 1- تحقيق الاستقرار السياسي؛
 - 2- جعل سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي، وربط سياسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة للتنمية المستدامة؛
 - 3- تكوين سمعة مشجعة لدى المستثمرين الأجانب من خلال تحسين المناخ الاستثماري العام وخلق فرص للاستثمار تستطيع جذب الاستثمار بالاعتماد على سياسة تقديم الحوافز الإعفاءات الموجهة، وتحسين بيئة الأعمال من خلال:
 - تطوير القطاع المصرفي والمالي و بناء أجهزة ادخارية متقدمة؛
 - تنظيم المنافسة على أساس إدارة الجودة الشاملة؛
 - نشر الثقافة الاقتصادية والاستثمارية الفعالة؛
 - تعزيز التنمية البشرية وخاصة إصلاح قطاع التعليم بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل وربطه بالقطاعات الإنتاجية بشكل فعال، وتأمين مساهمة شركات ومؤسسات القطاع الخاص في التعليم المهني وفي تمويل الأبحاث العلمية التكنولوجية لتعبئة القدرات المتوفرة وتوجيهها نحو الانضمام إلى الدورة الاقتصادية؛

- إصلاح أوضاع الأجهزة الإدارية المركزية والمحلية وتأمين استقلال العاملين فيها في حياتهم المادية بغية القضاء على الرشوة والفساد، ووضع حد لتأثير أصحاب النفوذ من السياسيين والأثرياء على ولاء الموظفين في تلك الإدارات؛
- تحقيق العدالة الضريبية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وتكييف نظام ضريبة الدخل المفروضة على الأفراد والضريبة على أرباح الشركات مع مقتضيات تطوير القدرات التكنولوجية، وكذلك مع مقتضيات التنمية المحلية؛
- تحقيق تعادل الفرص في الحصول على القروض ووسائل الإنتاج. وإلغاء الامتيازات التي تتمتع بها بعض شركات القطاع الخاص الكبيرة، والتي لا مبرر لها إلا تحقيق مزيد من الربح على حساب المستهلك والاقتصاد الوطني؛
- العمل من أجل تطوير القطاع المؤسسي والقانوني والسلوك القضائي؛
- 4- إنشاء أجهزة حكومية لمراجعة ومتابعة تنفيذ مشروعات الاستثمار التي تم التصريح بها. ودراسة آثار مشروعات الاستثمار المقترحة، والعمل على:
 - معرفة الدوافع التي يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيقها؛
 - توفير خريطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار؛
 - الربط بين مؤسسات القطاع الإنتاجي المحلية والشركات الأجنبية المستثمرة؛
 - دفع المستثمرين الأجانب إلى تعبئة عوامل الإنتاج المحلية بصفة أولية؛
 - اختيار أنواع ومستويات تكنولوجيا ملائمة لأغراض التنمية وخصائص الدولة؛
- 5- إعلام مؤسسات القطاع العام والخاص باتخاذ التدابير التي تركز احترام البيئة؛
- 6- العمل على الحد من هجرة سكان الريف إلى المدن ومن ظاهرة تركيز السكان في المدن من خلال التركيز على تطوير المناطق الريفية؛

قائمة المراجع

1- الكتب:

- 1- أبو قحف عبد السلام، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى 2001.
- 2- أبو قحف عبد السلام، "التسويق الدولي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 3- أبو قحف عبد السلام، "إدارة الأعمال الدولية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 2003.
- 4- إبراهيم سعد الدين ومجموعة خبراء، "التنمية العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى: بيروت 1989.
- 5- العيسوي إبراهيم، "التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق"، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة 2003.
- 6- الزبيدي حسن لطيف كاظم، "العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة"، 2002.
- 7- البحياوي يحيى، "العولمة أية عولمة"، أفريقيا الشرق للنشر، 1999.
- 8- النجار فريد، "إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2004.
- 9- النجار فريد، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2000.
- 10- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، "البيئة والمجتمع دراسة في علم اجتماع البيئة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 2006.
- 11- خالد مصطفى قاسم، "إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 12- دريد محمود السامرائي، "الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 1 2006.
- 13- درة زينب حسن عوض الله، "الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية النقدية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2004.
- 14- دوجلاس موسشيت، "التنمية المستدامة"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى 2000.
- 15- رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
- 16- رضا عبد السلام، "انهيار العولمة، هل يعيد التاريخ نفسه العولمة المعاصرة كما انهارت في موجتها الأولى بالكساد"، دار السلام للطباعة، مصر، 2003.
- 17- رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق"، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2007.
- 18- زكاء مخلص الخالدي، "التجارة الخارجية ولاستثمارات الأجنبية هل يكونا ماكينة النمو الاقتصادي للدول العربية؟"، ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الإسماعيلية، مصر 1996.
- 19- سمير أمين ومجموعة خبراء، "العولمة والتحويلات المجتمعية في الوطن العربي، الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي".

- 20- سمير أمين ومجموعة خبراء، "العولمة واقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي المجتمع والاقتصاد أمام العولمة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت يوليو 2004.
- 21- سمير أمين ومجموعة خبراء، "المجتمع والاقتصاد في مواجهة العولمة"، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت يوليو 2004.
- 22- سرمد كوكب الجميل، "الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية"، دار الحامد للنشر، عمان، 2001.
- 23- سعد طه علام، "التنمية والدولة"، دار طيبة للنشر، القاهرة، مصر 2003.
- 24- ضياء مجيد الموسوي، "الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 25- ضياء مجيد الموسوي، "العولمة واقتصاد السوق الحرة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية 2005.
- 26- طاهر جميل، "النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية الفرص والتحديات"، منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوباك)، ديسمبر 1997.
- 27- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي، جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر العلاقات الاقتصادية الدولية العربية"، الدار الجامعية، بيروت،
- 28- علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2007.
- 29- عبد العزيز النجار، "الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 2007.
- 30- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003.
- 31- عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، مصر 2003.
- 32- علي عباس، "إدارة الأعمال الدولية الإطار العام"، دار الهدى للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2003.
- 33- عبد الحسين ودّاي العطية، "الاقتصاديات النامية أزمت وحلول"، دار الشروق للنشر والتوزيع، فلسطين، الطبعة الأولى 2001.
- 34- قاسم منى، "التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
- 35- قادري عبد العزيز، "الاستثمارات الدولية التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات" دار هومة للطباعة، بوزريعة الجزائر، 2004.
- 36- منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل"، دار نشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998.
- 37- مجدي محمود شهاب، "العلاقات الاقتصادية الدولية مدخل لدراسة المبادئ الحاكمة للاقتصاد الدولي بمراعاة التطورات المستجدة الناتجة عن تنامي مظاهر العولمة في نطاقه"، دار الجامعة الجديدة، مصر 2005.
- 38- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 39- مظهر عبد العزيز العباسي، "النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية في الوطن العربي"، عدن، يوليو 2004.
- 40- محمد علي حوات، "العرب والعولمة شجون الحاضر وغموض المستقبل"، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2002.
- 41- هشام علي صادق، "النظام العربي لضمان الاستثمارات ضد المخاطر غير التجارية"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر 2003.

- 42- ALAYA Marouane," *IDE et croissance économique: une estimation a partir de le modèle structurel pour les pays de la rive sud de la méditerranée*", centre d'économie de développement, université Montesquieu , France, 2004.
- 43- ABDELMALKI Lahsen, Patrick MUNDER,"*économie du développement*" ed : hachette, France, 1995.
- 44- BELLO Pascal et autres , "*le développement durable*", ed: d'Organisation, France, 2001.
- 45- Bernard guilhon , "*les firmes globale* " , *Economica* , paris 1998.
- 46- DESGARDINS Bruno, "*Développement de l'entreprise, le nouvel environnement international*", ed : DUNOD, Paris, septembre 1997.
- 47- FERONE Geneviève et BELLO Pascal et autres: "*Le développement durable*", ed d'organisation, Paris, 2002.
- 48- HUMIERES Patrick, "*Le développement durable le management de l'entreprise responsable*", ed d'Organisation, Paris, 2005.
- 49- HATEM Fabrice: "*les multinationales en l'an 2000* " ,ed : éconómica, 1995.
- 50- KRUGMAN Paul – Obslfeld Maurice : *économie internationale*, 4eme, ed : deboeck, France, 2004.
- 51- MANDNY Jacques, "*CQFD: Asie de l'est : émergence, convergence concurrence?*", ed : ELLPES, France, fevrier 2005.
- 52- PIERRE Jean," *économie contemporaine* ", Paris, 2001.
- 53- SACHWALD Frédériques et PERRIN Serge," *Multinationales et développement le rôle des politique nationales*", ed: Magellan et cie, Paris, 2003.
- 54- TERSEN Denis / BRICOUT Jean-luc,"*Investissement international* ", ed : Armand Colin/masso, Paris 1996.
- 55- Yves simon-Samir MANNAI , "*Techniques financières internationales* ", 7^{eme} ed , economica , Paris, 2002.

2- المقالات والدوريات:

- 1- "الاستثمارات البنينة وأهميتها للتنمية العربية"، مجلة المال والصناعة، العدد 21-2003، بنك الكويت الصناعي، الكويت، 2003.
- 2- بن حسين ناجي، "انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية في ظل العولمة"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الأول، مخبر المغرب الكبير، الاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص 53-54.
- 3- رزيق كمال، "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الراشد والديمقراطية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 25، جامعة الشلف، (نوفمبر) 2005.
- 4- رشود بن محمد الخريف، "مؤشر التنمية البشرية في المجتمعات العربية"، مجلة الأمن والحياة، العدد 244، السعودية، 2002، ص 60.
- 5- سرمد كوكب الجميل، "المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، جامعة الشلف، فيفري 2005.

- 6- فلاح خلف علي الربيعي، "أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية"، جامعة عمر المختار، ليبيا، 2005.
- 7- مجلة التمويل والتنمية، المجلد 38، العدد (02)، صندوق النقد الدولي، 2001.
- 8- مرداوي كمال، "مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدخل الحكومي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 17 جوان، 2002.
- 9- يوسف بن إبراهيم السلوم، "التنمية البشرية في البلدان العربية"، مجلة الأمن والحياة العدد 246، السعودية، 2002، ص 52.

- 10-ALCABAS Anne-Marie et BOURCILU Edouard et VALERTEINAS Bruno, "*Les nouvelles formes de l'IDE*", Revue, Problèmes économique, n° 2.660 12, paris, avril 2000 p :20.
- 11- BISCOURP Pierre et KRAMARZ Francis, "*Internationalisation des entreprises industrielles et emploi*", Revue: économiste et statistique n°363-365, 2003, p173.
- 12- BERENGER Valérie, "*Evolution du niveau et qualité de vie dans analyse multidimensionnelle de la pauvreté*", Revue Economie Appliquée, n°4/2004, pp 5-15.
- 13- BOUZIDI Abdelmadjid, " *L'IDE Utiles, mais coutueux*", Journal le Soir d'Algérie, 27 juin 2007.
- 14- CHATELUS Michel, "*La situation économique des pays producteurs de pétrole de la péninsule arabe*", Revue :Le monde arabe Maghreb Machrek, n°174, oct-déc 2001, p60.
- 15- GESCAUD Frank, "*Comment le Royaume est-il devenu l'une des premières destinations pour les IDE*", Revue: Problèmes économiques, n°2762, pp 21.
- 16- MUCCRIELLI Jean louis, "*IDE et exportations compléments ou substitutions ?*", Revue : Problèmes économique, N°2751 mars 2002.
- 17- NOTAT Nicole, "*La responsabilité sociale des entreprises*", Revue Futuribles, n°288, juillet-aout 2003.
- 18- QUENAULT Béatrice, "*Le développement durable comme pierre d'achoppement des relations Nord/Sud au sein des négociations commerciales multilatérales à l'OMC*", Revue: Mondes en développement, Vol 32-2004/3-n°127, pp 19-18.
- 19- TRRILLET Stéphanie, "*Nouvelles contraintes environnementales : quelle stratégie pour les FMN ?*", Revue problèmes économiques, L'économie internationale, n°2.789, 18 décembre 2002.
- 20- VIVIEN Frank-Dominique: "*Jalons pour une histoire de la notion de développement durable*, Revue: Mondes en développement", Vol 31-2003/1-n°121, 2003, pp 5-21.

3- الملتقيات والمؤتمرات الدولية:

- 1- إبراهيم البيومي غانم خبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، "أسرار الوصفة الماليزية"، ورقة مقدمة في ملتقى مركز الدراسات الآسيوية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 14 و15 أبريل 2004، مصر.
- 2- "المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة 2007"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006.
- 3- البزري عمر، "نقل التكنولوجيا والتجديد التكنولوجي في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)"، ورقة مقدمة لندوة مستقبل الاقتصاد السعودي، الرياض، 20-24 تشرين الأول 2001.
- 4- جمعة سعيد جمعة، "الاستثمار وتجربة ماليزيا"، ورقة مقدمة في مؤتمر حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية الليبية، من طرف هيئة تشجيع الاستثمار الليبية(LFIB)، 2006.
- 5- زيدان محمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر"، مداخلة في المؤتمر الدولي العلمي الثاني بعنوان "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية : إشارة خاصة لحالة الجزائر"، سكيكدة أيام 14 - 15 مارس 2004.
- 6- صهيب جاسم، جامعة كولالمبور بماليزيا، "ماليزيا الأولوية للأبعاد الاجتماعية"، ورقة مقدمة في ملتقى أقامه مركز الدراسات الآسيوية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 14 و15 أبريل 2004.
- 7- مناور فريح حداد، "واقع الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية وآفاق تطويرها، مداخلة في ملتقى المؤتمر الدولي العلمي الثاني بعنوان "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية : إشارة خاصة لحالة الجزائر"، سكيكدة أيام 14 - 15 مارس 2004.
- 8- مرعي محمد، "التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني"، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية والجمعية العربية للإدارة البيئية، 2006، ص ص 67-100.
- 9- محمد وهيب جمال العلمي، "محددات الاستثمار المباشر في الأردن"، ورقة مقدمة في مؤتمر التمويل الخارجي المباشر الدمج في سياسات توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر التدريب على الترويج، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006.
- 10- محمد الشريف بشير، أستاذ بجامعة بترا بماليزيا، "أسباب النجاح في التصنيع"، ورقة مقدمة في ملتقى للاستثمار، مركز الدراسات الآسيوية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 14 و15 أبريل 2004.
- 11- محمد الشريف بشير، أستاذ بجامعة بترا بماليزيا، "استثمار البشر في ماليزيا"، ورقة مقدمة في ملتقى للاستثمار، مركز الدراسات الآسيوية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 14 و15 أبريل 2004.
- 12- محمد الشريف بشير، أستاذ بجامعة بترا بماليزيا، "اليابان قوتنا"، ورقة مقدمة في ملتقى للاستثمار، مركز الدراسات الآسيوية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 14 و15 أبريل 2004.

4- الرسائل الجامعية:

- 1- سعيدي يحيى، أطروحة دكتوراه بعنوان: "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، جامعة منتوري، قسنطينة 2007.
- 2- شمام عبد الوهاب، أطروحة دكتوراه بعنوان: "التكامل الصناعي بين بلدان المغرب العربي"، جامعة منتوري، قسنطينة، 1997.
- 3- مرداوي كمال، أطروحة الدكتوراه بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة، حالة الجزائر"، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003-2004.
- 4- بن حسين ناجي، أطروحة الدكتوراه بعنوان: "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

5- تقارير ومنشورات المؤسسات والهيئات الدولية:

- 1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، "الشركات عبر الوطنية في دول في الاسكوا"، 2005.
- 2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، "سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة الإسكوا"، الأمم المتحدة نيويورك، 2003.
- 3- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية"، الأمم المتحدة نيويورك، 2005.
- 4- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية 2006".
- 5- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة الاسكوا"، 2003.
- 6- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، "تطبيق التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا: تحليل النتائج"، الأمم المتحدة 2001.
- 7- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، "التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة العالم العربي"، الأمم المتحدة، نيويورك 1997.
- 8- الاسكوا، "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا"، الأمم المتحدة نيويورك 2004
- 9- الاسكوا، "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا"، الأمم المتحدة نيويورك 2005
- 10- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية الإعداد للقرن الحادي والعشرين"، الأمم المتحدة، نيويورك 2002،
- 11- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة"، العدد الثاني، الأمم المتحدة، 2003.
- 10- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "العولمة وأسواق العمل في منطقة الاسكوا"، نيويورك 2002.
- 11- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الشركات متعددة عبر الوطنية في الدول الأعضاء في منطقة الاسكوا".
- 12- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار 2006".
- 13- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2005.
- 14- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2004.
- 15- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2003.
- 16- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2001.
- 17- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 111، أبريل 1997.

- 12- نشرة ضمان الاستثمار، العدد، 138 أكتوبر 1999.
- 13- ونشرة ضمان الاستثمار، العدد 4-2006.
- 14- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 1-2005.
- 15- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 3-2006.
- 16- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 1-2006، الكويت
- 18- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2003، الكويت.
- 19- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006.
- 20- الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007.
- 21- الصندوق العربي الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004.
- 22- الصندوق العربي الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005.
- 23- الصندوق العربي الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002.
- 24- تقرير التنمية البشرية لعام 2007/2008، الأمم المتحدة.
- 17- تقرير التنمية البشرية لعام 2000/2001.
- 18- تقرير البنك الدولي 2007، "آخر التطورات والآفاق المستقبلية العالمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".
- 19- تقرير البنك الدولي لسنة 2003، "تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".
- 20- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية cnuCED، تقرير الاستثمار العالمي 2006.
- 25- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية cnuCED، تقرير الاستثمار العالمي 2001.
- 26- محمد مرعي، "دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية والجمعية العربية للإدارة البيئية، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني 2006.

27- Rapport sur l'investissement dans le monde , OCDE , 2001.

28- Encarta 2006, Encyclopédie professionnelle.

6- المراجع الإلكترونية:

- 1- الزياتي نعمان، "تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر علامة ضعف وليس علامة قوة للدولة المضيفة"، جريدة الأهرام الاقتصادي 27 فيفري 2006، مصر. نقلا عن:
<http://www.alahraam.com/> consulté le 12-02-2008.
- 2- الجلب محمد، "صندوق النقد العربي يقلل من الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية بالدول العربية"، جريدة الشرق الأوسط، 7 سبتمبر 2003، العدد 10668. نقلا عن: 8-02-
<http://www.asharqalawsat.com/staff.asp?ink=mngmnt> le 2008.
- 3- "الاستثمار الأجنبي المباشر في مرحلة العولمة"، ص 2. نقلا عن:
<http://www.smacdonald@edc.ca> consulté le 21-08-2007
- 4- "العالم العربي" نقلا عن:
<http://www.aljazeera.net> consulté le 01-11-2007.

- 5- "العالم العربي" نقلا عن:
<http://www.wikipedia.org> consulté le 01-11-2007.
- 6- أديب عبد السلام، "الاستثمارات الأجنبية الخاصة: عامل تنمية أم استعمار جديد؟"، المغرب، 12 أبريل 2001. نقلا عن:
<http://www.annahjaddimocrati.org/pages/nous.htm> consulté le 28-01-2008.
- 7- أهم جوانب التجربة الماليزية في محاربة الفقر: تمت معاينة المقال على الموقع:
<http://mohamedsaad.maktoobblog.com> consulté le: 06-04-2008
- 8- الخطة الماليزية الثامنة للتنمية للاعوام 2001-2005، التي قدمها رئيس الوزراء مهتير محمد في 23-04-2005. تم الاطلاع عليها على الموقع:
<http://www.islamonline.net/servlet/satellite?cid> consulté le: 06-04-2008.
- 9- "التنمية المستدامة"، على الموقع:
<http://www.biodiv.be/> consulté le: 24-02-2008.
- 10- ناجي بن حسين، "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مجلة الجندول للعلوم الإنسانية، العدد 24 سبتمبر 2005. على الموقع: www.uluminsania.net
- 11- "تقرير التنمية البشرية 2007"، على الموقع:
<http://hdn.undp.org> consulté le: 16-08-2007.
- 12- كريم النوري، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8 أبريل 2004. تمت معاينة المقال على الموقع:
<http://www.uluminsania.com/> consulté le 28-01-2008.
- 13- كريم نعمة، "مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية"، مجلة الجندول للعلوم الإنسانية، العدد 30 سبتمبر 2006. على الموقع www.uluminsania.net
- 14- مجموعة من النشرات الفصلية والتقارير السنوية عن مناخ الاستثمار في الدول العربية تم الاطلاع عليها على الموقع: www.icaig.org بتاريخ 11-12-2007.
- 15- محمد جمعة، "مهتير محمد: تصدينا للبنك الدولي فعبرنا الأزمة المالية"، جريدة الحدث، القاهرة، 22-06-2000. نقلا عن:
<http://www.alhadath@Islamonline.net> consulté le 12-02-2008
- 16- مجموعة من التقارير على الموقع البنك الدولي:
www.worldbank.org بتاريخ 11-12-2007 .
- 17- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، "مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل التغييرات العالمية المعاصرة"، مجلة العلوم الإنسانية الالكترونية، العدد 31 نوفمبر 2006. على الموقع:
<http://uluminsania.net> consulté le: 17-01-2008.
- 18- "هجرة الأموال العربية إلى الخارج.. وحلم العودة..!!"، مجلة المجتمع الالكترونية، العدد 173، ديسمبر 2006. على الموقع: <http://www.almujtamaa-mag.com>
- 19- Claire MAINGUY : "L'impact des IDE sur les économies en développent".
 Revue région et développement N°20-2004, pp80-81.
www.régionetdéveloppement. consulté le: 01-11-2007.
- 20- Clare CACAULT, "Développement durables: tendances et perspectives mondiales", 07-2001. Sur le site:
<http://www.convictions.org/> consulté le: 31-01-2008.

- 21- "Délinquance économique et financière: défis pour le développement durable", Sur le site:
<http://undc.org> consulté le: 31-01-2008.
- 22- "définition de l'investissement direct étranger ":
<http://www.ocde.org>. Consulté le 19-07-2007.
- 23- HENRY Pierre / Bénédicte de saint-laurent, "Les investissements directs étrangers dans la région MEDA en 2006", note et documents n°23 mai 2007.
- 24- "Le rôle de IDE dans le renforcement des capacités scientifiques des pays en développement", french- paper-en:
<http://unctad.org> consulté le: 31-01-2008.
- 25- L'investissement direct étranger au service du développement, optimiser les avantages, minimiser les coûts, janv 2003, rapport d'OCDE.
<http://www.oecd.org/publications>. consulté le 25-07-2007
- 26- Mikko Kautto et Hannu Uusitalo, "Protection sociale et distribution des revenus".
<http://www.sante.gouv.fr> consulté le :17-04-2008.
- 27- "Un tigre asiatique en développement rapide , rapports d'information, Sénat de France. Sur le site:
<http://senat.fr> consulté le: 06-02-2006.
- 28- WANG Gungwu: directeur de l'Institut de l'Asie à l'Est à l'université de Singapour, "L'homme qui a fait la Malaisie", working paper, septembre 2003. www.aoye.org consulté le: 06-04-2008.

فهرس المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع:</u>
	الإهداء
	الشكر والتقدير
	المقدمة
	تمهيد:
2.....	المبحث الأول: مفاهيم عن الاستثمار الأجنبي المباشر
2.....	المطلب الأول: التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر
2.....	1- تعريف الاستثمار

- 2- أنواع الاستثمار.....3
- أ- حسب نوع النشاط.....3
- أ-1 الاستثمار التجاري.....3
- أ-2 الاستثمار الصناعي.....3
- ب- حسب نوع الملكية.....3
- ب-1 الاستثمار المحلي.....3
- ب-2 الاستثمار الأجنبي.....3
- ب-2-1 الاستثمار الأجنبي التجاري والاستثمار الأجنبي الصناعي.....3
- ب-2-2 الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.....4
- * الاستثمار الأجنبي المباشر.....4
- * الاستثمار الأجنبي غير المباشر.....6
- المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.....7**
- 1- الاستثمار المشترك.....7
- أ- تعريفه.....7
- ب- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة.....8
- ج- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات.....9
- 2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للطرف الأجنبي.....12
- أ- تعريفها.....12
- ب- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل بالنسبة للدول المضيفة.....12
- ج- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات.....13
- المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات.....14**
- 1- تعريفها.....14
- 2- علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر.....15
- 3- خصائص الشركات متعددة الجنسيات.....16
- 4- الإستراتيجيات والعوامل التي تدفع بالشركات إلى عولمة نشاطها.....17
- 5- مراحل عولمة الشركات متعددة الجنسيات.....19
- 6- وزن الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي.....20
- المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والواقع.....24**
- المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.....24**
- 1- نظرية عدم كمال السوق (نظرية المنظمة الصناعية).....25
- 2- نظرية دورة حياة المنتج.....27
- 3- النموذج الياباني (المقاربة الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر).....29
- 4- نظرية الحماية.....30
- 5- نظرية الموقع.....30
- 6- نظرية الانتقاء لـ dunning.....31
- 7- نظرية الموقع المعدلة.....32
- المطلب الثاني: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....33**
- 1- نبذة تاريخية.....33
- أ- الاستثمارات الأجنبية المباشرة قبل الحرب العالمية الأولى.....34
- ب- الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الحربين.....34
- ج- الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الحرب العالمية الثانية.....35
- 2- الأشكال الحديثة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.....37

- 3- عوامل تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة..... 39
- المطلب الثالث: التوزيع العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة**..... 40
- 1- لاتجاه الإقليمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة..... 40
- جدول التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة..... 43
- 2-الاتجاه القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة..... 45
- جدول التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة..... 45
- المبحث الثالث: محفزات ومحفزات الاستثمارات الأجنبية المباشرة**..... 46
- المطلب الأول: محددات الاستثمارات الأجنبية**..... 46
- 1- الناتج المحلي..... 49
- 2- حجم السوق..... 49
- 3- سعر الصرف..... 50
- 4- معدل التضخم..... 50
- 5- استقرار النظام السياسي..... 51
- 6- البنية التحتية للسوق..... 51
- 7- سيادة نظام السوق واقتصاد المشروع..... 51
- 8- حرية النظام النقدي ومرونة سوق رأس المال..... 52
- 9- تطور نظم الإدارة..... 53
- 10- مرونة سوق العمل..... 53
- 11- البيئة الثقافية..... 55
- 12- التطورات التكنولوجية..... 56
- 13- اتفاقات التجارة الحرة والتكامل الإقليمي..... 56
- المطلب الثاني: محفزات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**..... 57
- 1- حوافز المالية العامة..... 58
- 2- الحوافز المالية..... 58
- 3- محفزات أخرى..... 59
- المطلب الثالث: اتجاهات الدول في حفز الاستثمار الأجنبي وآثارها على قرارات الاستثمار**..... 60
- 1- اتجاهات الدول في حفز الاستثمار الأجنبي المباشر..... 60
- 2- آثار المحفزات على قرارات الاستثمار..... 60
- الخلاصة..... 62
- الفصل الثاني:**
- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**
- تمهيد**..... 64
- المبحث الأول: ملامح الاقتصاد في الوطن العربي**..... 64
- المطلب الأول: مميزات الاقتصاديات العربية**..... 64
- 1- نبذة عن جغرافية العالم العربي..... 64
- 2- حصة العالم العربي من الاقتصاد العالمي..... 67
- 3- هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية..... 69
- 4- هيكل التجارة الخارجية في الدول العربية..... 70
- 4- الدول العربية وبرامج التعديل الهيكلي..... 71
- المطلب الثاني: حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر**..... 72
- 1- الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الوارد إلى الدول العربية..... 74
- 2- الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الصادر من الدول العربية..... 75

- 3- نصيب الدول العربية في عمليات التملك والاندماج.....76
- 4- الشركات المتعددة الجنسيات في الدول العربية.....76
- 5- رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية.....77
- 6- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الدول العربية.....77
- المطلب الثالث: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي.**.....81
- 1- التوزيع الجغرافي.....81
- 2- التوزيع القطاعي.....83
- 3- المقارنة بين إمكانات وأداء الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....84
- المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية.**.....87
- المطلب الأول: معوقات ومحفزات الاستثمار في البيئة العربية.**.....87
- 1- تعريف مناخ الاستثمار.....87
- 2- معوقات الاستثمار في البلاد العربية.....89
- أ- المعوقات البنوية.....92
- ب- المعوقات التشريعية والقانونية.....92
- ج- المعوقات السياسية والاجتماعية.....93
- د- المعوقات الاقتصادية والمالية.....93
- هـ- المعوقات الإدارية والتنظيمية.....93
- المطلب الثاني: وضعية الدول العربية في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار.**.....94
- 1- المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربي.....94
- 2- المؤشر المركب للمخاطر القطرية.....98
- 3- مؤشر التنافسية العالمية.....99
- 4- مؤشر أداء الأعمال.....101
- 5- مؤشر (كوف) للعولمة.....103
- المطلب الثالث: تقييم مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية في الدول العربية.**.....105
- 1- تقييم مسيرة الإصلاحات الاقتصادية.....105
- العوامل الدافعة لتغيير السياسات.....105
- 2- تقييم مسيرة الإصلاحات التشريعية.....106
- المبحث الثالث: الاستثمار العربية البيئية.**.....108
- المطلب الأول: تطور الاستثمارات العربية البيئية.**.....108
- الهيئات القائمة على الاستثمارات العربية البيئية.....111
- المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البيئية.**.....111
- 1- التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البيئية حسب الدول المضيفة.....111
- 2- التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البيئية حسب الدول المصدرة.....114
- المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البيئية.**.....115
- خصائص الاستثمارات العربية البيئية.....117
- المطلب الرابع: الاستثمارات البيئية كمفعل للتكامل الإقليمي العربي ومثبط لهروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج.**.....118
- 1- الاستثمارات البيئية والتكامل الإقليمي العربي.....118
- 2- الاستثمارات العربية في الخارج.....119 الخلاصة
- 122.....

الفصل الثالث:

التنمية المستدامة في الدول العربية.

124.....	تمهيد
124.....	المبحث الأول: التنمية المستدامة المفاهيم والأبعاد
125.....	المطلب الأول: مفاهيم عن التنمية المستدامة
125.....	1- تعريف التنمية المستدامة
125.....	2- التعريف المادي للتنمية المستدامة
126.....	3- التعريفات الاقتصادية
126.....	4- مبادئ التنمية المستدامة
126.....	5- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية
127.....	6- مكانة الإنسان ضمن التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة
127.....	7- مكانة التكنولوجيا في تعريف التنمية المستدامة
127.....	8- مكانة العدالة في تعريف التنمية المستدامة
128.....	9- المحطات التاريخية الكبرى لنشأة مفهوم التنمية المستدامة
129.....	المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة
129.....	1- البعد الاقتصادي
132.....	2- البعد الإنساني أو الاجتماعي
133.....	3- البعد البيئي
135.....	4- البعد التكنولوجي
137.....	المطلب الثالث: الإطار التحليلي للتنمية المستدامة
138.....	1- المؤشرات الاقتصادية
138.....	2- المؤشرات المؤسسية
138.....	3- المؤشرات الاجتماعية
140.....	4- المؤشرات البيئية
142.....	المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الدول العربية
142.....	المطلب الأول: تقييم النموذج التنموي التقليدي (المقاربة التنموية التقليدية) في الأقطار العربية
142.....	1- التركيز على القطاع العام والمواد الأولية والمعونة الخارجية
143.....	2- حركة التأميمات
143.....	i - تنوع القاعدة الاقتصادية انطلاقاً من القطاع العام
144.....	4- الاعتماد على القروض والخبرات المؤمنة للقطاع العام
144.....	5- سياسات التصنيع والتقانة وأثرها في تحفيز نمو الاقتصادات العربية
145.....	6- قصور السياسات في مجال التنمية البشرية
146.....	المطلب الثاني: تقييم واقع التنمية المستدامة في الدول العربية
146.....	3- تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول
158.....	4- تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني
149.....	5- تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث
149.....	6- تقرير التنمية الإنسانية العربية الرابع
150.....	المطلب الثالث: تقييم الجانب الاقتصادي
150.....	1- الاعتماد الشديد على عائدات النفط
150.....	2- أوجه التباين في الدخل
150.....	3- الاعتماد الشديد على مصادر خارجية لتمويل الاستثمار
150.....	4- ارتفاع الإنفاق العسكري
150.....	5- نمو منخفض وغير ثابت في الناتج المحلي الإجمالي
151.....	6- ارتفاع الاستهلاك في القطاع العام
151.....	7- ركود الصادرات وارتفاع الواردات

8-	رفع محدود للكفاءة التكنولوجيا	151
9-	اخترق بطيء لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من التكنولوجيا المتقدمة	151
10-	مشاكل هيكلية في التصنيع	151
المطلب الرابع: تقييم الجانب الاجتماعي		
154	1- التعليم	154
154	2- الصحة	154
154	3- الدخل	154
155	4- البطالة	155
155	5- الأداء العام للدول العربية	155
المطلب الخامس: تقييم الجانب البيئي		
156	1- المشاكل البيئية في المنطقة العربية	156
158	2- إدارة التنمية البيئية المستدامة في المنطقة العربية	158
160	المطلب السادس: مؤسسات وأدوات التقدم إلى ما بعد ثقافة إدارة البيئة	160
المبحث الثالث: المسؤولية الاجتماعية والبيئية للاستثمار الأجنبي المباشر		
162	المطلب الثالث: المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر	162
162	1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية	162
163	2- الأساس النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية	163
164	3- أبعاد ومقومات المسؤولية الاجتماعية	164
المطلب الرابع: المسؤولية البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر		
167	1- المسؤولية البيئية للشركات متعددة الجنسيات	167
168	2- الاتجاهات البيئية في الإدارة المالية الدولية	168
168	3- مفهوم الضرر البيئي	168
169	4- الاستراتيجيات البيئية للشركات متعددة الجنسيات	169
171	الخلاصة	171

الفصل الرابع:

آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة للدول العربية.

173	تمهيد:	173
المبحث الأول: تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الفكر الاقتصادي		
173	المطلب الأول: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي	173
173	1- بالنسبة ل: كار Carr	173
174	2- بالنسبة ل: ميكسل Mikesell	174
174	3- بالنسبة ل: استويفر Stoever	174
175	4- بالنسبة ل: دوركار Drucker	175
175	5- بالنسبة ل: لجهنسن Johnson	175
175	6- بالنسبة ل: كيندليبرجر Kindleberger	175
المطلب الثاني: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي		
177	1- التحويل العكسي لرؤوس الأموال	177
177	2- القضاء على الشركات المحلية واحتكار السوق	177
178	3- تهميش المهارات المحلية	178
178	4- جلب أنماط من الاستهلاك	178

- 5- حجم التكنولوجيا المنقولة ومدى ملاءمتها لظروف الدول النامية.....179
- 6- إعاقة التخطيط الاقتصادي للدول النامية.....180
- المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدراسات الميدانية.....181**
- المطلب الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.....181**
- 1- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلد المضيف.....181
- أ- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي.....181
- ب- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية الرأس المال البشري.....183
- ج- تعويض النقص في الادخار.....185
- 2- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية الصادرات.....185
- أ- الآثار على فعالية الصادرات.....185
- ب- الآثار على السياسات التجارية والانفتاح الاقتصادي.....187
- 3- الآثار على المؤسسات المحلية.....187
- إضعاف قوة الاحتكار وتعزيز التنافسية.....187
- 4- نقل التكنولوجيا.....188
- 5- تنمية أنشطة البحث العلمي والابتكارات.....192
- المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.....192**
- 1- التسبب في إحداث التضخم المستورد.....192
- 2- سرعت نقلها وانتقالها من بلد لآخر.....192
- 3- تحويل رؤوس الأموال عن طريق التلاعب بالأسعار.....193
- 4- ظاهرة النقل العكسي للموارد.....193
- 5- تكريس مديونية دول العالم الثالث.....196
- 6- التأثير سلبي على الاستثمار المحلي.....197
- 7- الاحتكار وتأثيره السلبي على الشركات المحلية.....197
- 8- تصدير الصناعات المتقدمة نحو البلاد المتخلفة.....198
- 9- تشكيل تقسيم دولي جديد للعمل.....198
- 10- الآثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات.....201
- 11- توفير فرص عمل قليلة.....201
- 12- الشركات متعددة الجنسيات والتكامل الاقتصادي.....201
- المبحث الثالث: الآثار الاجتماعية والبيئية للاستثمار الأجنبي المباشر.....203**
- المطلب الأول: الآثار الاجتماعية والسياسية للاستثمار الأجنبي المباشر.....203**
- 1- إلغاء الدور الإيجابي للدولة.....203
- 2- تقويض المرافق العمومية.....206
- 3- الإفلاس الاجتماعي: عولمة الفقر والاستغلال.....206
- 4- الآثار الثقافية.....207
- 5- الأثر على مفاهيم النظرية الاقتصادية.....209
- 6- تحريك الجماعات والعشائر لخدمة مصالحها.....210
- 7- تقويض سيادة الوطنية.....210
- 8- القضاء على مبادئ الديمقراطية.....211
- المطلب الثاني: الآثار البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر.....211**
- 1- نقل التلوث البيئي إلى الدول النامية بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر.....211
- 2- دور الإدارة البيئية في تقليل الضرر البيئي.....212
- 3- الشركات متعددة الجنسيات وإضرارها بالبيئة العالمية بشكل عام.....213

- المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الدول العربية بشكل خاص.....215**
- 1- الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط.....215
- أ- أهمية قطاع النفط بالنسبة للاقتصادات العربية.....215
- ب- استنزاف الثروات النفطية للدول العربي من طرف الشركات العالمية للنفط.....219
- ج- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط على بيئة الدول العربية.....220
- 2- نشاط الشركات متعددة الجنسيات في مجال المقاولات والإنشاءات المدنية في الوطن العربي.....221
- الخلاصة.....224

الفصل الخامس:

توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة التنمية المستدامة في الدول العربية

- تمهيد.....226**
- المبحث الأول: دور الدولة في تنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة التنمية المستدامة.....226**
- المطلب الأول: دور الدولة في إرساء قواعد التنمية المستدامة.....226**
- 1- وظائف الدولة.....226
- 3- أهمية التخطيط التأشير بالنسبة لآلية السوق واتساع نشاط القطاع الخاص.....228
- 4- دور الدولة في توجيه القطاع الخاص لخدمة التنمية المستدامة.....229
- المطلب الثاني: دور الدولة في الحياة الاقتصادية.....230**
- مبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.....230
- 1- دور الحكومة في النمو الاقتصادي.....231
- 2- الدور الرقابي للدولة.....232
- 3- دور الحكومة في توزيع الدخل.....232
- 4- دور الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....233
- 5- دور الحكومة في محاربة الاحتكار.....233
- 6- دور الحكومة في حماية الصناعات الناشئة.....233
- المطلب الثالث: الدور الاجتماعي والبيئي للدولة.....233**
- 1- أولوية الاهتمام بالعنصر البشري.....233
- 2- الاستثمار في القطاعات الاجتماعية.....234
- أ. التعليم.....234
- ب. دور الحكومة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.....234
- ج. دور الدولة في تأمين الخدمات الصحية.....235
- د. دور الحكومي في الحد من الفقر.....235
- 3- دور الدولة في حماية البيئة.....236
- المطلب الرابع: دور الدولة في تنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر.....238**
- 1- إنشاء هيئات وأجهزت الاستثمار الأجنبي.....238
- 2- الخطوات والإجراءات الخاصة بمشروعات الاستثمار.....238
- 3- سياسات الحوافز.....238
- 4- آليات تنظيم ومراقبة الاستثمار الأجنبي المباشر.....238
- 5- بعض أنواع السياسات والضوابط الحاكمة للاستثمارات الأجنبية ومنح الحوافز للمستثمرين.....241
- 6- تحسين القدرة التفاوضية لحكومات بلدان العالم الثالث مع الشركات متعددة الجنسيات.....243
- المبحث الثاني: إحدى التجارب الناجحة في التعامل مع الاستثمار الأجنبي م (التجربة الماليزية).....247**
- المطلب الأول: الاستراتيجيات العامة للتجربة الماليزية.....247**
- 1- بالنسبة لعقد الستينات.....249
- 2- بالنسبة لعقد السبعينات.....249
- 3- بالنسبة لعقد الثمانينات.....249

المطلب الثاني:	249	4- بالنسبة لعقد التسعينات
	249	الدور الاقتصادي للحكومة والقيادات السياسية الماليزية
	250	1- أسباب النجاح في التصنيع
	251	2- دور المؤسسات الوطنية في التنمية الصناعية
المطلب الثالث: دور الحكومة الماليزية في مجال تنظيم وتوجيه الاستثمارات	253	
	253	1- الحوافز المشجعة لزيادة تدفق الاستثمارات
	255	2- حوافز التدريب وتطوير القوى البشرية
	255	3- حوافز خاصة
المطلب الرابع: السياسات الاجتماعية التي انتهجتها الحكومة الماليزية	256	
	257	1- التزام الحكومة بمجانية التعليم
	258	2- تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية
	258	3- توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف القومية
	258	4- العناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي
	258	5- التوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية
	259	6- توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد
	259	7- الربط بين التعليم وأنشطة البحوث
	260	8- الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة
	260	9- الاهتمام بتعليم المرأة
	260	10- نجاح السياسات الماليزية في القضاء على الفقر
المطلب الخامس: دور المجتمع المدني إناج عملية التنمية وجذب الاستثمار	261	
	262	1- العامل الأخلاقي
المطلب السادس: الخلاصة والاستنتاجات	263	
	263	1- استقرار السياسات الاقتصادية
	264	2- التدخل الحكومي الإيجابي
	264	3- المشاركة في التنمية
	264	4- الإدارة الجيدة
	264	5- التركيز على دعم التعليم وتطويره
	264	6- دور اليابان كقاطرة للنمو
	265	7- التنمية التكنولوجية والبنية التحتية
	265	8- الاعتماد على الذات
	266	9- المحاكاة المُبصرة
	266	10- الانضمام إلى التكتلات التجارية والتحالفات
	266	11- الموضوعية السياسية والتصحيح
المبحث الثالث: السبل والتحديات	268	
المطلب الأول: إقامة الحكم الراشد	268	
	268	1- مفهوم الحكم الراشد
	268	2- علاقة الحكم الراشد بالتنمية
	269	3- وضعية الحكم الراشد في الدول العربية
	270	4- التحديات الكبرى التي تواجه الدول العربية في مجال الحكم الراشد
	270	5- سبل تحقيق الحكم الراشد
	272	6- آليات تحقيق الحكم الراشد
	272	7- ركائز نظام الحكم الراشد
	273	8- نتائج غياب الإدارة الرشيدة على التنمية

المطلب الثاني: تأسيس مقومات التنمية المستدامة في الوطن العربي.....274
1- تقوية هيئات المجتمع المدني.....274
2-إصلاح وتنشيط الحياة البلدية.....274
3-زيادة مردودية القطاع العام.....275
4-التعليم والتنمية البشرية.....276
5-تقوية البنية القانونية والتنظيمية.....277
المطلب الثالث: أهم مقومات نجاح سياسات واستراتيجيات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه لصالح التنمية المستدامة في الدول العربية.....279
1- تحقيق الاستقرار السياسي.....279
2- توفر الإرادة على أعلى المستويات السياسية والتشريعية والتنفيذية.....279
3- تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.....280
4- أن تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي.....280
5- ربط سياسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة.....281
6- تكوين سمعة مشجعة لدى المستثمرين الأجانب.....281
7- تحسين المناخ الاستثماري العام وخلق فرص للاستثمار تستطيع جذب الاستثمار.....282
8- معرفة الدوافع التي يسعى هذا الاستثمار إلى تحقيقها.....282
9- توفر خريطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار.....283
10- تعزيز التنمية البشرية وخاصة إصلاح قطاع التعليم بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل.....283
11- الربط بين مؤسسات القطاع الإنتاجي المحلية والشركات الأجنبية المستثمرة.....284
12- الاعتماد على سياسة تقديم الحوافز والإعفاءات الموجهة.....284
13- دفع المستثمرين الأجانب إلى تعبئة عوامل الإنتاج المحلية بصفة أولية.....284
14- إنشاء أجهزة قومية لاختيار أنواع ومستويات تكنولوجيا ملائمة لأغراض التنمية وخصائص الدولة.....284
15- إنشاء أجهزة حكومية لمراجعة ومتابعة تنفيذ مشروعات الاستثمار التي تم التصريح بها.....284
16- دراسة آثار مشروعات الاستثمار المقترحة.....285
17- بناء أجهزة ادخارية متقدمة.....285
18- تطوير القطاع المصرفي والمالي.....285
19- تنظيم المنافسة على أساس الجودة الشاملة.....285
20- نشر الثقافة الاقتصادية والاستثمارية الفعالة.....285
الخلاصة.....287
الخاتمة.....288
قائمة المراجع.....293
فهرس لمحتويات.....305
فهرس الجداول والأشكال.....318
الملخصات.....321

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
	الفصل الأول:	
1	الجدول 1: نصيب الشركات متعددة الجنسيات في المبيعات القيمة المضافة والعمالة في كل من فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة.	21
2	الجدول 2: إيرادات الشركات متعددة الجنسيات الخمسمائة الأولى (1994-1995).	23
3	الجدول 3: القطاعات الأساسية للملك والاندماج على المستوى العالمي سنة 1998.	38

43	جدول4: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.	4
45	الجدول5: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.	5
	الفصل الثاني:	
65	الجدول6: توزيع السكان حسب الفئات العمرية في الوطن العربي	6
66	الجدول7: ملامح الاقتصاديات العربية.	7
68	الجدول8: حصة العالم العربي من الاقتصاد العالمي سنة 2004 و2005.	8
70	الجدول 9 : هيكل الناتج في الصناعات التحويلية العربية في عام 1997.	9
71	الجدول10: الهيكل السلعي للتجارة العربية الخارجية للفترة (2002-2006).	10
74	الجدول11: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية للفترة 1996-2005.	11
75	الجدول12: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الدول العربية خلال الفترة (1996-2005).	12
78	الجدول13:نسب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الناتج المحلي وتكوين رأس المال الثابت في مختلف الدول العربية للسنوات 2003،2004،2005.	13
79	الجدول14: حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للفترة (1996-2005).	14
80	الجدول15: تطور التدفقات التراكمية للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية.	15
85	الجدول16: وضع الدول العربية في مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	16
86	الجدول17: مجموعات الدول العربية حسب مؤشر أداء القطر.	17
88	الجدول18: العناصر التي يقيم بها مناخ الاستثمار حسب البنك الدولي.	18
96	الجدول19: وضعية الدول العربية حسب المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الوطن العربي 2006.	19
97	الجدول20: تطور مناخ الاستثمار في الدول العربية (المؤشر المركب لمناخ الاستثمار).	20
98	الجدول21: قيم المؤشر المركب لمناخ الاستثمار للفترة(1996-2006).	21
99	الجدول22: تقييم الدول العربية حسب المؤشر المركب للمخاطر لعام 2006.	22
100	الجدول23: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التنافسية لسنة 2005 و2006.	23
102	الجدول24: ترتيب الدول العربية حسب أداء الأعمال لعام 2006.	24
104	الجدول25: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر العولمة.	25
109	الجدول 26: تطور الاستثمارات العربية البينية – خلال الفترة (1980-2006).	26
111	الجدول27: المنظمات والشركات والمؤسسات التي تعمل وتشجع الاستثمارات المشتركة الدولية على المستويين العربي والدولي.	27
112	الجدول28: التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية حسب الدول المضيفة خلال الفترة (1985-2006).	28
114	الجدول29: التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية حسب الدول المصدرة خلال الفترة (1985-2006).	29
115	الجدول30: التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية للفترة (1980-1995).	30
115	الجدول31: التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2003-2006).	31
121	الجدول32: الاستثمارات العربية في الخارج للفترة 1987-1995.	32

	الفصل الرابع:	
183	الجدول 33: العمالة التي تم إنشائها من طرف الشركات متعددة الجنسيات في الخارج حسب الدول الأم سنة 1991.	33
185	الجدول 34: تركيب تدفقات رؤوس الأموال للدول النامية للفترة 1987-1995.	34
195	الجدول 35: إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع مدفوعات الدخل الناتجة عنه للفترة 1967-1975 وتوضيح التحويل العكسي لرؤوس الأموال.	35
200	الجدول 36: التجارة الداخلية بين فروع الشركات الأمريكية م ج والمملوكة ملكية أغلبية عام 1970.	36
	الفصل الخامس:	
246	الجدول 37: عملية التفاوض وعوامل تعزيز المركز التفاوضي بين الحكومات المضيفة والشركات متعددة الجنسيات.	37
257	الجدول 38: النسبة المئوية لنفقات التنمية من الحكومة المركزية حسب نوع الخدمات 2001-2000م	38

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الشكل 1: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1970-2004.	36
2	الشكل 2: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول النامية والمتحولة.	42
3	الشكل 3: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة بالنسبة المئوية.	44
4	الشكل 4: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بالنسبة المئوية.	44
5	الشكل 5: ملخص محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	57
6	الشكل 6: تطور الاتجاهات الدولية للاستثمار.	80
7	الشكل 7: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية للفترة 1995-2005	82
8	الشكل 8: الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية للفترة 1995-2005.	83
9	الشكل 9: توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب الدول الضيفة للفترة 1985-2005.	113
10	الشكل 10: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي	182
11	الشكل 11: وظائف الدولة الاجتماعي.	227
12	الشكل 12: العلاقة بين التدخل الحكومي والنمو الاقتصادي.	231

الملخص:

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مطلباً تسعى إليه جميع الدول ومن بينها الدول العربية في سياق سعيها إلى تحقيق تنميتها. وهذا نظراً للدور الجوهري الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار ومؤسساته على المستوى العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

إن الدراسة المنجزة من خلال هذه المذكرة تحاول بحث وتحليل جوانب العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانية مساهمته في تحقيق التنمية في هذه البلدان ضمن نطاق متطلبات ومحددات أبعادها الجديدة.

إن ما يمكن أن توصف به البيئة العربية هو أنها بيئة طاردة لرؤوس الأموال وللرأس المال البشري والرأس المال الطبيعي على حد سواء. مما يدفعنا إلى التساؤل عن السبل التي تسترجع بها هذه الموارد. وكيف تتحول اقتصادياتها من اقتصاديات ريعية إلى اقتصاديات إنتاجية، لكي تتحول هذه الأمة من أمة استهلاكية إلى أمة منتجة، وهي من أكبر العقبات التي تعترضها في طريقها إلى التنمية.

إن الحكم على إيجابية أو سلبية الاستثمار الأجنبي المباشر يستند إلى آراء ذات مرجعيات إيديولوجية في غالب الأحيان وليس على دراسات جادة تعتمد دلائل إحصائية سليمة للحكم على ذلك. وليس هناك من شك في أن أي استثمار سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلد المضيف مهما كان مصدره وطبيعته، لكنه لن يكون بأي حال من الأحوال أكثر إيجابية من استثمار وطني يجمع بين الأهداف الخاصة والاستراتيجيات القومية، وفي غياب هذا الأخير أو تواجده بشكل غير كاف، تكون الموازنة بين إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر لصالح أحد الأطراف المتعاقدة، حيث كلما استطاعت الدول العربية أن تستغل ما أتيج لها من مزايا وإمكانات استغلالاً أفضل كلما استطاعت أن تستقطب وتوجه بالقدر المطلوب هذا الاستثمار نحو المساهمة في تنميتها.

وحتى يتسنى لها ذلك يجب عليها بناء الدعائم الأساسية للتنمية المستدامة وتحقيق حد أدنى من النمو الاقتصادي والتطور في العنصر البشري بالقدر الذي يمكنها من الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر. لأن هذا الأخير يميل إلى أن يتبع النمو لا أن يقوده، وتبرز هنا أهمية دور الدولة في إنشاء علاقة تبادلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتنميتها المستدامة بحيث يخدم كلاهما الآخر، وهذا إذا ما أحسنت الدولة القيام بهذا الدور من خلال تدخلها الإيجابي في الحياة الاقتصادية بشكل عام وعلى جميع المستويات.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية المستدامة، الدول العربية، مناخ الاستثمار.

Résumé:

L'investissement étranger direct est devenu très sollicité par tous les états y compris les pays arabes, et ce dans le cadre de leurs développements grâce au rôle essentiel joué par ce type d'investissement et ses entreprises sur l'économie mondiale durant les transformations économiques actuelles.

La présente étude tente d'analyser la relation entre l'IED et le développement local et la possibilité de sa contribution au développement des pays hôtes, notamment dans le cadre des exigences et les normes de ces nouvelles dimensions.

L'environnement arabe se distingue par le caractère centrifuge de capitaux monétaires, humains et naturels, ce caractère nous mène à nous interroger sur la manière par laquelle l'opération de la récupération de ses capitaux sera possible, l'interrogation s'étend à la manière de transformer l'économie des pays arabes d'une économie de rente à une économie de productivité, afin que la nation arabe puisse passer d'une nation consommateur, ce qui constitue un grand obstacle entravant la voie de développement, à une nation productive.

Le jugement de l'efficacité de l'IED positivement ou négativement se base souvent sur des opinions idéologiques et non sur des approches authentiques en se fondant sur des preuves statistiques tangibles. Il n'y a aucun doute que tout investissement aura des résultats positifs sur les variables macro-économiques du pays hôte quelle que soit la manière et la source, mais l'IED ne sera en quelle que manière que se soit plus efficace et positive qu'un investissement national qui combine entre les objectifs privés et les stratégies de nation, dans l'absence totale ou l'existence insuffisante de ce dernier l'équilibre entre les avantages de l'IED et ses inconvénients basé sur le pouvoir de la conversation.

Donc si les pays arabes exploitent parfaitement ces avantages comparatives et ces ressources existants pour mener à la contribution de l'IED d'une manière plus efficace au développement. et pour que cela puisse être concrétisé, les pays arabes devront réaliser les fondations d'un développement durable et atteindre le niveau minimal de la croissance économique et de développement humain d'une manière à ce qu'elles puissent être bénéfique de l'IED puisque ce dernier a tendance à suivre la croissance et non l'amener, et de ce point se caractérise l'importance du rôle de l'état dans l'établissement d'une relation réciproque entre l'IED d'une part et le développement durable de l'état d'une autre part, et cela par son intervention positive dans la vie économique.

Mots-clés:

Les investissements étrangers directs, le développement durable, les pays arabes, le climat d'investissement.

Summary:

The direct foreign investment became a request sought by all nations among them the Arabic nations for their development; because of the vital role played by this kind of investment in both levels national and international in the light of economic transformation.

The study conducted through this memorandum attempts to examine and analyse the relation between direct foreign investment and its contribution to the development of these countries within the requirements and parameters of new dimensions.

The Arabic environment is described as being centrifugal this is a biggest to ask what to do to recover the resources and how to change their economies from consumptional to a productive one; which is the biggest obstacles to development.

The judgement concerning the direct foreign investment as being positive or negative is based on ideological views not on serious studies based on effective statistics. There is no doubt that any investment will lead to positive results on the economy of the host country whatever its resources or nature, but it will not be any way more positive than national investment which combines specific goals with national strategies; on the absence of this later it will not be possible to make a balance between the advantages and the disadvantages of direct foreign investment which will be in favour of only one party.

The more the Arabic countries exploit their opportunities the more they can be able to guide these benefits to the contributions of the investment development.

To reach this goal they must strengthen the pillars of sustainable development and achieve a minimum level of economic growth and development of the human race to take benefits from foreign investment because this later tends to follow the development not to leads it and here highlights the importance of the role of government in establishing relations between the direct foreign investment and sustainable development to serve each other, and that if they knew how to play this role through positive intervention in economic life in general and at all levels.

Keywords:

Foreign direct investment, sustainable development, Arab countries, the investment climate.